مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية
الأهرام
CENTER FOR POLITICAL & STRATEGIC STUDIES

مختارات إيرانية

السنة السادسة
العدد ٧٢ - يوليو ٢٠٠٦

- عودة روسيا مع أزمة البرنامج النووى الإيرانى
- القراءة الإيرانية للمقترحات الأوروبية
- أوسع تحالف فى انتخابات الخبراء
- رؤية فى العلاقات الإيرانية - العربية
- الحكومة العراقية الجديدة وتحدى التدخل الأجنبى
- التوجه الإيرانى شرقا.. الدوافع وحدود الفعالية

٧٢

مختارات إيرانية

السنة السادسة ـ العدد ٧٢ ـ يوليو ٢٠٠٦

رئيس مجلس الإدارة

صلاح الغمرى

رئيس تحرير الأهرام

أسامة سرايا

مدير المركز:

د. عبد المنعم سعيد

رئيس التحرير:

د. محمد السعيد إدريس

مستشار التحرير:

د. محمد السعيد عبد المؤمن

وحدة الترجمة

د. مدحت أحمد حماد
أ. فتحى أبو بكر المراغى
د. أحمد محمد نادى
أ. مسعود إبراهيم حسن
أ. محمد حسن الزيبق
د. طارق محمد محمود
أ. حسين صوفى محمد
أ. أحمد فتحى قبال

المستشار الفنى:

السيد عزمى

المدير الفنى:

حامد العويضى

الآراء الواردة في هذه المجلة لا تعبر بالضرورة عن رأى مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام.

صورة الغلاف
لقاء بوتين وأحمدى نجاد فى قمة شنغهاي للتعاون يؤكد توافق المصالح الحاسم لعودة روسيا وحل أزمة البرنامج النووى الإيرانى

مؤسسة الأهرام - شارع الجلاء - القاهرة - جمهورية مصر العربية ت : ٥٧٨٦١٠٠/٥٧٨٦٢٠٠/٥٧٨٦٣٠٠ فاكس : ٥٧٨٦٠٢٣/٥٧٨٦٠٣٧

مختارات إيرانية

«مختارات إيرانية» دورية شهرية تصدر باللغة العربية منذ أغسطس ٢٠٠٠ ويتولى رئاسة تحريرها د. محمد السعيد إدريس ، وهى أول إصدار ثقافى عربى يسعى لتقديم معرفة علمية متكاملة عن المجتمع والدولة فى إيران، وتضم مختارات إيرانية أربعة أقسام أساسية، الأول خاص بالتفاعلات الداخلية على الأصعدة المختلفة سياسيا وأمنيا وثقافيا واجتماعيا واقتصاديا، أما القسم الثانى فيختص بالعلاقات الإقليمية لإيران وتفاعلات إيران مع الأحداث والقوى الإقليمية خاصة فى الخليج والوطن العربى ومجمل دول الشرق الأوسط ، وكذلك دول بحر قزوين وآسيا الوسطى وجنوب آسيا. ويهتم القسم الثالث بالعلاقات الدولية لإيران سواء مع القوى الدولية أو المنظمات الدولية. أما القسم الرابع فيحمل عنوان «رؤى عربية» ويهتم بتقديم رؤى وتحليلات ووجهات نظر عربية فى أحداث ، وتطورات، وكذلك تقديم تعليقات على أفكار ورؤى إيرانية فى محاولة لتجسير الفجوة بين المفاهيم والادراكات العربية والإيرانية أو على الأقل التقريب بينها لمزيد من معرفة كل منهما للآخر .

ويسعد « مختارات إيرانية » تلقى الردود والتعليقات المختلفة لنشرها وفقا لقواعد النشر المعمول بها بالمجلة .

المحتويات

- افتتاحية العدد:عودة روسيا مع أزمة البرنامج النووى الإيرانى........................ د. محمد السعيد إدريس ٤
- دراسات:
١- إيران .. ثلاث خيارات مستقبلية بديلة ... رؤية أمريكية........................ ٦
٢- تحديات بناء الدولة فى العراق........................ ١٣
٣- الصهيو مسيحيون داعمون أقوياء لإسرائيل........................ ١٨
- قراءة فى كتاب:
– قراءة فى كتب الأدعية والزيارات الإيرانية ٢٦
- وثائق:
١- ولاية الفقيه ومجلس الخبراء ٣٤
- افتتاحيات الصحف الإيرانية:
– افتتاحيات الصحف الإيرانية الصادرة باللغة الفارسية فى شهر خرداد ١٣٨٥ هـ ش........................ ٣٩
- قضية العدد:
١- القراءة الإيرانية للمقترحات الأوروبية........................ ٤١
- شئون داخلية:
١- رؤية للقوى السياسية فى العام الحالى........................ ٤٤
٢- الائتلافات السياسية فى إيران .. الائتلافات الملونة........................ ٤٦
٣- الصفوف السياسية تنهار........................ ٥٠
٤ - أحمدى نجاد ومجتمع السلطة فى إيران........................ ٥١
٥- مواجهة أخرى فى الجناح اليمينى........................ ٥٤
٦- مستقبل الإصلاحات.. حوار من نخبة من الإصلاحيين........................ ٥٥
٧- مقاومة الإصلاحيين لتغيير جهة الإشراف على الانتخابات........................ ٥٩
٨ - عملية الإصلاح.. إلى أين؟........................ ٦٠
٩- الإصلاحيون ومتحدث من الجنس الآخر........................ ٦١
١٠- ولاية المرأة.. كيف يراها المجتمع الإيرانى؟........................ ٦٧
١١- تغيير شروط سحب الثقة من الوزراء........................ ٦٨
١٢- الطيف الثالث للخبراء أم الطيف اليمينى الجديد؟........................ ٦٩
١٣- استمرار المباحثات بشأن الرقابة على انتخابات مجلس الخبراء........................ ٧٠
١٤- شروط الترشيح لانتخابات مجلس الخبراء........................ ٧١
١٥- الراديكاليون الجدد وقوى الثورة........................ ٧٣
١٦- الديمقراطية والهوية الإيرانية........................ ٧٥
١٧- تشكيل مجلس إستراتيجى لسد النقص فى وضع السياسة الخارجية........................ ٧٩
- أنشطة حزبية:
– أنشطة حزبية........................ ٨١
- إيران.. لماذا؟
١- الدبلوماسية الإيرانية قواعد جديدة قديمة........................ ٩٢
- تفاعلات إقليمية:
١- رؤية فى العلاقات الإيرانية- العربية........................ ٩٥
٢- الحكومة العراقية الجديدة وتحدى التدخل الأجنبى........................ ٩٧
٣- موقف حزب الله من أزمة الملف النووى الإيرانى........................ ٩٩
٤- لبنان: نموذج إدارة الأزمة فى الشرق الأوسط........................ ١٠٠
٥- فلسطين.. إلى أين؟........................ ١٠٢
٦- دور باكستان فى التطورات الأفغانية الحالية........................ ١٠٤
٧- أفغانستان وباكستان: ظلال ثقيلة من التردد والخلافات........................ ١٠٦
- علاقات دولية:
١- منطق السلوك النووى الإيرانى: الحركة فى النور........................ ١٠٩
٢- سياسة الدقيقة ٩٠ .... ١١٢
٣- اقتراحات أوروبا حناء بلا لون........................ ١١٣
٤- أوروبا تشجع إيران وأمريكا تشجع العرب........................ ١١٦
٥- رسالة أحمدى نجاد لبوش فى حوار مع أهل الرأى........................ ١١٧
٦- روسيا والبرنامج النووى الإيرانى... حفظ الاستقرار والمنافسة........................ ١١٨
٧- إيران وتحديات الثورة الثقافية........................ ١٢٤
٨- تحديث الإسلام أم أسلمة الحداثة؟........................ ١٢٥
- الزاوية الثقافية:
١- طوابع البريد الإيرانية........................ ١٢٨
- شخصية العدد:
– الشهيد بهشتى: أمة فى رجل........................ ١٣٥
- رؤى عربية:
١- المرأة الحائرة بين الدين والسياسة فى إيران........................ حسين صوفى محمد ١٣٨
٢- الملف النووى الايرانى متغير جديد فى معادلة أمن الخليج........................ سامح همام أحمد ١٤٢
٣- التوجه الإيرانى شرقا: الدوافع وحدود الفعالية........................ محمد عباس ناجى ١٤٦

افتتاحية

عودة روسيا مع أزمة

مؤشرات كثيرة سياسية واقتصادية وعسكرية باتت تؤكد أن روسيا عائدة للمنافسة على القرار الدولى، لكن تبقى إجابة أسئلة محددة غير واضحة وبالذات السؤال: متى تعلن روسيا عن هذه العودة، وأين ستعلن عنها، بمعنى ما هى المناسبة أو ما هى القضية أو ما هى المنطقة التى ستكون الأفضل كى تعلن روسيا عودتها من خلالها، ثم وهذا هو الأهم: كيف؟، أى كيف ستعلن روسيا عن هذه العودة: هل ضمن احتكاك عسكرى أم من خلال تنافس سياسى - اقتصادى؟

فالملاحظ أن السنوات الأخيرة بدأت تشهد تبدد الحلم الأمريكى - الأوروبى حول تداعى الدور والمكانة الروسية، حيث شهدت السنوات الأولى من حكم الرئيس فلاديمير بوتين بداية انتقال روسيا من حالة الاختلال والاضطراب إثر انهيار الاتحاد السوفيتى وتفكك حلف وارسو إلى امتلاك القدرة على تحقيق التماسك السياسى والاستقرار الاقتصادى، وتمكنت من التخلص من الديون (مستفيدة من الارتفاع الكبير فى أسعار النفط والغاز) وتصفية مراكز التبعية للغرب وبالذات الدوائر الصهيونية فى الكرملين وبعض وسائل الإعلام، كل هذا مكن روسيا من امتلاك القدرة على تفعيل مصادر القوة التى تمتلكها سواء على صعيد القوة فى مجال النفط والغاز، أو الطاقة النووية، أو الأسلحة التقليدية الحديثة، إضافة إلى عضويتها الدائمة فى مجلس الأمن ومكانتها القوية فى "منظمة شنغهاى للتعاون".

فعلى صعيد النفط والغاز، وضعت إدارة بوتين خطة لاستخدام هاتين المادتين الحيويتين لتعزيز نفوذها وإحياء دورها، خصوصا أنها تزود بهما الجمهوريات السوفيتية السابقة ومعظم دول أوروبا الشرقية إلى جانب دول أوروبية عديدة. وكان واضحاً كيف استخدمت موسكو فى الشتاء الماضى الغاز كوسيلة للتأثير على أوكرانيا التى خرجت منذ الانتخابات الماضية من دائرة التحالف معها لتقترب من التحالف الأمريكى الغربى.

وإذا أخذنا تأثير مادتى النفط والغاز على اقتصاديات الدول ندرك حاجة الدول المذكورة إلى إقامة علاقات جيدة مع روسيا وعدم معاداتها.

وعلى صعيد الطاقة النووية، تعتبر روسيا فى طليعة الدول التى تنتج الطاقة النووية المتطورة التى تحتاج إليها دول تسعى إلى امتلاكها ولا تستطيع الحصول عليها بسبب الحصار الأمريكى المضروب عليها، وهو ما ظهر من خلال تعاون موسكو مع طهران فى بناء العديد من المفاعلات النووية.

وفيما يعود هذا التعاون بالفائدة المادية الكبيرة على روسيا، فإنه يعزز أيضاً موقعها ودورها كلاعب مؤثر على الساحة الدولية.

ومن المعروف أن روسيا فى مقدمة الدول، إلى جانب الولايات المتحدة، التى تملك صناعة أسلحة تقليدية متطورة سواء فى مجال الطائرات الحربية أو أنظمة الصواريخ والدبابات وغيرها. وبعد توقف لسنوات إثر انهيار الاتحاد السوفيتى استأنفت موسكو فى عهد بوتين بيع هذه الأسلحة إلى سوريا والجزائر وزادت عليها إيران وغيرها من الدول التى لا تدور فى الفلك الأمريكى وتتعرض لضغوط أمريكية، وقد وفر ذلك لموسكو مردوداً مالياً مهماً أسهم فى تطوير صناعة السلاح لديها وفى الوقت ذاته أعاد حضورها فى مواجهة النفوذ الأمريكى فى منطقة الشرق الأوسط، وهو ما أثار انزعاج الإدارتين الإسرائيلية والأمريكية، ودفع الصحافة الأمريكية إلى اتهام بوتين بحماية الأنظمة التى يهاجمها بوش ويعتبرها جزءاً من "محور الشر".

وبنفس القدر استطاعت روسيا أن تفعل دورها على الصعيدين العالمى والإقليمى من خلال عضويتها فى الكثير من المنظمات الدولية والإقليمية، حيث تتمتع بالعضوية الدائمة فى مجلس الأمن بما يتيح لها حق الاعتراض على القرارات (الفيتو)، و"منظمة شنغهاى للتعاون" التى أخذت تؤكد حضورها القوى فى السياسة الدولية وبالذات فى منطقة وسط آسيا التى كانت تتصورها واشنطن ساحة الإجهاز الكامل على القوة الروسية بعد نجاحها فى مد مظلة حلف شمال الأطلسى (الناتو) إلى دول شرق أوروبا وتقوية مراكز نفوذها فى عدد من الجمهوريات السابقة فى الاتحاد السوفيتى.

خطاب الرئيس الروسى فلاديمير بوتين فى ١٠ مايو الماضى الذى صفق له الحضور فى موسكو سبعاً وأربعين مرة اعتبر إعلاناً حقيقياً لعودة روسيا إلى المنافسة العالمية وإلى تأكيد دورها كقوة عالمية كبرى متجاوزة كل سلبيات السنوات الماضية، فقد حمل هذا الخطاب الكثير من الدلالات على استعادة روسيا لمكانتها، حيث أكد بوتين فى ذلك الخطاب عزمه على الاستمرار فى تقوية بلاده على كافة الصعد ومنها التكنولوجية والنووية، والحفاظ على موقعها الدولى، وزيادة ميزانيتها العسكرية لجعلها قادرة على "مواجهة نزاع عالمى ونزاع إقليمى ونزاعات محلية عدة فى آن واحد".

لقد سبق أن أكد ديك تشينى وقت أن كان وزيراً للدفاع فى عهد الرئيس جورج بوش الأب، وتبعه دونالد رامسفيلد وزير الدفاع الأمريكى الحالى قدرة الولايات المتحدة على خوض نزاعين فى وقت واحد، واعتبرت هذه القدرة معياراً للحكم على الولايات المتحدة كقوة عظمى عالمية، وها هو بوتين يعيد استخدام العبارة نفسها مع مزيد من التوسيع والتخصيص بين ما هو عالمى وما هو إقليمى وما هو محلى، ومن ثم فإن إعلان سيرجى ايفانوف وزير الدفاع الروسى تخصيص موسكو ١٨٥ مليار دولار لبرامج التسليح حتى عام ٢٠١٥ لاقتناء نماذج التقنيات والأسلحة الحديثة والمتطورة جداً لم يأت من فراغ، ولكنه تعبير عن استراتيجية روسية جديدة حدد الرئيس بوتين معالمها الأساسية خلال لقاءه بسفراء بلاده فى الخارج فى ٢٧ يونيو الماضى.

فقد أكد بوتين أن بلاده لن تشارك فى توجيه أى "إنذار" خارج مجلس الأمن الدولى، وهى إشارة ضمنية إلى إيران، داعيا فى الوقت ذاته الولايات المتحدة إلى بدء محادثات حول معاهدة جديدة للتسلح، لاستبدال معاهدة ستارت التى وقعت فى العام ١٩٩١ وتنتهى فى العام ٢٠٠٩،

البرنامج النووى الإيرانى

ونصت على تقليص الرؤوس النووية فى كل من البلدين إلى حوالى ٦ آلاف رأس.

وطالب بوتين أيضاً بأن تكون العلاقات بين روسيا والولايات المتحدة مبنية على الاحترام والمساواة، وبأن يكون هناك تعاون دولى أكبر فى ما يتعلق بمحاربة الإرهاب وتهريب المخدرات ومهمات حفظ السلام والرد على الكوارث الطبيعية.

واعتبر بوتين من مصلحة روسيا المعاصرة أن تقيم علاقات صداقة وتعاون على الساحة الدولية، مؤكداً أن "الجهود الدبلوماسية التى تبذلها روسيا يجب أن تتعزز ليس بتحقيق النجاح فى مسائل ضمان الاستقرار الدولى فحسب، بل وبوسائل مالية واقتصادية مهمة".

هذه المعالم تكشف أن روسيا عائدة بل وعازمة على خوض التنافس هذه المرة على أسس مالية واقتصادية وليس على أسس أيديولوجية، أى أن المصالح القومية الروسية ستكون المحدد الأساسى للدور الروسى، الأمر الذى يعنى أن المنافسة ستكون ضارية مع الولايات المتحدة التى تخوض الآن حروب حول الموارد وفى مقدمتها النفط والغاز باتساع الكرة الأرضية فى وقت يتحول فيه النفط إلى سلعة نادرة، وفى وقت ترتفع فيه نسبة استهلاك القوى الاقتصادية الكبرى من النفط وخاصة الولايات المتحدة والصين التى زادت احتياجاتها النفطية بنسبة ٢٠٪، وفى وقت ترتفع فيه أسعار النفط بمعدلات عالية.

من هنا، بالتحديد، نستطيع أن نقول أن مراكز الاحتياطات النفطية العالمية المتركزة فى إقليم الخليج العربى وإقليم قزوين ستكون بؤر الصراع العالمى فى السنوات المقبلة، ومن هنا أيضاً تتكشف بعض معالم الانقسام الأمريكى - الروسى حول إيران ذات الوجود السياسى والاجتماعى القوى فى الخليج والقوقاز، وحيث القدرات الإيرانية الهائلة فى مجال النفط والغاز.

فالمواجهة الأمريكية مع إيران حول البرنامج النووى لها أبعاد متعددة: أولها، البعد الإسرائيلى، حيث الإصرار الإسرائيلى على التفرد بامتلاك السلاح النووى، وحيث الفيتو الإسرائيلى على منع أى دولة عربية أو إسلامية معادية لإسرائيل من امتلاك قدرات نووية عسكرية أو حتى سلمية لأسباب رئيسية أهمها أن إسرائيل تعتبر هذا التفرد بامتلاك السلاح النووى أحد أهم أسس الحفاظ على الوجود الإسرائيلى.

وثانيها، البعد الاقتصادى - النفطى، فالولايات المتحدة تدرك أن نجاح إيران فى امتلاك قدرات نووية عسكرية سيؤدى إلى تحويلها إلى قوة إقليمية عظمى فى الخليج والشرق الأوسط بما يهدد المصالح الأمريكية فى المنطقة وعلى الأخص النفط والنظم العربية الحليفة لواشنطن.

روسيا تدرك ذلك وهى لا تريد تمكين الولايات المتحدة من كسر الإرادة الوطنية الإيرانية وتحويل إيران إلى عراق آخر، لأن ذلك سيمثل تهديداً للمصالح القومية الروسية فى وقت تواجه فيه روسيا منافسة أمريكية قوية فى وسط آسيا.

الذين تابعوا جولة الرئيس الروسى فلاديمير بوتين فى وسط آسيا عقب انتهاء قمة "منظمة شنغهاى للتعاون" فى ١٥ يونيو الماضى، كان فى مقدورهم إدراك مدى الإحساس الروسى بالخطر من تزايد النفوذ الأمريكى فى هذه الدول. فقد حرص بوتين عقب وصوله إلى ألماتا عاصمة كازاخستان فى جولته التى شملت أيضاً أذربيجان وأفغانستان، على توجيه انتقادات شديدة إلى التدخل الأمريكى فى المنطقة.

والذين تابعوا اللقاء الحار بين الرئيس الروسى فلاديمير بوتين ونظيره الإيرانى محمود أحمدى نجاد فى قمة شنغهاى، وتابعوا توصيات هذه القمة كان فى مقدورهم إدراك أن إيران أصبحت أحد أهم محاور السياسة الروسية، وأنها يمكن أن تكون نقطة الصدام المحتملة بين موسكو وواشنطن.

ففى الوقت الذى اتخذت فيه منظمة شنغهاى موقفاً معارضاً للوجود الأمريكى فى المنطقة، واعتبرت أن مهمة القوات الأمريكية فى أفغانستان انتهت بتسليم مقاليد الأمور إلى الأفغان، ودعت إلى سحب القوات الأمريكية من وسط آسيا، كان الرئيس الروسى حريصاً فى لقائه مع سفراء بلاده فى الخارج (٢٧ يونيو ٢٠٠٦) على إعلان موقف روسى مستقل بالنسبة لأزمة البرنامج النووى الإيرانى يختلف تماماً عن الموقف الأمريكى.

فقد أكد أن بلاده لن تشارك فى توجيه أى إنذار خارج مجلس الأمن، وقال: "إننا واثقون من أن الانخراط فى حوار هو الذى يصب فى تسوية الأزمات وليس عزل دولة ما"، وأضاف: "لا ننوى الانضمام إلى أى نوع من الإنذارات التى لا تقود سوى إلى طريق مسدود وتسئ إلى سلطة مجلس الأمن"، مؤكداً: "لن نكون طرفاً فى وحدة مقدسة".

هذا يعنى أن روسيا ليست فقط ضد الحل العسكرى ولكن أيضاً ضد فرض عقوبات على إيران، وهذا أيضاً ما أكده دبلوماسى من مجموعة الدول الثمانى الصناعية الكبرى بقوله: "لا توجد مهلة يصاحبها زناد"، فى إشارة إلى صعوبة توقع توجه الدول الصناعية الثمانى إلى فرض عقوبات سريعة على إيران إذا لم تعلن موقفها من صفقة "حزمة الحوافز" قبل يوم ١٥ يوليو موعد انعقاد قمة الدول الثمانى فى سان بطرس برج فى روسيا. وفسر هذا الدبلوماسى قوله بأن الروس والصينيين "لا يريدون عمل أى شئ ما دامت طهران تبدو وأنها تدرس العرض بجدية"، وأردف قائلاً: "إيران تمسك بجميع الأوراق".

هذا الاستنتاج لم يكن وليد صدفة ولكن محصلة توافق مصالح قوى بين إيران وروسيا، وهو توافق بقدر ما سيحدد معالم السيناريو الذى سيفرض نفسه لحل أزمة البرنامج النووى الإيرانى بقدر ما سيؤكد العودة الروسية للزعامة الدولية.

د. محمد السعيد إدريس

دراسة

إيران .. ثلاثة خيارات مستقبلية بديلة ... رؤية أمريكية

Iran: Three Alternative Future
Kenneth M.Pollack,The Middle East Review
Of International Affairs,V,10,No,2,June 2006

■ إعداد: سمير زكى البسيونى
باحث فى العلوم السياسية

برغم تعدد القضايا والمشكلات التى تواجه إيران منذ أن قامت الثورة الإسلامية عام ١٩٧٩ فإن قضية الملف النووى الإيرانى تبقى من أهم القضايا التى تواجه إيران فى السنوات العشر الأخيرة، وتكتسب القضية النووية والعلاقات مع الغرب أهميتها من عدة عوامل أهمها أنها تفرز بشكل أو بآخر آثارها على الشأن الداخلى الإيرانى، حيث ما زالت هذه القضية موضع خلاف بين التيارات السياسية داخل إيران، كما تمثل القضية النووية الإيرانية وما ستئول إليه من نتائج رقماً صعباً فى مسألة العلاقات بين إيران والغرب بصفة عامة والولايات المتحدة على وجه الخصوص، من هنا تكتسب هذه الدراسة أهميتها، والتى أعدها كينيث بولاك مدير البحوث بمركز (سابان) للسياسات الشرق أوسطية التابع لمعهد بروكنجز ، والمؤلف للعديد من الكتب المتعلقة بالشأن الإيرانى منها: اللغز الفارسى: الصراع بين أمريكا وإيران، ونشرتها دورية (Meria Journal) التى يصدرها مشروع (-The Middle East Review Of Interna) (Meria) (tional Affairs) وهو مشروع يملكه ويحرره الدكتور بارى روبن ويهدف إلى تقديم دراسات وبحوث علمية عن تطورات الشرق الأوسط. وتنبع أهمية الدراسة من عدة عوامل أولها، أنها توضح الخلاف بين التيارات السياسية فى إيران حول الملف النووى والعلاقات مع الغرب، وثانيها، أنها تحاول أن تربط بين تداعيات ونتائج الملف النووى الإيرانى وبين مستقبل التيارات السياسة المهمة فى الداخل، وثالثها، أنها تحاول إبراز أهمية العامل الاقتصادى ودوره المحدد للعلاقات مع الغرب ومن ثم دوره المهم فى تحديد مستقبل نظام الجمهورية الإسلامية فى إيران، وفيما يلى نص الدراسة:

تعتبر الأزمة النووية الإيرانية من أكثر القضايا الحاسمة التى تواجه إيران فى الفترة الراهنة، خاصة أن هذه القضية تضع إيران فى مواجهة مباشرة مع المجتمع الدولى، ولهذا يرى الكثيرون أن تداعيات هذه الأزمة سوف يكون لها آثار كبيرة على مستقبل الجمهورية الإسلامية فى إيران، ليس فقط من زاوية السياسة الخارجية لإيران ولكن أيضاً بالنسبة للسياسة الداخلية، حيث من المفترض أن تترك تداعيات هذه الأزمة آثارها على الأوضاع الاقتصادية فى الداخل وعملية الإصلاح الاقتصادى، بالإضافة إلى علاقات إيران مع الغرب، ولهذا من المحتمل أن يكون لهذه الأزمة دور كبير فى تشكيل مستقبل إيران فى المناطق التى تبعد عن مجال أمنها التقليدى.

أهمية المواجهة النووية فى المجال الاقتصادى :

يحتاج الاقتصاد الإيرانى إلى قدر كبير من الإصلاح، فهو اقتصاد مقيد بسبب تفشى ظاهرة الفساد، وهى الظاهرة التى أفرزت آثارا سلبية

عديدة على الاقتصاد الإيرانى لعل من أهمها انخفاض معدل السيولة، وهروب الاستثمارات خارج البلاد، ورفع مستوى التضخم، وانتشار البطالة بصورة كبيرة، وانخفاض حجم الصادرات الغير نفطية، وتدنى وانحسار الطبقة المتوسطة داخل المجتمع الإيرانى، واتساع الهوة بين الأغنياء والفقراء. ويرى العديد من خبراء الاقتصاد الإيرانى أن إيران إما أن تبدأ حملة واسعة للقضاء على الفساد، وإما أن تسعى لضخ كميات كبيرة وضخمة من الاستثمارات فى الاقتصاد الإيرانى، وفى الحقيقة تطالب الخطة الخمسية الأخيرة فى إيران بضخ ٢٠ بليون دولار كاستثمارات كل عام، بالإضافة إلى ٧٠ بليون دولار لإعادة تمويل وتأهيل صناعة النفط الإيرانية التى أصابتها الشيخوخة.

المشكلة الأساسية فى طهران هى أنه بينما يرى العديد من الاقتصاديين الإيرانيين أن هناك ثلاث أسواق رأسمالية فى العالم قادرة على توليد وضخ المستويات المطلوبة من الاستثمارات فى إيران خلال السنوات الخمس أو العشر القادمة، وهى الولايات المتحدة وأوروبا واليابان، يرى المتشددون داخل إيران أن روسيا والصين والهند قد يكونون بديلاً مناسباً للغرب. وفى الحقيقة هذه القوى البديلة لن تكون قادرة على ذلك. هذا بالإضافة إلى قضية مهمة وهى مسألة التقنية الغربية المتقدمة، فالإيرانيون يفضلون شركات مثل (ايكسون أو شل) لإصلاح صناعة النفط فى إيران ولا يفضلون شركات مثل (لوك أويل) أو شركة (سينوبك) الصينية.

ولم تنجح الزيادات المستمرة فى أسعار النفط فى تخفيف معاناة الاقتصاد الإيرانى وذلك بسبب ارتفاع معدلات الفساد بصورة كبيرة، حيث يمكن القول أن نسبة قليلة جداً من العائدات النفطية تصل إلى الطبقات الفقيرة والمتوسطة الإيرانية، حيث تحول معظم هذه العائدات إلى حساب الحكومة الدينية فى إيران، وفى كثير من الحالات تحول نسبة كبيرة من هذه العائدات إلى خارج البلاد. وكنتيجة لهذا يرى العديد من الزائرين لإيران أن التدهور لم يعد يقتصر على الاقتصاد الإيرانى فقط رغم الزيادات المستمرة فى أسعار النفط العالمية، ولكن بدأ التدهور يصيب الحالة النفسية والمزاجية للمواطنين الإيرانيين، فالشعب الإيرانى يدرك أن حكومته تستأثر بكميات ضخمة من عائدات النفط العالية، ويشتد الغضب الشعبى هنا بسبب عدم الحصول على أى شىء من هذه العائدات. وفى الحقيقة تبدو هذه الحالة مشابهة للوضع الذى كانت عليه إيران فى الفترة التى سبقت الثورة خاصة عام ١٩٧٨ وهى الفترة التى شهدت ارتفاعاً كبيراً فى أسعار النفط العالمية ولكن الفساد منع هذه العائدات أن تتدفق فى اتجاه الطبقات الدنيا، وبدون أى مبالغة فإن الموقف الحالى خطير جداً حيث كانت هذه الظاهرة من أكثر العناصر المهمة فى اشتعال الثورة ضد الشاة .

وتبدو الحاجة الإيرانية كبيرة لرأس المال الأجنبى (خاصة الغربى) وذلك على المدى الطويل أو المتوسط فى مواجهتها النووية مع الغرب، ولهذا فإن فرض الدول الغربية عقوبات اقتصادية جدية وقاسية على إيران لمعاقبتها أو لإثنائها عن الاستمرار فى تخصيب اليورانيوم سوف يترك بلا شك آثاراً سلبية هائلة على الاقتصاد الإيرانى، وهذه الحقيقة سوف تكون مؤكدة إذا تمكنت العقوبات الاقتصادية من منع الاستثمارات الغربية فى إيران والتى قد تؤدى إلى آثار سلبية خطيرة على ثروات إيران الاقتصادية .

ومنذ أكثر من خمسة عشر عاماً يعتبر العامل الأهم (ليس الوحيد) كمصدر للعداوة الشعبية نحو النظام هو العامل الاقتصادى وسوء أحوال الاقتصاد الإيرانى، فالشعب الإيرانى حينما انتخب محمود أحمدى نجاد رئيساً للجمهورية اختاره ليس من أجل متابعة الملف النووى ولكن من أجل الإصلاح الاقتصادى والقضاء على الفساد ومحاربته .

فى نوفمبر ٢٠٠٥ أعلن الرئيس أحمدى نجاد أن الحكومة ستبدأ فى توزيع أسهم الصناعات العامة الإيرانية على جميع المواطنين ، وانتشرت الشائعات بسرعة بأن هذه خطوة تمهيدية لإعادة توزيع عائدات الصناعات الخاصة والأصول الأخرى، وكان نتيجة ذلك هروب مفاجئ لرؤوس الأموال الأجنبية خارج إيران والتى من المحتمل أن تكون وصلت قيمتها إلى ٢٠٠ بليون دولار، وقد اقترن هذا بدعوة أحمدى نجاد بمسح إسرائيل ومحوها من على الخريطة السياسية للعالم وذلك أثناء مؤتمر "عالم بدون صهيونية" الذى عقد فى طهران وترتب على ذلك انهيار كبير فى أسهم البورصة الإيرانية. والذى يزور إيران فى الفترة الحالية يدرك حالة الحزن الكبيرة التى أصابت الشعب الإيرانى الذى يشعر أن الرئيس أحمدى نجاد قد خانه لأنه لم يعمل أى شىء فى مجال الاقتصاد أو محاربة الفساد حتى الآن، وعلى الرغم من تأكيد وسائل الإعلام الغربية بأن الإيرانيين التفوا حول أحمدى نجاد بخصوص الخطوات التى قام بها فى الملف النووى الإيرانى فإن العديد من الإيرانيين يعتقدون أن الملف النووى يجب ألا يمثل الأولوية الأولى لديهم، حيث يبدون مخاوفهم

من أن تؤدى خطوات إيران المستمرة فى هذا الملف إلى زيادة عزلتهم الدولية، والتى ستؤثر بشكل كبير على الاقتصاد الإيرانى.

أهمية المواجهة النووية فى المجال السياسى:

العلاقات المتشابكة بين المواجهة النووية مع الغرب، والحاجات المتزايدة للاقتصاد الإيرانى، ومسألة تحسين الروابط مع الغرب كل هذه العوامل تفرز انشقاقات واضطرابات عميقة داخل المجتمع الإيرانى. الغرب كثيراً ما يعتقد بشكل خاطىء أن النظام الإيرانى نظام موحد، ولكن العكس هو الصحيح، فإيران تعد من أكثر الحكومات الممزقة فى العالم، حيث يميل بعض المحللين إلى وصف سياسة إيران بأنها "متلونة" بمعنى أنها مقسمة إلى آلاف القطع الفردية والتى تتراص كل منها بشكل مختلف حسب تغير القضية.

بالطبع هناك بعض الأفراد الذين يميلون إلى التجمع أو التوحد حول بعض القضايا ومن الضرورى هنا وضعهم فى إطار مجموعات وذلك لأغراض وصفية بحتة، ولهذا من الممكن الحديث هنا عن عدة مجموعات أو تيارات أساسية داخل النظام السياسى الإيرانى:

المجموعة الأولى، هم الإصلاحيون وتعتبر من أفضل المجموعات ولكنها أقلهم أهمية الآن، وتدار هذه الجماعة الآن عن طريق بعض الأسماء الإصلاحية المعروفة مثل الوزير السابق مصطفى معين وعبد الله نورى الذى كان يعمل كمحرر فى إحدى الصحف، والاصلاحيون الآن فى حالة فوضى شديدة حيث يسيطر عليهم بعض مؤسسات ومراكز القوة داخل إيران.

الكثير من الإيرانيين أصيبوا بحالة من اليأس وخيبة الأمل أثناء فترة رئاسة خاتمى، فعلى الرغم من وعوده بإطلاق الحريات عمل النظام الإيرانى بشكل واضح على حبس الزعماء الإصلاحيين مثل عبد الله نورى بالإضافة إلى العديد من قادة الطلبة الذين كانوا يخرجون فى مظاهرات، وأثناء انتخابات المجلس التشريعي السابع عام ٢٠٠٤ قام مجلس صيانة الدستور برفض صلاحية عدد كبير من الإصلاحيين، الأمر الذى ضمن للنظام عدم سيطرة الإصلاحيين على المجلس. وقد نظر الإصلاحيون لمسألة امتلاك إيران للأسلحة النووية كأولوية متأخرة، حيث يؤكدون أولوية الإصلاح الاقتصادى والاجتماعى وتحسين العلاقات مع الغرب. فى الحقيقة أثناء فترة خاتمى طمأن العديد من قادة الإصلاحيين الولايات المتحدة بأن الرئيس خاتمى لديه رغبة فى التخلى عن البرنامج النووى كجزء من تقارب عام مع الغرب.

وكنتيجة لأفول نجم الإصلاحيين داخل النظام الإيرانى ظهر جناح آخر عرف باسم التكنوقراط البراجماتيين وعلى رأسهم الرئيس السابق رئيس مجمع تشخيص مصلحة النظام هاشمى رفسنجانى، والمسئول السابق عن الملف النووى الإيرانى حسن روحانى، هذا التيار يشكل الآن جناح اليسار داخل التركيبة الحكومية الحالية. ويرى هذا الجناح أن الأولوية الأهم لابد أن تكون لإعادة بناء الاقتصاد الإيرانى على المدى الطويل، ويعترف هذا الجناح باستحالة القيام بذلك بدون تحسين العلاقات مع الغرب وتشجيع التجارة والاستثمارات فى إيران. وقد كانت هذه المبادئ هى المشكلة لفكر هذا التيار منذ الأيام الأولى للثورة الإسلامية والحرب العراقية - الإيرانية. برغم أن هذا التيار كان يفضل امتلاك سلاح نووى فإن أنصار هذا التيار كان يلمحون بشكل متكرر إلى أنهم مستعدون للتضحية بالبرنامج النووى الإيرانى إذا وقف فى طريق تحسين العلاقات مع الغرب الذى يمثل أهمية كبيرة بالنسبة للاقتصاد الإيرانى.

أما التيار الآخر فهم الأصوليون المتشددون ويأتى على رأسهم الرئيس الإيرانى الحالى أحمدى نجاد، وقائد الحرس الثورى رحيم صفوى، ورئيس مجلس صيانة الدستور أحمد جنتى، فهذا التيار يؤمن إيمانا شديداً بالثورة الإسلامية ومبادئها، ولا يعيرون أهمية كبيرة لمشكلات إيران الاقتصادية، حيث يعتقدون بأن الشعب الإيرانى راغب فى تقديم تضحيات جديدة فى سبيل الثورة الإسلامية. ولهذا فهم يصرون على ضرورة امتلاك إيران لسلاح نووى، لأنهم يعتبرون هذا شيئاً ضرورياً فى الكفاح ضد الولايات المتحدة التى يعتبرونها التهديد الرئيسى لإيران والثورة. وقد كان عودة ظهور تيار المتشددين بمثابة حدث محورى فى السياسة الإيرانية، حيث أعاد هذا التيار تقديم أكثر الأفكار تشدداً وأكثرها تهوراً داخل الائتلافات السياسية فى إيران. وقبل ظهور حركة أباد كران (مجموعة من الشباب المتشددين معظمهم كانوا فى الحرب العراقية - الإيرانية) فى عام ٢٠٠٤ كان الاتجاه العام داخل الجمهورية الإسلامية هو تهميش هذه المجموعة. وعلى أية حال القضاء على إنجازات فترة خاتمى، وإصابة معظم الإصلاحيين بالإحباط، وعودة ظهور مثل هؤلاء من المتشددين ساهم بشكل كبير فى

تحويل الاتجاهات السياسية داخل إيران إلى أقصى اليمين.

بين هاتين المجموعتين هناك تيار المحافظين التقليديين الذى يحاول أن يوازن بينهما ويتزعمه رئيس مجلس الأمن القومى والمسئول عن الملف النووى الإيرانى السيد على لاريجانى بالإضافة إلى الشخص الأهم داخل النظام الإيرانى وهو المرشد الأعلى للجمهورية الإسلامية السيد على خامنئى، حيث يدرك خامنئى أهمية عدم السماح للاقتصاد الإيرانى بأن يأخذ طريقه للانهيار من جانب (بسبب إمكانية أن يتسبب ذلك فى اضطرابات شعبية واسعة الانتشار) وفى الوقت نفسه أهمية عدم عزل تيار المتشددين الذين يعتبرون فى النهاية المفتاح الرئيسى الذى يضمن به السيطرة على السلطة. وكنتيجة لهذا تبنى خامنئى فى الفترة من ١٩٩٠ إلى ٢٠٠٢ سياسة أو طريقا وسطا، فلم يقم خامنئى بكبح الأنشطة النووية والإرهابية لإيران بالشكل الذى يرضى الأمريكيين، وفى الوقت نفسه يبقى بعض الأشياء تحت المراقبة بالشكل الذى يسمح للحكومات الأوروبية واليابان (التى كانت فى هذه الفترة من أكثر القوى المستعدة للتغاضى عن الأخطاء والتجاوزات الإيرانية) لمواصلة التجارة وضخ الاستثمارات فى إيران.

وفى المواجهة النووية فى الفترة الراهنة يسعى خامنئى إلى مواصلة إيران برنامجها النووى وفى الوقت نفسه تبنى سياسة تضمن لإيران تجنب الوصول فى النهاية إلى حتمية الاختيار بين سياسة العصا والجزرة ، ولكن لسوء حظ خامنئى ، فإن التوجه الأوروبى الجديد الساعى لمنع إيران من امتلاك أسلحة نووية قد يدفع خامنئى إلى الدخول فى سباق مع الزمن وإجباره على قبول خيارات صعبة.

ولهذا يمكن فهم الموقف الإيرانى الراهن والمتمثل فى التهديد باستئناف عمليات تخصيب اليورانيوم بشكل كامل والانسحاب من معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية باعتباره مساومة بين المتشددين والمحافظين التقليديين، فالمتشددون يفضلون ذلك لأنهم لا يرون أى مصلحة فى العلاقات مع الغرب ويريدون ببساطة امتلاك القدرات النووية. أما المحافظون التقليديون فهم يفضلون هذا الموقف الإيرانى ولكن لأسباب أخرى من أهمها، أن هذا الموقف من المحتمل أن يمثل "خداعا للغرب". ويرى معظم صناع السياسة الإيرانيين أن اتخاذ طهران لموقف متشدد مع الغرب قد يضع الدول الأوروبية فى موقف صعب، حيث سيجعل هذه الدول تختار ما بين فرض عقوبات اقتصادية على إيران لمعاقبتها على الاستمرار فى عمليات تخصيب اليورانيوم، وبين الحفاظ على العلاقات والمصالح الاقتصادية الأوروبية مع إيران. ولهذا ففى حالة نجاح هذه المناورة الإيرانية وامتناع الدول الأوروبية عن فرض عقوبات على إيران من شأنه أن يفرز تداعيات إيجابية على إيران، فطوال فترة التسعينيات كان الإيرانيون لديهم القدرة على الحفاظ على كعكتهم (البرنامج النووى ودعم الإرهاب)، وأكل هذه الكعكة أيضا (التجارة والاستثمارات التى يحتاجون إليها من الغرب ودول شرق آسيا).

ومن خلال هذه النظرة السريعة للمشهد السياسى الإيرانى يمكن القول أن الرؤى المتباينة داخل إيران بخصوص الملف النووى الإيرانى أفرزت تباينا بين الجماعات والتيارات المختلفة داخل النظام السياسى الإيرانى، باختصار، لو استمر الغرب متوحدا وقام بفرض عقوبات قاسية على إيران من أجل إرغامها على التوقف عن السير قدما فى برنامجها النووى، فإن هناك احتمالا أن يقوم البراجماتيون بعمل هدنة مع المتشددين، فى هذه الحالة سوف يجد الإصلاحيون التقليديون (خامنئى ولاريجانى) أنفسهم فى المنتصف ومجبرين على الاختيار بين الاثنين، كل هذا من الممكن أن يترك آثار بعيدة المدى على مستقبل السياسة الخارجية الإيرانية ومستقبل الجمهورية الإسلامية بصفة عامة.

فى الوقت الراهن تبدو سياسة إيران الداخلية مفككة وممزقة، حيث يبدو أن هناك اختلافات عميقة بين المتشددين والإصلاحيين والمحافظين التقليديين بشأن كيفية التعامل مع احتياجات إيران الاقتصادية، علاقاتها مع بقية دول العالم، (خاصة الولايات المتحدة)، حالتها الأمنية، وسياستها الخارجية، فهذه التيارات غير قادرة على الاتفاق على أسلوب موحد للتعامل مع المشكلات الإيرانية.

وتبدو أهمية مناقشة الملف النووى الإيرانى فى عدة أمور منها أن نتائج هذا الملف سوف تترك تداعياتها بشكل أو بآخر على مستقبل نظام الجمهورية الإسلامية، أيضا سوف يكون لتداعيات هذا الملف آثارها المباشرة على المعارك السياسية الداخلية بين التيارات التى تحمل رؤى متباينة حول الملف النووى الإيرانى والعلاقات مع الغرب. بمعنى آخر سوف يكون الإيرانيون على استعداد للسير فى طريق التخلى عن برنامجهم النووى وتحسين العلاقات مع الغرب فى حالة انتهاء المعركة

السياسية فى الداخل بسيطرة البراجماتيين على مقاليد السياسة الإيرانية فى الداخل، والعكس هو الصحيح، أى سيكون الطريق الوحيد أمام الإيرانيين لرفض العلاقات مع الغرب والاستمرار على مبدأ تخصيب اليورانيوم هو استمرار سيطرة المتشددين وإنهاء أى وجود للإصلاحيين داخل دوائر صنع القرار فى إيران. ولهذا فإن القضية الإيرانية لديها القدرة على تسليم السيطرة لإحدى هذه الفئات وإقصاء الفئات والتيارات الأخرى.

ومن خلال هذه المتغيرات يمكن القول أن ثمة ثلاثة سيناريوهات محتملة فى إيران خلال العامين أو الخمسة أعوام القادمة، وسوف تستند هذه السيناريوهات بشكل أساسى على النتائج والتداعيات المحتملة للمواجهة النووية، التى ستبقى المحدد الرئيسى لمستقبل إيران داخلياً وخارجياً واقتصادياً.

السيناريو الأول، صعود المتشددين:

فى حالة انتهاء المواجهة النووية الإيرانية بانتصار إيرانى سريع من المحتمل أن يصب هذا فى النهاية فى مصلحة التيار المتشدد فى إيران ، الأمر الذى سيتيح لهم فرض خياراتهم وسياساتهم على الحكومة الإيرانية. فى هذه الحالة فإن "النصر" الإيرانى سيعنى فشل المجموعة الدولية وإثبات أنها لم تكن قادرة على إجبار إيران على التخلى عن برنامجها النووى بالنظر إلى العقوبات التى ستفرضها عليها فى حالة الإصرار على مواصلة البرنامج، فى هذه الظروف سوف يكون لدى المتشددين القدرة على الإدعاء بأنهم كانوا على صواب، وبأن الغرب فى حاجة لإيران أكثر من حاجة إيران للغرب (كما يؤكد دائماً أحمدى نجاد)، وبأن إيران لم تكن فى حاجة إلى كل هذا الخوف من مسألة فرض عقوبات اقتصادية وانهيار الروابط الاقتصادية مع الدول الأوروبية واليابان، وبالتالى فتحقيق هذا السيناريو يفند مواقف الإصلاحيين والمحافظين التقليديين وخوفهم المستمر من مسألة فرض العقوبات على إيران وخسارة العلاقات مع الدول الأوروبية.

١٠

من النتائج المحتملة أيضاً لهذا السيناريو هو تمكن المتشددين من السيطرة الكاملة على الجهاز الحكومى للدولة، كما يمكن أن يترك هذا السيناريو آثاره على السياسة الخارجية لإيران، فمن خلال سيطرة المتشددين على السلطة فى إيران من المتوقع أن يستمر الدعم الإيرانى للإرهاب، ومعارضة أى عملية سلام فى الشرق الأوسط، ومن المحتمل أيضاً معارضة إيران لأى إصلاح سياسى فى دول مثل سوريا ولبنان، وقد يقترن ذلك فى الوقت نفسه بمحاولات من جانب إيران لزعزعة وجود بعض حكومات المنطقة (مثلما فعلوا مع المملكة العربية السعودية والكويت والبحرين فى الثمانينيات والتسعينيات).

وعلى مستوى السياسات الداخلية فقد يؤدى تحقق هذا السيناريو وتحكم المتشددين داخل إيران فى السلطة كل هذا قد يفرض على الإيرانيين أنماطا اجتماعية متشددة فى الملابس، والاختلاط بين الجنسين، وأنماطا أخرى من السلوك. وقد يلجأ المتشددون من أجل تحقيق ذلك إلى بعض المؤسسات الموالية لهم مثل مجلس صيانة الدستور لكى يعمل على اتخاذ إجراءات يتم من خلالها إقصاء أكبر عدد من الإصلاحيين والمحافظين التقليديين من المؤسسات المهمة مثل مجلس الشورى. كما يمكن أن يعمل المتشددون على إعطاء دور أكبر لبعض الجماعات الراغبة فى استعمال العنف لفرض رؤيتها المتشددة فى الثورة الإسلامية مثل جماعات حزب الله الإيرانى وقوات الباسيج، كما يمكن أن تشمل عمليات القمع بعض جوانب الحياة السياسية الأخرى فى إيران مثل وسائل الإعلام المجانية التى يتوقع لها أن تكون أحد أهم الأشياء المستهدفة من جانب المتشددين فى حالة نجاح هذا السيناريو بالنسبة للبرنامج النووى.

ويبقى السؤال الأكثر أهمية متعلق بالجانب الاقتصادى، فالمتشددون فى إيران ليس لديهم أى حلول إيجابية لتحسين أداء الاقتصاد، فعندما ندقق فى اقتراحات أحمدى نجاد الاقتصادية نجد أنها خليط من اشتراكية السبعينيات التى تجعل حالة إيران الاقتصادية أسوأ مما هى عليه الآن. ويقتبس أحمدى نجاد دائماً مقولة الخمينى التى تقول " إننا لم نقم بالثورة من أجل تغيير سعر البطيخ". ومن المتوقع أيضاً قيام المتشددين بمنع الإصلاحيين من تنمية الروابط والعلاقات الاقتصادية مع الغرب الذى يجد تشدداً من إيران من خلال دعم الإرهاب والاستمرار فى البرنامج النووى. كل هذا قد يؤدى فى النهاية إلى تردى الأوضاع الاقتصادية وانتشار الاضطرابات الاجتماعية التى من المحتمل مواجهتها عن طريق العنف .

على أية حال إذا اختار الأوروبيون واليابانيون الاستمرار فى التجارة والاستثمار مع إيران بنفس مستوى عام ٢٠٠٢ الذى شهد تراجعاً فى حجم الاستثمارات الأوروبية فمن المتوقع أن يشهد الاقتصاد الإيرانى تدهوراً وانهياراً الأمر الذى قد

يؤدى إلى مزيد من السخط بين أفراد الشعب الإيرانى، والذى سيكون وشيكاً إذا تم مواجهته بأساليب عنيفة من جانب المتشددين.

وهكذا كان لصعود أحمدى نجاد وحلفائه من حركة آباد كران آثار سلبية عديدة على تطورات الملف النووى الإيرانى الذى نتصور أن هذا سيعيد إيران مرة أخرى إلى فترة الثمانينيات التى يحاول المتشددون إعادتها مرة أخرى.

هناك ملاحظة أخرى يمكن أن تنتج من المواجهة النووية الحالية، فلو قامت الولايات المتحدة بتوجيه ضربات عسكرية ضد المنشآت النووية الإيرانية فإن هذا من شأنه أن يصب فى مصلحة المتشددين فى إيران، فمن الواضح أن مثل هذا الأمر يؤكد حجج المتشددين، حيث سيكون لديهم القدرة فى هذا الوقت على إدعاء أن قيام الولايات المتحدة بمثل هذه الهجمات يعتبر أكبر دليل على رغبتها فى تحطيم الجمهورية الإسلامية وإخضاع إيران لمصلحته، كما سيؤكدون أن مثل هذا الهجوم يزيد من أهمية امتلاك إيران لأسلحة نووية لردع العمليات العسكرية المستقبلية، كما أن الكثير من الإيرانيين سيكون لديهم فى هذا الوقت الاستعداد لتقديم مزيد من التضحيات لمحاربة الولايات المتحدة، كما أن مثل هذا الأمر من شأنه أن يكذب حجج الإصلاحيين الذين دافعوا عن العلاقات مع الولايات المتحدة، كما قد يقدم مثل هذا الهجوم الأمريكى المبرر للمتشددين فى إيران لتصفية حتى خصومهم من المعتدلين فى إيران.

ولهذا فإن سخرية القدر تؤكد أن وجود عملية عسكرية أمريكية ضد المنشآت النووية الإيرانية سوف يأخذ نفس تأثير الفشل الغربى فى التعامل بحزم مع الملف النووى الإيرانى. حيث سيسمح مثل هذا الأمر للمتشددين فى إيران بتهميش الإصلاحيين والمحافظين التقليديين، والقيام بخطوات جديدة تكمل لهم السيطرة على مفاصل السياسة الإيرانية.

السيناريو الثانى، الحل الواقعى:

إذا استطاعت القوى الدولية أن تكون حازمة ومتحدة وراغبة بالفعل فى فرض عقوبات اقتصادية صارمة على إيران، فإن ذلك قد يفرز نتائج مختلفة فى المستقبل على المدى المتوسط، وهذا هو ما يحاول المرشد الأعلى خامنئى تفاديه، حيث يحاول أن يتفادى معضلة الاختيار بين مصلحة إيران الاقتصادية (التى يفضلها الاصلاحيون) ومواصلة البرنامج النووى (ويتبنى هذا الخيار فى الوقت الحالى المتشددون)، وعلى افتراض أن خامنئى ربما يتجه إلى تقديم التنازلات للأوروبيين لمنع العقوبات الاقتصادية الأوروبية فإن نتائج هذا السيناريو سوف تتشابه مع نتائج السيناريو الأول، ليس هذا فحسب ولكن معنى أن يتخلى خامنئى عن البرنامج النووى مقابل رفع العقوبات واستمرار التجارة والاستثمارات إلى إيران فإن ذلك معناه أن خامنئى سوف يقف فى جانب البراجماتيين فى وجه المتشددين الأمر الذى ينذر بنشوب العديد من المعارك الداخلية فى إيران فى المستقبل.

وعلى الرغم من هذا فإن مثل هذا التوجه من جانب خامنئى قد يعرض أسس الثورة الإسلامية للخطر (بالتأكيد يدرك خامنئى حجم المعركة الضخمة التى يتوجب عليه دخولها من أجل تحقيق هذا السيناريو)، إلا أن المثير للانتباه أن مثل هذا السيناريو يعد أفضل سياسة للغرب للتعامل مع إيران ويصف البعض هذه السياسة بسياسة "الحب القاسى" ، حيث يتم فرض عقوبات اقتصادية على إيران لإثارة المزيد من الضغوط والاضطرابات الداخلية التى يمكن أن يترتب عليها تحقيق بعض الفوائد التى تصب فى مصلحة الإصلاحيين على حساب المتشددين، ويرى الغرب أن علاقتهم بإيران ستكون أفضل فى حالة وجودها تحت سيطرة الإصلاحيين وهذا بالطبع ما يسعى الغرب لتحقيقه، وبرغم ذلك فإن مثل هذه الأزمة التى يسعى الغرب إلى إثارتها فى إيران غير مؤكد حدوثها، فقد يؤدى حدوث مثل هذه الأزمات لبعض المعارك الداخلية ومن المعروف أن الإصلاحيين أقل ميلاً لاستعمال العنف ضد معارضيهم الأمر الذى يعنى أن الإصلاحيين فى هذه الحالة معرضون أكثر من غيرهم إلى الخروج خاسرين من هذه المعارك مع المتشددين.

السيناريو الثالث، المأزق طويل المدى :

يبدو على الأغلب أن هذا السيناريو هو الأرجح، فالنتيجة التى تتوقف عليها المواجهة النووية الراهنة بين إيران والمجتمع الدولى سوف تؤثر بالطبع على مستقبل إيران على المدى المتوسط، ونتيجة لهذا الطريق المسدود بين إيران والمجتمع الدولى يبدو أن المأزق سيطول بين التيارات السياسية المتنافسة داخل إيران.

وقد أظهرت طهران وضوحاً محدوداً تجاه عمليات تخصيب الوقود النووى ودورة الوقود النووى لأغراض سلمية، ونتيجة للتشدد الإيرانى مع دول الترويكا الأوروبية (فرنسا وبريطانيا وألمانيا)

بالإضافة إلى روسيا كل هذا يجعل إيران منبوذة دولياً وبالتالى يحرم المتشددين من تحقيق نصر واضح وفقاً للسيناريو الأول، كما أن الدول الأوروبية لا تبدو راغبة حتى الآن (بدون الحاجة لذكر روسيا والصين) فى فرض عقوبات اقتصادية على طهران بشكل يمكن أن يغير من سلوك طهران وبالتالى تحقيق السيناريو الثانى، ولكن يبدو أن إيران ستفضل البقاء فى عالم النسيان الدبلوماسى، بمعنى الحفاظ على مستوى من تخصيب اليورانيوم يسمح لإيران بتفادى مسألة فرض عقوبات اقتصادية حادة أو قاسية من جانب المجتمع الدولى.

هذه النتيجة من الممكن أن تفرز نوعاً من الضغط المعتدل على طهران ولكن ليس بالشكل الكافى الذى يسمح بصعود أى من المتشددين أو المعتدلين فى إيران بمعنى آخر وجود مواجهة نووية طويلة الأمد بين إيران والمجتمع الدولى لن تعنى وجود معركة داخلية كبيرة بين التيارات الرئيسية وبالتالى لن يتمكن أى طرف من تحقيق نصر حاسم على الأطراف الأخرى، وفى ظل هذه الظروف ليس من الواضح هل سيتمكن النظام الدينى فى إيران من التعرف على أهم المعضلات التى تواجهه وبالتالى ابتكار آليات جديدة فعالة والتكيف مع الظروف الجديدة فى الوقت المناسب لتفادى وقوع الكوارث.

ومن الواضح أن الاقتصاد سيكون هو المحرك الرئيسى فقضايا مثل البطالة، التضخم، واتساع الفجوة فى توزيع الثروات والعديد من القضايا الاقتصادية الأخرى سوف تسوء بشكل أكبر، حتى مع ارتفاع أسعار النفط إلى أكثر من ٦٠ دولاراً للبرميل لأن معظم الإيرانيين يدركون أن مثل هذه العوائد لن توجه إليهم ولكن سيقضى عليها الفساد. ليس هذا فحسب بل من المحتمل انفجار أزمات ومشكلات أخرى مثل تعاطى المخدرات والدعارة. كل هذا من شأنه تنمية وزيادة مشاعر السخط لدى الإيرانيين فى الطبقة المتوسطة الذين يدركون أن ثروات بلادهم وعلى رأسها النفط لا تعرف طريقها إلى جيوب الطبقة المتوسطة.

وبالرغم من أن أحمدى نجاد تم اختياره من جانب الشعب الإيرانى من أجل محاربة الفساد يبدو من المستبعد جداً أن يقوم أحمدى نجاد بأى شىء من أجل تخفيف حدة المعاناة لدى الشعب الإيرانى أكثر من الذى قام به خاتمى، بل يرى البعض أن أحمدى نجاد سوف يوصلهم إلى ما هو أسوأ من فترة خاتمى، وبرغم أن أحمدى قد تعهد بمحاربة الفساد فإن النظام نفسه لن يسمح بتحقيق ذلك لأنه هو المستفيد الرئيسى من هذا الفساد. صحيح أنه قد يسمح له بتتبع بعض أنماط الفساد الصغيرة ، لكن من المحتمل أن لا يكون قادراً على المساس بالفساد الحقيقى داخل النظام.

وعلى النمط نفسه كانت رؤية أحمدى نجاد لحل المشكلات الاقتصادية نسخة مكررة من اشتراكية السبعينيات، ولسوء الحظ إيران تحتاج إلى تقليل معدل الاشتراكية وليس زيادتها، كما تحتاج إيران إلى تقليل معدل التحكم فى الأسعار والمزيد من الخصخصة ومزيد من الاقتصاد الحر، ولهذا من المحتمل أن تضيف أفكار ورؤى أحمدى نجاد الاقتصادية المزيد من الشلل للاقتصاد الإيرانى. وعلى الرغم من أن ارتفاع أسعار النفط فى الفترة الراهنة يخدم الاقتصاد الإيرانى على المدى القريب فإن الموقف الإيرانى المتشدد بخصوص الملف النووى يمنع إيران من جذب الاستثمارات الغربية، فحتى لو لم يتم فرض عقوبات رسمية من جانب الأمم المتحدة على إيران فإن هذا سوف يؤدى إلى مزيد من هروب الاستثمارات والشركات الأجنبية خارج إيران والبحث عن مناطق أخرى للاستثمار تكون أكثر أماناً.

كل هذه المؤشرات تنذر بتدهور اقتصادى كبير داخل إيران، أضف إلى هذا بعض العوامل السياسية التقليدية التى قد تزيد من صعوبة المعادلة على النظام الإيرانى، بالإضافة إلى هذا إذا حاول المتشددون (كما يفعلون الآن) إعادة فرض بعض المظاهر الاجتماعية فإن هذا من شأنه زيادة موجة العداء ضدهم من جانب الشباب الإيرانى، هذا بجانب حالة عدم الاستقرار والحرب الأهلية التى يعانى منها العراق الأمر الذى قد يؤدى لحالة عدم استقرار فى غرب إيران بشكل لا يتمكن النظام الإيرانى من السيطرة عليه فى المستقبل.

وبرغم جميع المؤشرات السابقة التى تحيط بالنظام الإيرانى فمن السابق لأوانه الحديث عن نهاية للجمهورية الإسلامية، فبرغم أن العديد من المؤشرات تؤكد أن نظام الجمهورية الإسلامية يعانى صعوبات عديدة فإن النقطة المهمة هنا تكمن فى عدم القدرة على معرفة طبيعة الرد الإيرانى القادم، فخامنئى استطاع قبل ذلك وفى ظل ظروف معقدة أيضاً أن يأخذ بيد إيران ويضمن لها النجاة، وربما يكون قادراً على القيام بهذا الأمر مرة أخرى، وهكذا ربما يبدو السيناريو الأخطر على إيران على المدى الطويل أقل خطراً عليها على المدى القريب وفقاً لعوامل أخرى ربما تكون فى إطار المواجهة النووية.

دراسة

تحديات بناء الدولة في العراق

■ إعداد: آيات شاهر زيدان

أعلن رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي عن مبادرة للمصالحة الوطنية في العراق في ٢٥ يونيو الفائت، ومن أهم ما تنص عليه الخطة حل كل الميليشيات الكردية والشيعية والسنية الموجودة على أساس أن لا أمن ولا استقرار في وجود هذه الميليشيات، وقد تباينت ردود فعل القوى السياسة العراقية إزاء مبادرة المالكي، التي تكشف عن مضمون مهم مفاده أن عملية إعادة بناء الدولة في العراق، في أعقاب الاحتلال الأمريكي للعراق، مازالت تواجه تحديات كثيرة، يأتي على رأسها وجود الميليشيا المسلحة، والانقسامات الطائفية والعرقية. هذه التحديات استقطبت اهتماماً داخليا ودوليا واسعا. ومن هنا تكتسب الدراستان اللتان أعدهما انتوني كوردسمان الباحث الأمريكي في معهد الدراسات الاستراتيجية والدولية بواشنطن. الدراسة الأولى، تتحدث عن مشكلة الميليشات وتأثيرها على وحدة واستقرار العراق. فيما تتناول الثانية قضية تقسيم العراق والتداعيات التي يمكن أن تتمخض عنها. وفيما يلي عرض للدراستين:

١- العراق ومشكلة الميليشيا

Iraq and the problem of militias

■ Anthony H. Cordesman, Center for Strategic and International Studies, 8/5/2006

حظيت مشكلة الميليشيات الطائفية والعرقية في العراق بمزيد من الاهتمام البالغ، وتؤكد بعض التقارير أنها أصبحت مشكلة خطيرة من مشاكل التمرد، كما أن خطورتها أيضا تكمن في أنها يمكن أن تصبح بمثابة مقدمة لحرب أهلية مؤكدة بالعراق، ولا شك أن مثل هذا التوتر الطائفي والديني في العراق ازدادت حدته منذ نهاية عام ٢٠٠٤ وتفاقم بشكل أكبر في عام ٢٠٠٥، ومما زاد من خطورة مثل هذا النزاع الداخلي هو عملية المخاض الطويل التي بدت عليها محاولات تشكيل الحكومة.

وقد تصاعدت حدة الصراع العرقي والطائفي في جميع المناطق العراقية المختلطة، وهو ما توافق مع ضعف الأمن المحلي العراقي، هذه الأسباب في مجملها تضامنت لتزيد من خطورة الموقف. ولا أحد يستطيع أن يحدد حجم أعمال الترحيل الإجباري والقتل والاختطاف والاغتصاب وما شابه ذلك من فعل إجرامي.

والميليشيات هي القوى غير النظامية التي تعمل خارج نطاق سيطرة حكومة المالكي لكن هذا التعبير عموما يشير إلى جماعات من بينها جيش المهدي ومنظمة بدر المرتبطين بحزب في الحكومة وميليشيا البشمركة التي تسيطر على شمال العراق ويسكنه الأكراد ويتمتع بشبه حكم ذاتي.

وتنفي جميعها ارتكاب أي مخالفات ويؤكد كثير منها أنه ليس ميليشيات على الإطلاق. وتقارن ميليشيا البشمركة نفسها بالحرس الوطني في الولايات المتحدة الأمريكية ويقول قياديو منظمة بدر أنهم ليسوا إلا ساسة.

ويمكن القول أنه بدون جيش قوي يجبر الميليشيات على حل نفسها فإن المالكي محكوم عليه بالفشل. إن الأحزاب تريد الاحتفاظ بالميليشيات لأنه ليس لديها ثقة قوية في نجاح العملية السياسية. وربما سيحتاج المالكي إلى الشروع في عملية خطوات أولى تتطلب بناء الثقة مع جميع أبناء العراق. بيد أنه يجب إقناع الأحزاب الدينية بأنهم ليسوا بحاجة إلى ميليشيا لمنع قمعهم. لا يمكن حدوث هذا قبل أن يبدأ العنف في التراجع.

ولكن ماذا سيكون العمل مع أفراد الميليشيات بعد تسريحهم؟

قدم المالكي بضعة مفاتيح لحل المشكلة حين اقترح دمج الميليشيات في قوات الأمن.

ومع أن الشكوك التي أثيرت حول موت آلاف

العراقيين، وأن عمليات التطهير العرقي جاءت ممزوجة بعداءات محلية داخلية، وهو الأمر الذي أثر علي حياة عشرات الآلاف، فإن النتيجة الإجمالية الفعلية اليوم ربما تصل إلى مئات الآلاف ومما لا شك فيه أن معظم العراقيين قد ارتحلوا فرارا مما أحدثته تلك الاعتداءات من خوف وهلع.

إن مشكلة الأحزاب المتناحرة في العراق أكثر تعقيدا من أن نلقي اللوم بمنتهى البساطة علي الميليشيات فقط، فالجريمة هي المشكلة الأزلية، وهي بمثابة تهديد دائم لأمن واستقرار البلاد وغالبا ما تختلط بعلاقات مشوبة مع الجماعات الدينية والأحزاب السياسية، ومن ثم فإذا لم توجد ميليشيات منظمة وقوات الأمن فسوف تشب الفوضى وسوف ينتشر المجرمون في أرجاء البلاد.

ويتهم عراقيون الميليشيات باضطهادهم وإدارة فرق للموت بعضها داخل قوة الشرطة الجديدة التي تساندها الولايات المتحدة ويتفق كثير من المحللين على أن دمج الميليشيات سيكون كسكب البنزين على النار. والحل الأمثل هو نزع سلاحهم وإعطائهم وظائف مدنية... لكن ثمة شكوك كثيرة في أن زعماء الميليشيات سيوافقون على هذا.

في بعض المناطق التي يتواجد فيها كل من الميليشيات وقوات حفظ الأمن تقوم قوات الجماعات الطائفية والدينية بعمليات الاغتصاب والنهب، ويجد المجرمون فرصتهم في ذلك الوقت للادعاء بأنهم يعملون من أجل خدمة المصالح الطائفية والدينية، وكلما حدث تآلف ومزج بين هذه الطوائف كلما تلاشت مثل هذه الانقسامات وغالبا ما نجد المنطقة التي يوجد بها تماثل وتآلف يوجد بها قوات أمن محلية منظمة، ولكن هذا يأتي علي حساب مثل هذه المناطق التي تتم فيها عمليات التطهير العرقي علي الرغم من عدم مشاركة أي جماعة، ولكن من الممكن أن تكون عناصر موالية للحاكم المحلي أو قوات الأمن المحلي وفي أغلب المناطق تكون موالية للشرطة أو لأحد القادة الشرعيين ولا توجد أية أطراف واضحة ولا أية تحديدات.

وتعد هذه هي الجريمة أو المشكلة الأزلية التي تعاني منها مثل هذه المناطق المضطربة وهذا غالبا ما يحدث في مناطق الحضر العراقية وأحيانا في المناطق الريفية، والمجرمون الحقيقيون يمثلون تهديدا فعليا، حيث أنهم من الممكن أن يكونوا جزءا من قوات الأمن أو من إحدى جماعات الميليشيا أو أن يكونوا ذى رتب عسكرية سابقة ولديهم الزي والهويات الشرطية كما هو الحال في البلقان ,فهناك بعض الشباب العاطلين عن العمل لا بد أن ينطبق عليهم مسمي أكثر من مجرد (مجرم) أو (فرد من أفراد عصابة ما)، فقد أصبحت الجريمة هي المصدر الرئيسي للدخل بأنواعه.

الآن هناك ما يدعو للسخرية وهو أن المصدر الرئيسى و الوحيد الذي يوفر فرص عمل الآن في هذه المناطق هو الخدمات الأمنية والعسكرية، هذا بالإضافة إلى الميليشيات وقوات الأمن وحراس الأمن، وكل هذه الوظائف لا تعطي أجورا مجزية للعاملين بها ولكن أعمال التمرد والشغب أحيانا تكون مجزية بشكل أكبر من ذلك، والنتيجة النهائية لا تكمن في تهديد الميليشيات في حد ذاتها، ولكنها علي نحو أدق تكمن في مثل هذا الخليط الغامض لمثل هذه العناصر الأمنية في العراق والتي تعد الميليشيات جزءا بسيطا منها ,ومن الواضح أن القوات العراقية تعانى من الانشقاقات الحزبية والطائفية والفارين من التجنيد مما يدفعهم للانضمام إلى جماعات الميليشيات وقوات الأمن المحلية مما يزيد من حدة التمرد والجريمة في المنطقة . بالإضافة إلى أنه تم استغلال مثل هذه الميليشيات والطوائف الدينية والأحزاب الشيعية في خدمات الأمن والشرطة وكانت النتيجة النهائية هي مزيج حقيقي من القوات الحزبية والطائفية الذين ينتمون لقواعد تجنيد مختلفة، بالإضافة إلى عناصر الجيش العراقي التابعين لحزب البعث السابق والذي تم حله عقب الاحتلال الأمريكي للعراق.

وهذا كله متعلق بطبيعة الميليشيات الحالية، فالميليشيات اليوم مختلفة عن ما كانت عليه عام ٢٠٠٣، فقد تم تشكيل القوى الأمنية والعسكرية والشرطة من جماعات الميليشيا المؤيدة للاحتلال منذ وقوعه في عام ٢٠٠٣، وتم مزجها بالقوات العراقية بداية من ربيع عام ٢٠٠٤وحتى الآن، وقد أصبح وضعها أفضل، لكن كلمة أفضل لا تعني أن ولائها للدولة يفوق ولائها لطائفتها.

وتتكون ميليشيا "العراق الجديد" من ثلاثة فصائل كبرى تتباين في القوة، لكنها تتماهى في الوظيفة والسلوك:

- فهناك ميليشيا البشمركة الفاعلة بشمال العراق والمؤتمرة بأوامر الحزبين الحاكمين هناك أو لنقل التابعة لـ "حكومة الإقليم"... إقليم كردستان العراق. هذه الميليشيا سابقة على غزو العراق تأكيدا، لكنها كانت مدخله الشمالي وأداته القصوى في اختراق المدن والبلدات (بحثا عن جيوب المقاومة) ولم تتوان، فيما بعد، في مطاردة والقبض على العديد من مطلوبي نظام الرئيس صدام حسين. ولاؤها إذن عرقي بامتياز ويتفاخر الأكراد بعناصرها، بل وتعتبر نواة الجيش

هناك عندما تتحين الفرصة لإعلان انفصال الإقليم عن الجسد/الأصل.

- وهناك ميليشيا المجلس الأعلى للثورة الإسلامية (فيلق بدر) الذي لم يكن لها وجود يذكر إلا بحلول الاحتلال ودخول معظم أفرادها وقيادييها من إيران حيث كانوا يشنون (انطلاقا من هناك أو بمحاذاة للحدود) بعض العمليات المتواضعة لزعزعة النظام هي ميليشيا شيعية بامتياز لا ولاء لها إلا للمجلس تماما كما لا ولاء لميليشا مقتدر الصدر إلا لهذا الأخير... وهي أيضا شيعية، الولاء فيها للشخص والمذهب أكثر مما للحزب أو التنظيم السياسي أو لسواهما.

- وهناك ميليشيا المؤتمر الوطني العراقي (شيعية هي الأخرى) قام على تشكيلها السيد أحمد الجلبي أو أتت بمعيته من على ظهور دبابات الاحتلال في أواخر مارس من العام ٢٠٠٣ .

- وهناك، دون شك، ميليشيات أخرى قام على تأسيسها هذا الفريق أو ذاك لتنفيذ هذه السياسة أو تلك دونما إفصاح عن وجهها أو إعلان عن أهدافها بدقة.

وتسيطر على السياسات الشيعية ثلاثة أحزاب شكلت الائتلاف العراقى الموحد فى انتخابات ١٥ ديسمبر ٢٠٠٥ ويرأسه عبد العزيز الحكيم زعيم المجلس الأعلى للثورة الإسلامية فى العراق.

الأحزاب الثلاثة الرئيسية هى: المجلس الأعلى للثورة الإسلامية، ورساليون (حزب مقتدى الصدر)، وحزب الدعوة. ويعتبر حزب المجلس الأعلى للثورة الإسلامية الأكبر، والأكثر تنظيماً، والأكثر تمويلاً. كما يمتلك ميليشيا خاصة، منظمة بدر للتعمير والتنمية، ويلقى دعماً من إيران. ويتراوح عدد مؤيديه ما بين ٢,٥ - ٣ ملايين نسمة. فيما يتراوح عدد مؤيدى حزب مقتدى الصدر المناهض للأمريكيين ما بين ١ - ١,٥ مليون نسمة فى كافة أنحاء الدولة خصوصاً فى مدينة الصدر فى بغداد، إلى جانب النجف. ويسيطر الصدر على جيش المهدى، الذى دخل فى مواجهة مع قوات الحلفاء والقوات العراقية فى بداية الاحتلال. ورغم عدم وجود معلومات بشأنه، إلا أن عدد قوات جيش المهدى لا يقل عن ١٠ آلاف جندى.

ويعتبر حزب المجلس الأعلى للثورة الإسلامية وجيش المهدى القوتين الشيعيتين الوحيدتين اللتين تمتلكان ميليشيا. ويأتى حزب الدعوة بزعامة إبراهيم الجعفرى فى المرتبة الثانية بعد حزب المجلس الأعلى للثورة الإسلامية. وقد كونت الأحزاب الثلاثة الائتلاف العراقى الموحد الذى دعا إلى تطبيق الدستور العراقى ودعم الوحدة الوطنية. كما يدعو إلى إعادة تأسيس المؤسسات الحكومية وإنشاء حكومات إقليمية والتحقيق فى جرائم البعث، وتطوير الاقتصاد عن طريق الاستثمار وخلق فرص عمل، وتحسين مستوى المعيشة، وضمان حرية التعبير، وتبنى نظام ضمان اجتماعى وتعليم مجانى. كما يعتبر الائتلاف أن الإسلام دين الدولة.

وإذا نظرنا إلى الميليشيات اليوم سنجد أن قوات جيش المهدى التابعة للزعيم الشيعى مقتدى الصدر هي الأكثر شبابا وعناصرها أقل في المستوي العمري ولكنها بوجه عام أكثر ملائمة للمشاركة في النزاعات العرقية الطائفية من قوات منظمة بدر التي قامت إيران بتدريبها في عام ٢٠٠٣ لكي تكون قوات نظامية وهم في الغالب تدين بالولاء للقائد المحلي أكثر من الحاكم العام ولذلك يصبح من الصعب التمييز بين الميليشيا الحقيقية وبين الموالين للحكم.

وبالمقارنة نجد أن جماعة ميليشيا الصدر تدرب بشكل كافي لكن ينقصها التنظيم والسلطة ففي بعض المناطق مثل البصرة نجد أن المشكلة الحقيقية تكمن في نقص الاتحاد والاندماج وليس في التحكم الفعلي، وفي أماكن أخري نجد أنه ليس هناك مشكلة سوي المتطوعين المحليين وهم غالبا يعملوا بمبدأ ساعات العمل الإضافية ,ويبدو أن الكوادر التي تتمتع بقدر كبير من الانضباط والتدريب قليلة علي الرغم من أن جيش المهدي لازال يشكل قوة فعلية وحقيقية وحقا له القدرة علي اجتذاب معظم المؤيدين والمتطوعين في المناطق التي يكون فيها نسبة كبيرة من الموالين لجماعة للصدر ,ويجعلوا منهم عناصر أكثر خطورة ,ولكن من المحتمل أن يعلنوا المساندة الشعبية في المناطق المؤيدة لجماعة الصدر وبذلك قد يتثني لهم بسهولة توحيد صفوف جماهير الشباب.

وهناك بعض الميليشيات الصغيرة مثل حزب الدعوة، وهى قوات أمن قيادية ومحلية أكثر من كونها ميليشيات حقيقية، وتضم عناصر أكثر ولاء للقائد المحلي والقبلي والديني أكثر من القيادة القومية.

ويبدو أن القوات الكردية هي فقط التي لها بناء تدريجي مؤسسي واضح مترابط بقائد واحد ولكنها مازالت منقسمة بين جلال طالباني وبرزاني، وفيها أيضا عناصر قبلية ومع ذلك لا أحد يستطيع أن يحدد الفرق والاختلاف بين هذه القوات وبين قوات الشرطة في عدد من المناطق، فقوات الشرطة قامت بمزج عناصر بوليسية مدربة ومجهزة وهي قوات أمن محلية، بقوات حراسة وقوات أمن أخري متعددة خاصة بعدما تم إهمال مقاضاة الجريمة والتغاضي عن البحث في

صحيفة الحالة الجنائية التي أصبح لا شأن لها منذ عام ٢٠٠٣، وقد ذابت الفروق الفاصلة بين كل أفراد العصابات والمجرمين وبين القوات العرقية وقوات الأمن والمتمردين وأصبح من الصعب تحديد الفرق بين المجرم والمنحرف والمحافظ علي الأمن كواجب وظيفي.

وأسوء أمثلة لمثل هذه الخطوط المختلطة وغير الواضحة علي سبيل المثال وليس الحصر أنه يوجد العديد من الأحزاب العراقية والتي تمتلك قوات أمن صارمة ومعتدلة ومع ذلك تقل كفاءة القوات العراقية في المناطق التي بها نزاعات طائفية وعرقية، والخلط بين القوات العراقية وبين الميليشيات وقوات الأمن العراقية والخارجين والمتمردين والمجرمين في هذه المناطق ذات النزاعات والتوترات المتزايدة من الممكن أن يؤدي إلى أقصي درجات العنف والفعل الإجرامي، حيث تمتلك القوات المتناحرة عناصر إجرامية قوية.

وعلي صعيد آخر فإذا تم تشكيل حكومة عراقية جديدة سوف تتراجع مثل هذه العناصر وتعود إلى أدراجها والي معدل طبيعي ملائم لنمط الحياة العادية وكل هذا سيحدث عندما تأتي اللحظة التي تتوافر فيها وظائف حقيقية وتدرك مختلف الطوائف أن هناك مستقبلا أفضل وفرص للعيش معا بدون نزاع.

إن حل المشكلة لا يعني دمج الميليشيات الطائفية الأقل كفاءة داخل القوات العراقية النظامية بل يعني إقامة حكومة قومية وإجراء تسوية سياسية قومية تعالج معظم أسباب النزاع العرقي الطائفي، فإذا نجح القادة السياسيون في العراق في هذا العمل فسوف تحل معظم المشاكل بالتدريج ولكن إذا فشلوا سوف يتم إهمال تسليط الضوء علي مشكلة الميليشيات والتغاضي عن طبيعة المشكلة ومدي تعقيدها.

٢- تقسيم العراق: يحتاج مدة طويلة من التفكير المتأنى

Dividing Iraq: Think Long and Hard First

■ Anthony H. Cordesman, Center for Strategic and International Studies, 1/5/2006

إن المناداة بتقسيم العراق أمرا سهل إذا كان بمثابة حل لمشاكل الدولة العراقية وخروج الولايات المتحدة منها وهناك أيضا بعض القوي الضاغطة التي تنادي باستقلال وحكم ذاتي للأكراد والذين يروا أن هذه الدعوة لصالح تقدمهم ونجاحهم ولكن يتعين علي الولايات المتحدة أن تفكر تفكيرا مليا ومتأنيا قبل أن تشجع المناداة بتقسيم العراق لأن النتيجة الحتمية ستكون حرب أهلية وانقسامات طائفية حادة وستصبح النتائج ككل غير سارة.

تطهير عرقي وديني

لم يظهر في العراق من قبل أي إحصاء رسمي يوضح انقسام السنة العرب عن الشيعة وعن الأكراد والطوائف الأخرى ولم يكن بالعراق مجموعة كبيرة من الانقسامات الدينية الطائفية التى كرستها الانتخابات الأخيرة وعملت علي تفاقمها وظهورها بشكل متزايد علي الرغم من أن الدولة العراقية والمحافظات الثمانية عشر بها أقليات هامة وأي تقسيم سيحدث للدولة سوف يؤدي إلى مسح كلي وشامل. هذا بالإضافة إلى تمدن الدولة العراقية إلى حد كبير خصوصا أن ٤٠٪ من سكانها يعيشون في بغداد والموصل، وتعد كركوك برميل بارود والبصرة هي موطن الشيعة المسلمين ومن الخبرة السابقة في البلقان والتي أوضحت صعوبة انقسام المدن ومع تمركز وضعف البنية التحتية العراقية وضعف الاقتصاد وتصاعد العنف يمكن القول أن سيناريو التقسيم سوف يصبح صعبا.

الجيش وقوات الأمن

يضم الجيش النظامي أعدادا كبيرة من الشيعة وكذلك نسبة أكراد كبيرة العدد وقوات وزارة الداخلية بها شيعة بالإضافة إلى قوات الشرطة التي اختلطت بالميليشيات وقوات الأمن المحلي والتي تتداخل فيها أحزاب قبلية وطائفية محلية ذات صبغة دينية. وإذا حدث تقسيم للدولة فإن هذا يعني تقسيم قوات الجيش وقوات الأمن مخلفا ورائه طوائف وأحزاب عرقية ودينية وقوات محلية، ومقويا بذلك شوكة الميليشيات التى ستندفع لمزيد من العنف والاقتتال الطائفي.

البتـرول والثـروة :

يأتي اكـثـر من ٩٠٪ من الدخل القـومي العـراقي من تصدير البترول. والسنة العرب في غرب العراق ليس لهم دخل حالي من النفط، فيما يريد الأكراد السيطرة علي حقول البترول الشمالية مع أن ليس لهم حق في هذا بالإضافة إلى أنهم ليس لديهم طرق لتصديره. ومن ثم فإنه بمجرد تقسيم الدولة سيتم تقسيم المصدر الرئيسى للدخل فيها ويصبح هناك أحزاب خاسرة والتي سوف لا تجد أمامها خيار سوي اللجوء لدوامة العنف والاقتتال.

العلاقات الخارجيـة

سوف تتيح العلاقات الناشئة بين الجماعات السنية الإسلامية المتطرفة ذات المبدأ السلفي الجديد وتنظيم القاعدة والذي أتي ليسيطر علي متمردي السنة ويتعاون معهم، لهم فرص أكبر للتحكم في السنة العرب إذا انقسم العراق، مما قد يشكل ضغطا علي الدول التي بها جماعات إسلامية سنية مثل مصر والأردن والسعودية وسوريا. وسوف تصارع إيران من أجل إفساح مكان السلطة والحكم الشاغر للشيعة. ولأن الأكراد ليس لهم أصدقاء مطلقا فإن كلا من تركيا وإيران وسوريا سوف تشكل تهديدا حقيقيا للأكراد وستحاول تقسيمهم واستغلالهم.

لقد ارتكبت الولايات المتحدة العديد من الأخطاء الخطيرة في العراق ومن المحتمل أن ينشق العراق علي نفسه، ومن المؤكد أن استراتيجية مثل استراتيجية تقسيم العراق من شأنها أن تصل بالأمور إلى أسوأ حالاتها وليس إلى الأفضل وتفاجئ الولايات المتحدة بمواجهة مشاكل جديدة وخطيرة في منطقة تحوي ٦٠٪ من مخزون النفط في العالم و ٣٧٪ من الغاز الطبيعي.

حتى إذا تغاضينا عن حقيقة هامة وهي ما فعلته الولايات المتحدة في العراق ومسئوليتها عن إذلال ما يقرب من ٢٨ مليون عراقيا أذلتهم ودمرت بنية دولتهم الأساسية فليس هناك استراتيجية تؤيد إخلاء السلطة بالعنف في منطقة ذات خطورة بالغة بالفعل.

وإذا صح القول فإن ما حدث ما هو إلا تخلي عن المسئولية الأخلاقية وتجاهل المصلحة القومية. كما أن هذا التطور ينطوي على نتائج خطيرة تهدد العراق ووحدته الإقليمية ومستقبل شعبه وأمنه واستقراره، ولعل أهم ما يمكن أن ينطوى على تقسيم العراق ما يلي:

١- إنهاء العراق التاريخي، الذي كان يقوم على حكومة مركزية قوية تخضع لها محافظات متعددة، من الشمال إلى الجنوب، وإقامة عراق جديد مركز القوة فيه في الأطراف، أي الفيدراليات الثلاثة، وليس الحكومة المركزية التي ستصبح ضعيفة وهامشية لأول مرة في تاريخ العراق.

٢- إنهاء فكرة الجيش الوطني المركزي وبروز الجيوش الفيدرالية الخاضعة للحكومات الفيدرالية وليس للحكومة المركزية، التي سيكون لديها جيش هو في الواقع شرطة لا اكثر ، وبذلك ينحط وضع العراق الإقليمي والدولي إلى مستوى كانتونات ترتبط برباط شكلي، ولا تشكل قوة موحدة تعكس وزن العراق الكلي.

٣- فرض حروب مستمرة بين الفيدراليات الثلاث، نتيجة وضع الثروة النفطية ضمن الفيدرالية الكردية في الشمال، وهذا هو الدافع الأكبر للإصرار الكردي على ضم كركوك، وضمن الفيدرالية الأخرى في الجنوب، وحرمان الوسط من الثروات الوطنية التي ستحسب على أنها كردية في الشمال وصفوية في الجنوب، مع أنها كانت تخضع للسلطة المركزية وتصرف حسب الحاجات الوطنية العامة وليس حاجة المنطقة الثرية. وحتى لو تم تخصيص جزء من الثروة لفيدرالية الوسط فإنها حصة لا تكفي لسد جزء بسيط من الاحتياجات الموجودة.

إن فكرة تقسيم العراق خطيرة بكل المقاييس، وسوف تكون لها تداعيات داخلية وإقليمية بل ودولية خطيرة، سوف تطول المصالح الامريكية فى المقام الأول، ومن ثم على الولايات المتحدة أن تجد إجابة محددة للسؤال التالى: أى السيناريوهات يمكن أن تنفذها الولايات المتحدة لحماية مصالحها، أو على الأقل تجنب التداعيات السلبية لتقسيم العراق؟

دراسة

الصهيو مسيحيون داعمون أقوياء لإسرائيل

■ عباس كاردان ■ راهبرد (الاستراتيجية) ٢٠٠٦/٢/١٥

عندما فاز جورج بوش مرشح الحزب الجمهورى فى الانتخابات الأمريكية عام ٢٠٠٠, تزايدت التوقعات المتفائلة بشأن مستقبل العلاقات الإيرانية - الأمريكية، فقد تم انتخاب بوش من الحزب الجمهورى ومن ولاية تكساس الغنية بالنفط التى تربطها علاقات وطيدة بالشركات النفطية، وقد توقع المحللون إنهاء العقوبات الأمريكية ضد إيران. فى هذا الإطار تم اختيار ديك تشينى نائباً للرئيس فى الإدارة الجديدة، حيث كان يعمل فى شركة "هاليبرتون" للخدمات النفطية والتى مارست نشاطاتها فى إيران بالرغم من العقوبات الأمريكية.

بناءً عليه يمكن القول إن فريقاً موالياً لإيران قد استقر داخل البيت الأبيض، لكن على العكس فقد أثبت التاريخ أن رئاسة بوش للولايات المتحدة لم تسهم فى دفع العلاقات الإيرانية - الأمريكية إلى الأمام، وخلال عدة أشهر بعد تولى المحافظين الجدد الإدارة الأمريكية توالت الأصوات المحبطة لطهران خاصة بعد أحداث الحادى عشر من سبتمبر وفى إطار توضيح أسباب تزايد العداء الأمريكى تجاه إيران أشار المحللون إلى نفوذ إسرائيل وسياسات الولايات المتحدة الداعمة لإسرائيل.

لكن ولاعتبارات عدة، يمكن القول أن السبب فى تزايد العداء الأمريكى لإيران، ليس التنظيمات واللوبى اليهودى إنما هو الحركة الصهيونية المسيحية التى تزايد نفوذها داخل إدارة بوش ومن خلال اتحادها مع المحافظين الجدد، والتى أبدت دعماً قوياً لإسرائيل وفاقمت من عداء الولايات المتحدة الأمريكية لأعداء إسرائيل.

فما هى طبيعة الحركة الصهيونية، وكيف وصلت إلى السلطة، وما هى رؤيتها الأيديولوجية، وكيف تؤثر على سياسة الولايات المتحدة الأمريكية، وتوجهاتها إزاء إيران؟

أولاً: اعتقاد خاطئ:

خلال انتخابات الرئاسة عام ٢٠٠٠، تطلع الجميع إلى الخيارات المقدمة من جانب كل مرشح لرئاسة الجمهورية خصوصاً فيما يتعلق بالحقائب الوزارية، وكانت الغالبية تعتقد أنه فى حالة فوز بوش، ستقل نسبة الضغوط على إيران للأسباب التى سبق ذكرها، ومن ضمن العوامل التى ساقها بعض هؤلاء والتى سيتم بحثها خلال هذه الدراسة، عدم وجود اليهود بفاعلية فى فريق بوش مقارنة بفريق آل جور الذى كان معظمه من اليهود وعلى رأسهم نائبه جوزيف ليبرمن.

وللرد على هذا الاعتقاد الذى ثبت أنه خطأ يجب القول أنه بالرغم من قلة اليهود فى إدارة بوش فإن سبب دعم الإدارات الأمريكية لإسرائيل ليس له علاقة بوجود أو عدم وجود اليهود، بل يجدر القول أن هذا الدعم يأتى على خلفية الضغوط والإجراءات التى مارسها الصهيومسيحيون وقد كان لهم وجود مؤثر وفاعل فى إدارة بوش.

بدون شك أن الهدف من ذلك ليس التقليل من شأن اللوبى اليهودى والمنظمات اليهودية الكبرى وعلى رأسها لجنة العلاقات الأمريكية الإسرائيلية (إيباك)، أو من شأن نسبة تصويت اليهود فى الانتخابات، فدورهم أيضاً له أهميته بالطبع ولكن الباعث على استمرار سياسة الانسجام بين الولايات المتحدة وإسرائيل مرتبط بدور وفكر الصهيومسيحيون بما فيهم المحافظين المسيحيين واليمين المسيحى.

وبالرغم من أن معظم اليهود من الديمقراطيين فإن الجمهوريين أكثر دعماً لإسرائيل. وبالرغم من أن معظم

اليهود لا يعيشون فى المناطق الجنوبية فإن الجنوب أكثر دعماً لإسرائيل.

فى هذا السياق ثمة حقائق عدة ينبغى أخذها فى الاعتبار

١- تبلغ نسبة يهود الولايات المتحدة الأمريكية ممن لهم حق التصويت أقل من ٣٪، فى حين تبلغ نسبة اليمين المسيحى من ١٢-١٥٪ من المصوتين وهذا الرقم تجاوز ٣٠٪ بالنسبة للمسيحيين الإنجليين.

٢- إن ٧٩٪ من اليهود صوتوا لمصلحة آل جور، بينما صوت ٨٠٪ من المحافظين المسيحيين لمصلحة بوش.

٣- طبقاً لاستطلاعات الرأى فإن ٧٧٪ من المحافظين المسيحيين يدعمون إسرائيل.

٤- إن لجنة العلاقات الأمريكية الإسرائيلية (إيباك) لا تعتبر منظمة ضخمة بما لديها من ٥٠ ألف عضو فى مقابل تنظيم الائتلاف المسيحى (التابع لليمين المسيحى) الذى يضم ٢ مليون عضو.

٥- إن الأعضاء اليهود بالكونجرس، معظمهم ديمقراطيون، فى حين يتأتى الدعم لإسرائيل من جانب أعضاء الكونجرس المسيحيين ومعظمهم من الجمهوريين تقريباً.

فى الواقع تخطى عدد الصهيومسيحيون فى الكونجرس أعداد الصهاينة اليهود، مع كل هذا، لا يمكن اعتبار أن الدعم الأمريكى لإسرائيل ناتج عن وجود اليهود واللوبى اليهودى أو المنظمات اليهودية بنسبة ١٠٠٪، خاصة أن النواب الديمقراطيين بالكونجرس أصبحوا الآن أقلية وفريق بوش أيضاً لا يتمتع بنسبة كبيرة من حيث وجود اليهود مقارنة بإدارة كلينتون.

فى إدارة كلينتون تم تخصيص حوالى ٦٤ منصبا مهماً ورئيسياً لليهود، على النحو التالى:

مادلين أولبرايت وزير الخارجية، وروبرت روبين وزير المالية، ووليام كوهين وزير الدفاع، ودون جيلمن وزير الزراعة، وجورج تينيت رئيس الاستخبارات المركزية الأمريكية، وصامويل برجر، مستشار الأمن القومى، واون ليبرمن واستيوارت ايزنستان مستشارا وزير الخارجية، وشارلين بارشفسكى الممثل التجارى الأمريكى، وجوئل كلين مساعد المدير العام وجون اسبرلينج عضو اللجنة الاقتصادية القومية، وبيتر تارنوف مساعد وزير الخارجية، وأكيس ريولين، المستشار الاقتصادى، وجانت بلن رئيس اللجنة الاقتصادية القومية، ورام أمانويل المستشار السياسى، وداج سونسيك مستشار رئيس الجمهورية، وجيم استينبرج مساعد مستشار الأمن القومى، وجى فوتليك وسيط التجمع اليهودى، وروبرت ناش رئيس موظفى البيت الأبيض، وتشين شربون وكيل رئيس الجمهورية، وروبرت بورستين منسق علاقات رئيس الجمهورية، وجف الر مستشار كلينتون الخاص، وريتشارد فينبرج مستشار وزير شئون المؤثرين، واستيوكسلر مستشار البيت الأبيض، ورون كلين مستشار وزير التربية والتعليم، ومادلين كنين مسئول الاتصالات، ومارجادت هامبورج مدير المؤتمرات الصحفية، وصامويل لويز موظف بمجلس الأمن القومى، وآلان جرينسبن رئيس البنك المركزى، وجيمس روبين مستشار وزير الخارجية، وديفيد ليبتون مساعد وزير المالية، ولابى برور مستشار رئيس الجمهورية الخاص، وريتشارد هلبروك المندوب الخاص فى الناتو، وكنت ايفل رئيس التأمين الاجتماعى، ومارك بن مستشار رئيس الجمهورية لشئون الانتخابات، ودينيس روس، الموفد الخاص فى الشرق الأوسط، والن بلايندر نائب البنك المركزى، ون كلين رئيس موظفى مستشارية الرئيس.

كما كان فى عهد كلينتون سفراء يهود فى ٢٣ دولة بالعالم هى: ألمانيا، وفرنسا، وهولندا والدانمارك، والمجر، ورومانيا، وبلجيكا، وبلاروسيا، وجنوب أفريقيا، والهند، وتركيا، ونيوزيلاندا، ومصر، والسودان، والمغرب، وسنغافورة، وزامبيا، والبرازيل، وبوليفيا، والمكسيك، وكوبا، والنرويج، وسويسرا.

وفى حالة إذا اعتبرنا أن ٤٥ شخصاً فقط من بين ٦٤ يهودياً حصلوا على مناصب رفيعة المستوى فى إدارة كلينتون، فإن اليهود بذلك قد حصلوا على ٤٢٪ من مجمل مناصب إدارة كلينتون، فى حين أنهم يمثلون ٢٪ فقط من المجتمع الأمريكى.

فى الوقت نفسه، صوت اليهود فى انتخابات عام ٢٠٠٠، وعام ٢٠٠٤ لمصلحة بوش بنسبة ١٩٪ و٢٤٪ على الترتيب (كانت لمصلحة آل جور وجون كيرى، مرشحى الديمقراطيين ٧٩٪ و٧٦٪)، وبناءً عليه لا يعتبر بوش نفسه مديناً لليهود حتى يبارك دعم اليهود الأمريكيين لإسرائيل على هذا النحو.

لهذا فإن الإجابة يجب أن تكون على منحى آخر وفى إطار الحركة الصهيومسيحية وارتباطها بالمحافظين الجدد.

ثانياً: الصهيونية المسيحية:

مع انتهاء الحرب العالمية الثانية، قامت عدة جماعات أمريكية بتشكيل ائتلافات ومنظمات وهيئات عديدة فى إطار المجتمع المدنى، بهدف إعادة التنظيم داخل المجتمع

الخاضع لرقابة الكنيسة البروتستانتية، وكان على رأسها منظمة الأغلبية الأخلاقية بقيادة جرى فالول، والائتلاف القومى الإنجيلى و... وقد اختار هؤلاء اليمينيون كخطوة أولى قطاع وسائل الإعلام والثقافة من أجل بسط نفوذهم وهيمنتهم.

ولقد تمكنوا من تحقيق نمو ضخم جدير بالاهتمام، كان من نتائجه، ظهور تيار قوى ومؤثر داخل المذهب البروتستانتى هذا التيار المتشدد عُرف باسم "الصهيونية المسيحية" الذى تولى زعامته القس بث رابرتسون، كما عُرف هذا التيار داخل الولايات المتحدة الأمريكية باسم الائتلاف المسيحى ودخل فى عضويته مليوناً شخص، وللتعرف على المزيد من هذا التيار العقائدى، تنبغى الإشارة إلى بعض أقوال بث رابرتسون .. "إن إسرائيل هى العاصمة المعنوية للعالم، وهذا هو المكان الذى ذكره الله فى العهد القديم بوصفه مركز الأرض ... فى هذا المكان لا يوجد شئ باسم الحكومة الفلسطينية، ونحن الآن فى اتجاه لا يحيد عن النص المقدس، إذا تخلينا عن دعم إسرائيل فإن الله لن يحب الولايات المتحدة الأمريكية، وإذا تصدينا لإرادة الله ودمرنا تعاليمه، سنقع فى دوامة سحيقة، خارطة الطريق تم صياغتها من جانب الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبى وروسيا وهم جميعاً أعداء إسرائيل، فإذا اتحدنا مع أعداء إسرائيل فإننا بذلك نتخذ قراراً ضد مشيئة الله".

هذا القس المتعصب والمتشدد فى موقف آخر كان يتباهى بوجوده إلى جانب شارون فى هجومه على جنين، كما يتمتع بنفوذ لافت داخل مؤسسات إعلامية كبرى مثل فاكس نيوز و"إن بى سى". و"سى إن. إن"، فى هذا الإطار وصف جرى فالول رئيس جماعة الأغلبية الأخلاقية رسول الإسلام والمسلمين بأنه من أنصار الحرب والعنف، واصفاً تعاطف الله مع الأمريكيين بأنه السبب فى تعاطف الولايات المتحدة مع اليهود واتخاذها قرار التصدى لجبهة المسلمين وباقى المعارضين، وقد صرح قائلاً: "إذا تخلينا عن دعم إسرائيل فإننا بذلك نفقد أهميتنا عند الله"، لهذا عندما طالب بوش إسرائيل منذ عدة أشهر بالانسحاب من مدن الضفة الغربية من أجل استقرار الأوضاع، كتب فالول والعديد من أنصاره رسالة اعتراضية للبيت الأبيض، تحذر الحكومة صراحة من مغبة هذا الفعل، وكان نتيجة رد الفعل العنيف هذا، أن تراجعت حكومة بوش عن موقفها.

فى هذا الإطار ورد فى كتاب لفالول بعنوان "اسمعى يا أمريكا" ما يلى: "يؤمن المسيحيون فى الولايات المتحدة الأمريكية، بأن الإنجيل أفضل صديق للأمة الإسرائيلية"، وعندما تأسست منظمة الأغلبية الأخلاقية فى عام ١٩٧٩، أعلن قائلاً: "نحن ندعم حكومة إسرائيل والشعب اليهودى فى كل مكان ... دعم إسرائيل أحد التعهدات الرئيسية لدى منظمة الأغلبية الأخلاقية".

وطبقاً لتوجهاتهم، لا تفعل إسرائيل أى خطأ، ودعم الولايات المتحدة الأمريكية لهذه الدولة يجب أن يكون دون قيد أو شرط، كما يؤمن قادة اليمين المسيحى بأن مصدر القوة الإسرائيلية ليس مساعدات الولايات المتحدة الأمريكية وإنما هى عناية الله.

أما الصهيومسيحيون الذين لهم جذور فى الكنيسة الإنجيلية، فيعتقدون أن بعث السيد المسيح والعمل بأوامره هو السبيل الوحيد الذى يمكن من خلاله نشر مظاهر الخير فى المجتمع الأمريكى ومن ثم إنقاذ هذه الدولة من الوضع الراهن، وتلك الجماعة التى تعتبر أن إنقاذ المجتمع الأمريكى منوط بدعم هذه الدولة لإسرائيل، تؤمن بضرورة الإعداد لمقدمات ظهور السيد المسيح فى بيت المقدس وفى المسجد الأقصى وبأن إسرائيل لها دور مهم فى تحقيق آمالهم فى ظهور السيد المسيح.

يرى الصهيومسيحيون أن الأسلمة، واتساع هوة الخلاف مع العالم الإسلامى وتزايد التوتر بين المسلمين واليهود والمسيحيين، ضمن الأحداث التى يجب وقوعها قبل ظهور المسيح، على هذا النحو فإن حكومة إسرائيل والأفكار الصهيونية، يمكن أن تساعد الصهيومسيحيين حتى إذا ما نشبت الحرب بين المسلمين واليهود (فى المستقبل) وأعقبها تدمير المسجد الأقصى على يد الإسرائيليين، كانت بذلك دعامة قوية للتقريب بين الصهاينة المسيحيين والصهاينة اليهود.

يرى الصهيومسيحيون، أن المسلمين هم العدو المشترك لليهود والمسيحيين، وأنه من الضرورى تصعيد وتيرة الخلافات بين المسلمين واليهود، وفى هذا الاتجاه يمكن اعتبار أن عدم معارضة الولايات المتحدة لإسرائيل بشأن عمليات الإبادة الجماعية للفلسطينيين بالإضافة إلى تزويد هذا النظام بالأسلحة النووية والأسلحة التقديرية المتطورة، ناتج إلى حد كبير عن العقيدة الأصولية البروتستانتية.

وترى هذه الجماعة أيضاً أنه لا يجب السماح بتحويل الحكومات الإسلامية فى إيران والمملكة العربية السعودية وغيرها إلى قوى إقليمية متفوقة، حتى لا تتمكن من توسيع نطاق المعتقدات الإسلامية فى المنطقة

والعالم. من ناحية أخرى نجد أن الصراع بين الخير والشر واندلاع حرب نووية بين المسلمين واليهود فى المنطقة الواقعة بشمال فلسطين والتى يطلقون عليها هرمجدون، من أهم الأسس العقائدية للصهيومسيحيين بوصفها مقدمة لظهور المسيح مرة أخرى، يسعون إلى تحويل الأراضى الإسرائيلية إلى أماكن مقدسة، كما ورد فى هذه العقيدة أن تأسيس إسرائيل الجديدة واستقرار اليهود مرة أخرى فى أرض الميعاد (من النيل إلى الفرات) عامل رئيسى لظهور المسيح. طبقاً لهذه العقيدة يرى الأصوليون البروتستانت أن لإسرائيل بوصفها المنفذ للإرادة الإلهية، الحق فى القيام بأى عمل من شأنه احتلال أرض الميعاد وهذا الفكر أسهم فى تدفق الأموال والأسلحة على إسرائيل.

من هذا المنطلق يحاول القساوسة البروتستانت، إقناع الناس بالسعى وراء الحرب بدلاً من السلام، ويرون أن على الناس أن يستعدوا جيداً للحرب الأخيرة التى ستمهد لظهور المُصلح، تلك الحرب الكبرى التى تندلع فى المناطق الجبلية فى هرمجدون بشمال فلسطين المحتلة على شط نهر الأردن، سيقتل فيها أعداد كبيرة وتكون معركة قوية بين المسلمين واليهود.

يرى هؤلاء أيضاً أن مطالب الحكومة الإسرائيلية تمثل فى الواقع مطالب المسيح وأن مباحثات السلام فى الشرق الأوسط ليست ذات جدوى.

من هذا المنطلق يوجد اتحاد وتنسيق كامل بين الصهاينة اليهود والصهاينة المسيحيين.

يقول جرى فالول الذى أصبح ضمن مستشارى جورج بوش:

"أى شخص يتصدى لإسرائيل، يعارض مشيئة الله، إسرائيل الأرض المقدسة واليهودية هى القومية التى تحالف معها الله". فى هذا الإطار كان من أهم مظاهر دعمهم لإسرائيل، المؤتمر الذى عُقد من جانب الائتلاف المسيحى بهدف دعم إسرائيل، وحضرته شخصيات مهمة مثل ديك أرامى، زعيم الأغلبية فى مجلس النواب، والسيناتور جسى هلمز، الرئيس الأسبق للجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ، وأيهود أولمرت محافظ أورشليم (القدس) وبنيامين نتانياهو، رئيس وزراء إسرائيل الأسبق.

إن دعم اليمين المسيحى لإسرائيل له أشكال عديدة، منها اللوبى فى الكونجرس والإدارة، والذى سعى لاتخاذ سياسات داعمة لإسرائيل وللتدخل فى تفاصيل السياسة الخارجية المرتبطة بالقضية الفلسطينية ولتأمين رأس المال اللازم لنقل اليهود من شتى أرجاء العالم إلى إسرائيل، وقد أوصى أحد اليهود المعروفين بعلاقتهم وصلتهم بدور اليمين المسيحى وتأثيره على السياسة الأمريكية إزاء الشرق الأوسط إسرائيل بمضاعفة استثماراتها فى اتجاه اليمين المسيحى مؤكداً، أن إسرائيل ستضل الطريق إذا ما اعتمدت فقط على اللوبى والمنظمات اليهودية.

ثالثاً: المحافظون الجدد:

المحافظون الجدد هم أول جماعة صغيرة، يشكل المفكرون اليهود الليبراليون الجزء الأكبر منها. وتلك الجماعة ذات الجذور اليسارية، نشأت خلال عقدى السبعينيات والثمانينيات، ومع ذلك عارضت لاحقاً تزايد الرؤى اليسارية داخل المجتمع الأمريكى.

فى عقد الثمانينيات أصبح هؤلاء المحافظون الجدد، جمهوريين، ولكن نشاطاتهم اكتملت ملامحها فى عهد ريجان ثم فى عقد التسعينيات بعد ريجان وخلال عقد التسعينيات، لم يكن لهؤلاء الأفراد نشاط ملحوظ ولكن مع تولى جورج بوش الابن السلطة وهجمات الحادى عشر من سبتمبر، توافرت الإمكانيات اللازمة لنمو وتفعيل رؤيتهم المحافظة، لقد تميز هؤلاء الأشخاص عن الليبراليين فى مجال السياسة الخارجية أكثر من أى مجال آخر، حيث يأمل المحافظون الجدد فى عالم تكون فيه الولايات المتحدة الأمريكية هى القوة العظمى بلا منافس، ويعتقدون أن الولايات المتحدة مكلفة بلعب دور "المهيمن العالمى حسن النية فى العالم"، وأن عليها القيام بدور الحكومات العاجزة التى لا تستطيع تأدية مسئولياتها تجاه شعوبها، ويرى المحافظون الجدد كذلك أن على الولايات المتحدة استغلال قوتها التى لا ينازعها فيها أحد، من أجل تحقيق أهدافها ومصالحها فى شتى أرجاء العالم، فى حين يتحدثون عن ظهور الإمبراطورية الأمريكية ويؤمنون بأن الوضع العالمى الراهن، أصبح على نحو خطير، لا تستطيع فيه الولايات المتحدة الأمريكية، الانتظار حتى تطالها التهديدات وإنما يجب عليها، القيام بإجراء استباقى بدلاً من التأنى ويرى معظم المحافظين الجدد أن الولايات المتحدة، عانت وتضررت، من خلال عدم إنفاقها على النحو المطلوب فى شئونها العسكرية والدفاعية ضد التهديدات.

حيث كان صدام حسين أحد هذه التهديدات فى ظنهم. فقد طالب المحافظون الجدد منذ حرب الخليج (الفارسى) الأولى مراراً، بتدمير صدام حسين، فى حين طالب معظم المحافظين، بدعم أمريكى غير مشروط

لإسرائيل، بوصفها الممثل الأوحد للديمقراطية فى منطقة الشرق الأوسط، ويطالب المحافظون الجدد كذلك، بتغيير الحكومات غير الديمقراطية فى الشرق الأوسط واستبدالها بحكومات ديمقراطية، معتقدين، أن الولايات المتحدة، تعيق نفسها دون داعى بحجة الأمم المتحدة.

ويعتبر فريق إدارة بوش حالياً، أن رئيسه هو مبعوث الله، أختير من أجل قيادة الولايات المتحدة الأمريكية، بوش أيضاً يعتقد أنه كذلك ويقول إن الله قد اختاره لرئاسة الولايات المتحدة. فقبل انتخاب بوش رئيساً للجمهورية، دعا زعيم الإنجيليين بتكساس، وقال له: "لقد وهبت حياتى للمسيح وأشعر حالياً أن الله يريد منى أن أكون رئيساً للولايات المتحدة" لقد سعى المحافظون الجدد لإنشاء منظمة خاصة غير حكومية أطلقوا عليها "مشروع القرن الأمريكى الجديد" فى عام ١٩٩٧، وأعلنوا خلال بيان أسس مبادئهم، وكان الموقعون على هذا البيان، شخصيات مثل جون اليوت وأدامز وجرى باور وويليام جى نيت وجب بوش وديك تشينى واليوت آ.كوهن، وميج دكستر، وباثولا دوبريانسكى واستيوفوربز وآرون فردريك برج، وفرانسيس فوكوياما وفرانك جفنى وفرد سى.آيكل ودونالد كاجان وزلماى خليل زاده، وولفويتز ورامسفيلد، حيث أكدوا فى بيانهم تحول الولايات المتحدة الأمريكية فى نهاية القرن العشرين، إلى قوة عالمية بلا منازع، وطرحوا سؤالاً مفاده، هل الولايات المتحدة الأمريكية حسمت مسألة تشكيل النظام العالمى الجديد فى القرن القادم، فى إطار المبادئ التى تقبل بها وفى إطار تأمين المصالح القومية الأمريكية أم لا؟

ويعتقدون أن الحكومة الأمريكية حالياً فى ساحة السياسة الخارجية، تستفيد من مصادر وفرتها الحكومات السابقة وأن خفض الإنفاق على النواحى الدفاعية وعدم الاهتمام بآليات وضع السياسة بالإضافة إلى القيادة غير الثابتة، سيُعرض نفوذ الولايات المتحدة فى شتى أنحاء العالم إلى مصاعب متزايدة بمرور الوقت، وسيطيح بالمصالح الاقتصادية قصيرة الأمد بل والأهداف الاستراتيجية أيضاً.

وقد ورد فى هذا البيان أربعة أهداف رئيسية هى:

١- زيادة الميزانية العسكرية الأمريكية على النحو المطلوب من أجل تحقيق الأهداف الأمريكية العالمية.

٢- توطيد الصلة بين الحكومة الأمريكية وحلفائها والتصدى للأنظمة التى تعادى المصالح والقيم الأمريكية.

٣- ضرورة دعم الحريات السياسية والاقتصادية خارج الحدود الأمريكية.

٤- ضرورة قيام الولايات المتحدة بالدور المنوط بها والذى لا بديل عنه من أجل الحفاظ على النظام الدولى وتدعيمه، على النحو الذى يتوافق مع الأمن والرفاهية والمبادئ الأمريكية بشكل كامل .. وبتقسيم المحافظين الجدد العالم، إلى خير وشر، اعتبروا أن رسالة الولايات المتحدة فى العصر الجديد، هى بمثابة نشر وتدعيم لمظاهر الخير، خاصة الديمقراطية وأن تصديرها إلى دول الشرق الأوسط والدول الإسلامية ومنها إيران، أمر مهم وضرورى، معتقدين أن على الولايات المتحدة، اغتنام الفرصة الحالية والاستفادة من آليات الترغيب والترهيب ضد الحكومات التى لا تتفق مع الولايات المتحدة، ومن ثم نشر القيم الأمريكية فى مجتمعاتها.

هم يعتقدون كذلك أن الولايات المتحدة يمكنها فى هذا الصدد، الوصول إلى أهدافها منفردة وبدون إذن من مجلس الأمن أو حشد للرأى من القوى الأخرى.

وطبقاً لهذا الاعتقاد، تحقق الهجوم على أفغانستان واكتسبت الحرب الاستباقية أهمية قصوى فى استراتيجية إدارة بوش. وبهجوم البنتاجون على العراق واحتلال هذه الدولة، اكتملت حلقة الانفراد الأمريكى على حمائم وزارة الخارجية.

إن هذه الجماعة التى تربطها علاقات قوية مع حزب الليكود الإسرائيلى والأوساط الصهيونية، تؤمن بأن الإسلام مصدر الإرهاب فى العالم وبأن الولايات المتحدة يجب أن تصلح ثقافة المنطقة مع ما يتناسب والنماذج والقيم الغربية.

ومن الاقتراحات الأمريكية فى هذا الصدد، الاستفادة من الأساليب العسكرية وتغيير الحكومات وكذلك الاستفادة المزدوجة من الجيش والسياسة (الدبلوماسية العامة) والسعى من أجل نشر الديمقراطية (الدمقرطة).

من ناحية أخرى يرى المحافظون الجدد، أن الإسلام السياسى من أهم أعداء الولايات المتحدة معتقدين أن الجمهورية الإسلامية الإيرانية هى الممثل لهذا الفكر.

فى هذا الإطار، يعتبر الخوف من نظرية استقرار النظام الجمهورى الإسلامى وانتشار فكر الحكومة الدينية الإيرانية، من المحاور التى تمثل خطراً رئيسياً فى استراتيجية الأمن القومى الأمريكى (التى تم إعدادها من جانب المحافظين الجدد). لهذا فإن أفضل خيار يدعمه المحافظون الجدد، هو تغيير الحكومة الدينية بإيران أو تغيير هوية النظام خلال فترة لا تتعدى عام

٢٠٢٥، ومن ناحية أخرى يعتبر المحافظون الجدد أن خطر تحول إيران إلى قوة إقليمية بعد الإطاحة بنظام طالبان وصدام حسين، هو الخطر الأهم والمحدق بالولايات المتحدة الأمريكية وبناءً عليه يجيزون الوجود العسكرى الأمريكى فى الشرق الأوسط بالتزامن مع تفعيل الضغوط المتواصلة على الجمهورية الإسلامية الإيرانية.

رابعاً: العلاقات بين الصهيونية المسيحية والمحافظين الجدد:

لقد بدأ تأثير التيارات الصهيونية المتشددة على السياسة الخارجية للحكومة الأمريكية منذ حكومة وودرو ويلسون. وفى الوقت الذى أظهر فيه ويلسون مدى إيمانه العميق بالإنجيل، شجعه لويس برنديس على إعلان دعمه لوعد بلفور وبالرغم من أن معظم رؤساء الولايات المتحدة، بعد ويلسون كانوا على القدر نفسه من الدعم للصهيونية فإن بعض الأوضاع قيدتهم، فعلى سبيل المثال وبينما كان ويلسون صهيونياً مسيحياً إلا أنه لم يتمكن من التعبير عن معتقداته خلال فترة الحرب العالمية الأولى لأن القيام بهذا العمل، قد يؤذى الأتراك ويهدد حضور المبشرين الأمريكيين فى الإمبراطورية العثمانية، كما اضطر روزفلت خلال الحرب العالمية الثانية إلى التخلى ظاهرياً عن دعم اليهود من أجل الحيلولة دون انضمام العرب إلى قوات المحور.

فى المقابل وبعد الحرب العالمية الثانية، تزايد اهتمام الرؤساء الأمريكيين مثل ترومان وليندن جونسون ورونالد ريجان بالقضية الفلسطينية- الإسرائيلية طبقاً لتعاليم الإنجيل وبالرغم من تعرضهم لأزمة النفط إلا أنهم قدموا دعماً صريحاً لإسرائيل.

بالرغم من ذلك لم يكن من المتصور عدم وجود أى تحفظ على دعم إسرائيل من جانب الكونجرس الذى أصدر فى عام ١٩٢٢ قراراً يؤيد وعد بلفور، ومنذ ذلك الحين وحتى الآن لم يعمل مطلقاً ضد القرار. كذلك وخلال الحرب العالمية الثانية وعندما سعى روزفلت ووزارة الخارجية الأمريكية، للحفاظ على العرب فى صفهم، دائماً ما أصدر الكونجرس قرارات داعمة لإسرائيل مطالباً بدعم الهجرة اليهودية إلى فلسطين. فى الوقت ذاته عرض الكونجرس مشروع قرار يطلب الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل ونقل السفارة الأمريكية من تل أبيب إلى القدس.

على كل حال يمكن ملاحظة التدخل الدينى فى سياسات الحكومة الأمريكية بوضوح خلال رئاسة بوش الابن الذى اعتبر أن اجتياحه للعالم الإسلامى تكليف دينى من الله لتحرير العالم من يد الشيطان وقوى الشر، فاستخدام عبارة بدء الحرب الصليبية بعد أحداث الحادى عشر من سبتمبر خير دليل على هذه المزاعم. من ناحية أخرى يرى البعض أن حكومة بوش تميزت بوجود علاقة قوية بين تيار المحافظين الجدد والتيار المسيحى الأصولى، فنجد أن اشكروفت يمثل المسيحيين الأصوليين فى حكومة بوش من خلال منصب وزارة العدل فى حين يمثل المحافظون الجدد أحد شخصياتهم البارزة فى منصب وزير استشارى فى الشئون الدفاعية وهو "بول وولفويتز".

وبينما قام اشكروفت بالتدريس فى جامعة باب جونز بكاليفورنيا، وهى جامعة أصولية بروتستانتية يمكن اعتبار أن وولفويتز اليهودى، أحد المظاهر الناتجة عن جامعات العلوم الشرقية الأمريكية.

وفى هذا الإطار نُقل عن اشكروفت قوله أن المسلمين ضد المسيح ويجب إبادتهم فى حرب هرمجدون بينما قال بوش: "تتمتع الولايات المتحدة وإسرائيل بصداقة خاصة. وفى الواقع فإن علاقتهما أقوى من الصداقة، فهما بمثابة أخوة فى أسرة ديمقراطية ودعمى لإسرائيل غير مشروط بنتائج عملية سلام الشرق الأوسط. فالعلاقات الأمريكية- الإسرائيلية أسمى من مسيرة السلام، وعلى أعداء إسرائيل أن يتفهموا طبيعة هذه العلاقة الخاصة التى ستستمر فى حكومتى، حتى وإن عجزوا عن تحقيق سلام حقيقى مع إسرائيل ... يفصل بين إسرائيل وصدام حسين ٢٥٠ ميلاً فقط ويمكن للعراق استهداف الأراضى الإسرائيلية بصواريخ سكود فى غضون ١٢ دقيقة، لذلك فقد عكست حرب الخليج مدى خطر هذا النظام الفاشى على عضو من الأسرة الديمقراطية، فمن الذى يستطيع نسيان صورة ملايين الإسرائيليين الذين ارتدوا على وجوههم أقنعة الغاز؟ .. بينما نشاهد الآن حبس ١٣ يهودياً فى إيران".

مازال الصهيومسيحيون يسعون لتحقيق أهداف القرن الـ ١٩ ولكنهم يقومون بتفعيل أيديولوجياتهم مع ما يتناسب مع الاتجاهات المعاصرة، فهم يحاولون من خلال استغلال التليفزيون والراديو والصحف وكتب التاريخ، توسيع نطاق ادعائهم بشأن القومية اليهودية ولجذب الدعم الأمريكى لإسرائيل. لا يجب فى الوقت الراهن اعتبار أن الصهيومسيحيين جماعة هامشية، فهم يطلقون على أنفسهم المحافظين المسيحيين، ويعتبرون أن الإنجيل كلامهم، ويؤمنون بتنبؤات الإنجيل وأن نهاية

العالم قد أوشكت، كما أنهم يمثلون ٢٠٪ من الشعب الأمريكي، ويشكلون النواة الرئيسية الداعمة والمصوتة لمصلحة الجمهوريين، قد أظهروا قوتهم خلال انتخابات الرئاسة الأمريكية عام ٢٠٠٤ والجماعات التى تمثل الصهيومسيحيين عبارة عن:

أ- الائتلاف المسيحى الأمريكى بزعامة بترابرتسون، وهو الشخص الذى وصف المسلمين بأنهم أفظع من النازى، معتبراً أن مسيرة سلام الشرق الأوسط مضيعة للوقت وذلك فى نوفمبر ٢٠٠٢ خلال برنامج فى الشبكة التليفزيونية المسيحية التى تبث فى أكثر من ١٨٠ دولة.

ب- الأغلبية الأخلاقية بزعامة جرى فالول، الذى وصف النبى محمد (ص) بالإرهابى فى أكتوبر من عام ٢٠٠٢ .

ج- ائتلاف الاتحاد القومى لإسرائيل وهو لوبى قوى مدعوم من جانب الصهيومسيحية وله علاقات واتصالات مع المنظمات الفكرية التابعة لحكومة بوش.

د- المنتدى الدينى برئاسة أدمك أرتر والذى يُعرف بالأب الروحى لليمين الدينى المعاصر.

جميع هذه الجماعات نشطت تقريباً بعد الحرب الإسرائيلية - العربية عام ١٩٦٧، فبعد أن انتصرت إسرائيل فى الحرب، آمنت هذه الجماعات بأن النصر جاء من عند الله وبأن هذه الخطوة العظيمة كانت فى سبيل تحقيق نبوءة الإنجيل ولجميعها مواقف متشددة إزاء المفاوضات الإسرائيلية الفلسطينية ودائماً تحذر بوش من أن أى ضغط يمارس ضد إسرائيل من أجل إيجاد سلام عادل، سيواجه بعدم دعم من جانبها للحزب الجمهورى، لهذا فهى جماعات تعرقل أى سعى من الحكومة الأمريكية من أجل إيجاد حكومة فلسطينية مستقلة أو تبنى لمبدأ الأرض مقابل السلام. تلك الجماعات تدعم أيضاً، التطهير العرقى فى فلسطين باسم المسيح.

من بين هؤلاء الصهاينة (يهود أو غير يهود) المحافظون الجدد الذين يشكلون فريق مستشارى بوش مثل، ديك تشينى نائب الرئيس، ودونالد رامسفيلد وزير الدفاع، وكوندوليزا رايس وزيرة الخارجية، وريتشارد بيرل، وبول وولفويتز وداجلاس فيث وفى الواقع يمكن اعتبار أن هذه القضية بمثابة اتحاد بين قادة المحافظين الجدد بالحكومة والحركة الصهيو مسيحية، وفى الوقت نفسه يجب إثبات أن تلك الشخصيات والجماعات تؤمن بأن الولايات المتحدة مكلفة بإعادة تشكيل العالم طبقاً لمصالحهم.

فى واقع الأمر فإن المحافظين الجدد أنفسهم، هم الذين يدعمون إسرائيل إلى جانب الائتلاف المسيحى وكلاهما طرح مفهوم محور الشر وتنبأ ببرنامج الهجوم على العراق.

وكان التحدى الذى واجهه الرجل الثالث فى القادة غير العسكريين بالجيش الأمريكى، هو تنظيم نهج منطقى لمهاجمة العراق. فى هذا الإطار، بدأ المؤيدون لأيديولوجية البنتاجون برنامجاً تخطيطياً من أجل توسيع نطاق الحرب على الإرهاب حتى لا تتوقف عند بغداد وحدها وإنما تنتهى بدمشق وطهران، وقد حدث تعاون بين "لورنس فرانكلين" أحد مساعدى فيث فى مجال وضع السياسات الخارجية الخاصة بالشرق الأوسط، وبين بعض المسئولين الإسرائيليين حيث تم الكشف عن نقل مستندات سرية منه إلى لجنة العلاقات العامة الأمريكية الإسرائيلية المعروفة باسم "إيباك" ويقال أنه نقل إلى إسرائيل مستندات سرية منها مذكرة استراتيجية الأمن القومى للبيت الأبيض والتى تم صياغتها فى مكتب فيث، حيث أوصى فيها الأخير، كبار المسئولين بالولايات المتحدة، باتخاذ استراتيجية أمن قومى هجومية ضد إيران.

عملية التجسس سالفة الذكر، عكست مدى تبنى الأيديولوجيين من المحافظين الجدد، للسياسات الأمريكية إزاء الشرق الأوسط وهى سياسات توظف بشكل مباشر أو غير مباشر من جانب "فيث" المسألة الثانية أن نهج البيت الأبيض إزاء الشرق الأوسط متفق بشكل لا يمكن إنكاره مع المتشددين الإسرائيليين ممن تربطهم علاقات قوية مع المحافظين الجدد.

إن خطوات فيث فى اتجاه هيكلة السياسات الأمريكية إزاء الشرق الأوسط، عكست عملياً، مدى التوافق بين نهج المتشددين الإسرائيليين وشبكة المؤسسات البحثية والواضعة للسياسات، التابعة للمحافظين الجدد وجماعات الضغط ومراكز التنظير الحكومية والشبه حكومية.

هذه الشبكة من المؤسسات والهيئات، تشمل: مؤسسة شئون الأمن القومى JINSA، ومؤسسة الدراسات السياسية المتقدمة ASPS ومركز وضع السياسات الأمنية CSP ومؤسسة الصهاينة الأمريكيين ZOS، حيث حظى فيث فى السابق، بعلاقات قوية معها أو ربما مازال عضواً بها. من ناحية أخرى وفى الأشهر الأخيرة قام المحافظون الجدد فى البنتاجون بإنشاء هيئة استخباراتية أطلقوا

عليها "مكتب العمليات الخاصة"، وذلك بالاعتماد على CIAووزارة الخارجية الأمريكية أو حتى وكالة الاستخبارات الدفاعية بالجيش الأمريكى، من أجل الحصول على معلومات خاصة بعلاقات العراق المحتملة مع الإرهابيين الدوليين ومسألة تطوير أسلحة الدمار الشامل.

فى مكتب فيث الذى لا يملك أى إمكانية لجمع المعلومات، تم الاعتماد على معلومات مصطنعة ومزيفة فى معظمها، حيث وردت من جانب المؤتمر الوطنى العراقى بزعامة أحمدى الجلبى، وهو من قادة المعارضة العراقية النازحين عام ١٩٩٨ بموافقة الكونجرس على القانون المعروف باسم "قانون الحرية العراقية" المدعوم من المحافظين الجدد، تم الأخذ فى الاعتبار إمكانية تأمين نفقات المؤتمر الوطنى العراقى من الميزانية بهدف الإعداد للإطاحة بنظام صدام.

خلال تلك الفترة توافد الجلبى مراراً بالإضافة إلى كبار المسئولين بالمؤتمر الوطنى العراقى، على مكتب فيث، فى الوقت الذى توافد فيه كبار المسئولين الإسرائيليين على هذا المكتب ومنهم جنرالات الجيش الإسرائيلى. فقد كان المتشددون الإسرائيليون على شاكلة المحافظين الأمريكيين، يؤمنون بأن الأمن الإسرائيلى طويل الأمد لن يتم إلا من خلال إجراء تغييرات جذرية فى الهيكل السياسى بالشرق الأوسط عن طريق القوة العسكرية الأمريكية بوصفها أكبر قوة فى العالم وحليف إسرائيل. الآن وبعد مرور نحو أربعة أعوام على إنشاء مكتب وضع السياسات الخارجية التابع لفيث الذى تقدم بمعلومات غامضة ومغلوطة ساهمت فى توجيه الحرب ضد العراق، بات من الواضح أنهم عندما تبنوا استراتيجية الأمن القومى السرية التى استهدفت الإطاحة بصدام حسين كان لهم هدف آخر مفاده تغيير النظام فى إيران.

هذه الاستراتيجية اعتمدت فى المقام الأول على الهجمات العسكرية المعروفة بالهجمات الاستباقية سواء من جانب الولايات المتحدة أو إسرائيل ومن ثم دعم الجماعات المناهضة للثورة.

فقد قام مكتب فيث على مدى السنوات الثلاث الماضية بعقد لقاءات سرية فى واشنطن وباريس وروما، ضمت مسئولين بمكتب برنامج التخطيط ومستشارى هذا المكتب مثل فرانكلين، دهارولدراد ومايكل لدين بالإضافة إلى خبراء التسليح الإيرانى السابقين وأنصار ايبك ومسئولى الاستخبارات الإيطالية والإسرائيلية.

جدير بالذكر أن فرانكلين خبير الشئون الإيرانية، والذى انتقل من وكالة الاستخبارات الدفاعية إلى مكتب برنامج التخطيط بقيادة فيث، قد التقى مراراً مع نائور حيلون رئيس القسم السياسى بالسفارة الإسرائيلية فى واشنطن، وطبقاً لتصريحات أحد عملاء الـ CIA، اقترح فرانكلين خلال أحد هذه اللقاءات، نقل المذكرة الخاصة بنهج الأمن القومى التابعة للبيت الأبيض إزاء إيران، إلى الجانب الإسرائيلى.

أما "لدين" الذى يعد أحد محاور التوجهات المحافظة الجديدة فى الولايات المتحدة ومن أبرز الداعمين لتغيير النظام فى إيران، فقد نقل عنه تصريح مفاده أن معظم المسئولين بالبنتاجون يفضلون المواجهة مع إيران على إجراء ثورة ديمقراطية فى إيران.

فى بداية عام ٢٠٠٢ أنشأ "لدين" ومعه "موريس أميتاى" المدير الأسبق لـ "ايبك" ومستشار مركز وضع السياسات الأمنية ((CSP، مؤسسة تحت عنوان "الائتلاف من أجل الديمقراطية فى إيران" حيث كان الهدف من إنشائها تشجيع الكونجرس والحكومة على دعم مشروع تغيير النظام فى إيران.

وقد وظفت هذه المؤسسة جميع إمكانياتها من أجل الموافقة على قرار مجلس الشيوخ والكونجرس الأمريكى بتمديد العقوبات الاقتصادية على الجمهورية الإسلامية، وإعلان الدعم للجماعات المناهضة للثورة.

العديد من أبرز المحافظين الجدد الناشطين فى مؤسسات وضع السياسات والتنظير التابعة للمحافل السياسية المحافظة مثل ريموند تانتر من مؤسسة شئون الشرق الأدنى بواشنطن وفرانك جافنى رئيس مركز وضع السياسات الأمنية، أعضاء فى "الائتلاف من أجل الديمقراطية فى إيران" ويؤمن المحافظون الجدد بأن خير من يمثل المجتمع الإيرانى ويتولى قيادة استراتيجية تغيير النظام أشخاص مثل رضا بهلوى الذى تمكن من توطيد علاقاته بحزب الليكود الإسرائيلى المتشدد، فيقال أن ثمة صلة قوية تربط بينه وبين تنظيم المنافقين (مجاهدى خلق).

على صعيد آخر ضاعفت المؤسسة اليهودية لشئون الأمن القومى والتى تم تأسيسها عام ١٩٧٦، من التعاون العسكرى والاستراتيجى بين الولايات المتحدة وإسرائيل وفعلت من رؤيتها تجاه إيران.

قراءة فى كتب الأدعية والزيارات الإيرانية

■ أ.د. يحيى داود عباس
أستاذ اللغة الفارسية وآدابها بكلية اللغات والترجمة جامعة الأزهر

للشيعة - ومنهم الإيرانيون - أدعية، شأنهم فى ذلك شأن السنة، فالدعاء يكاد يكتنف جميع أحوال المسلم فى كل زمان ومكان. وللشيعة أدعية وأوراد كثيرة حوتها كتب زاخرة بعبارات مطولات يطلق عليها اسم الزيارات، وهى الأدعية التى تجمع بين طياتها مدحاً للأئمة والثناء عليهم، وتنديداً بأعدائهم، وتوجيه السباب واللعنات لهؤلاء الأعداء، ومن هذه الكتب: مفتاح الجنان، كليات مفاتيح الجنان، وضياء الصالحين ومزار البحار.

يقول هنرى كوربان: وقد توسعت نصوص الأدعية اتساعاً هائلاً فى الإسلام الشيعى، مشكلة أدباً يحتوى على كنوز من التقوى والبسيكولوجيا الدينية، ويتضمن تحيات لكل واحد من الأئمة الإثنا عشر تبعاً لتقويم سنوى وأسبوعى ويومى، ونصوصاً من الزيارات الذهنية أو الحج الروحى لمجموع الأئمة الإثنى عشر أو بالأحرى الأربعة عشر المعصومين (الأئمة الإثنا عشر والنبى محمد صلى الله عليه وسلم وفاطمة الزهراء). وقلما يوجد بيت شيعى لا يتوافر فيه أحد هذه الكتب.

يقول مصحح كتاب: كليات مفاتيح الجنان (طبعة مكتبة المنشورات العلمية الإسلامية - ١٥ شعبان ١٣٨١ هـ.ق) للشيخ عباس القمى، فى المقدمة: "إن الكتاب نسخة كافية ومجموعة وافية تشتمل على أدعية وأوراد وعبادات وزيارات مشاهد، وهو مفتاح

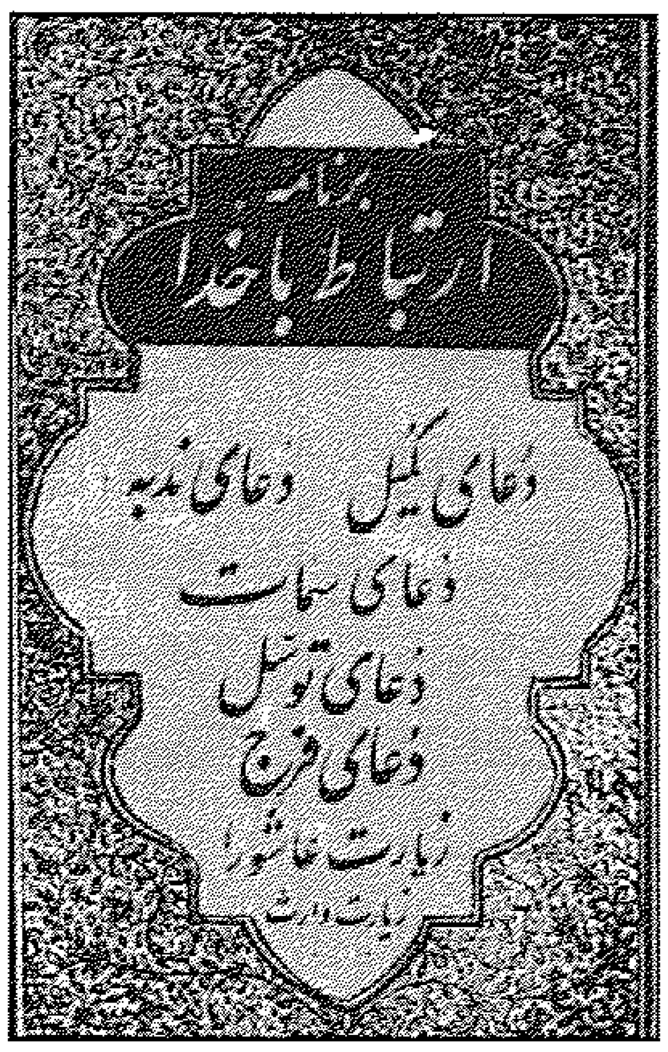

فتح أبواب الجنان والجنة الواقية من عذاب النيران، وهو مصباح المتهجدين ومقياس العابدين، وهو البلد الأمين لزوار الأعتاب المقدسة، وهدية الزائرين لمجاورى البقاع المتبركة، وزاد المعاد الكامل، ومهج الدعوات للفلاح، ودستور العمل الذى يقدم كهدية وتحية لخاتم النبيين وأئمة الدين صلوات الله عليهم أجمعين".

وكتاب مفاتيح الجنان يفتتح بخمس عشرة سورة من سور القرآن الكريم، وهى: يس - الرحمن - الواقعة - الجمعة - الملك - النبأ - الأعلى - الشمس - القدر - العاديات - الكافرين - النصر - الإخلاص - الفلق - الناس.

ثم ستة أبواب:

الباب الأول:

فى الأدعية، وهى الأدعية التى تعقب الصلوات اليومية، والأدعية الخاصة بكل يوم من أيام الأسبوع، ثم الحديث عن كيفية صلاة النبى - صلى الله عليه وسلم - وأئمة الشيعة وفاطمة الزهراء. والأيام التى تزار فيها قبور الأئمة، ونصوص بعض الأدعية الشيعية المشهورة، وأشهرها: دعاء كميل - دعاء السمات - دعاء التوسل - ودعاء الفرج. ثم استغاثة بالمهدى، وخمس عشرة مناجاة مروية عن على بن الحسين، ومناجاة لعلى بن أبى طالب.

الباب الثانى:

فى فضيلة وأعمال الشهور العربية، وأفضل أيام هذه الشهور، وخاصة ليلة النصف من شعبان التى ولد فيها المهدى المنتظر، ويوم الغدير (١٨ ذو الحجة)، وليلة عاشوراء ويوم ميلاد النبى محمد (صلى الله عليه وسلم) فى الليلة السابعة عشرة من شهر ربيع الأول (حسب رواية الشيعة).

الباب الثالث:

فى الزيارات، وهو عبارة عن مقدمة فى آداب السفر: واختيار الأوقات المناسبة والنصائح والأدعية، ثم حديث طويل عن آداب الزيارة وكيفية الدخول والخروج وسلوك الزائر أثناء الزيارة.

ومن الآداب أيضاً: أداء صلاة الزيارة وأقلها ركعتان، وتلاوة القرآن عند الضريح وإهداء القرآن على روح المزور المقدس، وعدم رفع الصوت وقت الزيارة. ثم حديث عن إذن دخول كل حرم، وعن زيارة الرسول - صلى الله عليه وسلم - وفاطمة الزهراء وأئمة البقيع والإمام على بن أبى طالب وسائر الأئمة ونواب المهدى الأربعة، ثم أدعية مختلفة، وحديث عن زيارة قبور الأنبياء وأولاد وبنات الأئمة ...

أما البابان: الرابع والخامس، فهما عبارة عن أدعية وأحراز منتخبة من كتب الشيعة المشهورة مثل كتاب الكافى.

الباب السادس:

فى خواص بعض السور والآيات، وبعض الأدعية التى تقال فى المناسبات المختلفة، وبعض الاستخارات، وبعض الأدعية التى تقال وتقرأ فى حالات المسلم المختلفة.

وتوجد على حاشية كتاب مفاتيح الجنان رسالة الباقيات الصالحات فى الأدعية والصلوات المندوبات، والرسالة عبارة عن ستة أبواب وخاتمة.

ويفسر الشيعة لجوء أئمتهم إلى الدعاء، بأنهم كانوا ضحية لبطش التاريخ، وأنهم مظهر من المظالم التى كانت الرعية تعانيها، وأنهم كانوا قد حرموا الكلام نقداً وإبلاغاً ودفاعاً عن العقيدة، فكان هذا الدعاء زاخراً - من جراء ما لاقوا من عذاب وانكسار وتنكيل - بالألم والشوق والعمق والرمز والكناية والثورة المكتسحة من أجل الحق والعدل.

ويقول على شريعتى: هناك عناصر أخرى غير النجوى والضراعة موجودة فى أدعيتنا خاصة فى أدعية الشيعة، بما أنهم كانوا أقلية مدانة فى تاريخ الإسلام، ولم يكن لديهم حق التعبير أو الكتابة وكانوا يعانون الاختناق الفكرى والمطاردة والتعذيب، ويضطرون إلى العيش فى ظروف "التقية"، فإنهم فى نفس الوقت اتخذوا من الدعاء وسيلة لبيان رؤيتهم الكونية، وطرح عقائدهم المذهبية بل وإعلان أهدافهم ومطالبهم الاجتماعية والسياسية، و"كتاب الصحيفة" مظهر ومثل لهذه الدراسة فى الدعاء. فقد لجأ الإمام على زين العابدين إلى أسلوب الدعاء بعد استشهاد والده الحسين بن على كوسيلة وحيدة ممكنة لإعداد النفس من جهة، وللتحريض ضد الوضع القائم من جهة أخرى.

أهم الأدعية والزيارات الشيعية:

١-الصحيفة السجادية:

تنسب الصحيفة السجادية إلى الإمام السجاد، وهو على بن الحسين (زين العابدين) الإمام الرابع عند الشيعة الإمامية والإسماعيلية: ولد فى المدينة عام ٣٨ هـ / ٦٥٩م. وأمه شهر بانوا ابنة يزدجرد أحد ملوك الفرس قبل الفتح الإسلامى، وقتل أبوه فى كربلاء فى عام ٦١ هـ وله من العمر ثلاث وعشرون سنة، وشهد بعينيه - وكان عليلاً فى الموقعة - مصرع إخوانه وأعمامه وأرحامه، وأنقذه المرض من القتل، وأسر مع من أسر، ورافق قافلة الأسرى، وعاصر أحداثاً جساماً، لكنه لم يشارك فى حرب أو نقاش، ولم يتدخل فى أمر من الأمور، واعتزل الدنيا، ولجأ إلى الصلاة والدعاء والبكاء. وسمى بالسجاد لكثرة سجوده، والبكاء لكثرة بكائه. توفى فى المدينة عام ٩٤ أو ٩٥ هـ = ٧١٢ / ٧١٣م، ودفن فى البقيع، ومن ألقابه: سيد السجادين، زين العابدين، الزاهد، المتهجد، وثمة أدعية منسوبة إليه، جمعت فى كتاب يتداوله الشيعة منذ قرون باسم: الصحيفة السجادية، وتسمى أيضاً: الصحيفة الكاملة. والصحيفة عبارة عن أربعة وخمسين دعاء، فيها أدعيته ومناجاته ومختلف أحواله.

ويرى الشيعة أن هذه الصحيفة كانت مصدر إلهام للباحثين والعلماء طوال تاريخ الشيعة، وأنها لعبت دوراً تربوياً عظيماً، وتنتهى رواية الصحيفة إلى الإمام الباقر وزيد الشهيد: أبنى على بن الحسين (زين العابدين) موصولة الإسناد بالإسناد، وطبعت عدة مرات، وشرحت عدة شروح، وترجمت إلى الفارسية والإنجليزية.

يقول سيد جعفر شهيدى عن الصحيفة السجادية أنها تلقب بزبور آل محمد - صلى الله عليه وسلم - وبإنجيل أهل البيت - عليهم السلام - وشرحت حتى الآن أكثر من ستين شرحاً، وترجمت إلى الفارسية أكثر من مرة، ويمكن القول إن كلمة أدعية تنصرف إلى الصحيفة السجادية.

ويرى الدكتور "كامل مصطفى الشيبى" أن إضافات كثيرة قد اكتنفت النصوص الأصلية وسادتها الصنعة

البلاغية، بحيث طالت نصوصها ... ويؤكد "شريعتي" أن الإمام السجاد في صحيفته لم يتكلف الدعاء ولم يصطنعه ولم يعده ولم يهيئ له نفسه، وإنما كان هذا الدعاء يتدفق من فطرته أراد أم لم يرد.

ويرى الشيعة أن الإمام على زين العابدين لجأ إلى أسلوب البيان والحكمة، لأن عصره لم يدع له من وسائل الإصلاح غير وسيلة الدعاء، وأن أدعيته كانت مدرسة تربى الضمير، وتدعو إلى النظام وتعلم الثورة على الباطل دون أن تجعل عليها للسياسة سبيلاً، ولا للساسة طريقاً إلى إيذائه فى نفسه، ويرون أنه لجأ إلى الرمز والإيحاء لكى يتفادى الإرهاب الأعمى، وأن عمله هذا له صلة وثيقة بالتربية المبدئية أو ما نسميه اليوم بالتعبئة المذهبية ... كما يرون أن أدعية على زين العابدين أدعية ثورية، وأن الصحيفة كتاب الجهاد فى الانفراد، والكلام فى الصمت، والتأهب فى الفشل، والصياح فى الخفقان، والتعليم بالشفاه المطبقة، وتسلح من أخذوا سلاحه، وأن الصحيفة خير أنموذج للدعاء الشيعى، فقد كان الألم يمازج كل كلمة من كلماته، ويخالط كل حركة من حركاته، وصبر على المصائب، واحتمل الفجائع، وروض نفسه على الثبات والمقاومة، وعانى الوحدة المترعة بالألم والحب ... وهم يرون أن الدعاء فى مدرسة الإمام السجاد لسان خلف الشفاه المنطبقة التى تريد التكلم والإفصاح.

٢-دعاء كميل:

هذا الدعاء منسوب إلى كميل بن زياد النخعى (١٢-٨٢هـ)، وهو كوفى تابعى من أصحاب على بن أبى طالب وكان مستودع أسراره، اختاره على بن أبى طالب من جملة من اختارهم للولاية، فجعله والياً على "هيت"، وشهد معركة صفين مع على، وقد أمر الحجاج بقتله فى الكوفة.

وقد رؤى أن كميلاً بن زياد رأى علياً بن أبى طالب ساجداً يدعو بهذا الدعاء فى ليلة النصف من شعبان، كما روى أن كميلاً قال: كنت جالساً مع مولاى أمير المؤمنين صلوات الله عليه فى مسجد البصرة ومعه جماعة من أصحابه، فقال بعضهم: ما معنى قول الله عز وجل: فيها يفرق كل أمر حكيم؟ قال عليه السلام: هى ليلة النصف من شعبان، والذى نفس على بيده إنه ما من عبد إلا وجميع ما يجرى عليه من خير وشر مقسوم له فى ليلة النصف من شعبان إلى آخر السنة، فى مثل تلك الليلة المقبلة وما من عبد يحييها ويدعو بدعاء الخضر - عليه السلام - إلا أجيب له، فلما انصرف طرقته ليلاً فقال عليه السلام: ما جاء بك يا كميل؟ قلت: يا أمير المؤمنين دعاء الخضر عليه السلام، فقال اجلس يا كميل، إذا حفظت هذا الدعاء فادع به كل ليلة جمعة أو فى الشهر مرة أو فى السنة مرة أو فى عمرك مرة، تكف وتنصر وترزق ولن تعدم المغفرة، يا كميل أوجب لك طول الصحبة أن نجود لك بما سألت ثم قال اكتب.

وهو دعاء يصل عدد صفحاته إلى سبع صفحات، ويبدأ بهذه الجمل: اللهم إنى أسألك برحمتك التى وسعت كل شئ، وبقوتك التى قهرت بها كل شئ، وخضع لها كل شئ ...

والدعاء فيه طلب غفران الذنوب، واعتراف بارتكاب بعض الذنوب، وإقرار بالتقصير، وفيه اعتذار وندم واستغفار، وفيه حسن ظن بالله وثقة فى حلمه ورأفته ورحمته.

٣-دعاء الندبة:

وهو الدعاء الذى يقرأه الشيعة فى المناسبات الحزينة والأعياد: الفطر والأضحى والغدير ويوم الجمعة. وفيه يبكون آل البيت، ويندبون ما جرى لهم.

والدعاء يبدأ بعبارات الحمد لله والصلاة على نبيه، ثم حديث عن أولياء الله الذين استخلصهم الله لنفسه ودينه، وخصهم بعلمه، وجعلهم الذريعة إليه والوسيلة إلى رضوانه، ثم يشير الدعاء إلى حديث الولاية: من كنت مولاه فعلى مولاه، اللهم وال من والاه وعاد من عاداه وانصر من نصره واخذل من خذله.

وبعد إفاضة الدعاء فى الثناء على على بن أبى طالب وفى الحديث عن فضائله، يشير إلى قتله وإقصاء أولاده، وما لاقاه شيعته من قتل وسبى ونفى وإقصاء، إلى أن يصل إلى الغرض الأصلى من الدعاء، وهو: البكاء والندب، فيقول: فعلى الأطائب من أهل بيت محمد وعلى صلى الله عليهما وآلهما، فليبك الباكون، وإياهم فليندب النادبون، ولمثلهم فلتذرف الدموع، وليصرخ الصارخون، ويضج الضاجون، ويعج العاجون: أين الحسن، أين الحسين، أين أبناء الحسين، صالح بعد صالح، وصادق بعد صادق؟

ثم يصل الدعاء إلى حديث المهدى المنتظر، وهو حديث طويل يبدأه على هذا النحو: "أين المعد لقطع دابر الظلمة أين المنتظر لإقامة الأمت والعوج أين المرتجى لإزالة الجور والعدوان أين المدخر لتجديد الفرائض والسنن أين المتخير لإعادة الملة والشريعة أين المؤمل لإحياء الكتاب وحدوده".

ويصف المهدى بأوصاف عديدة منها: محى معالم الدين - معز الأولياء ومذل الأعداء - باب الله - وجه الله - الطالب بدم المقتول بكربلاء ... وبعد أن يعدد فضائل المهدى يقول متسائلاً: أين استقرت بك النوى بل أى أرض تقلك أو الثرى؟ ... إلى متى أحار فيك يا

مولاى وإلى متى؟ ... هل إليك يا ابن أحمد سبيل فتلقى؟ هل يتصل يومنا منك بغده فتحظى؟ متى نرد مناهلك الروية فنرقى؟ متى ننتفع من عذب مائك فقد طال الصدى؟ متى نغاديك ونراوحك فتقر عينا؟ متى ترانا ونراك وقد نشرت لواء النصر؟ ترى أترانا نحف بك وأنت تؤم الملأ، وقد ملأت الأرض عدلاً، وأذقت أعداءك هواناً وعقاباً، وأبرت العتاة وجحدة الحق، وقطعت دابر المتكبرين، واجتثثت أصول الظالمين؟

وينتهى الدعاء بالحمد لله وبمناجاة الله. وبالصلاة على محمد وعلى آل محمد، ودعاء بأن يقم الله الحق بالمهدى، ويدحض به الباطل، وبأن يصل الله بينهم وبينه، وبأن يعينهم على تأدية حقوقه إليه، وعلى الاجتهاد فى طاعته واجتناب معاصيه، وبأن يمنن عليهم برضاه، وأن يهب لهم رأفته ورحمته ودعاءه، وبأن يجعل صلواتهم به مقبولة، وذنوبهم به مغفورة، ودعاءهم به مستجاباً، وأرزاقهم به مبسوطة، وحوائجهم به مقضية، وبأن يقبل الله تقربهم إليه (إلى الله)، وينظر إليهم نظرة رحيمة، وبأن يسقهم من حوض النبى محمد (صلى الله عليهم وسلم) رياً هنيئاً سائغاً لا ظمأ بعده ..

٤-دعاء الفرج:

وهذا الدعاء يقرأ عادة بعد دعاء الندبة، وهم يتوسلون به عند الله أن يعجل بالفرج. والمقصود بهذا الفرج: إظهار الإمام الغائب المستور (المهدى المنتظر)، وهم يطلبون فى هذا الدعاء الغوث من صاحب الزمان (المهدى المنتظر) فى آخر الدعاء، وهو دعاء قصير، هذا نصه:

"اللهم عظم البلاء وبرح الخفاء وانكشف الغطاء وضاقت الأرض ومنعت السماء، وإليك يا رب المشتكى، وعليك المعول فى الشدة والرخاء، اللهم صلى على محمد وآله الذين افترضت علينا طاعتهم، وعرفتنا بذلك منزلتهم، فرج عنا بحقهم فرجاً عاجلا كلمح البصر أو هو أقرب من ذلك، يا محمد يا على يا على يا محمد انصرانى فإنكما ناصراى، واكفيانى فإنكما كافياى، يا مولاى يا صاحب الزمان، الغوث الغوث الغوث أدركنى أدركنى أدركنى".

٥-دعاء التوسل:

والدعاء - كما هو واضح من اسمه - كله توسلات، فقارئ الدعاء يتوسل بالرسول - صلى الله عليه وسلم - وبأئمة الشيعة (الإثنى عشر) وبفاطمة الزهراء، لكى يشفعوا له عند الله، ويستنقذوهم من ذنوبهم.

وينتهى الدعاء بهذه العبارات:

.... فكونوا عند الله رجائى يا سادتى يا أولياء الله - صلى الله عليهم أجمعين - ولعن الله أعداء الله ظالميهم ...

٦- زيارة عاشوراء:

من المعروف أن كتب الزيارة تقرأ أمام مراقد الأئمة فى إيران والعراق والمدينة المنورة. وزيارة عاشوراء تبدأ بالسلام على الإمام الحسين، ثم تثنى باللعن. يقول قارئ الزيارة موجهاً الحديث إلى الحسين وإلى سائر أهل البيت: "يا أبا عبد الله (الحسين) لقد عظمت الرزية وجلت وعظمت المصيبة بك علينا وعلى جميع أهل السموات، فلعن الله أمة أسست أساس الظلم والجور عليكم أهل البيت، ولعن الله أمة دفعتكم عن مقامكم وأزالتكم عن مراتبكم التى رتبكم الله فيها، ولعن الله أمة قتلتكم، ولعن الله الممهدين لهم بالتمكين من قتالكم، برئت إلى الله وإليكم منهم ومن أشياعهم وأتباعهم وأوليائهم.

وبعد أن يسأل قارئ الزيارة الله أن يرزقه طلب ثأر الحسين مع إمام منصور من آل بيت محمد (صلى الله عليهم وسلم)، يتقرب إلى الله والرسول (صلى الله عليه وسلم) وعلى وفاطمة والحسن والحسين، ويسأل الله أن يجعله معهم فى الدنيا والآخرة.

ثم يقول قارئ الزيارة: "اللهم العن أول ظالم ظلم حق محمد وآل محمد وآخر تابع له على ذلك، اللهم العن العصابة التى جاهدت الحسين وشايعت وبايعت وتابعت على قتله، اللهم العنهم جميعاً، ثم يطلب من الله ألا تكون هذه آخر مرة يزور فيها الحسين، ثم يكرر اللعنات السابقة، ويقول فى نهاية الزيارة: "اللهم أرزقنى شفاعة الحسين يوم الورود، وثبت لى قدم صدق عندك مع الحسين وأصحاب الحسين الذين بذلوا مهجهم دون الحسين (عليه السلام).

٧-زيارة الوارث:

والمقصود بالوارث هو: الحسين بن على، والدعاء يصف الحسين بأنه وارث آدم ونوح وإبراهيم وموسى وعيسى ومحمد وعلى بن أبى طالب، ويشهد بأنه أقام الصلاة وآتى الزكاة وأمر بالمعروف ونهى عن المنكر، وأطاع الله ورسوله حتى أتاه اليقين. ثم تثنى الزيارة بلعن الأمة التى ظلمت الحسين ورضيت بظلمه. ثم تتحدث عن فضائل الحسين والأئمة من أبنائه. وتخاطب الأئمة قائلة: أشهد الله وملائكته وأنبياءه ورسله أنى بكم مؤمن وبإيابكم موقن.

ثم يتوجه الزائر إلى قبر على بن الحسين ويقول: السلام عليك أيها الشهيد وابن الشهيد، لعن الله أمة قتلتك، ولعن الله أمة ظلمتك ورضيت بظلمك ... ثم يتوجه الزائر إلى قبور سائر الشهداء ويسلم عليهم

ويقول: "السلام عليكم يا أولياء الله يا أنصار رسول الله يا أنصار أمير المؤمنين يا أنصار فاطمة يا أنصار الحسن يا أنصار الحسين، بأبى أنتم وأمى طبتم وطابت الأرض التى فيها دفنتم وفزتم فوزاً عظيماً فياليتنى كنت معكم، فأفوز معكم"..

التعليق على بعض الموضوعات التى تشتمل عليها الأدعية والزيارات:

الأدعية مكتوبة - فى الأصل - باللغة العربية، وبعض كتب الأدعية والزيارات تذكر ترجمة فارسية لهذه الأدعية، وبعضها يبدأ بمقدمة ويحتوى على شروح وتعليقات بالفارسية، وأصبحت نصوص معظم الأدعية محفوظة، وأصبحت معانيها مفهومة، وذلك بسبب كثرة قراءة الأدعية وترديدها. ومتن الأدعية يكتب - غالباً - بخط النسخ الجلى، وتكتب الشروح والتعليقات بخط النستعليق.

ومن يطلع على كتب الأدعية والزيارات الشيعية بعامة والإيرانية بخاصة، يدرك على الفور أن التكرار واضح فيها، وأنها كلها على نمط واحد متشابه، وبفارق صغير فى بعض الأحيان، وأن الطابع العام فى كتب الزيارات التى تقرأ أمام مراقد أئمة آل البيت هو التنديد بظالمى آل محمد، والاعتراف بفضل على بن أبى طالب وأولاده وأحقيتهم بالإمامة، وأن الكثير من هذه الكتب يحتوى على تنديد بالأمويين وسب لهم لقتلهم الحسين بن على. وتؤكد الشيعة أن سب الإمام على على المنابر الذى بدأ به معاوية بن أبى سفيان، واستمر حتى خلافة عمر بن عبد العزيز (عام ٩٩ هـ) الذى رفع السب، يعتبر من أهم الأسباب التى أدت إلى ظهور رد فعل عنيف من قبل الشيعة، وهو إعطاء السب والشتم صفة دينية وقانونية أدخلت فى الزيارات التى تقرأ أمام قبور الأئمة وأولادهم حتى يومنا هذا.

وقد تناولت هذه الأدعية وهذه الزيارات موضوعات، وهذا هو تعليقنا على بعض هذه الموضوعات:

أولاً: حديث الولاية: الذى ورد فى دعاء الندبة، ونصه هو: من كنت مولاه فعلى مولاه ....، وهو الحديث الذى قاله النبى (صلى الله عليه وسلم) فى مكان يدعى غدير خم وهو موضع بين مكة والمدينة، وذلك يوم ١٨ ذى الحجة فى السنة العاشرة من الهجرة أثناء عودته بعد أن أدى حجة الوداع. ومتواتر فى أخبار الشيعة أن يوم الغدير هو اليوم الذى عهد فيه رسول الله (صلى الله عليه وسلم) لعلى بن أبى طالب، وأوصى له بالخلافة. والحديث صحيح لدى أهل السنة، لكن الشيعة أولوه ضمن ما أولوه من أحاديث فى هذا الصدد، ومعلوم أن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) انتقل إلى الرفيق الأعلى من غير أن يوصى بالخلافة لأحد من بعده، وأنه ترك أمر خليفته لاختيار المسلمين عملاً بمبدأ الشورى، ومحال أن يكون الصحابة أو بعضهم قد سمعوا هذا الحديث عن الرسول (صلى الله عليه وسلم) ثم خالفوه، أو تجاهلوه لغرض فى نفوسهم.

فالحديث - إذن - صحيح، لكنه لم يصح عند أهل السنة بالمعنى الذى فهمته الشيعة، والذى كان له أثر كبير فى توجيه الفكر الشيعى.

أما حديث: "أنا مدينة العلم وعلى بابها"، فهو حديث لم يصح، كما قال الدكتور/ عبد المنعم النمر فى كتابه: الشيعة، المهدى، الدروز: تاريخ ووثائق - ص ٨٧.

أما موضوع "المهدى المنتظر" الذى ذكر فى دعاء الندبة ودعاء الفرج، فهو موضوع خلاف ونزاع من قديم الزمان، ومن المعروف أن مهدى الشيعة (ذكر عندهم فى ألف ومائتى حديث) غير مهدى أهل السنة (ذكر عندهم فى خمسين حديثاً).

وهناك ظاهرة أخرى نلاحظها فى كتب الأدعية والزيارات، وهى ظاهرة اللعن، وهى الظاهرة الموجودة فى زيارة عاشوراء وزيارة الوارث (الحسين بن على).

ونقول إن من آداب الدعاء الإسلامى أن يطلب الداعى فى دعائه ما يتفق مع تعاليم الشريعة الإسلامية، فلا يدعو بشر أو بإثم أو بمعصية أو بقطيعة رحم. وقد حذر الرسول الكريم (صلى الله عليه وسلم) من الاعتداء أو العدوان فى الدعاء، أى: المبالغة وتجاوز الحد فى طلب الشئ .. وقد ثبت عن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) أنه قال: لعن المؤمن كقتله، وقال لا يكون اللعانون شفعاء، ولا شهداء يوم القيامة، وقال: لا تلاعنوا بلعنة الله، ولا بغضبه، ولا بالنار.

وقد حذر الرسول (صلى الله عليه وسلم) من السجع فى الدعاء، وحذر العلماء والمفسرون من أن يدعو الداعى بما ليس فى الكتاب والسنة فيتخير ألفاظاً مقفرة - أى خالية من المعانى المحبوبة - وكلمات مسجعة، قد وجدها فى كراريس لا أصل لها ولا معول عليها، فيجعلها شعاره، ويترك ما دعا به رسول الله (صلى الله عليه وسلم). وكل هذا يمنع من استجابة الدعاء.

قال أبو سليمان الخطابى فى كتابه: شأن الدعاء: وقد أولع كثير من العامة بأدعية منكرة اخترعوها، وأسماء سموها، ما أنزل الله بها من سلطان، وقد يوجد فى أيديهم دستور من الأسماء والأدعية

يسمونها: الألف الاسم، صنعها لهم بعض المتكلفين من أهل الجهل والجرأة على الله، عز وجل، أكثرها زور وافتراء على الله عز وجل، فليتجنبها الداعي، إلا ما وافق منها الصواب.

وفى كليات مفاتيح الجنان نصيحة بقراءة الزيارات المأثورة الواردة عن سادات الأنام - عليهم السلام - وبترك قراءة الزيارات المخترعة التى لفقها بعض الجهلاء من العوام مع بعض الزيارات، وانشغل بها السفهاء.

أما موضوع زيارة القبور فقد أفتى الشيخ/ حسنين محمد مخلوف - مفتى الديار المصرية الأسبق - بأن زيارة القبور مستحبة للعظة والاعتبار وتذكر الموت وأهوال الآخرة وانتفاع الموتى بالدعاء والاستغفار لهم والترحم عليه، وبأن آداب الزيارة تقتضى السلام على أهل القبور والدعوة بما علم رسول الله (صلى الله عليهم وسلم) أصحابه الدعاء عند الزيارة، ولا بأس من قراءة بعض سور القرآن الكريم، وقول: اللهم أوصل ثواب ما قرأته إلى فلان، والانصراف عقب ذلك، وقال: وجملة القول فى الزيارة: اتباع هدى النبوة فيها وتجريدها من المآثم والبدع المنكرة، حتى تقع موقعها الشرعى.

ويتبقى - فى النهاية - موضوع اشتمال كتب الأدعية والزيارات على عبارات تتناقض مع أساس العقيدة وروح الإسلام والعقل والمنطق، وينبغى غربلة هذه الكتب من هذه الجمل وهذه العبارات التى قد يعيها البعض، وقد لا يعيها البعض الآخر.

ومن أمثلة ذلك: ما جاء فى الزيارات الجامعة: أشهد الله وأشهدكم إنى ... معترف بكم مؤمن بإيابكم مصدق برجعتكم منتظر لأمركم مرتقب لدولتكم (كليات مفاتيح الجنان - ص ٥٤٨).

حيث يرى أهل الشيعة أن المهدى سيظهر ليمهد لرجعة الأئمة من الأول إلى الحادى عشر، لكى يحكموا الأرض - الواحد بعد الآخر - إلى يوم القيامة، وذلك تعويضاً لهم عن حقهم الشرعى فى الخلافة والحكم وهما ما لم يستطيعوا ممارستهما فى حياتهم قبل الرجعة. وقد شملت الرجعة عندهم أسماء نفر غير قليل من صحابة رسول الله (صلى الله عليه وسلم) زعموا أنهم أعداء الأئمة الذين منعوهم من الوصول إلى حقهم فى الحكم، وذلك لكى يتسنى للأئمة الانتقام منهم فى هذه الدنيا. وهى بدعة وخزعبلات كما وصفها الدكتور/ موسى الموسوى نفسه، وقال إنها شبيهة بفكرة التناسخ التى جاء بها فيثاغورث.

ومثال آخر موجود فى زيارة أئمة سر من رأى، وهو: "السلام عليكم يا من بدأ الله فى شأنكما (ص ٥٠٩ - كليات مفاتيح الجنان)، والمقصود: الإمام على النقى (الإمام العاشر) والإمام الحسن العسكرى (الإمام الحادى عشر) والبداء معناه: أن الله كان يريد شيئاً ثم بدا له غيره، وهذا إنقاص من سلطان الله وعلمه وإرادته وحكمته. ويذكر الدكتور الموسوى أن تبنى فكرة البداء إنما حصل عندما أخذ التيار الإسماعيلى يشق طريقه إلى الوجود والظهور فى أوائل القرن الثالث الهجرى وهو عصر الإمام العاشر والحادى عشر للشيعة.

وقصة هذا البداء أن إسماعيل (الابن الأكبر للإمام جعفر الصادق - الإمام السادس عند الشيعة) فى عهد أبيه، فانتقلت الإمامة إلى أخيه موسى بن جعفر الابن الأصغر للإمام الصادق، وهذا التغيير فى مسار الإمامة - التى هى منصب إلهى - يسمى بداءً حصل لله تعالى، فانتقلت الإمامة الإلهية بموجبه من إسماعيل إلى موسى ومن ثم إلا أولاده، ولم تأخذ الطريق الطبيعى لها وهو انتقال الإمامة من الأب إلى الابن الأكبر.

ومما يذكر أن بعض الأدعية - كدعاء الندبة ودعاء الفرج - التى تقرأ فى المناسبات، تستخدم فى التعبئة والاستنفار والتحريض وتفجير الأحزان المكبوتة، وقد استخدمت أثناء الحرب الإيرانية، العراقية للاستنفار واستنهاض الهمم. وأن مجالس العزاء التى كانت تقرأ فيها بعض الأدعية (الندبة والفرج) لعبت دوراً فى التثقيف المذهبى قبل الثورة الإسلامية، كما أنها لعبت دوراً أهم وأخطر فى التثقيف الثورى والتوعية السياسية، إلى جانب التثقيف المذهبى والوعظ الدينى بعد الثورة الإسلامية التى كانت - وما زالت - فى حاجة ماسة إلى التعبئة المستمرة.

آراء شيعية فى الأدعية والزيارات الشيعية:

أولاً: رأى على شريعتى (المفكر والفيلسوف وعالم الاجتماع الإيرانى (١٩٣٣ - ١٩٧٧):

ألقى الدكتور على شريعتى محاضرة عنوانها الدعاء فى يوم الاحتفال بالإمام السجاد - على زين العابدين - فى حسينية الإرشاد فى طهران فى عام ١٩٧٠م. وقد أشار فى هذه المحاضرة الطويلة إلى كتاب "اليكس كاريل" - الفيزيائى والطبيب الفرنسى - عن الدعاء وإلى أنه ترجم هذا الكتاب أثناء وجوده فى باريس إلى اللغة الفارسية، وإلى أنه مفتون بما كتبه هذا العالم عن الدعاء بعد أن أجرى عليه بحوثاً إكلينيكية وتشريحية، وملخص رأى هذا العالم أنه: "متى ضعف الدعاء فى قوم وأهملت سنته، كانت العلامة على انحطاط القوم وعجزهم، فالمجتمع متى

انصرف عن التعبد والدعاء أعد فى نفسه مناخاً لجراثيم الانحطاط والاضمحلال والضعف والعجز".

ويقول شريعتى: "لقد درست الأدعية الإسلامية، فاهتديت إلى أنها تتميز بفصاحة اللسان وبلاغته، وبموسيقية الكلمات الناتجة عن مزاوجة هذه الكلمات، وبالفكر، والأدعية الإسلامية ليست بدعاء، إن هى إلا نصوص فى التدريس والفلسفة والعقيدة، صيغت خطاباً لله انطوى فيما انطوى على مطالب وحاجات، فهى دروس فى معرفة الله والعالم والإنسان، صيغت صياغة عميقة لطيفة جميلة (أنظر إلى الصحيفة السجادية). والحق أن الدعاء الإسلامى عماده أشياء ثلاثة: مخاطبة الله، الإرادة التى هى إرادة الخصائل الحميدة والفضائل الكريمة لا إرادة الحاجات المادية التى ألفناها، وأخيراً أصول فى الأخلاق والحياة الاجتماعية. وفى الدعاء الإسلامى ولاسيما الشيعى جانب سياسى واجتماعى".

ويذكر شريعتى رأيه فى الدعاء، فيقول:

"ليس للدعاء أن يحول الضعف قوة، ولكنه يزيد القوة قوة، ويمنح الخير بقاءً وديمومة فى بناء الحياة الفردية والاجتماعية، كيما تكون الحياة عامرة معمورة. وأنا أعنى أنه لا مكان للدعاء حيث العمل وحيث الواجب، وإنما للدعاء الإسلامى وجود يأتى بعد الواجب وبعد العناء والعمل والكفاح والصبر. كان النبى (صلى الله عليه وسلم) يدعو الله من بعد أن يعد للحرب عدتها من المادة والروح، وكان على بن أبى طالب لا يغرب عن باله شئ من عدة الحرب وعتادها، فإذا فرغ من هذا كله دعا".

وشريعتى يعد المناجاة والدعاء إحدى الوسائل فى تهذيب النفس، وإن فلسفة الدعاء تكمن فى إعطاء النفس مناعة وقوة أمام المصاعب والمظالم، والدعاء بهذا المعنى ليس ابتهالاً عاجزاً مستسلماً، بل سلاح مناضل، يشحذ به همته، ويعمق ثقته بنفسه وبالله.

وفى معرض حديثه عن الدعاء الإسلامى، يهاجم شريعتى قراء الأدعية الذين لا يفهمون معانى العبارات التى يتلفظون بها، ويصفهم بأنهم قراء أوراق محترفون، وراعون محترفون، ومتلاعبون بالأدعية، ولا يحسون بمفهوم الكلمات التى يتوجهون بها إلى الله، يقول: "ما يثير الأسف، أنه فى كتب الأدعية التى راجت اليوم وجعلت سوق القرآن كاسداً، ومن نمط تفكير جماعة هى اليوم أهل الدعاء والتوسل وأسلوبها، إنهم يخصصون كل الساعات التى فرغوا فيها من مشاغلهم اليومية وأعمالهم وتجارتهم للدعاء، وكان ينبغى أن يخصصوها لواجبهم الإسلامى".

ويسخر شريعتى من البعض الذين يكتفون بخاتم من العقيق، وبلحية مرخاة، وبزيارة لمرقد من مراقد الأولياء، وبإطعام مسكين، وبتصدق على فقير، وبقراءة صفحات من "مفتاح الجنان" ويقول: أو لم يقرأوا كتاب مفاتيح الجنان، فلم لا تكون مفاتيح أبواب الجنة فى أيديهم، فماذا يبغى الإنسان بعد كل هذا؟!

وفى معرض حديثه عن التشيع العلوى والتشيع الصفوى، يقول: إن التشيع الصفوى هو مذهب إيجاد الحلول من أجل الهروب من المسئوليات ... مذهب التوسل التام بكتاب الأدعية من أجل إغلاق القرآن، لأن فتح القرآن صعب وجالب للمسئولية .. والمتشيع الصفوى ليس قلقاً، فلديه حلول سهلة ميسورة: إنه يفتح كتاب الدعاء، فيجد أنه قد كتب فيه: إذا وقفت على الدرجة الرابعة من الصفا والمروة، وقرأت هذه الكلمات الأربع، تصبح غنياً! - وهذا فيما يتعلق بالدنيا - وإذا كتبت نفس الدعاء، أو اتجهت نحو القبلة وقرأته، أو كتبته بماء الرمان على صحن لم يوضع فيه ماء من قبل وشربته، ستغفر لك كل ذنوبك، حتى ولو كانت أكثر من نجوم السماء ورمال الصحراء وقطرات المطر، وستصبح طاهراً كيوم ولدتك أمك - وهذا فيما يتعلق بالآخرة - إذاً فالمؤمن الكيس الفطن يتجه هذا الاتجاه، فهو أكثر راحة وأقل نفقة وأكثر ربحاً! إنه لا يفتح دفتى القرآن، إنه عثر على الحل المناسب له فى كتاب الدعاء.

وشريعتى إذن يهاجم الداعين المحترفين، والكتاب المتلاعبين بالأدعية المتظاهرين بالتدين، والذين يقومون بقراءة الدعاء المطبوع دون فهم لمعانى العبارات التى تخرج من أفواههم، ودون إدراك لمفهوم هذه العبارات وهو يصف هؤلاء بأنهم نماذج منحرفة. كما أنه يأسف ويأسى من أن كتب الأدعية جعلت سوق القرآن كاسداً، ويعارض فكرة أن يحل الدعاء محل الواجب، أو أن يسقط الدعاء مسئوليات الفرد والمجتمع، أو أن يكون الدعاء وسيلة للحصول على ما هو محال وغير معقول وغير منطقى.

وهو يدعو إلى إصلاح سنة الدعاء الحقة الحية بعد أن رأى انحراف الدعاء، كما يدعو إلى تضافر الجهود من أجل إيقاظ الروح القوية المقوية التى ينطوى عليها الدعاء الإسلامى بصفة عامة، والدعاء الشيعى بصفة خاصة ...

ثانياً: رأى موسى الموسوى (من مواليد ١٩٣٠م):

يرى الدكتور موسى الموسوى - وهو شيعى - أن الأسباب الكامنة وراء وضع هذه الزيارات وشيوع

قراءتها أمام قبور الأئمة والانصراف الكامل عن قراءة القرآن الكريم هى نشر الثقافة المذهبية، والتركيز على أهم مبادئها وهو أحقية الأئمة بالخلافة من سواهم. كما يرى أن الاجتماعات التى كانت تتم أمام قبور الأئمة كانت لكسب الثواب ولنشر المذهب الشيعى والتنديد بالخلافة (الأمويون ثم العباسيون)، ولتوحيد الصفوف الشيعية، ويرى أن قراءة الزيارات كانت عملية تثقيفية وراءها حكماء وعلماء أحكموا فيها وضع الخطة التى تجمع الشيعة على خط واحد لا تنفصم عراه، وأن ذلك حدث فى عهد لم تعرف فيه الصحافة ولا المدارس العامة ولا الإعلام الشامل ولا وسائل الطباعة ولا التنظيمات الحزبية.

ويلخص الدكتور الموسوى رأيه فى زيارة الشيعة لمراقد الأئمة ويقول إن الشيعة انفردت عن غيرها فى أنها غيرت مسار الزيارة لمراقد الأئمة التى يجب أن تكون لله إلى زيارة سياسية إعلامية تثقيفية ومذهبية.

ويقول فى كتابه: "الشيعة والتصحيح" الذى يخاطب فيه الشيعة فى كل زمان ومكان: واليوم وبعد أن انتهى كل شئ ولا يوجد للأمويين ولا للعباسيين وخلافتهم أثر فى العالم الإسلامى، ولا لذلك التطاحن الفكرى حول الخلافة والخلفاء، فهل نحن معاشر الشيعة نرغب فى أن نسير فى الطريق نفسه الذى سرنا عليه زهاء ثلاثة عشر قرناً، ونقف أمام قبور الأئمة، ونردد كلاماً رددناه قروناً وقروناً ولا فائدة ترجى من ورائه، ولا أثر يترتب عليه، اللهم إلا بعض المقاطع من الدعوات الخالصة التى تشكل جزءاً صغيراً من الزيارة فحسب؟.. وما هى الفائدة التى يجنيها الأئمة أنفسهم من قراءة هذه الخطب الرنانة أمام قبورهم؟ أليس من الأفضل أن نأخذ بسنة النبى صلى الله عليه وسلم ونتلو آيات من الذكر الحكيم أمام قبور أئمتنا؟

ويناشد الدكتور الموسوى زعماء المذهب الشيعى غربلة الكتب الشيعية وكتب الزيارة من الروايات المذهب التى تنسب زوراً إلى الأئمة فى تجريح الخلفاء الراشدين وصحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم- وهى من أهم عناصر الخلاف بين الشيعة والسنة- وغيرها من الروايات التى يحكم العقل السليم ببطلانها وعدم صدورها عن الأئمة. ويرى أن هذا العمل من شأنه أن يفتح صفحة جديدة فى تاريخ الإسلام، وأن يعود بالخير على جميع المسلمين.

كما يطالب بأن يعى الشيعة - فى كل الأرض- ما تقرأ، وألا تردد ما وضع تحت يدها من مطبوع أو مخطوط بذريعة أنه صدر عن أحد أئمة الشيعة، ويدعو إلى غربلة كل الموروثات التى ورثها الشيعة عن الماضى، وأدخلت فى العقيدة.

مراجع البحث:

أولاً: المراجع العربية:

١ - إيران من الداخل: فهمى هويدى- ط ٣ القاهرة، ١٩٨٨ م.

٢ - حكم الشريعة فى مأتم ليلة الأربعين: فتوى حسنين محمد مخلوف- مفتى الديار المصرية- ١٩٤٧ م - القاهرة.

٣ - دائرة المعارف الشيعية: حسن الأمين- المجلد الثالث- بيروت.

٤ - الدعاء: الدكتور/ محمد سيد طنطاوى- القاهرة- ١٩٧١م.

٥ - الدعاء: الدكتور / على شريعتى- ترجمة: سعيد على- ط٢ - ١٤١٠ هـ. ق- إيران- طهران.

٦ - رياض الصالحين: الإمام النووى الدمشقى- ط ٣ - ١٤١٣- الأردن.

٧ - شأن الدعاء: أبو سليمان الخطابى- تحقيق: أحمد يوسف الدقاق- دمشق- ط ٣- ١٩٩٢م.

٨- الشيعة الإثنا عشر: هنرى كوريان- ترجمة : د / ذوقان مرقوط- القاهرة- ط ٢ -١٩٩٣م.

٩- الشيعة. المهدى. الدروز: تاريخ ووثائق: د / عبد المنعم النمر- ط ٤- القاهرة - ١٩٨٨م.

١٠ - الشيعة والتصحيح (الصراع بين الشيعة والتشيع): الدكتور/ موسى الموسوى- ١٩٨٨م.

١١ - الصلة بين التصوف والتشيع: كامل مصطفى الشيبى- ط ٢ - القاهرة- ١٩٦٩م.

١٢ - عن التشيع والثورة: دكتور على شريعتى- ترجمة وتقديم ودراسة: الدكتور/ إبراهيم الدسوقى شتا- القاهرة - ١٩٦٦م.

١٣- الفتوحات الربانية: دكتور/ الحسينى أبو فرحة- الجزء الثانى: الدعاء- القاهرة - ١٩٧٩م.

١٤ - كميل بن زياد النخعى- على الهاشمى الخطيب- ط ٢ - بيروت- ١٩٩٠م.

١٥- هكذا تكلم على شريعتى: فاضل رسول - ط ٣- بيروت- ١٩٨٧م.

ثانياً: المراجع الفارسية:

١ - برنامه ارتباط با خدا (با ترجمه، فارس صحيح وروان): ادعيه: كميل- ندبه- سمات- توسل- فرج- عاشورا- وارث.

٢ - شيعة: دكتر على شريعتى - جاب أول- ١٣٥٧ هـ. ش- دفتر تدوين وانتشار مجموعة آثار دكتر على شريعتى در اروبا.

٣ - كليات مفاتيح الجنان: شيخ عباس قمى- انتشارات علميه إسلاميه- إيران ١٣٨١ هـ. ق.

ولاية الفقيه ومجلس الخبراء

www.mesbahyazdi.org - 18/3/2006

مع اقتراب موعد انتخابات مجلس الخبراء فى ١٧ نوفمبر المقبل، بدأت القوى السياسية الإيرانية فى الاستعداد المبكر للانتخابات التى اتخذت جانباً فقهياً مع تصاعد دعوات اشتراط صفة الاجتهاد فى المرشح للانتخابات، وفى هذا السياق عقدت ندوة فى طهران تحت عنوان "ولاية الفقيه ومجلس الخبراء" فى مارس الماضى. وقد ألقى فيها السيد محمد تقى مصباح يزدى، الذى يعتبر المرشد الروحى للرئيس الإيرانى محمود أحمدى نجاد وطاقم حكمه الجديد، كلمة تحدث فيها عن ولاية الفقيه وأركانها وشروطها وعلاقاتها بانتخابات مجلس الخبراء. وفيما يلى نص الكلمة.

بسم الله الرحمن الرحيم

"يا أيها الذين أمنوا. أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولى الأمر منكم. فإن تنازعتم فى شئ فردوه إلى الله والرسول إن كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر، ذلك خير وأحسن تأويلاً "صدق الله العظيم". (سورة النساء، الآية ٥٩)

المجتمع وضرورة الحاجة إلى الحكومة.

إن الحياة الإنسانية لأسباب مختلفة وتحت تأثير عوامل متفاوتة كانت دوماً فى شكل اجتماعى. حتى إن بعض العلماء يعتبر الاجتماع والمدنية جزءاً من الطبيعة الإنسانية. ويستخدمون مصطلح (مدنى) بشأن الإنسان، وعلى كل حال فإننا نعتبر الحياة الاجتماعية للإنسان طبيعة وفطرة، ونتيجة للحاجة المادية والميول العقلانية للإنسان من ناحية أخرى وبالنظر للتفاوت الموجود بين أفراد البشر فإن الحياة الاجتماعية دائماً عرضة للخلافات والنزاعات، وهذه الخلافات توجد لهدف تأمين المصالح وأحياناً فى أصل تعريف المصلحة أو المنفعة.

حتى الأسرة المحددة بعدد أفراد لا يمكن أن يظهر الإجماع وتماثل الرؤى والأفكار، حتى فى التوائم فإنهم لا يتفقون أبداً وأغلب الأمور وسواء رغبوا أو رفضوا توجد بينهم اختلافات.

والآن اتسعت رقعة هذه الخلافات والنزاعات فى الساحة الاجتماعية وستظهر استمرارية لهذه الخلافات، ولا شك فى أن المجتمع البشرى سيقع تحت وطأة التفرقة وسيتخلف عن الوصول لأهدافه.

وعلى كل حال فالهدف المقصود من ذلك والذى ثبت من الناحية التاريخية. أنه فى أى حياة اجتماعية لابد من عامل أو عنصر كل مسئولياته وأهدافه تقليص الخلافات ومنع الصدام والصراع، لأنه بدون ذلك فإن استمرار الحياة لن يكون يسيراً، ومنذ القدم والبشرية إذا اجتمعت ولو فى قرية صغيرة فلابد من الإجماع لأجل تعيين الحاكم أو العمدة الذى يدير ويشرف على أمور القرية والسعى لحل الخلافات بين سكانها. ومع زيادة عدد السكان واتساع القرية يتحول العمدة إلى محافظ ثم إلى قائد. وهذا يعنى أن المجتمع لابد له من جهاز يديره ويحتاج إلى حكومة تتناسب مع ظروف المجتمع لتمحو الخلافات وتنظم المجتمع وترشده إلى الأهداف المرجوة، وبالطبع لابد من شخص لهذه المكانة يحظى بالقدرة ليستطيع السيطرة على المجتمع وردع الظلم وإحقاق الحق.

ويقول أمير المؤمنين (على) عليه السلام فى منهج البلاغة بشأن أهمية وجود حكومة للمجتمع.

"لابد للناس من أمير بر أو فاجر"

بمعنى أنه لا تجوز حياة اجتماعية بدون الحكومة، فإذا كانت الحكومة صالحة، فإنها ستستطيع أن تقود المجتمع بشكل سليم، وأن تصل بالمجتمع للأهداف المرجوة، ولكن إن لم تكن كذلك فحتماً أنها ستسقط وستفقد زمام الأمور، وبشكل مجمل فالشعب بدون الحكومة لن يستطيع أن يعيش.

وهذه المقدمة يتفق عليها الجميع ماعدا أفراداً قليلين يطلق عليهم "الفوضويون" الذين ينكرون هذا الأمر، ويقولون أن الحكومة ليست ضرورة للمجتمع، وأن تنظيم وإدارة المجتمع ستكون من خلال الأخلاق التى تحل محل الحكومة ويستدلون بأن المجتمع به أفراد متميزون بمستوى فكرى عال وتقوم أعمالهم على الأصول الأخلاقية بدون قانون مكتوب ويراعون حقوق بعضهم البعض ولا يبقى شئ لإحداث اختلاف بينهم.

نظرية الإسلام فى باب الحكومة: التنصيب أم الانتخاب؟

حتماً لابد وأن تكون حياتنا واقعة تحت تأثير تعليمات النبى صلى الله عليه وسلم وأن كل زمن لابد وأن توجد حكومة إسلامية ويجب على المسلمين أن يبايعوها.

ومن هذا المنطلق وفى أصل ضرورة وجود الحكومة فإنه حتماً يجب أن يصبح الحاكم بعد النبى صلى الله عليه وسلم فى يده الحكومة وألا يكون هناك اختلاف بين المسلمين.

يجب أن يقبل الجميع وألا يختلفوا، ولا خلاف على أن الحاكم المسلم يجب أن يكون عالما بالأحكام الإسلامية وأن يحظى بالتقوى وأن يعهد إليه بإدارة المجتمع.

إن موضع الخلاف ليس أصل ضرورة الحكومة أو أوصاف الحاكم الإسلامى ولكن كان أسلوب تعيين الحاكم، هل بعيداً عن العلم بأحكام الإسلام والتقوى والإدارة يجب أن يصبح الحاكم الإسلامى معيناً من جانب الله أم لا؟.

إن أغلبية المسلمين تعتقد أنه بعد النبى صلى الله عليه وسلم ليس من الضرورى أن يعين الحاكم من جانب الله، وفى المقابل فإن أقلية تؤمن بأن الحاكم بعد النبى صلى الله عليه وسلم يجب أن يعينه الله. وهذه المجموعة عرفت منذ ذلك الوقت باسم (الشيعة) وتابعى أهل البيت (عليهم السلام) ويعتقدون بأن النبى الأكرم (صلى الله عليه وسلم) فى غدير خم قد قال أن الله أمره بأن يولى على (عليه السلام) حاكما وخليفة له. وقدمه النبى للمسلمين خليفة له فى هذا الوقت.

ومن هذا المنطلق فإن الإمام (على) (عليه السلام) هو الشخص الذى يجب أن يكون خليفة المسلمين بعد النبى (صلى الله عليه وسلم).

وفى المجامع العلمية والبحثية يعبرون عن ذلك بنظريتين.

"نظرية التنصيب" و "نظرية الانتخاب" والتنصيب هى نظرية الشيعة. وأن الحاكم الإسلامى يجب أن يعين من قبل الله تعالى وفى المقابل فإن أهل السنة يؤيدون نظرية الانتخاب وأنه بعد النبى (صلى الله عليه وسلم) ليس من الضرورى أن يكون تنصيب الحاكم إلهياً. وأن هناك طرقاً أخرى موضع قبول مثل انتخاب الشعب، تعيين الخليفة السابق للخليفة اللاحق أو إجماع أهل الحل والعقد.

وبالطبع فإن أهل الشيعة من أجل إثبات نظريتهم لديهم أسباب ودلائل محكمة ومتقنة وفيها رواية (جابر بن عبد الله الأنصارى) والتى جاءت فى الكتب المعتبرة لدى أهل السنة وترتبط هذه الرواية بآيات من القرآن الكريم وهى بسم الله الرحمن الرحيم : "يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولى الأمر منكم فإن تنازعتم فى شئ فردوه إلى الله والرسول إن كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر ذلك خير وأحسن تأويلاً".

وعندما نزلت هذه الآية سأل جابر بن عبد الله الأنصارى الرسول صلى الله عليه وسلم إننا نعلم طاعة الله ونعلم ما هى طاعة رسوله (صلى الله عليه وسلم) ولكن ما المقصود بطاعة أولى الأمر؟ فقال النبى (صلى الله عليه وسلم) المقصود بأولى الأمر هم خلفائى الذين سيكونون من بعدى أئمة وزعماء للمسلمين، ثم عدد النبى الأكرم لجابر أئمة الشيعة الأثنى عشر واحداً واحداً".

وعلى هذا الأساس وطبقاً لهذه الرواية وروايات أخرى فإن الشيعة تعتقد وتؤمن بأن أولى الأمر الذين ذكرهم الله فى كتابه هم أئمة الشيعة الأثنى عشر كما وضح النبى صلى الله عليه وسلم.

أما الآخرون فقد قالوا أن أولى الأمر هم كل من تكون لديه القدرة والسلطة الاجتماعية ويستطيع إدارة الدولة والحكومة.

وهذه النقطة هى أحد المصادر المهمة والأساسية فى اختلافنا مع أهل السنة ونحن هنا لسنا بصدد دخول فى بحث الخلافات العقائدية بين الشيعة والسنة، ونؤكد أن إخواننا من أهل السنة يمجدون الأئمة وأهل البيت، وطبقاً لتعاليم الأئمة المعصومين (عليهم السلام) فإنه يجب أن نراقب سلوكياتنا مع إخواننا من أهل السنة وأن نتعقل فى هذه المسألة

تماماً حتى لا يوجد خلاف معهم. والشيعة والسنة على مدى التاريخ يتعايشون معاً بكل رحمة وود ومؤاخاة. وإننا نبغض كل من يحاول زرع الخلاف بيننا لأنه منافق كما قال النبى (صلى الله عليه وسلم).

والهدف من هذا البحث هو توضيح معتقداتنا ورؤية الإسلام فى شأن تعيين الحاكم. وعند الشيعة نؤمن بأن الحاكم الإسلامى فى كل زمان يجب أن ينصب من قبل الله عز وجل، وبدون هذا التنصيب فليس لأحد حق الحاكمية أو السيادة، وهذا الأمر سار بشخص النبى (صلى الله عليه وسلم) وهذا الضابط لم ولن يتغير فى هذا الزمن بشأن الحاكم والحكومة الإسلامية.

× التنصيب العام والتنصيب الخاص للحاكم

قلنا أن الحاكم الإسلامى يجب أن ينصب من جانب الله تعالى والمقصود من ذلك أن التنصيب الإلهى أعم وأشمل للتنصيب العام والتنصيب الخاص. والمصداق للتنصيب الخاص هو أن الله عز وجل يعين بنفسه مباشرة شخصاً للحكم. ويمنحه الحكم والسيادة، وهذا تنصيب خاص ومباشر ومصداق ذلك أن النبى (صلى الله عليه وسلم) والإمام المعصوم (عليه السلام) قد نصبا مباشرة من قبل الله المتعالى، أما التنصيب الخاص غير المباشر فهو تعيين شخص للحكومة وعلى سبيل المثال إن أمير المؤمنين (عليه السلام) عندما عين مالك اشترأو محمد بن أبى بكر على أحد بلاد المسلمين فهذا تنصيب خاص غير مباشر كذلك فإن تعيين (النواب الأربعة) لحضرة ولى العصر (عليه السلام) فى زمن الغيبة الصغرى مصداق للتنصيب الخاص.

أما التنصيب العام فهو أن الإمام المعصوم (عليه السلام) لا يعين شخصاً بعينه من أجل الحكم وحل وفصل الشئون الاجتماعية بين الناس ولكن يوضح بشكل عام من خلال سلسلة من الشروط وكل من يملك هذه الشروط يعين حاكماً.

والسؤال الآن ما هى مسئولية الشيعة وتابعى أهل البيت فى الأمور الاجتماعية وحكومتهم فى مثل هذا الزمن الذى يغيب فيه الإمام المعصوم (عليه السلام) وماذا يجب أن يفعلوا؟

طبقاً لعقائد الشيعة فإن مسئولية الشعب أن يرجعوا إلى الإمام المعصوم فى كل أمور حياتهم.

من ناحية أخرى فإن الإمام المعصوم (عليه السلام) ليس بيننا الآن ولا توجد إمكانية للاتصال به أو مقابلته وأهمية هذا السؤال أنه فى أحيان كثيرة لا نهتم بالقضايا الكبرى مثل الحرب والسلام والعلاقات الدولية ولكن فى أمور اجتماعية كثيرة نبحث عمن نلجأ إليه مثل الزواج والطلاق والإرث والخلاف القانونى وفى مثل هذه الأمور أو فى النزاع بين شخصين مثلاً لابد من اللجوء للقضاء وبعد الحكم نتقبل حكم القضاء وتنتهى المشكلة تماماً.

وأضيف لهذا الطلب أن فى زمن حضور الأئمة المعصومين (عليهم السلام) كانت لا توجد وسيلة للاتصال بهم وكان إذا أراد شخص أن يسأل فى مشكلة أن يسافر آلاف الأميال فى وقت كانت وسائل النقل بدائية للغاية ومن الطبيعى أن هذا الأمر سيخل بحياة الشيعة ويسبب التعب والحرج لهم ومن هذا المنطلق فكر الأئمة فى حل لمثل هذه الظروف وهو تعيين خليفة أو وكيل لهم بين الشعب حتى يرجع الناس إليه مباشرة ويعمل هؤلاء الخلفاء طبقاً لرؤيتهم ويحلون القضايا الشرعية وكذلك الاجتماعية والخلافات القانونية، وتعيين هؤلاء الخلفاء كان أحياناً يتم من خلال المعرفة الشخصية للإمام بذلك الفرد فمثلاً فإن الإمام الرضا (عليه السلام) عين زكريا بن أدم وكيله فى قم ولكن تعيين خليفة من جانب الأئمة المعصومين (عليهم السلام) دائماً يتم بشكل تنصيب خاص ولم يكن يتم فرد بعينه ولكن أحياناً يتم بشكل كلى وفى إطار الأوصاف والخصائص ويتم بشكل عام.

ويمكن أن نسوق إليكم رواية الإمام الصادق (عليه السلام) فى خطابه للشيعة وتابعية "من كان منكم قد روى حديثنا ونظر فى حلالنا وحرامنا وعرف أحكامنا فليرضوا به حكماً فإنى قد جعلته عليكم حاكماً. فإذا حكم بحكمنا فلم يقبله منه فإنما استخف بحكم الله وعلينا رد والراد علينا كالراد على الله وهو على حد الشرك بالله".

ومع التوضيحات السابقة فإن النظرية الكلية واعتقاد وتفكر المذهب الشيعى فى باب الحكومة والحكم أن التنصيب يجب أن يكون من قبل الله تعالى، ولا يوجد طريق سواه. وهذا التنصيب كان فى عهد النبى من خلال القرآن الكريم مثل قوله تعالى:

"فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم ثم لا يجدوا فى أنفسهم حرجاً مما قضيت ويسلموا تسليماً".

وأحياناً بشأن الإمام المعصوم (عليه السلام) مثل

قوله تعالى:

"وأطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولى الأمر منكم".

وأحياناً بشأن الآخرين مثل محمد بن أبى بكر، ومالك اشتر وذكريا بن آدم والنواب الأربعة من خلال نظرية (الفقيه الجامع للشروط) وعينوا من خلال تنصيب عام أو خاص من قبل النبى (صلى الله عليه وسلم) والأئمة المعصومين (عليهم السلام) ومن رؤية الفكر الشيعى غير النبى (صلى الله عليه وسلم) والأئمة المعصومين (عليهم السلام) فقد ثبت شرط (التنصيب الإلهى) لأى شخص أخر فى الحكومة الإسلامية وأن طاعته طاعة لله. وطاعة للنبى والأئمة المعصومين.

ومن هذا المنطلق فإن فى هذا الزمان لو أن الظروف ساعدت على وجود (فقيه جامع للشروط ووفق فى تشكيل حكومة على أساس الضوابط والأحكام الإسلامية والفقه الشيعى فإن طاعته طاعة لله وللرسول وللأئمة ومعارضته حرام ومخالفاً للإسلام.

وكما جاء فى حديث الإمام الصادق (عليه السلام) فى الرواية المذكورة سابقاً.

×ولاية الفقيه النظرية السياسية للإسلام فى عصر الغيبة

بناء على نظرية الإسلام بشأن الحكومة فى عصر الغيبة ولاية وحكومة الفقيه بالطبع فإن هذه المسألة بحثية نظرية علمية.

وهنا يتبادر إلى الذهن تساؤلات عديدة من قبيل:

هل يمكن قبول النظرية الديمقراطية الغربية فى باب الحكومة؟

إن الإمام الصادق (عليه السلام) قال: إن الحاكم الإسلامى يجب أن تكون له رؤية فى الأحكام الإسلامية والحلال والحرام.

فهل يمكن قبول شخص يحكمنا وهو لا يعرف فى الفقه الإسلامى شيئاً ولا يعرف التقوى ولا يتمتع بالإدارة السليمة ولكنه حصل مع تصويت وموافقة الشعب أن يجلس على كرسى الحكم ويمسك بزمام أمور المجتمع الإسلامى؟

إن هذا الأمر هو الرائج فى العالم اليوم. وأغلب الدول تعمل بهذا النظام. فكل شخص يحصل على أغلبية أصوات الشعب فهو الحاكم وهو الذى يدير شئون الدولة ولكن النقطة المهمة هنا أن ما هية الحكومة الإسلامية متفاوتة تماماً مع روح وما هية الحكومات الديمقراطية فى الغرب.

فالحكومة الإسلامية مرتبطة بالله تعالى وتحظى بالقدسية وإطاعة ولى الأمر والحاكم أمر لازم وواجب من باب المسئولية والتكليف. وطاعة الحكومة مثل طاعتك لله فهى واجب شرعى.

بعبارة أخرى فإن الحكم الإسلامى أو حكم الحاكم الإسلامى هو حكم الله، ولا يختلف أمر طاعته فى السر أو فى العلن، وهو واجب فى كل وقت ومعارضته حرام ويخالف الإسلام. بل أنه إثم كبير ويوضع مع حد الشرك بالله. ويشير الإمام الصادق عليه السلام لذلك الأمر بقوله "فإذا حكم بحكمنا فلم يقبله فإنما استخف بحكم الله وعلينا رد ومن راد علينا فكأنما راد على الله وهو على حد الشرك بالله".

وفى الحكومة الإسلامية رابطة عميقة بين الحاكم والشعب والحاكم ينظر لعمله وحكومته من باب المسئولية والتكليف الشرعى والشعب أيضاً بهدف القيام بالواجب الشرعى فهو يدعم ويطيع النظام الإسلامى.

ومن هذا المنطلق فإن النظام الإسلامى من الرأس للقدم تحكمه روح الإيمان والتقوى.

وفى الحكومة الإسلامية فإن هذا المقام الرسمى الذى يتولى ويدير شئون المجتمع ويعاقب الفاسدين والخارجين عن الشرع والقانون لابد وأن ينصب من قبل الله عز وجل، وأن يوكله الله عز وجل فى تنفيذ الأحكام الإسلامية، وطبقاً لنظرية ولاية الفقيه فإن ذلك الشخص الذى لديه حق تنفيذ هذه الأحكام هو الفقيه الجامع للشروط والذى يعين من قبل المشرع المقدس من أجل القيام بهذا العمل.

وبناء عليه فإن نظرية التكليف واضحة والحاكم الإسلامى فى هذا الوقت معين تنصيبا عاماً. ولابد لهذا الحاكم امتلاك ثلاث خصائص: العلم بالأحكام الإسلامية - العدالة والتقوى قدرة الإدارة وإدارة المجتمع.

ولكن لا يزال يبقى سؤال: كيف نعرف الآن هذا الشخص؟، ومتى يتم تنصيبه؟ وإن وجد أكثر من شخص يحظون بالشروط الثلاثة السابقة من نختار منهم ولماذا؟

والإجابة هى أنه لابد من وجود شخص يتولى الحكم ويتميز بالخصائص الثلاث ولابد أن يكون أفضل من الآخرين، بمعنى أن الشخص الذى يعرف الأحكام الإسلامية بشكل أفضل بمعنى أعلم من

الآخرين وأيضاً تقواه أكثر من الآخرين ويعيش حياته بشكل أبسط ويستفيد من بيت المال أقل من الآخرين ولا يعرف المجاملات لأقربائه وأحبائه وأصدقائه. بل الحق والعدل مد بصره ويحظى بالقدرة على الإدارة مقارنة مع الآخرين. فمن الطبيعي أن يكون هو الحاكم.

نقطة أخرى وهى أهمية الشرط الثالث وهو القدرة على إدارة المجتمع فالشخص الذى يحظى بالعدالة والتقوى ولكنه ضعيف فى مسألة الإدارة فلا يمكن لهذا الشخص أن يمسك بزمام أمور الدولة.

وعلى كل حال فإننا نستطيع فى كل وقت من خلال معرفة الشخصيات التى لدينا أن نحدد الشخص الأفضل فى الخصائص الثلاث المذكورة، وأن نترك له إدارة شئون الدولة.

وبناء عليه فإن هناك تفاوتاً واضحاً بين نظام ولاية الفقيه وهو نموذج الحكومة الإسلامية فى عصر الغيبة وبين الديمقراطية الغربية.

فالديمقراطية الغربية تقول لابد من مراجعة الرأى العام فى تعيين الحاكم. وأن الشخص الحاصل على عدد أصوات أعلى من باقى المرشحين هو الحاكم. أما الإسلام فيقول أنه يجب أن نطوى أفضل الطرق، الطريق الذى احتمال الخطأ والخطر فيه أقل من باقى الطرق.

×طريق تعيين الولى الفقيه: الرجوع إلى الخبراء

فى الانتخابات الديمقراطية الغربية تتحكم عناصر مختلفة فى مصير ونتيجة هذه الانتخابات مثل المال والسلطة والدعاية وما شابه، فمن الطبيعى فى مثل هذا النظام ألا نطمئن حيال الشخص الذى سيحصل على أعلى نسبة تصويت من الصناديق، بأنه الشخص الملائم للجلوس على كرسى الحكم ومما سبق يتضح أن هذا الأسلوب يفتقد العقل والصواب أما فى النظام الإسلامى فالقاعدة العقلانية الصائبة فى هذا الشأن هى قاعدة الرجوع إلى أهل الخبرة، والآن فى بحث تعيين الحاكم الإسلامى فى عصر الغيبة وتعيين الفقيه المتوافرة فيه شروط الصلاحية الثلاثة، فهو أسلوب عقلانى يتفق مع قاعدة الرجوع إلى أهل الخبرة ومجلس الخبراء من خلال الدستور يمارس هذه المسئولية واختيار حكومة عصر الغيبة، فإن الأئمة عليهم السلام لم يحددوا شخصاً بعينه ولكنهم وضعوا معايير محددة ومعروفة كما أشرنا إليها سابقاً، وهى الخصائص التى تميز الزعيم القادر على إدارة شئون الدولة عن أقرانه ومن هنا تتضح أهمية دور مجلس الخبراء، لأنه الوحيد القادر على تحديد الشخص الأصلح من بين مجموعة مرشحين فإن الخصائص الثلاث قد يتمتع بها كثيرون، وربما تشيع نوعاً من الارتباك لدينا، وهنا يتدخل مجلس الخبراء الذى يحدد بثقة من هو الأصلح، ولاشك أن هناك شخصاً يتميز عن المرشحين الآخرين رغم أنهم قد يتمتعون بنفس الخصائص الثلاث.

والواقع أنه خلال السبع والعشرين عاماً الماضية قد مارس مجلس الخبراء مهامه على أكمل وجه وكان انتخاب منصب الفقيه أمراً يتم فى غاية السلاسة، دون أن يدعى شخص، حدوث تزوير، وفى الواقع، يشارك الشعب فى انتخابات مجلس الخبراء ومن خلال الأفراد من أهل الخبرة حتى يقدموا من بين المسلمين من هو أصلح وأقدر لقيادة الأمة الإسلامية.

×ماهية عمل مجلس الخبراء

.. تنصيب أم تقديم الولى الفقيه ..

إن هذه النقطة من أهم النقاط التى أريد توضيحها، وهى أن مجلس الخبراء لا يعين الولى الفقيه، ولكنه فقط يعرفه ويقدمه للشعب، لأنه طبقاً للروايات السابقة مثل "من كان منكم قد روى حديثنا .." والمذكورة من قبل بجانب أدلة أخرى، فإن هذا الفقيه منتخب من قبل إمام الزمان عليه السلام وعين بتنصيب عام من أجل الحكومة، ومن هذا المنطلق فإن حق الولاية والإشراف وزعامة المجتمع والحكومة قد منح من قبل الإمام المعصوم عليه السلام إلى هذا الفقيه ولذا فمن غير المعقول أن نمنح هذا الحق إلى أعضاء مجلس الخبراء، وكما أشرنا من قبل فإنهم يستشهدون بآراء أعضاء مجلس الخبراء فقط على الفقيه الأصلح الذى نصب من قبل إمام الزمان.

من ناحية أخرى نجد أنه فى حالة تعيين القاضى من قبل الحاكم فى منطقة أو مدينة، عليه أن يصبر قليلاً حتى يتعرف على أهل الثقة والعدل بهذه المنطقة حتى يتثنى له إدراك حقيقة الشهود ومدى الوثوق بهم قبل إصداره أى حكم، وانتهاج القاضى لهذا المسلك من أجل التعرف على المؤمنين العدول فى واقع الأمر، نوع من إبداء الرأى غير الرسمى، ومن الطبيعى أنه إذا فكر فى إجراء انتخابات لإتمام هذه المهمة فإن المسألة ستستغرق مدة طويلة، ولم يرد على مدى التاريخ الإسلامى ما يشير إلى إعلان القاضى فى مثل هذه الحالة عن إجراء انتخابات.

افتتاحيات الصحف الإيرانية الصادرة باللغة الفارسية في شهر خرداد ١٣٨٥هـ.ش. الموافق مايو/يونيو ٢٠٠٦م

قضايا أربع شغلت الصحف الإيرانية الصادرة باللغة الفارسية خلال شهر خرداد ١٣٨٥هـ.ش. الموافق مايو/يونيو ٢٠٠٦م: السياسة الداخلية للحكومة الإيرانية، المقترحات الأوروبية لحل أزمة الملف النووي الإيراني، أحداث العراق، أحداث فلسطين.

انقسمت الصحف الإيرانية في افتتاحياتها هذا الشهر بين مؤيد ومعارض لسياسات الحكومة الإيرانية، خاصة في المجال الاقتصادي، وكان من الطبيعي أن تتخذ الصحف ذات الميول الإصلاحية موقف المعارضة بينما تتخذ الصحف ذات الميول المحافظة موقف المدافع عن الحكومة، وكان على رأس منتقدي الحكومة صحيفة آفتاب المناصرة لجبهة الاعتدال الوطنية، حيث خصصت افتتاحيات أعدادها بتاريخ ٢٧و٣١/٥ و١و٨و١٠و١٢و١٤/٦ في نقد جوانب متعددة من نشاط الحكومة، فقد انتقدت الحكومة في استئثارها بحركتها في المجال الاقتصادي، وعدم التشاور مع البرلمان والأجهزة الرقابية والخبراء والمتخصصين، كما اتهمتها بأنها تجند وسائل الإعلام للترويج لحركتها، بل وتصل الدعاية الإعلامية إلى حد تضليل المواطن فتصور له مجتمعا نموذجيا، فضلا عن إعطائه الوعود بالقيام بإجراءات اقتصادية لمصلحة المواطن، في حين أنها لا تملك سبل تحقيق هذه الإجراءات، كما انتقدت اللقاءات التي تقوم بها مع المواطنين في المحافظات، والتي تعد فيها بتنفيذ مشروعات في هذه المحافظات في حين أنها لا تملك ميزانيات كافية لهذه المشروعات،

وطالبت الصحيفة الحكومة بعدم التمادي، والتزام التوازن بين الطموحات والواقع. أما صحيفة شرق في افتتاحية عددها بتاريخ ٥/٢٥ فقد انتقدت السياسة الاقتصادية والصناعية للحكومة انتقادا مرا، وعددت سلبياتها، وقد انبرت صحيفتا رسالت وكيهان للدفاع عن الحكومة وسياساتها الاقتصادية في افتتاحيات أعدادها بتاريخ ٢٧و٢٨و٣١/٥ و١٠/٦ مؤكدة أنها تسير في الاتجاه الصحيح لمصلحة الجماهير، وطالبت الأحزاب بضرورة مراجعة مواقفها من أجل تحقيق الانسجام الوطني، كما دعت البرلمان لاتخاذ مواقف إيجابية، والتعاطي مع مشكلات المواطنين بواقعية.

ونال موضوع المقترحات الأوروبية المعروضة على إيران لإنهاء أزمة الملف النووي الإيراني اهتماما كبيرا من الصحف الإيرانية الصادرة باللغة الفارسية هذا الشهر، وانعكس ذلك بقوة على افتتاحيات هذه الصحف، ومع إجماع الصحف على إيجابية المقترحات، وأنها خطوة للأمام، إلا أنها اختلفت في طريقة التعامل معها، مؤكدة أنه ليس أمام إيران إلا أن تتبع إحدى استراتيجيتين: الأولى أن تتجاهل الحركة الغربية تجاه ملفها النووي وتمضي في مشروعها دون الاعتماد على الغرب، مع الوضع في الاعتبار العقوبات التي يمكن أن تفرضها الدول الغربية عليها ,والثانية أن تسعى للتقارب مع الغرب، وتقليل العداء والمواجهات معه، ومحاولة إخراج التعامل مع أوروبا من الوصاية الأمريكية، وبينت الصحف أن الاستراتيجية الأولى

تضمن لإيران أن تسرع في تحقيق مشروعها النووي، لكن يبقى السؤال حول الثمن الذي يمكن أن تدفعه إيران في المقابل، أما استراتيجية التوافق والتصالح فسوف تحتاج جهودا مضاعفة، ووقتاً أطول مع إبطاء حركة المشروع النووي، إلا أنها سوف تبطل ادعاءات الولايات المتحدة والغرب ضد إيران، كما أنها سوف تخلص إيران من أسر التعامل مع روسيا والصين، فضلا عن تحقيق الفائدة في المجال الاقتصادي. وتفضل الصحف الإصلاحية مثل آفتاب في افتتاحية عدد ٦/١ وشرق في افتتاحيتي ٥/٣١و٦/٦ واطلاعات في افتتاحية ٦/٨ وهمشهري في افتتاحيات ٥/٢١و٢٥و٦و١٠و١١و١٢و١٣و٦/١٤ أن تتخذ إيران الاستراتيجية الثانية، بينما تفضل الصحف ذات الاتجاه المتشدد مثل كيهان في افتتاحيات ٥/٣٠و٧و٦/١١ الاستراتيجية الأولى، حيث تعتقد أن المقترحات الأوروبية لا تقدم جديدا غير أن تمهد الطريق أمام الوصول إلى إجماع غربي لتوقيع عقوبات ضد إيران من خلال مجلس الأمن، بعد فشل محاولاتهم السابقة في الوصول إلى هذا الإجماع، في حين اتخذت صحيفة رسالت الأصولية موقفا معتدلا في افتتاحيات أعدادها بتاريخ ٥/٣٠و٨و١١و٦/١٤ حيث عرضت كلا الجانبين الإيجابي والسلبي من المقترحات، وطالبت باستخدام الدبلوماسية الفعالة لمعالجة الموقف، حتى يمكن تبديل التهديدات إلى فرص.

كالعادة احتلت أحداث العراق اهتماما واضحا من الصحف الإيرانية، حيث ركزت هذه الصحف على أمرين مهمين هما: استكمال تشكيل الحكومة العراقية، حيث أشادت صحيفة همشهري في افتتاحية عدد ٦/٣ بهذا التشكيل مؤكدة أنه تجاوز الخلافات العرقية والمذهبية وتخطى عملية التفرقة بين أبناء الوطن الواحد، ورحبت صحيفة رسالت أيضا في افتتاحية عدد ٥/٢٥ بالتشكيل الجديد لحكومة العراق واعتبرته خطوة على الطريق الصحيح. أما الأمر الثاني فهو أزمة الأمن في العراق، كما فعلت صحيفة اطلاعات في افتتاحية عدد ٦/٧ وصحيفة شرق في افتتاحية ٦/١٠ وصحيفة رسالت في ٦/١٢ وصحيفة كيهان في ٥/٢٧و٨و٦/١٠ حيث أكدت كل منها أهمية تحقيق الأمن في العراق، والقيام بكل الإجراءات التي تعمل على تحقيقه، كما أبدت ارتياحها لمقتل الزرقاوي زعيم القاعدة في العراق.

وقد تعرضت الصحف الإيرانية للخلاف القائم في فلسطين بين منظمات المقاومة، مؤكدة أن الاستفتاء على بيان الأسرى لن يحل المشكلة، كما فعلت صحيفة اطلاعات في افتتاحية عدد ٥/٢٧، بينما تناولت صحيفة كيهان بالتحليل في افتتاحية عدد ٦/١٢ مشروعية الديمقراطية في فلسطين من خلال اتخاذ موقف مؤيد لمنظمة حماس وحكومتها، وذلك بمناسبة زيارة الزهار لطهران.

قضية العدد

القراءة الإيرانية للمقترحات الأوروبية

أ.د. محمد السعيد عبد المؤمن
أستاذ الدراسات الإيرانية بجامعة عين شمس

من المرجح أن إيران سوف تتعامل مع المقترحات الأوروبية بالاسلوب نفسه الذى تعاملت به مع الاقتراح الروسى بإنشاء شركة مشتركة لتخصيب اليورانيوم فى روسيا، أى عدم الحسم فى قبول المقترحات مع وضعها على مائدة المفاوضات أطول مدة ممكنة، لأن الملف النووى الإيرانى قد وصل إلى مرحلة تاريخية، تقتضى اتباع إيران سياسة استغلال الوقت للخروج من الأزمة. فقد لانت اللهجة الإيرانية تجاه هذه المقترحات مع مرور الوقت، حيث أكد الرئيس الإيرانى أحمدى نجاد ما سبق أن أعلنه على لاريجانى كبير المفاوضين الإيرانيين، من أن المقترحات بها جوانب إيجابية، وبعضها يكتنفه الغموض مما يحتاج إلى توضيحات، كما سبق أن ألمح وزير الخارجية منوتشهر متكى من أن إيران يمكن أن تقدم مقترحات بديلة، وهو ما يختلف عن الرد الفورى عندما أكد الرئيس أحمدى نجاد ووزير خارجيته أن إيران سترفض المقترحات الأوروبية إذا خلت من بند ينص على حق إيران فى تخصيب اليورانيوم، وأنها سوف تقبل أى مشروع يحترم حقوقها النووية على أساس معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية.

ومع البنود التى تناقلتها وكالات الأنباء من المقترحات الأوروبية، يرى المحللون أنه ليس أمام إيران إلا أن تتبع إحدى استراتيجيتين: الأولى أن تتجاهل الحركة الغربية تجاه ملفها النووى وتمضى فى مشروعها دون الاعتماد على الغرب، مع الوضع فى الاعتبار العقوبات التى يمكن أن تفرضها الدول الغربية عليها ,والثانية أن تسعى للتقارب مع الغرب، وتقليل العداء والمواجهات معه، ومحاولة إخراج التعامل مع أوروبا من الوصاية الأمريكية. لاشك فى أن الاستراتيجية الأولى تضمن لإيران أن تسرع فى تحقيق مشروعها النووي، لكن يبقى السؤال حول الثمن الذى يمكن أن تدفعه إيران فى المقابل، أما استراتيجية التوافق والتصالح فلاشك فى أنها سوف تحتاج جهودا مضاعفة، ووقتاً أطول مع إبطاء حركة المشروع النووي، إلا أنها سوف تبطل ادعاءات الولايات المتحدة والغرب ضد إيران، كما أنها سوف تخلص إيران من أسر التعامل مع روسيا والصين، فضلا عن تحقيق الفائدة فى المجال الاقتصادي.

ويفضل الإصلاحيون أن تتخذ إيران الاستراتيجية الثانية، بينما يفضل المتشددون الاستراتيجية الأولى، حيث يعتقدون أن المقترحات الأوروبية لا تقدم جديداً غير أن تمهد الطريق أمام الوصول إلى إجماع غربى لتوقيع عقوبات ضد إيران من خلال مجلس الأمن، بعد فشل محاولاتهم السابقة فى الوصول إلى هذا الإجماع.

ويتطرق هذا الخلاف إلى رسالة الرئيس أحمدى نجاد إلى الرئيس الأمريكى جورج بوش، حيث يقوم المحافظون بتقييم رسالة الرئيس الإيرانى فى إطار الظروف التى تخيم على الملف النووى الإيرانى، ومع تصاعد الحرب الكلامية بين إيران والولايات المتحدة، على أنها تدل على جرأة عاقلة للرئيس الإيراني، وابتكار فى العمل الدبلوماسي، وفتح طريق جديد للعلاقات مع أعضاء مجلس الأمن. فالرسالة تحمل فى طياتها رسائل متعددة. ومن الطبيعى أن تتطرق الرسالة إلى تحديد المشاكل التى سدت الطريق أمام التفاهم بين إيران والعالم الغربي، وتدعو إلى التأمل فى هذه المشاكل من زاوية جديدة سعيا لإيجاد حل لها. ومن الواضح أن الرئيس أحمدى نجاد لم يتحدث من منطق علماء الدين، وإنما أراد أن يذكر الرئيس بوش بأن ما يفعله الآن يكون جزءا من التاريخ غدا، وأن عليه أن يضع ذلك فى اعتباره. وإن التساؤلات التى عرضها على لسان تلامذته، إنما هى أسئلة تدور فى أذهان شعبه وشعوب المنطقة، بل شعوب العالم.

ويقيم الإصلاحيون محتوى الرسالة على أنها ليست رسالة صلح، بل الهدف منها إدارة الأزمة فى الظروف الراهنة، وإعلان المواقف، بل إنها تحطم عددا من مبادئ السياسة الخارجية التقليدية الإيرانية، كما أراد الرئيس أحمدى نجاد بكتابة هذه الرسالة أن يؤكد للعالم كله أن الصورة التى رسمتها أجهزة الإعلام الصهيونية عنه بأنه

إنسان غير قابل للتفاوض صورة غير صحيحة، وأنه يبادر بطلب التفاوض على أساس الحق والعدل، وليس على أساس الظنون والمخاوف، حيث تمثل هذه الرسالة حركة ديناميكية غير متوقعة من جانب الرئيس الإيراني، تظهر جانبا آخر من شخصيته القيادية، وعدم خوفه من المجابهة السياسية والدبلوماسية، وأن حديث الحسم ليس معناه تصعيد الأمور فى اتجاه اللجوء للعنف، كما تمثل خلاصة فكر النظام الإيراني، واعتقاده بحتمية قيام دولة آخر الزمان على أساس الحق والعدل، وفى اتجاهه نحو المصالحة مع النظام الدولى من خلال المحبة والعدالة وإبداء حسن النية دون التسليم بالواقع، أو الاستسلام لهذا النظام الدولي، ومع استلهام الخطاب لعبارات الأنبياء فإنه يعبر عن الرغبة الصادقة فى السلام، والتحول الواضح نحو الأصولية الإنسانية، مع تأكيد ضرورة الحوار والتباحث، كما أن هذا الاستلهام يتجاوب مع أصولية المحافظين الأمريكيين ويضعها أمام حوار الأديان بعيدا عن صدام الحضارات، كما يذكرهم بآلام الإيرانيين والمسلمين، بل وشعوب العالم نتيجة الابتعاد عن هذا النهج، فضلا عما تتضمنه الرسالة من دعوة مفتوحة للحوار مع الولايات المتحدة والغرب، على أساس القيم الدينية، وبدون شروط مسبقة. ولاشك أن الإدارة الأمريكية ومعها دول أوروبا قد عكفت على دراسة الرسالة بكل جزئياتها، والهدف الذى أرسلت من أجله، والرأى الإيرانى حول فلسفة الأوضاع الراهنة فى المنطقة والعالم، وتحديد أبعادها السياسية والأخلاقية، وهل تأكيد ضرورة العودة لطريق الأنبياء والرسل فى معالجة المشاكل القائمة، يشير إلى تجاوب إيرانى حقيقي؟ وهل توجد مقترحات حقيقية ضمنها الرئيس الإيرانى هذه الرسالة من خلال هذا الخطاب الفكرى الفلسفي؟!

ويؤكد الأصوليون أنه كان من نتيجة هذه الرسالة أن نشط الاتحاد الأوروبى فى الرد من خلال تقديم مقترحات مشجعة، أما الإصلاحيون فيشيرون إلى رد الفعل الأمريكى تجاه التفاوض المباشر مع إيران، وأنه بغض النظر عن التصريحات الفردية التى يمكن تعديلها مع الوقت، عبر بوش فى مؤتمر صحفى فى البيت الأبيض مع بلير فى ٥/٢٦ ردا على سؤال لصحيفة فلوريدا عن الموقف الأمريكى بقوله: رسالة أحمدى نجاد مهمة، ولكنها لم تشر إلى موقف إيران من حل أزمتها النووية، كل الخيارات متاحة، والإيرانيون هم الذين يتركون مائدة المفاوضات، والكرة فى ملعب الإيرانيين، إيران دولة كبيرة وعليها القيام بالتزاماتها تجاه المجتمع الدولي، إيران فى حاجة إلى حكومة تقبل هذا الالتزام، إننا نريد حل الأزمة النووية الإيرانية بالطرق الدبلوماسية، ولكن إذا كانوا يريدون الانزواء، فسوف نعمل من أجل ذلك. وأن الولايات المتحدة وضعت شرط تعليق إيران نشاطها النووى للانضمام إلى المباحثات، من أجل حفظ ماء الوجه.

لقد رفعت رسالة أحمدى نجاد الحوار السياسى بين إيران والولايات المتحدة إلى درجة المساواة، بل تطالب بتعويض عن الأخطاء التى ارتكبتها الولايات المتحدة فى حق إيران خلال الفترة الماضية، مما جعل اليد العليا فى الحوار لإيران، حيث لم تجعل مستوى الدول فى امتلاكها وسائل القوة بل فى الأسس العقائدية والفكرية. وقد أشار الزعيم خامنئى إلى أسباب الضجة التى تفتعلها الولايات المتحدة الأمريكية ضد إيران بسبب مشروعها النووي، مؤكدا أنها تتركز فى سببين: الأول هو منع إيران من التقدم عبر استخدامها للتقنية الحديثة، والثانى هو الدعاية المضادة للنظام الإسلامى وترويج الشائعات حول فشله السياسي، لكن الذى لم تدركه الولايات المتحدة وحلفاؤها الأوروبيون أن إيران بنظامها الإسلامى وشعبها قد صارت أكثر قوة من أى وقت مضى، وأنها صامدة مثل الفولاذ اللامع فى مواجهة أية ضغوط أو مؤامرات، فى حين أن أمريكا لا تريد أن تصغى إلى ما كرره فقهاء النظام، من أن العقيدة الإسلامية التى يقوم عليها النظام الإيرانى لا تحبذ، بل تستقبح استخدام العلم والتقنية فى مجال إنتاج أسلحة الدمار الشامل، ومن ثم فإن إيران لن تعمل فى هذا الاتجاه، ولن تحرص على امتلاك أسلحة الدمار الشامل. ويستنكر الزعيم خامنئى اتهام الغرب لإيران بإخفاء معلومات حول مشروعها النووى عن المجتمع الدولي، مؤكدا أنه اتهام غير منطقي، لأن من الطبيعى أن تتكتم الدول على المعلومات التى تتعلق بأبحاثها العلمية فى مراحلها المختلفة، حتى تصل فيها إلى نتيجة.

ويعتقد خامنئى أن نجاح النظام الإسلامى فى إيران جعله عامل جذب فى المنطقة، بحيث أن الاتجاهات الإسلامية فى دول المنطقة أصبحت موضع تأييد الجماهير فى أية انتخابات، مما أقلق الولايات المتحدة الأمريكية، ولم يعد فى مقدورها أن تتحمل النظام الإسلامي. وقد اعتبر خامنئى ميدان الدبلوماسية ساحة للتعامل وتوفير المجال لتأمين المصالح الوطنية.

وفى السياق نفسه يؤكد أحمدى نجاد قوله: إنهم يخشون من أن تصبح إيران أمة مستقلة وقدوة للشعوب، إن امتلاك أية دولة السلاح النووى لا يجعل منها قوة عظمى. إن امتلاك إيران التقنية النووية السلمية غير كثيرا من المعادلات الدولية، وجعل من إيران قوة مؤثرة، وهى تجعل هذه التقنية فى متناول الجميع، وتسهم فى تنفيذ الرؤية العشرينية للتطور الحضارى فى المجالات الاقتصادية والثقافية والسياسية. كما أكد رئيس الجمهورية أن هناك خطوات عملية لضمان عدم التراجع، وتأكيد أن كل فعل من جانب أى طرف سيكون له رد فعل

متناسب معه، ومساو له فى القوة والتأثير، وأعلن وزير الخارجية الإيرانى أن وزارته سوف تستفيد من كل السبل الدبلوماسية، وكذلك الإيرانيون المقيمون فى الخارج فى دعم قضية بلاده، ووفق رؤية زعيم البلاد.

ومع تأكيد إيران أن تعاليم الإسلام لا تبيح استخدام أسلحة الدمار الشامل، مما يعنى أنه لا طائل من الإنفاق على صنعها، وتحمل التكاليف الباهظة لإنتاجها، وهذا يعنى أن إيران فى المرحلة الراهنة ليست راغبة فى إنتاج الأسلحة النووية وليست قادرة على تحمل الإنفاق عليها، كما أنها ليست قادرة على تحمل تبعات إنتاجها فى الوقت الحالي، فإن الإيرانيين لا يفقدون الأمل فى إدراك المجتمع الدولى لعدالة مطلبهم، وسوء نية الولايات المتحدة الأمريكية، وخطأ موقفها، ولا يملون من الانتظار، لكنهم لا يتراجعون عما يرون أنه من حقهم، كما أن قادتهم لا يتوقفون عن الاستعداد لأية عواقب محتملة، ويزيدون من الخيارات المتاحة لهم، فى مختلف المجالات، وعلى جميع الأصعدة.

لقد تضمن ما نشر من مشروع المقترحات الأوروبية حق إيران فى الاستفادة من الطاقة النووية للأغراض السلمية، بناء على البند الرابع من ميثاق منع انتشار الأسلحة النووية. ودعم قيام إيران بنشاط نووى غير عسكرى مثل إنشاء مفاعلات الماء الخفيف فى إيران، من خلال مشروعات مشتركة، مثل الاشتراك فى مركز دورة الوقود الدولى فى روسيا لتخصيب كامل لليو اف ٦، وإنشاء بنك للوقود لتوفير احتياطى نووى حتى خمس سنوات لإيران من المشاركة وتحت إشراف الوكالة الدولية للطاقة النووية، ووضع ضمانات قانونية لإعطاء إيران الوقود. وكذلك وضع ميثاق إقليمى يضم دول المنطقة لإيجاد توافق حول أمن المنطقة، وتعاون حول المسائل الأمنية الدولية وضمان السيادة الوطنية والقدرة السياسية لإيران. كما يشير إلى دعم فكرة إخلاء منطقة الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل، وعدم انتقالها إلى المنطقة.

وفى إطار المشجعات الاقتصادية تشير المقترحات إلى دعم الارتباط الكامل لإيران بمنظمة التجارة العالمية، وإيجاد إطار للاستثمار المباشر فى إيران، وزيادة تجارتها مع الاتحاد الأوروبى. وتشجيع التعاون الجوى غير العسكري، وإلغاء المقاطعة الخاصة بتصدير الطائرات المدنية لإيران. فضلا عن إيجاد تعاون استراتيجى طويل المدى فى مجال الطاقة بين إيران ودول الاتحاد الأوروبى، ودعم وتوسعة قطاع الغاز والنفط، والتعاون العلمى والفنى فى مجال الصناعات الأساسية وبنية الطاقة الإيرانية، ومنها إنشاء خطوط الأنابيب ودعم الطاقة والطاقات المتجددة.

وفى المقابل تطالب المقترحات بأن يتم وقف جميع الأنشطة المتعلقة بالتخصيب والتجميع، ومتابعة الأمر عن طريق المباحثات. واستئناف العمل بالبروتوكول الإضافي، بشأن تفتيش أكثر للوكالة من أجل اتفاق طويل المدى، تقوم إيران بالتعاون الكامل مع الوكالة الدولية للطاقة النووية من أجل حل المسائل المعوقة والمسائل المسببة لقلق المجتمع الدولي، وعدم وجود مواد نووية غير معلنة. وعند موافقة إيران يغلق ملفها النووى فى مجلس الأمن.

كما تضمنت المقترحات مشروع المقاطعة المحتملة التى يمكن أن تقوم بها أوروبا ضد إيران، وتتدرج تحت الفصل الثامن البند ٤١ لميثاق الأمم المتحدة، وتتمثل في: منع صادرات السلع والتقنية النووية والصاروخية لإيران، ومنع الاستثمار والتعامل المالى مع الأفراد أو المؤسسات الإيرانية، ومنع استقبال أو إعطاء تأشيرات دخول إلى الدول الغربية، للمسئولين الإيرانيين من ذوى الصلة بالمشروع النووي، وتعليق التعاون الفنى للوكالة الدولية للطاقة الذرية مع إيران، ومنع الاستثمار فى الصناعات المرتبطة بهذا المشروع، ومنع دراسة الإيرانيين فى الخارج فى مجال الطاقة النووية أو الصواريخ. وفى المجالات الاقتصادية والسياسية تتمثل المقاطعة في: منع أو تقليل العلاقات الثنائية مع إيران، ومنع استقبال كبار المسئولين الإيرانيين فى دول أوروبا، وتجميد رؤوس أموال الأفراد والمؤسسات الحكومية الإيرانية فى الخارج، ومنع بيع الأسلحة لإيران، ومقاطعة استيراد السلع الإيرانية، أو بيع منتجات النفط والغاز لها، ووقف دعم انضمام إيران إلى منظمة التجارة العالمية، ومنع الاستثمار أو التعاون مع القطاع الخاص الإيراني، وتقليل الدعم الحكومى للتجارة والائتمان فى التصدير لإيران.

من الواضح أن اقتران المشجعات مع التهديدات فى المقترحات الأوروبية، يجعل الإيرانيين يشكون فى رغبة أوروبا فى حل الأزمة النووية الإيرانية بطريقة عادلة، لأنها تفترض سوء النية، فتتحوط بإضافة العقوبات المشددة مع المشجعات التى لا تتساوى مع التهديدات، فإعطاء إيران حقها المشروع الذى تنص عليه اتفاقية منع انتشار الأسلحة النووية لا يحتاج إلى اقترانه بالتهديد، فى الوقت الذى تؤكد فيه الولايات المتحدة أنه لا يجوز مكافأة المتمرد، وتدرك إيران أن الخلاف بين أوروبا والولايات المتحدة حول بنود المقترحات خلاف تمثيلي، حتى ترفع من قيمة الصفقة، باعتبار أن أوروبا بذلت جهدا كبيرا من أجل الحصول على هذه التنازلات من الولايات المتحدة.

على أى حال إذا أدت المفاوضات إلى تحقيق نتائج إيجابية تتوافق مع التوجهات الإيرانية، فإن إيران سوف تبدى المرونة المطلوبة، على أن تقوم إيران فى الوقت نفسه بالاستمرار فى تطوير مشروعها النووي، فى محاولة لوضع الغرب أمام الأمر الواقع.

رؤية للقوى السياسية فى العام الحالى

■ هادى قابل ■ نامه (الرسالة) العدد ٥٠، يونيو ٢٠٠٦

لكل ظاهرة اجتماعية أو سياسية أسباب للظهور وأسباب للاختفاء، والشكل السياسى للجماعات والقوى السياسية النشيطة من الظواهر المتغيرة فى المجتمع لأسباب متفاوتة. ولا يمكن أن يثبت تشكيل لقوة سياسية على الدوام، إلا فى النظم الاستبدادية، فالشكل السياسى فيها ثابت لا يتغير. أما فى الأنظمة الديمقراطية فالأمر مختلف لأن من ضروريات الديمقراطية التغيير تبعاً لمقتضيات الساحة السياسية، كما أن تغير الشكل السياسى لا يعنى عدم استقرار وثبات القوى والجماعات السياسية فى الأسس والأصول الفكرية.

وبعبارة أخرى فإن التشكيل أسبق فى مرحلة التكتيك فى قبول التغير وأسبق فى استراتيجيات الثبات والاستقرار.

وبالنظر لما سبق فإن سبب ظهور التشكيلات السياسية على مستوى المجتمع الإيرانى لا يمكن أن يخرج عن واحد من الأسس أو المحاور التالية:

١ - أسس عقائدية دينية.
٢ - أسس فكرية سياسية.
٣ - المصالح القومية.
٤ - المصالح الحزبية والجماعية.

١- الأسس العقائدية الدينية: يقوم هذا المحور على أساس الأديان والمذاهب أو طبقاً للاجتهاد والاستنباط من النصوص الدينية ويصبح سبباً لتشكيل التوجه والشكل السياسى والاجتماعى فى المجتمع. فمثلاً فى المجتمع الإيرانى قبل الثورة الإسلامية كان نوع الاجتهاد ورؤية الإمام الخمينى وبعض من تلاميذه مثل آية الله طالقانى، وآية الله منتظرى وآية الله شهيد مطهرى مختلفا ومتفاوتاً مع باقى المراجع والمفكرين عن النصوص الدينية. وصار هذا الأمر سبباً فى تشكيل القوى الاجتماعية الإيرانية وفى النهاية تغلبت رؤية الإمام وتلاميذه.

٢- الأسس الفكرية السياسية: وهى من أهم المحاور الرائجة فى المجتمع الإيرانى، وبالطبع هذا الشكل من التوجه السياسى أحياناً يتحول من إطار الفكر السياسى الشخصى ليتحول إلى إطار جماعى وأحياناً فى إطار الأحزاب والجماعات السياسية ويطرح باعتباره النظرية السياسية لذلك الحزب. وكلتا الصورتين من تشكيل التوجه السياسى والفكر السياسى (للفرد أو الجماعة) من أكثر التوجهات السياسية الرائجة فى العالم. وهو كذلك فى إيران منذ الثورة الدستورية وحتى اليوم.

٣- المصالح القومية: لا شك فى أن رؤية وتعريف الأحزاب والجماعات السياسية النشيطة فى المجتمع الإيرانى للمصالح القومية ونشرها فى المجتمع من العوامل المهمة لتشكيل التوجه السياسى للمجتمع، ومما سبق يتضح أن تفاوت رؤى الجماعات والقوى السياسية فى تعريفهم للمصالح القومية ومعرفة الشعب لبرامج الأحزاب بالنسبة للمصالح القومية سيحدد ميول الشعب تجاه هذه الأحزاب والجماعات.

٤- المصالح الحزبية والجماعية: وهذا المحور سبب فى تشكيل الإئتلافات والجبهات المتنافسة، وبالطبع فالتوجه السياسى يتشكل فى الوقت الذى لا ترعى فيه القوى الحاكمة حقوق المواطنة والحريات القانونية لسائر الجماعات والأحزاب، وفى مثل هذه الظروف فإن الجماعات والأحزاب السياسية تتقارب مع بعضها البعض بغرض الحفاظ على المصالح المشتركة وتشكل جبهة واحدة.

والآن وعلى أساس التعريف الذى برز عن كيفية تشكيل التوجهات للقوى والجماعات السياسية فإنه يمكن إلقاء نظرة على التوجهات السياسية لهم فى العام الحالى.

إن المجتمع الإيرانى بالنظر للأسس العقائدية والفكرية يمكن تقسيمه لتيارين: التيار الإصلاحى، والتيار المحافظ.

وإن كانت هناك تعابير أخرى طرحت فى الأوساط السياسية حول هذين التيارين مثل جناح اليمين وجناح اليسار.

١- الإصلاحيون: اختلافاتهم فى الانتخابات التاسعة كانت سبباً فى ظهور مرشحين متعددين من هذا التيار. واستمر هذا الأمر حتى بعد الانتخابات. ولو عرفت كل القوى والجماعات السياسية مدى التأثير الواقع على المسيرة السياسية فى المجتمع الإيرانى فلا شك فى أنهم سيسعون للائتلاف فى الانتخابات المقبلة.

ولكن معارضة بعض الشخصيات والجماعات للمسيرة الحادثة أدى إلى ظهور انقسامات وألقى البعض التقصير الحادث فى رقاب الآخرين وبرأوا أنفسهم من أى عيب أو نقص أو تقصير، ولم يعتبروا أنفسهم مقصرين فى أى إجراء فى فترة الإصلاحيين (فى الحكومة والمجلس والصحافة) وبالطبع فى مثل هذه الساحة لا يمكن أن ننتظر الاتحاد والتنسيق بين هذه القوى.

وللسبب نفسه فإنه يمكننا أن نقسم الإصلاحيين فى العام الحالى إلى جماعتين:

أ - الإصلاحيون التقليديون.

وهى المجموعة صاحبة الاستراتيجية المحافظة فى هذا التيار والسعى للوصول للسلطة بأى طريق ممكن، واتخاذ القرار بناء على رأى العقلاء منهم وتكوين لوبى مع أركان السلطة، والاعتراف بالخط الأحمر فى حوزة السيادة وكلها من الخصائص السياسية لهم. وقد شكلت هذه المجموعة بعض الأحزاب والجماعات السياسية الإصلاحية.

ب - الإصلاحيون الجدد:

وهى المجموعة صاحبة استراتيجية الشفافية والقانون واستجواب السلطة، وتفعيل سلطة القانون واتخاذ القرار على أساس مسيرة الديمقراطية وعدم الاعتراف بالخط الأحمر سوى فى المصالح القومية وشكلت هذه المجموعة عدداً من الأحزاب والجبهات فى الساحة السياسية الإيرانية والرديف الأصلى لهذه المجموعة النخبة الفكرية والثقافية وطلاب وأعضاء هيئة التدريس فى الجامعات.

٢ - المحافظون: وقد تأثر توجه هذا التيار بالمجتمع السياسى الإيرانى خلال الانتخابات التاسعة. وأصبح وضع معسكر المحافظين أسوء من وضع الإصلاحيين وقد وضح التشتت والانقسام بعد تشكيل الحكومة التاسعة تماماً.

وقد اتضح هذا التشتت خلال التصويت على الحكومة والموازنة خلال العام الحالى. وقطعاً لم ينجح المحافظون فى الحفاظ على وحدتهم حتى فى الظاهر من خلال التصريحات.

وعلى هذا الأساس فإنه يتوقع تقسيم المحافظين لثلاث مجموعات.

أ - التقليديون:- وهذه المجموعة تتكون من الجماعات التى لديها خبرة فى الثورة الإسلامية، والمحافظون المعروفون باصطلاح التقليديين يعتقدون بالاستراتيجية المعتدلة واتخاذ وعرض القرار على العقلاء وخبراء التيار، ويعترفون بالخطوط الحمراء وحفظ الأسس والشكل التقليدى.

ب- الراديكاليون:- وهذه المجموعة هى التى وصلت للسلطة اليوم وأغلبها من الأصوليين، ويعملون من خلال أساليب متشددة ومن خلال الإصلاح الثورى، وقد أزالوا كل الخطوط الحمراء واحتفظوا فقط بخط ولاية الفقيه. ويأملون فى قيام حكومة العدل الإسلامى ولا يعتقدون برأى الشعب وتأثيره فى الحكومة الإسلامية والكثير منهم لم يكن لدية خبرة فى الثورة الإسلامية.

ج - المحافظون الجدد:- وتتكون هذه المجموعة من الأفراد الذين سعوا بعد أحداث الثانى من خرداد إلى التجديد فى فكرهم مع الالتزام ببعض تقاليد المحافظين، وقد شكلت هذه المجموعة أحزاباً جديدة، وتشكل البعض الآخر حول محور المرشحين منهم فى الدورة التاسعة. وهم لا يقبلون استراتيجيات التقليديين أو الراديكاليين. ووصل الأمر إلى حد الصدام.

والمجموعات الثلاث للمحافظين والمذكورة سابقاً مع جماعتين من الإصلاحيين هم الذين سيشكلون الخماسية السياسية للعام الحالى الذى يتوقع أن يشهد أحداثاً مهمة سوف تترك أثرها على مستقبل الجمهورية الإسلامية ومن أهم هذه الأحداث انتخابات مجلس الخبراء فى نوفمبر المقبل .

الائتلافات السياسية فى إيران.. الائتلافات الملونة

■ **محمد قوتشانى** ■ شرق (الشرق) ٢٠٠٦/٥/٢٩

دخلت إيران مرحلة جديدة مع انتخاب محمود أحمدى نجاد رئيسا للجمهورية، ومن ثم تبدلت وجوه القوى السياسية الإيرانية الواقفة فى مواجهة بعضها البعض، وتكشف الظروف الحالية أن تحليل التيارات السياسية والتمييز بينها أمر ضرورى لفهم تحولات السلطة وربما ينبغى الالتفات إلى نقاط وجوانب خفية داخل تلك التيارات السياسية والتى ستحدث تأثيراً مباشراً على تفاعلات هذه القوى وبالأخص فى الانتخابات القادمة (انتخابات مجالس الشورى المحلية وانتخابات مجلس الخبراء).

لم يكن فوز محمود أحمدى نجاد نتيجة تخطيط حزب سياسى ما، على الرغم من أن بعض الأحزاب الخفية اعتبرت نفسها الرابح الأساسى فى المنافسة الانتخابية لكن يمكن اعتبار أنه حتى آخر أسبوعين على المرحلة الأولى من الانتخابات كانت تلك الأحزاب الخفية تؤيد مرشحاً آخر، ولم يكن الأمر أكثر من تغلب الحاشية على النص.

وفى الوقت نفسه يجب الإقرار بأن الأحزاب السياسية لم تنجح فى الانتخابات الرئاسية الأخيرة، حيث أن المرشحين الثلاثة الذين حصلوا على أعلى الأصوات لم يكونوا مرشحين من قبل أحزاب (أحمدى نجاد، هاشمى رفسنجانى، مهدى كروبى).

فى حين أن مرشحى الأحزاب مثل مصطفى معين وعلى لاريجانى احتلوا ذيل القائمة ولم يكن الوضع أفضل بكثير بالنسبة لمرشحين غير حزبيين لكنهم ينتمون إلى تنظيمات أو مؤسسات مثل (محمد باقر قاليباف) أو تكتلات عرقية مثل (مهر عليزاده).

الحقيقة أن انتخابات الرئاسة كانت من ناحية بعض مؤشرات التنمية السياسية كالتحزب والقواعد المنظمة له، هزيمة ثقيلة للسياسيين المحترفين فى كل من الجبهتين المحافظين والإصلاحيين وإذا كان ربح التنمية السياسية متمثلا فى زيادة المشاركة الشعبية فى الانتخابات فإنه قد ذهب لمصلحة الحكومة ونتج عنه توزع الأصوات وتناثرها بالنسبة للأحزاب الأمر الذى زاد من ضعفها.

فى كلتا جبهتى المرشحين السابق ذكرهما حدث الابتعاد عن الأحزاب المركزية فى كلتا الجبهتين وهما حزبا المشاركة والمؤتلفة الإسلامية وكأنهما قد استبعدا من التيار الذى ينتميان إليه، إلى درجة أنهما يكادا يكونا قد اشتركا فى الانتخابات على نحو منفرد.

فلم يعتمد أحمدى نجاد على إحراز إجماع المحافظين عليه، ولم يقبل مهدى كروبى اختيار أولئك الذين كانوا يسمونه الإصلاحى التقدمى.

لقد فرض أحمدى نجاد سماته الشخصية على الأصوليين، وأطاح بتوازن القوى داخل الحزب غير المرئى (يقصد المؤلف من الحزب غير المرئى: ذلك الطيف المكون من عناصر تؤمن بولاية الفقيه المطلقة داخل صفوف الحرس الثورى والمنظمات الثورية الأخرى مثل لجان الإمام وهو طيف هلامى يصعب تحديد المنتمين إليه على وجه اليقين) دون دعم من حزب أو حتى منبر دعائى أو إعلامى وتفوق على محمد باقر قاليباف فى ساعة من نهار.

إن مثل هذه التجربة أدت إلى أن يعيد كل من التيارين السياسيين الرئيسيين فى إيران التفكير فى سنة منسية هى سنة الائتلافات، فالمحافظون منذ بداية عمل الحكومة الجديدة يسعون إلى التعاون مع أحمدى نجاد متنافسين مع الأصوليين فى المجلس والحكومة.

وإذا ما تجاوزنا الكبت السياسى لناطق نورى نجد دمج محمد رضا باهنر فى البرلمان وعلى لا ريجانى فى المجلس الأعلى للأمن القومى مؤشرات قوية على سعى اليمينيين من كلا التيارين المحافظ والأصولى للعودة إلى عصر الائتلاف.

فى الوقت نفسه فإنه فى ظل الموقف الانتقادى للدولة من قبل جماعة من الأصوليين فى البرلمان والمجالس المحلية يصعب تحليل المشهد السياسى الإيرانى فهذه الجماعة أثناء الاقتراع على منح الثقة للحكومة استطاعت أن تضع سلطة الحكومة الجديدة تحت إشراف المجلس، كما قدمت رسالة واضحة علنية لرئيس الجمهورية بانتخاب قاليباف كخلف لأحمدى نجاد فى رئاسة مجلس مدينة طهران، كما أن أحمدى نجاد أعرب عن عدم اهتمامه بقاليباف عندما لم يدعوه إلى حضور اجتماع الحكومة -(ينص الدستور الإيرانى على حضور محافظ طهران اجتماعات مجلس الوزراء الإيرانى)- وهو ما يعد استبعادا له من بنية السلطة وقد فهمت هذه الرسالة من الأصوليين وتم

الرد عليها.

أدرك الإصلاحيون أيضاً خطأهم الاستراتيجي فى انتخابات الرئاسة لكن بعد فوات الأوان، وحتى هاشمى رفسنجانى لم يستطع أن يكون رئيساً للجمهورية بدون ائتلافات.

إن الائتلاف الموسع الذى ساند رفسنجانى فى الانتخابات الرئاسية مازال باقياً، ولم يخرج عنه سوى مهدى كروبى الجريح من وقوفه بمفرده دون مساندة من الأحزاب الإصلاحية فى الانتخابات الرئاسية، أما بقية الإصلاحيين فإنهم يسعون للائتلاف والتحالف، إذا فإن الائتلافات قادمة على كلتا الجبهتين فجبهة اليسار ائتلاف إصلاحى وبالطبع هى جبهة تنظيرية وقانونية تشكلت على أساس أنقاض الائتلاف الذى جمع جبهة المشاركة وتحرير إيران والجبهة الوطنية الدينية حول دعم مصطفى معين واستمر بعد ذلك.

طبقاً لبيان جبهة المناداة بالديمقراطية لم يصدر عن تلك الجبهة أى قائمة انتخابية، وبالفعل استبدلت الصعيد السياسى بالصعيد الفكرى التنظيرى لكن هناك ثمة جبهة سياسية حقيقية فى حالة التكون وطبقاً لما تبادر إلى الأسماع ستقوم تلك الجبهة على أساس محور يضم جبهة المشاركة وحزب كوادر البناء والتعمير وجماعة مجاهدى الثورة الإسلامية.

بدأ الإعلان عن وجود تلك الجبهة أثناء تصاعد إيقاع الملف النووى بأن أصدرت بياناً مشتركاً من قبل القوى السياسية المكونة لها. ويبدو أنها بصدد التحول إلى ائتلاف انتخابى حالياً.

× لكن تساؤلنا هنا إلى أى مدى يمكن قبول هذه الائتلافات؟

يعتقد بعض المنظرين السياسيين أن الائتلافات ستتشكل على نحو موسع بداية من حركة تحرير إيران حتى المؤتلفة الإسلامية بمعنى أنها ستقوم بين جميع الكيانات السياسية بداية من الإصلاحيين خارج النظام إلى المحافظين شركاء الحكومة فى السلطة، ويبدو أن اللقاءات الأخيرة بين زعماء جبهة المشاركة تؤكد تلك الفرضية، لكن الواقع شئ آخر.

يبدو أنه يمكن تقسيم القوى السياسية فى ظل الظروف الحالية على أساس معيارين وحينئذ يمكن توقع الائتلافات التى ستعقد، هذان العاملان هما الحرية والملكية.

فعلى الرغم من أن الملكية ذاتها إحدى مظاهر الحرية (حرية اقتصادية) لكن الالتفات الخاص بهذا الحق يمكن أن يعبر عن الوضع الذى يواجهه الإيرانيون بعد تولى حكومة أحمدى نجاد، فهى حكومة تسعى إلى تقييد الحريات الاقتصادية فضلاً عن الحريات السياسية، ولعله من الأفضل أن نعبر عن مؤشرى التقسيم الحاليين باصطلاحى الحرية السياسية والحرية الاقتصادية، على الرغم من أن منظورنا للحرية يعنى الحرية السياسية ومقصودنا من الملكية هو الحرية الاقتصادية بحيث يشمل الأول حرية الفكر وحرية التعبير وحرية التجمع، والثانى يشمل حرية العمل وحرية الإنتاج وحرية التجارة وحرية انتقال رؤوس الأموال، إن الحريات السياسية تؤدى إلى التوزيع العادل للسلطة والثقافة فى المجتمع، كما أن الحريات الاقتصادية تؤدى إلى التوزيع العادل للثروة وإمكانات الحياة فى المجتمع، والعلاقة بين الحريات السياسية والحريات الاقتصادية علاقة جدلية بمعنى أن الحرية الاقتصادية تؤدى إلى تحرير القوى السياسية بدون أن تثير حس الولاء للقوى الاقتصادية والحقيقة أن الحرية الاقتصادية فى السنوات الأخيرة من عهد حكومة الشاه كانت مقدمة للحرية السياسية فى السنوات الأولى من عهد الجمهورية الإسلامية صحيح إن الثروة توجد السلطة لكن هذا لا يعنى أن الأثرياء يتحولون إلى أصحاب سلطة وإنما مع زيادة الحرية الاقتصادية تتحول مطالب الثروة إلى مطالب سلطة وليس الأثرياء وحدهم هم الراغبين فى المشاركة فى السلطة وإنما كذلك المعدمون، فمن قلب المطالبة بالحرية الاقتصادية تنشأ المطالبة بالحرية السياسية، وتؤكد التجربة التاريخية هذه الفرضية، فالتحديث الاقتصادى فى عهد هاشمى رفسنجانى قد تحول إلى تحديث سياسى رغماً عن أنف رفسنجانى، للسبب نفسه تسعى الحكومة الجديدة إلى اقتلاع جذور المناداة بالحريات الاقتصادية مثل القطاع الخاص والبورصة والبنوك الخاصة وغيرها لكى تحول دون تنامى الحريات السياسية.

الحقيقة أن ظهور أحمدى نجاد كان ثمرة هذه القاعدة، مع الاختلاف فى أن هذه المرة لم يصل أصحاب الثروة إلى السلطة وإنما أدى مطلب الثروة الذى أصبح مطلباً عاماً للمعدمين إلى التصويت لمصلحة أحمدى نجاد وبناء على هذه النظرية نجد أن معايير الاقتصاد السياسى أفضل معيار لتقسيمات المجتمع السياسى الإيرانى فى العصر الجديد الذى نواجهه. فى الوقت نفسه فإن الاهتمام بهذين المعيارين فقط ليس الطريق الوحيد لفهم الوضع الحالى، فالتباينات الفكرية وإذا جاز التعبير الأيديولوجية توضح طبيعة التيارات السياسية الموجودة، لكن الأيديولوجية وحدها لا تعبر عن طبيعة المجتمع السياسى، بل من الممكن أن تتحرك بعض التيارات السياسية ضد حلفائها الطبيعيين على الرغم من وجود

أيديولوجية مشتركة بسبب الاختلافات الاستراتيجية التكتيكية والأكثر من ذلك احتمالية تحالفها مع المعارضين أيديولوجياً لها.

الحقيقة أن فهم التحالفات الداخلية بالتيارات الفكرية أمر آخر على جانب كبير من الأهمية يجب الاهتمام به فى الظروف الحالية حتى لا نصاب بالدهشة من سلوكيات تبدو غير منطقية مثل معارضة مجلس الشورى الإسلامى لحكومة أحمدى نجاد.

على هذا الأساس ربما نستطيع التوصل إلى ثمانية اختيارات فى تحليل نظام التحالفات والائتلافات السياسية الإيرانية.

ونجد أن هناك تيارين سياسيين كليهما يؤمن بقيمة الحرية والملكية، أحدهما له ممثل سياسى فى إيران أما الآخر فمحروم من أى نوع من التمثيل السياسى الرسمى، ولهذا السبب يرى كثير من المحللين أن هذين التيارين شئ واحد وربما يدمجان الليبراليين فى التكنوقراطيين وأى نوع من التأييد للفكر الليبرالى يعتبرونه دفاعاً عن حزب كوادر البناء والتعمير، هذا فى حين أن حزب كوادر البناء ممثل للفكر التكنوقراطى فقط ولهذا السبب له القدرة على التعايش والتفاعل مع أى توجه سياسى لكن يعرف التيار الليبرالى على أنه مرفوض ومستبعد، وعلى الرغم من أن كوادر البناء والتعمير لهم حزب وجريدة لكنهم يفتقرون إلى قاعدة من المثقفين والجامعيين، أما الليبراليون ففضلاً عن أنهم معروفون كمثقفين أو سياسيين فهم بدون جامعيين أو دبلوماسيين.

لقد اتضح الاختلاف بين الليبراليين والتكنوقراطيين فى الانتخابات الرئاسية الأخيرة.

الحقيقة أن البرنامج الانتخابى لهاشمى رفسنجانى الذى كان يطلق عليه برنامج (التنمية الديمقراطية) هو ثمرة هذا الفكر الليبرالى الذى عرف فى البرنامج الانتخابى السابق لرفسنجانى باسم (مواصلة التعمير)، لقد علم الليبراليون رفسنجانى أن التنمية الاقتصادية بدون تنمية سياسية لا معنى لها كذلك عابوا على خاتمى عدم اهتمامه بالتنمية الاقتصادية.

لقد انتقد الليبراليون رفسنجانى بسبب عدم اهتمامه بالديمقراطية، وانتقدوا خاتمى بسبب عدم اهتمامه بالتنمية الاقتصادية.

ومن الشخصيات التى تعد ممثلة للتيار الليبرالى فى إيران كل من مجموعة الخبراء الاقتصاديين غير المنتمين للأحزاب أمثال الدكتور مسعود نيلى والدكتور موسى غنى نجاد والدكتور محمد طبيبيان، فضلاً عن بعض الدبلوماسيين أمثال الدكتور محمد حسين عادلى وصادق خرازى، وكذلك عدد من الوجوه المستقلة مثل الدكتور محمد على نجفى الذى خرج من حزب كوادر البناء منذ عامين، وهم جميعاً يجاورون الديمقراطيين من ناحية والتكنوقراطيين من ناحية أخرى.

إن التكنوقراطيين (حزب كوادر البناء)، هم نموذج للاهتمام بالتنمية الاقتصادية التى تؤدى إلى التنمية السياسية، والديمقراطيين (حزب المشاركة) ممثلو الاهتمام بالتنمية السياسية التى تؤدى إلى التنمية الاقتصادية.

الحقيقة أن الديمقراطيين لا يهتمون الاهتمام الكافى بحق الملكية والتكنوقراطيين نفس الشئ تجاه الحرية، والخصيصة الوحيدة التى تجعل التكنوقراطيين مجاورين للمحافظين هى الاعتراف رسمياً بحق الملكية، والتى تجعل الديمقراطيين مجاورين للاشتراكيين هى عدم الاعتراف رسمياً بحق الملكية أو تقييده على الأقل.

لقد تركز وجود المحافظين الإيرانيين داخل حزب المؤتلفة الإسلامى بشكل رئيسى وساندوا على لاريجانى فى الانتخابات الرئاسية تحت شعار الدولة الحديثة وهو شعار غير تقليدى، وتمركز الديمقراطيون فى حزب المشاركة وكانوا يدافعون عن شعار السلطة الحكيمة فى إطار ترشيح الدكتور مصطفى معين، والاشتراكيون الذين حالهم كحال الليبراليين يفتقدون المؤسسة السياسية التى تمثلهم كانوا يؤيدون معين.

وعلى هذا النحو كما أن الليبراليين اضطروا للدفاع عن هاشمى بسبب افتقادهم لتنظيم سياسى معبر عنهم، وأكبر ما استطاعوا فعله أن يجعلوه يقبل شعار التنمية الديمقراطية، كذلك اضطر الاشتراكيون للسبب نفسه إلى مساندة معين، وأضافوا شعار حقوق الإنسان إلى شعار الديمقراطية ويضم الاشتراكيون بين صفوفهم أفراداً مستقلين مثل مير حسين موسوى وسيد هاشم أغاجرى وعزت الله سحابى، وإحسان شريعتى وغيرهم وعلى الرغم من وجود خلافات سياسية كثيرة فيما بينهم خاصة حول مفهوم الحكومة الدينية إلا أنهم يمثلون خطوطاً مشتركة من ناحية الاقتصاد السياسى وبخاصة ما يتعلق بالحرية والملكية. وهم فى ذات الوقت أعضاء فى أحزاب وتيارات مختلفة، وكما أنه من المفترض أن الليبراليين هم الساعد الفكرى للتكنوقراطيين فإن الاشتراكيين يعدون الساعد الفكرى للديمقراطيين.

وعلى الرغم من أن الليبراليين يتحركون صوب التحالف الفكرى مع الديمقراطيين فإن الاشتراكيين يعتبرون أن هذا التحالف هو السبب وراء الهزيمة فى الانتخابات الرئاسية الأخيرة، والواقع أن هناك إمكانية لنشوء ائتلافين مختلفين هما، ائتلاف ليبرالى ديمقراطى يضم الليبراليين والديمقراطيين وربما

التكنوقراطيين، والآخر ائتلاف اشتراكي ديمقراطي يضم الاشتراكيين والديمقراطيين.

وإذا استمرت الحركة في الشكل المفترض في هذه المقالة على أساس حركة عقارب الساعة فإننا سنصل إلى الشموليين المجاورين للاشتراكيين.

إن ادعاءات الحكومة الجديدة حول المناداة بالعدالة جعلت بعض الاشتراكيين يتوهمون أن بين الفكرين صلة تجمع بينهما، هذا في حين أن ما يوجد ما هو إلا نوع من التجاور الفكري ليس إلا. فالشموليون على خلاف الاشتراكيين لا يؤمنون بأي من القيمتين، الحرية والملكية لكنهم أقرب إلى محور الحرية من محور الملكية وأحياناً يقومون بمناورة من أجل المناداة بالحرية، ويقف الشموليون في نقطة من مواجهة التكنوقراطيين ويتجنبون نخبتهم، ويعتقدون في التساوي الذاتي بدلاً من المساواة القانونية ويؤمنون بعدالة التوزيع بدلاً من المناداة بالعدالة البنيوية ومناداتهم بحقوق المرأة والشباب مظهرية إلى حد بعيد، وإلى جوار الشموليين في تيار اليسار نجد السلطويين.

والسلطويون أبعد الأحزاب الإيرانية عن قيمة الحرية، وعلى الرغم من أنهم يدافعون ظاهرياً عن الرأسمالية، لكنهم يهرسونها تحت نعال الحكومة.

إن الحد الفاصل بين الشمولية والسلطوية حد رقيق يمكن مشاهدته عند مقارنة أداء الحكومة الشمولية بأداء جماعات الضغط (الفاشستية) والمنافسة بين الشموليين والسلطويين أكبر من المنافسات الطبيعية لكن تجمعهما إيديولوجية واحدة مع اختلاف الاستراتيجية، إلى جوار السلطويين نجد الرجعيين.

الجماعات الأصولية التي تتعارض تنظيرياً مع الحرية، لكن بسبب قبول أنماط من الملكية تعد ضمن المتقاربين مع المحافظين. يعيش الأصوليون على هامش الحوزات العلمية وليس في قلبها، ولا يضمون بين صفوفهم أحد المراجع، لكن أفكار بعض مدرسي الحوزة قريبة إليهم، كانوا يحسبون في الماضي جزءاً من المحافظين لكن بسبب التساهل الذي يوجد بشكل ذاتي في المحافظين ابتعدوا عنهم، ومن المحتمل أن يعلنوا انفصالهم في انتخابات مجلس الخبراء القادمة.

الحقيقة أن الأصوليين هم الجيل الجديد من التقليديين (المحافظين)، على هذا الأساس يمكن توقع حدوث عدة ائتلافات هي:

١- الائتلاف الأبيض (من أجل الدفاع عن السلام) بين الديمقراطيين والليبراليين والتكنوقراطيين والمحافظين، ومن الممكن نشوء هذا الائتلاف في ظل الظروف الحالية للسياسة الخارجية الإيرانية (قضية الملف النووي)، وعلى هذا الأساس حدثت لقاءات بين رأسي الائتلاف (الديمقراطيين والمحافظين) أي حزب المشاركة وحزب المؤتلفة الإسلامي، ويقف التكنوقراطيون بزعامة رفسنجاني وحسن روحاني في صفوف المشجعين لمثل هذا الائتلاف.

ويوجد اختلاف في وجهات النظر حول انضمام الاشتراكيين إليه، لأنهم يعارضون النظام الدولي الحالي ومازالت لديهم مواقف مناهضة للإمبريالية.

٢- الائتلاف الأحمر (من أجل الدفاع عن العدالة) ويمكن قيامه بين الاشتراكيين والشموليين في حالة استمرار الشعارات اليسارية لحكومة أحمدي نجاد مع بقاء التوجه اليميني للديمقراطيين، كما أن بعض اليساريين يدافعون حالياً عن حكومة أحمدي نجاد مادام الديمقراطيون لم يعلنوا تنصلهم من الليبرالية والرأسمالية.

٣-الائتلاف الأسود (من أجل الدفاع عن السلطة) يمكن تشكله بين الشموليين والسلطويين والأصوليين في حالة استمرار الضغط والتحديات التي تواجه السياسة الخارجية الإيرانية، ومحور هذا الائتلاف سيكون الدفاع عن سلطة مؤسسة الدولة، وسيقوى شيئاً فشيئاً في حالة تزايد ضغوط التهديدات الخارجية، ومن الطبيعي أن يتكون الائتلاف الأسود في مواجهة الائتلاف الأبيض.

وعلى صعيد السياسة الداخلية أيضاً يعني الائتلاف الأسود الدفاع عن السلطوية في مواجهة الديمقراطية التي تتحقق من خلال رفض صلاحيات المتقدمين للترشح في الانتخابات، وفي مثل هذه الظروف سيقف الائتلاف الأسود في مواجهة الائتلاف الأخضر أيضاً ومن الممكن أن ينضم إليه المحافظون، وسيتشكل الائتلاف الأسود في مواجهة الائتلاف الأبيض تارة وفي مواجهة الائتلاف الأخضر تارة أخرى.

٤-الائتلاف الأصفر (الدفاع عن الملكية) بين التكنوقراطيين والمحافظين والأصوليين وعلى الرغم من أن عهد هذا الائتلاف قد مضى وولى، لكن الائتلاف الأصفر قد تشكل في عقد التسعينات بين حكومة هاشمي (كوادر البناء) والمجلس الخامس وروحانيت مبارز (المحافظين) ومجلس صيانة الدستور (الأصوليين).

٥-الائتلاف الأخضر (الدفاع عن الحرية) وسيكون بين الاشتراكيين والديمقراطيين والليبراليين ومحوره الدفاع عن حرية الانتخابات والأحزاب والصحافة.

والائتلاف الأخضر هو في الأساس ائتلاف انتخابي، تشكل إلى حد ما في الانتخابات الرئاسية الأخيرة، ومن الممكن أن يستمر في انتخابات المحليات القادمة.

وغير هذه الائتلافات من الممكن نشوء ائتلافات

أخرى على أساس الاشتراك فى التوجهات مثل الائتلاف الاشتراكى الديمقراطى أو الائتلاف الليبرالى الديمقراطى، لكن فى تصميم أى ائتلاف ينبغى الأخذ فى الاعتبار بمسافة وزاوية ميل التيارات السياسية عن بعضها البعض.

وفى الحقيقة يستحيل ظهور بعض الائتلافات مثل:

- ائتلاف التكنوقراطين والشموليين.
- الليبراليون والسلطويون.
- الديمقراطيون والأصوليون.
- الاشتراكيون والمحافظون.

وثمة ائتلافات أخرى مثل ائتلاف التكنوقراطيين والأصوليين لا يمكن قيامه مادامت جماعة أخرى لم تقم بدور الوساطة مثل المحافظين، وكذلك تلزم وساطة الديمقراطيين بين الليبراليين والاشتراكيين، ووساطة الاشتراكيين بين الديمقراطيين والشموليين ووساطة الشموليين بين الاشتراكيين والسلطويين، ووساطة السلطويين بين الشموليين والأصوليين.

النقطة الأخيرة أن بعض الائتلافات تتشكل فقط فى حالة الوقوف أمام بعضها البعض كنوع من رد الفعل مثل الائتلاف الأحمر فى مواجهة الائتلاف الأصفر، أو الائتلاف الأبيض فى مواجهة الائتلاف الأسود.

وبعض الائتلافات لها ملابسات تاريخية، وبعضها له قيمة إيديولوجية تبدو أبدية، وتوجد داخل الائتلافات بنى تحتية حتى أنه يمكن تقسيم ائتلافات داخل الائتلاف الواحد.

فى الظروف الحالية توجد داخل اتحاد الديمقراطيين جماعات مثل حزب الثقة الوطنية الذى يمتنع عن الارتباط بقادة جبهة المشاركة ومجاهدى الثورة الإسلامية بسبب الاختلاف معهم، لكن هذا الاختلاف اختلاف أخلاقى أكثر منه سياسى ويفتقر إلى معيار محدد لتوصيف بعض الانشقاقات الموجودة التى أصبحت بمرور الزمن بلا معنى فى ظل الظروف الحالية.

والأحزاب المتوافقة أيديولوجيا مثل حركة التحرير أو الوطنيين الدينيين مع الديمقراطيين، والاشتراكيين أحزاب داخل دائرة السلطة إلى حد لا يمكن من الناحية الفعلية وضع حساب منفصل لهم بغير غطاء تنظيرى خاص بهم.

إن الائتلاف علم لم يهتم به سياسيونا، ومستقبل إيران مرتبط بفهم علم الائتلاف وإحراز سلطة الائتلاف من قبل الأحزاب السياسية الإيرانية.

الصفوف السياسية تنهار

■ **د. أحمد زيد آبادى** ■ نامه (الرسالة)، العدد ٥٠، يونيو ٢٠٠٦

يخضع التصنيف السياسى فى كل مجتمع، لمكونات الفئات الاجتماعية بهذا المجتمع، والفئات الاجتماعية مهما كان لها من جذور تاريخية إلا أن ذلك لا يحول دون ظهور أوضاع غير مستقرة قد تعصف بها.

وخلال مسيرة تطور أى مجتمع، تتقارب بعض الفئات مع بعضها البعض فى حين تتنافر فئات أخرى، لهذا نجد أن توجهات القوى السياسية قد تتصارع مع بعضها البعض تبعاً لهذا التقارب أو التنافر، ومن ثم تتخذ شكلاً جديداً، وخلال تلك العملية قد يتحول حلفاء الأمس إلى خصوم اليوم، وكذلك خصوم اليوم إلى أصدقاء أو أعداء الغد.

على هذا النحو يمكن اعتبار أن تلك القوى السياسية التى تنظر إلى التآلف أو الاختلاف بين القوى الأخرى على أنه قضية أزلية وأبدية ومن ثم تضع كل أوراقها فى سلة حلفائها، هى قوى تطيح بدعاماتها وأعمدتها أمام المنافسين والمعارضين لها، وبذلك لا يكون لديها إدراك حقيقى للنشاط السياسى فى عالم اليوم.

فى اليوم نفسه، تختلف المجتمعات من حيث توجهاتها ومن حيث الفئات المجتمعية بها.

ويبدو أن المجتمع الإيرانى قد عانى من وجود فئات اجتماعية غير فاعلة أو بالأحرى من وجود رأى عام غير نشيط، حيث ساهمت حركة الثانى من خرداد فى تقسيم المجتمع الإيرانى إلى قطبين متقابلين: الأول مطالب بالحرية والثانى مطالب بالسلطة، وذلك بالرغم من ندرة القوى الفاعلة بين هذين القطبين حيث تم تحديد وتعريف الهوية السياسية للأشخاص من خلال ارتباطهم بأحد القطبين.

وفى الواقع فقد فكرت معظم فئات المجتمع الإيرانى على مدى سنوات الإصلاح فى فكرة مفادها أنه إذا استقر الوضع الديمقراطى فى إيران، فإنها ستحصل على مطالبها الخاصة.

على سبيل المثال، اعتبرت بعض القوميات وعلى رأسها الأكراد، أن الديمقراطية هى الضامن الاساسى لحصولها

على مزيد من الحقوق القومية، واعتبرت الطبقة الفقيرة أن الحرية هى السبيل للقضاء على الفساد الاقتصادى والحصول على وظائف ومرتبات مجزية، فى حين اعتبرت الطبقة المرفهة أن وجود الديمقراطية سيكفل لها حماية رأس المال والحياة الرغدة. هذه النماذج أظهرت كيف استطاع تيار الثانى من خرداد التقليل من هوة الفجوة القومية والطبقية فى المجتمع الإيرانى ومن ثم حشد فئات المجتمع فى قطب سياسى واحد مجتمع على باقة من المصالح المتنوعة. لكن تيار الثانى من خرداد لم يصل للأسف فى النهاية إلى أهدافه المرجوة، ولذلك سعت فئات المجتمع وراء مصالحها، كل حسب علاقاته وولائه.

وفى الواقع أثبتت انتخابات الرئاسة الأخيرة أن بعض الفئات الاجتماعية ملت من قضية تأمين مصالحها عن طريق إقرار الديمقراطية، فى حين لم تبد فئات أخرى أى أهمية لشعارات مماثلة. لقد تأكدت هذه الفرضية من خلال فشل الدكتور مصطفى معين فى جذب اهتمام هذه الفئات، بالرغم من تبنيه لشعارات راديكالية، فى حين نجح أحمدى نجاد فى جذب اهتمام هذه الفئات عندما أهمل شعار الديمقراطية وركز على شعارات عامية ووعود بالرفاهية الاجتماعية.

انخفاض مستوى الوجود الكردى فى انتخابات الدورة التاسعة لرئاسة الجمهورية كان شاهداً آخر على صحة هذه الفرضية، حيث توصلت القوميات الإيرانية إلى نتيجة مفادها أن المشاركة فى الانتخابات والتصويت لمصلحة أنصار الإصلاح لن يوصلهم إلى مطالبهم، لهذا فكروا فى سبل أخرى من أجل تحقيق مطالبهم.

على كل حال فإن المسألة التى يجب ألا تغيب عن الأذهان هى الوضع ثنائى القطبية القائم على فئة مطالبة بالحرية وفئة مطالبة بالسلطة، فى عهد تيار الثانى من خرداد، هذا الوضع تعقد للغاية بعد وصول أحمدى نجاد إلى السلطة وما زالت أبعاده غير واضحة المعالم.

من الواضح أن الفئتين مازالتا قائمتين، لكن بسبب الاختلاف على مفاهيم واستراتيجية الوصول إلى الحرية أو السلطة، تراجع أداء القطبين وظهرت فئات أخرى جديدة.

على سبيل المثال، تراجع أداء طبقة المتدينين والعلمانيين فى عصر الإصلاحات، لأن الإصلاحيين من رجال الدين اعتقدوا أن الحكومة الدينية يمكنها تحقيق مقررات حقوق الإنسان الدولية فى حين لم يعارض بعض العلمانيين هذا التوجه.

لكن فى ظل فشل الإصلاحات نجد أنه ليس فقط العلمانيون يؤمنون بأن تحقيق الديمقراطية والحرية لن يتأتى إلا عن طريق فصل الدين عن الحكم، ولكن العديد من رجال الدين أيضاً توصلوا إلى هذه النتيجة.

الأهم من ذلك هو ظهور فجوة فى الرأى إزاء استراتيجية الوصول إلى تحقيق الديمقراطية فى إيران، وتداخل عوامل عديدة على رأسها صدام الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها مع النظام الحاكم فى إيران على خلفية الملف النووى وحقوق الإنسان وقضايا أخرى بوصفها مؤشرات التحولات الاجتماعية الإيرانية.

وفى حين يدعم العديد من النشطاء السياسيين الإيرانيين فى الخارج، الضغط الأمريكى على النظام الإيرانى أو حتى محاولات تغيير النظام ولكن على نحو لا يؤدى إلى اندلاع حرب، نجد أن الجزء الأكبر من التيار الإصلاحى يعارض بدرجات متباينة أى تدخل أمريكى فى الشئون الإيرانية.

أحمدى نجاد ومجتمع السلطة فى إيران

■ صادق زيبا كلام ■ شرق (الشرق) ٢٠٠٦/٥/١١

عندما يتحدث أى ايرانى مع مراسلين صحفيين سواء كانوا يعيشون خارج إيران أو داخلها عادة ما يواجه سؤالا مفاده: ماهى طبيعة بنية السلطة فى إيران؟. يمكن القول أن هذا السؤال يبدو فى الظاهر بسيطا جدا ويحتاج إلى إجابة محددة وواضحة ولكنه فى الحقيقة ليس كذلك.

إضافة إلى ذلك فإنه إذا أجاب أحد بصراحة وسرعة على هذا السؤال بأن السلطة الحقيقية فى إيران بيد هذا المسئول أو ذاك، أو هذه المؤسسة أو تلك، فهو إما أنه لم يدرك هذا السؤال على نحو صحيح أو أنه لم يعرف بنية السلطة فى إيران على وجه اليقين ولديه تصور بسيط سطحى عنها. لأن بنية السلطة فى إيران أشد تعقيدا من أن تلخص فى عدة جمل أو فقرات. وفى النهاية أحاول قيد المستطاع أن أتهرب من إعطاء إجابة محددة وأتحدث عن الحق المنطقى لإيران فى الاستخدام السلمى للطاقة النووية.

وبالطبع هذا السؤال نفسه عن الشكل العام لمجتمع السلطة يظل غير ممنطق وبلا إجابة محددة فى حين أنه يتطلب إجابة واضحة دقيقة.

على سبيل المثال إذا ما تم التساؤل عن بنية السلطة الرسمية فى ألمانيا أو الهند أو اليابان أو الولايات المتحدة نجد إجابة سواء قل أو كثر الوضوح فيها.

حتى فى النظم غير الديمقراطية أيضا نجد الأمر أكثر وضوحا، فى السعودية، والسودان وسوريا والصين إجابة التساؤل عن السلطة فى يد من، ومن يتحكم فيها؟ واضحة بدرجة ما. فى المجموعة الأولى من هذه الدول نجد السلطة فى يد ملك أو أمير أو سلطان. وفى مجموعة أخرى فى يد زعيم ثورى. وفى ثالثة فى يد حزب شيوعى. وفى رابعة فى يد رئيس جمهورية لمدى الحياة. وفى خامسة السلطة فى يد الجيش والقوات المسلحة. وقس على هذا إذا ما أخذنا مجموعة الدول الأولى الغربية بقدر من التساهل والتسامح لتحديد نمط السلطة فإن المجموعة الثانية الشرقية تحتاج إلى تساهل وتسامح أكبر وبالأخص الهند واليابان.

لكن المشكلة أن إيران فى الحقيقة ليست غربية ولا شرقية، والواقع أن بنية السلطة فى إيران لا تتشابه مع مثيلاتها فى فرنسا، واليابان والهند من ناحية ولا مع السودان ومصر وزيمبابوى والديمقراطيات التى تؤيدها الولايات المتحدة فى أذربيجان وقرغيزستان. إن بنية السلطة فى إيران شرقية وغربية أيضا. فبداخلها درجات من سيادة القانون ومأسسة مستلزمات الديمقراطية وفى المقابل يلحظ بها كثير من مؤشرات النظم الراديكالية والثورية بالعالم الثالث، وفى الوقت نفسه وبدرجة أكثر من كل ما سبق يتمتع مجتمع بنية السلطة فى إيران بسماته الخاصة أيضا التى تستند عليها معايير تحليل بنية هرم السلطة السياسى.

إن النظر من قرب إلى توزيع السلطة فى إيران على مدى دورات رئاسة الجمهورية الثلاث الأخيرة التى امتدت على مدى السبعة عشر عاما الماضية يظهر قدرا من هذه التشابكات والتباينات.

طبقا للدستور الايرانى، لرئيس الجمهورية المكانة الثانية بالنظام من ناحية السلطة السياسية بعد مقام الزعامة، لكن أسلوب توزيع السلطة فى عهد كل واحد من رؤساء الجمهورية أولئك كان على نحو يجعل المراقب يعتقد أن كلا منهم ينتمى إلى نظام سياسى مختلف عن الآخر، فهاشمى رفسنجانى يبدو أنه كان يتمتع بقدر أكبر من السلطة وأنه كان من الناحية العملية رئيسا للجمهورية بلا منازع لكنه لم يكن كذلك فى الحقيقة.

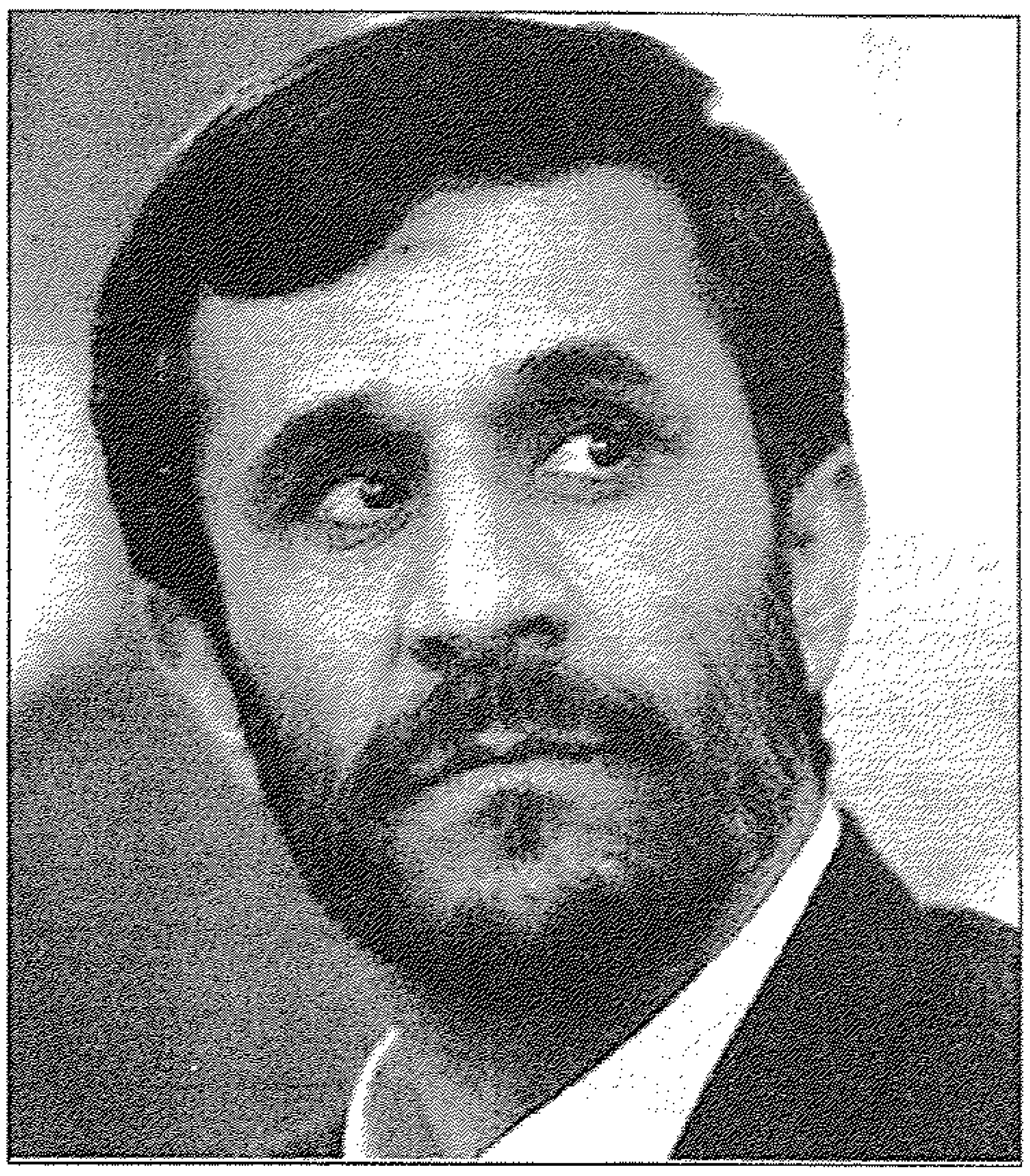

أحمدى نجاد

فقد تقرر نوع من تقسيم السلطة غير المكتوب بين رئيس الجمهورية القوى ظاهريا من ناحية وبقية مراكز السلطة من ناحية أخرى، وقد اعترفت به نطاقات السلطة كبيرة وصغيرة وكانت تحافظ عليه، لم يرد تقسيم السلطة لا فى الدستور الإيرانى ولا فى قرارات مجلس الشورى الإسلامى. ومن الطبيعى أن يكون لمثل هذا التقسيم للسلطة مشكلاته ومعضلاته الخاصة وفى مواضع كثيرة كان يضع هذا التقسيم النواحى الإدارية والقضايا التنفيذية لإيران على نحو يجعل نطاقات السلطة تدخل فى نوع من المواجهة والتعارض فيما بينها أكثر مما يجعلها مترابطة متراصة إلى جوار بعضها ودائما ما كان رئيس الجمهورية هذا ينحاز إلى طرف ضد بقية الأطراف وترتب على ذلك أن توازن السلطة السياسية على مدى السنوات الثمانى لرئاسة هاشمى رفسنجانى تغير لمصلحة الجماعة المعارضة له وبعبارة أخرى فإن الرد على تساؤل كيف كانت بنية السلطة فى إيران؟ وبيد من كانت فيما بين عامى ٨٩، ٩٠ نجد أنها مختلفة تماما عما كانت عليه فى عامى ٩٦، ٩٧.

كانت السنوات الثمانى من حكم خاتمى لها سماتها الخاصة أيضا وإذا كان هاشمى رفسنجانى فى سنواته الثمانى قد تمتع بقدر من اعتلاء الموجة فإن سفينة سلطة خاتمى قد انغرست فى الوحل منذ البداية.

وإذا اعتبرنا أن السلطة السياسية لهاشمى رفسنجانى كانت من ناحية القاعدة الاجتماعية منبعثة من البنى والمؤسسات التابعة للنظام فإن قاعدة خاتمى قد استمدت من المحبة والتأييد الشعبى وبالأخص بين أوساط سكان المدن المتعلمين والشباب والنساء والطلاب والمثقفين، وإذا كانت قاعدة السلطة السياسية لهاشمى رفسنجانى تنبع من المؤسسات الرسمية داخل النظام ففى المقابل تمتع خاتمى بدعم مدفعية قوية باسم صحافة الثانى من خرداد وذلك على مدى السنوات الثلاث الأولى من فترة رئاسته. منذ مايو عام ٢٠٠٠ وما بعده، ورغم ايقاف عدد كبير من صحف الثانى من خرداد بقيت الصحافة المنتمية

للإصلاحيين تؤيد وتدعم خاتمى، وقد زاد على تعقد بنية السلطة السياسية فى مرحلة خاتمى دعم ذلك القطاع من البيروقراطية التى تكونت فى عهد هاشمى رفسنجانى لحكومة خاتمى وبقائها وفية لدولته. فجميع الخبراء السياسيين والاجتماعيين والدبلوماسيين والتجاريين والصناعيين الذين كانوا مؤيدين لهاشمى رفسنجانى كانوا يساندون خاتمى أيضا وملخص الأمر أن التفاوت الأهم بين تركيب بنية السلطة بين الاثنين يعود إلى أسلوب تعاملهما مع السلطة التشريعية، فلم يكن أى من المجالس الثلاثة التى تشكلت إبان رئاسة هاشمى رفسنجانى (الدورات الثالثة والرابعة والخامسة) على توافق معه وبالأخص المجلس الرابع (١٩٨١ ، ١٩٨٥) الذى كان يتمتع فيه تيار اليمين بالنفوذ الأعلى ، لكن الأمر لم يكن كذلك فيما يتعلق بخاتمى حيث كان يتمتع بالدعم الكامل من المجلس السادس (١٩٩٩-٢٠٠٣) - وفى المقابل كان مجلس صيانة الدستور يعوض دعم مجلس الشورى الاسلامى.

وفى النهاية نصل إلى رئيس الجمهورية الثالث محمود أحمدى نجاد، وإذا كانت القاعدة الاجتماعية للسلطة لدى كل من الرئيسين السابقين عليه تنبع من داخل النظام وقطاع من خارج النظام على الترتيب فإن قاعدة السلطة لدى "أحمدى نجاد" تنشأ بالأساس من داخل مؤسسات السلطة داخل النظام .

فقد وقف خلف رئيس الجمهورية طيف كبير من المحافظين بمؤسساتهم القوية الرسمية وغير الرسمية بالإضافة إلى مجموعة من الأصوليين أصحاب السلطة داخل المجلس وخارجه.

إن قاعدة السلطة الرسمية لأحمدى نجاد أقوى بكثير من قاعدة هاشمى رفسنجانى وخاتمى وهو أمر لاشك فيه حيث أن سلطة رئيسى الجمهورية السابقين فى أفضل حالاتها كانت شراكة أو ائتلافا مليئا بالنزاعات والقلاقل، لكن أحمدى نجاد تقف خلفه جميع السلطات الرسمية للنظام: مجلس صيانة الدستور، أغلبية مجلس الشورى الإسلامى، السلطة القضائية، الإذاعة والتليفزيون، صحافة تيار اليمين ، روحانيت مبارز، أئمة الجمعة والجماعات، اتحاد مدرسى حوزة قم ، وغيرها.

إنه غير مجبر أن يتحالف مع شخص ما أو مؤسسة ما لكى يقتسم معهم سلطاته وليس مجبرا مثل هاشمى رفسنجانى أن يلجأ إلى التخلى عن الكثير من سياساته وأهدافه أو أن يكون مثل خاتمى تقتصر رئاسته للجمهورية على أخذ ردود أفعال ضعيفة دون القيام بأفعال استباقية، من حيث الظاهر تتراءى لنا سلطة أحمدى نجاد كسلطة موحدة قد وضعت بأكملها فى يد المحافظين الأصوليين.

ربما يمكن الآن الإجابة على تساؤل المحاورين الأجانب بخصوص كيفية توزيع السلطة فى ايران ولعلنا نتصور الآن إنه يمكن شرح وتوضيح بنية السلطة فى ايران مثل بقية المجتمعات المتقدمة الأخرى من ناحية خريطة الدستور، لكن مازال السراج المرشد الذى باليد لتوضيح تلك البنية يعانى تعرج الطريق والتواءه، اولى علامات ذلك الالتواء والتعرج وأول نغمة نشاز خارجة عن النص هى ما حدث فى تعيين وزراء أحمدى نجاد ، فخاتمى الذى لم يكن له ثلث أو حتى ربع السلطة الرسمية لأحمدى نجاد كان يستطيع أن يحصل على ثقة المجلس- الذى كانت أغلبيته من معارضيه - فى ترشيحاته لوزرائه حتى لعبد الله نورى وعطاء الله مهاجرانى ، لكن رئيس الجمهورية "القوى" كان فى تناحر مع المجلس لمدة أشهر من أجل اختيار وزرائه وعلى رأسهم وزير النفط ، ووصل الأمر إلى حد أن عددا من النواب الأصوليين قالوا إنه إذا لم يعرف رئيس جمهوريتهم المحبوب كيف يتعامل مع نواب المجلس فإنهم لن يمنحوا الثقة لعدد آخر من الوزراء المرشحين من قبله.

ومازالت حتى الآن حادثة تصلب أحمدى نجاد فى المجلس دعما لوزرائه من الذكريات التى لم تمح، وكذلك وقوف الحكومة والمجلس فى مواجهة بعضهم البعض فى الأشهر الأولى من عام ٢٠٠٥ حول موضوع الموازنة وتراجع أحمدى نجاد بشكل منظم فى مواجهة المجلس والمشكلة التالية كانت فيما يتعلق بقرار رئيس الجمهورية بالسماح للنساء للذهاب إلى مباريات كرة القدم.

ومن بين جميع الأحداث التى وقعت لأحمدى نجاد على مدى الأشهر التسعة الماضية كانت الأخيرة الأكثر معنى ودلالة.

فرئيس الجمهورية الذى حصل على ١٧ مليون صوت فى الانتخابات وكان منافسه الأقرب يقل عنه بسبعة ملايين صوت، رئيس الجمهورية الملتزم الثورى الأصولى المنتمى إلى عصر الرئيس محمد رجائى، المقلد لرجال الدين والمحبوب من كثير من كبارهم المؤيدين للحكومة، قد أصدر قرارا من تصاريف القدر أجبر مؤيديه على الوقوف فى مواجهته، الأمر الذى لم يحدث على الإطلاق لا فى مرحلة خاتمى ولا فى عهد هاشمى رفسنجانى.

إن الأمر لم يكن مثلما كان الحال فى عهد هاشمى رفسنجانى أو خاتمى إزاء ضرورة تحديد أى الأطراف الذى ينبغى أن يلقى درعه ويخلى الميدان.

إن مجرد طالب فى الصف الأول الابتدائى يستطيع أن يقول لأى مراسل أجنبى من هو الطرف الذى ينبغى أن يتراجع ويخلى الميدان.

مــواجــهــة أخــرى فى الجناح اليــمــينى

■ مردم سالارى (الديمقراطية) ٢٠٠٦/٥/١٠

يسعى المحافظون أو الأصوليون كما يحبون أن يطلق عليهم إلى الانتصار فى الخطوة الرابعة. فإذا كانت الدورة الثانية لمجالس الشورى المحلية (البلديات) هى الخطوة الأولى، وانتخابات المجلس السابع ورئاسة الجمهورية هما الخطوتين الثانية والثالثة، فإن انتخابات مجلس الخبراء هى الخطوة الرابعة التى يسعون للفوز بها. ويواجه المحافظون تقسيماً خطيراً وجدياً فى انتخابات مجلس الخبراء ولا شك أن اصطفاف المحافظين الجدد أمام المحافظين التقليديين يمكن أن يعد أهم حدث فى هذه الدورة.

ويعد محمد تقى مصباح يزدى أحد أهم الأوجه فى هذه الانتخابات ولذا فإن مواجهة مؤيدى "مصباح يزدى" مع التيار التقليدى نموذج لما سيحدث فى هذه الانتخابات.

والطبيعى عندما يوضع اسم مثل هاشمى رفسنجانى فى قائمته، فإن هذا الأمر لن يلقى قبولاً من جانب المحافظين الجدد. وسيولد الانشقاق. فهاشمى رفسنجانى أحد أوجه اليمين التقليدى البارزة، ومصباح يزدى من أوجه اليمين الجديد، ومن الصعب وجودهما فى قائمة واحدة.

وبشأن وضع اسم هاشمى رفسنجانى ومصباح يزدى فى قائمة واحدة، أكد سيد رضا أكرمى عضو جمعية روحانيت مبارز قائلا: "إن السيد هاشمى رفسنجانى من الشخصيات المعروفة والبارزة فى دولتنا وله خبرات وأدوار ساطعة فى إدارة الدولة، فله خبرات فى رئاسة الجمهورية ورئاسة المجلس ورئاسة مجمع تشخيص مصلحة النظام ونائب رئيس مجلس الخبراء أيضاً وإمام لصلاة الجمعة وهذا يعنى أن كل الدولة والعالم يعرف جيداً رؤيته وتوجهاته السياسية".

ومن المؤكد أن وجوده فى مجلس الخبراء سواء بشكل فردى أو من خلال القائمة مفيد للثورة الإسلامية وأمر ضرورى. ونحن نطالبه بأن يتطوع لهذا الأمر. وبشأن دخول "مصباح يزدى" للقائمة المعروفة بقائمة (الجامعتين) والمباحثات الجارية فى هذا الشأن أكد (أكرمى) أن الحديث عن هذا الأمر لا فائدة منه وليس بضرورى، لأن الجامعتين مازالت فى مرحلة تقديم وتعريف أفرادها وفى حالة تباحث معهم. ولا شك فى أن يعطوا الأولوية للخبرة والسن والدرجة العلمية لهم.

وبخصوص دخول آية الله مشكينى فى قائمة الجامعتين فإنه يمكن القول أن آية الله مشكينى كان لفترة طويلة فى الموقع غير المناسب بسبب أوضاعه الصحية ولكن الآن فإن الوضع يتحسن وتأكد دخوله فى انتخابات مجلس الخبراء.

أما حجة الإسلام علام رضا مصباحى عضو جامعة الحوزة العلمية بقم، فقد أكد أنه لا يوجد خلاف بين روحانيت مبارز طهران وجامعة مدرسى الحوزة العلمية بقيم بشأن وضع اسم هاشمى رفسنجانى فى قائمتهم الانتخابية.

وأكد أنه لم يتم حتى الآن أي حوار مع السيد رفسنجانى فى هذا الشأن وطبقاً لقول مصباحى فإن جمعية روحانيت مبارز وجمعية مدرسى الحوزة العلمية بقم لم ينتهوا حتى الآن من قائمتهم المشتركة وأنهم لن يتعجلوا فى إعلان القائمة. وأكد مصباحى المتحدث الرسمى لروحانيت مبارز وجود مصباح يزدى فى القائمة وأن وجود مصباح يزدى وهاشمى رفسنجانى فى قائمة واحدة لن يحدث خلاف، ومن الممكن وجود اختلاف وجهات نظر بين الطرفين ولكن المجموعة الدينية والعلمية ستكون موضع قبول الطرفين.

ويزدى ورفسنجانى من الشخصيات المختارة فى النظام وقدموا خدمات جليلة للدولة فى القطاع التنفيذى والفكرى.

ولذا فإن الجميع يعتقد أنه لابد من الاستفادة من عظماء وعقلاء النظام ومن بينهم يزدى ورفسنجانى.

ويقول محمد رضا باهنر أمين عام الجامعة الإسلامية للهندسة أنه يجب على الأصوليين أن يتحركوا بخطة جديدة للانسجام والوحدة من أجل الفوز بالخطوة الرابعة حتى يستطيعوا أن يكسبوا الثقة من الشعب وأن يحققوا آمال الأمة فى تقدم الدولة.

مستقبل الإصلاحات .. حوار مع نخبة من الإصلاحيين

■ روز (اليوم) ٢٥/٥/٢٠٠٦

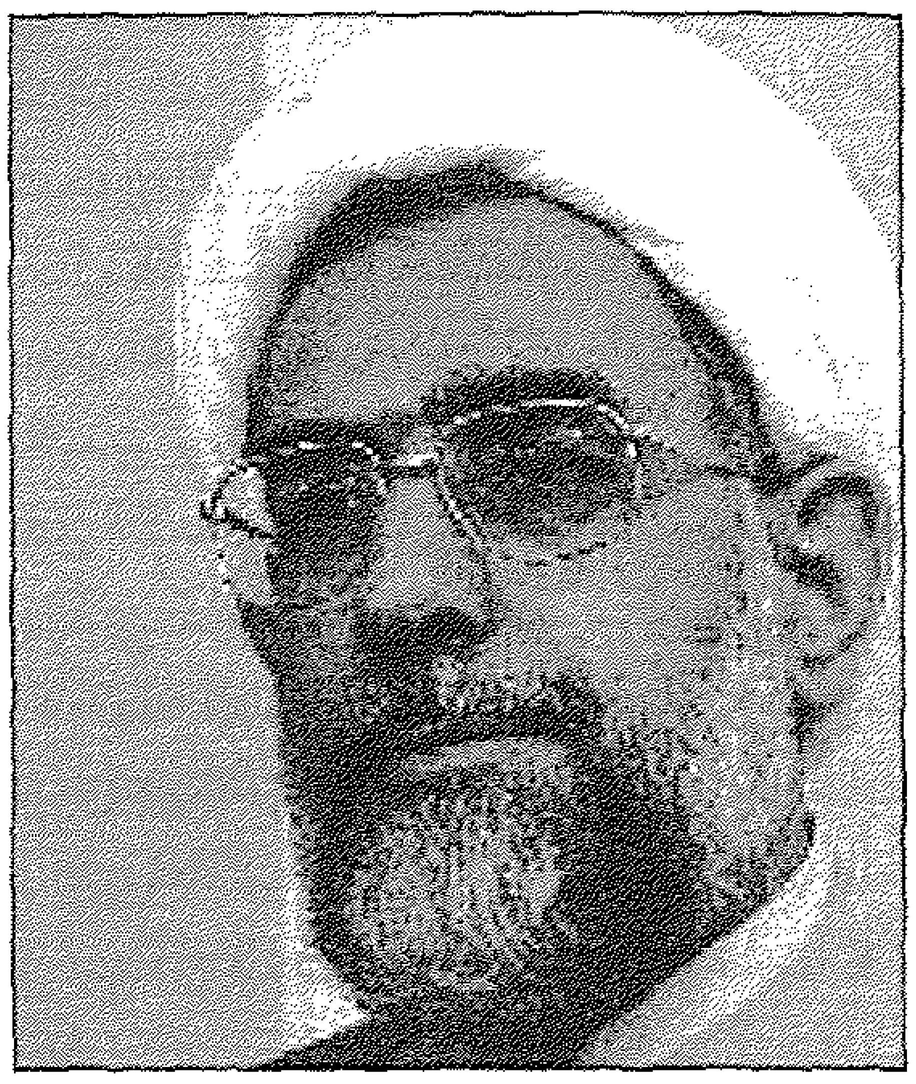

رسول منتجب نيا

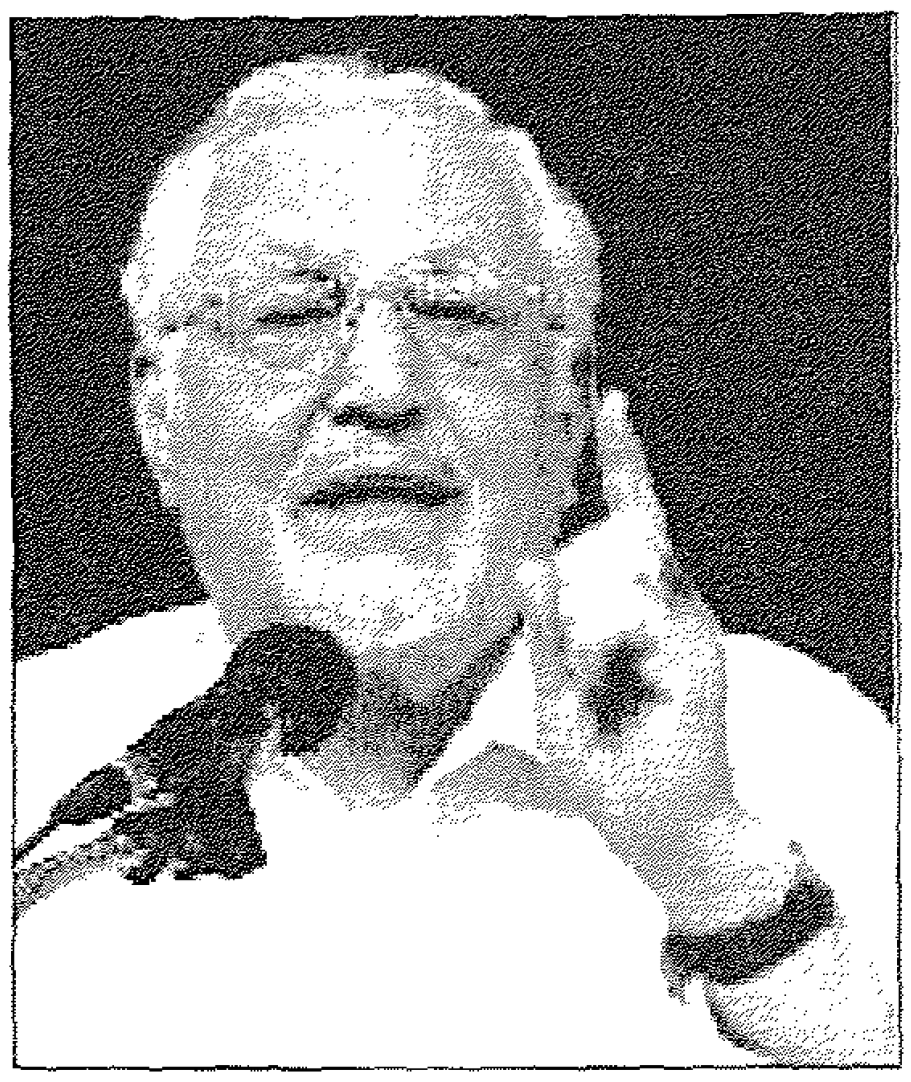

إبراهيم يزدى

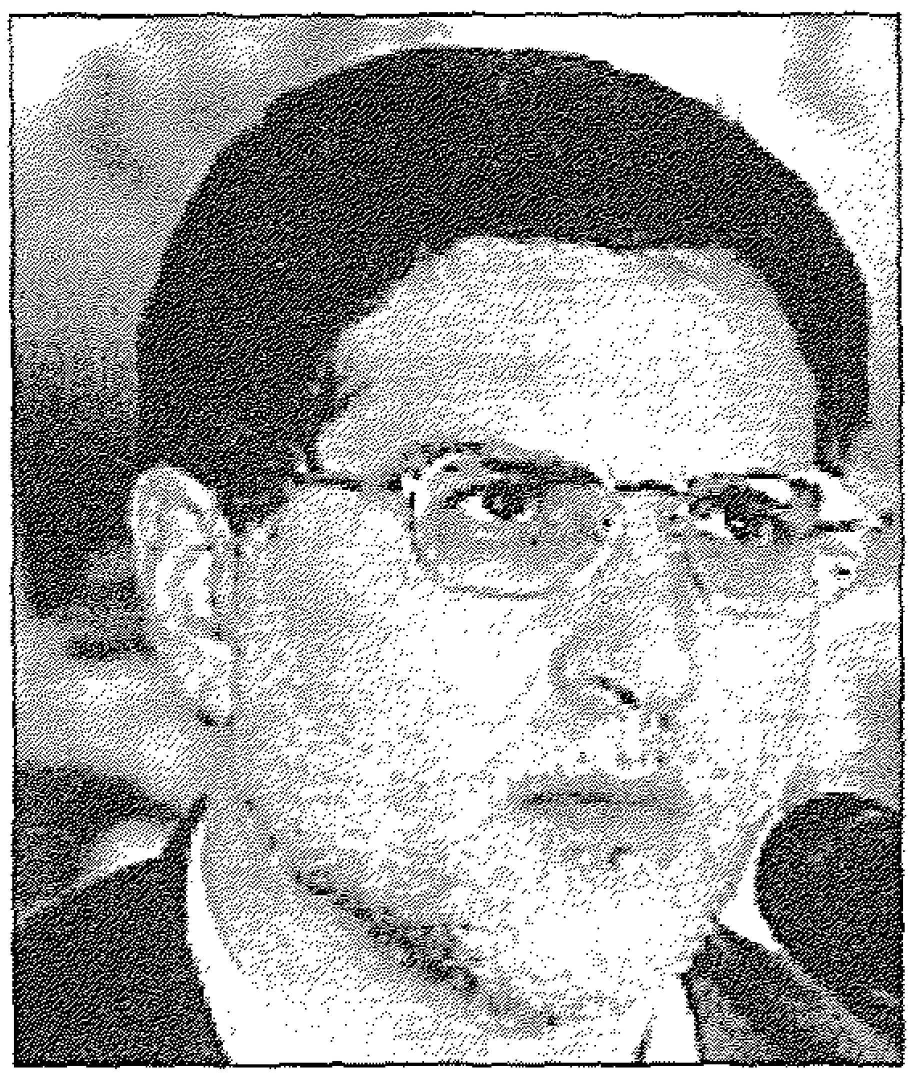

محمد رضا تاجيك

مازال الحديث عن مستقبل عملية الإصلاح فى إيران، بعد فوز الأصوليين بانتخابات الدورة التاسعة لرئاسة الجمهورية وسيطرتهم على معظم مراكز السلطة فى إيران، مطروحا بقوة. خصوصا مع اقتراب إيران من استحقاق انتخابى مهم سوف يتحدد على إثره مستقبل التفاعلات بين القوى السياسة الإيرانية وتوجهاتها، وهو انتخابات مجلس خبراء القيادة. فى هذا السياق أجرت صحيفة روز حوارا مع نخبة من الكوادر الإصلاحية هم: رسول منتخب نيا، أحد نواب مجلس الشورى الإسلامى، وواحد من الأعضاء القدامى فى مجمع روحانيون مبارز، وعضو المجلس المركزى لحزب الاعتماد الوطنى. وبيرويز ورجاوند أحد وجوه الجبهة الوطنية. وإبراهيم يزدى الأمين العام لحركة حرية إيران. والدكتور محمد رضا تاجيك أحد المفكرين المقربين من خاتمى، وعضو هيئة تدريس جامعة الشهيد بهشتى، والمدير السابق لمركز الدراسات الاستراتيجية. وفيما يلى نص الحوار:

١-رسول منتجب نيا : يجب التعلم من الأخطاء

× السيد رسول منتجب نيا، هل تعتقدون أن الإصلاحات استطاعت أن تتقدم خطوة للإمام بالنسبة للمجتمع الإيرانى؟. من المؤكد أن الأمر كذلك وفى الواقع يجب القول أن حركة الثانى من خرداد استطاعت على كل الأصعدة أن تعيد الأمل إلى المجتمع الإيرانى الذى كانت أغلبيته من الشباب، كما أنها أكدت أن الأمر على خلاف ما يردده المعارضون، فنظام الجمهورية الإسلامية قابل للإصلاح. وعلاوة على هذا فقد أدت انتخابات الثانى من خرداد عام ١٩٩٧ إلى إضفاء كثير من المشروعية على إيران فى المجتمع العالمى.

- لست موافقاً إلى حد كبير على هذه الرؤية، فمن المؤكد أنه من الجائز أن تظهر آراء فى هذا السياق. أى أن هناك أشخاصاً استشعروا الخطر على خلفية سلوك الجناح المهيمن على المجلس الرابع والخامس وقالوا يجب التصويت لأى شخص إلا مرشحهم ولكنهم ليسوا كثيرين وبرأيى فإن سبب توجه الأصوات للسيد خاتمى فى عام ١٩٩٧ يكمن فى شعاراته وكلامه الكثير، أى أن كثيراً من الشباب والنساء والمثقفين الإيرانيين كانوا يبلورون كثيراً من آمالهم فى شعارات الثانى من خرداد، وكانوا يعتقدون أنه مع تحقيق هذه الشعارات يمكنهم الوصول إلى مطالبهم وبهذا الشكل صوتوا فى شكل ديمقراطى للسيد خاتمى.

×هل هذا يعنى أن الشعارات الجديدة التى كان قد أطلقها السيد خاتمى والتى لم يعد لها أثر كانت السبب فى التصويت لمصلحته؟

-لا، شعارات السيد خاتمى كانت جذابة وشيقة لكنها لم تكن جديدة ولو أمعنت النظر فإن هذه الشعارات كانت موجودة عندما كان خاتمى فى وزارة الإرشاد(فى حكومة رفسنجانى) وكان يطرحها ويعمل على تنفيذها، وبعد كثير من الضغوط والمراوحة بين البقاء وعدم تنفيذ الشعارات وبين القيام بما كان يعتبره سليماً اختار الاستقالة، من ناحية أخرى كان الإمام الراحل فى بداية الثورة قد طرح كثيراً من هذه الشعارات، وكان السيد خاتمى من أنصار ومحبى الإمام الراحل. ولهذا لا يمكن القول بأن هذه الشعارات كانت جديدة بل كانت عودة للشعارات الأولى للثورة وما كان يتصور فى نظر عدد من أنصار الإمام انحرافاً عن شعارات الثورة، فى الواقع أود أن أقول أن عدداً كبيراً من الأصوات ذهب لمصلحة خاتمى للسبب نفسه لأنه أكد شعارات الثورة والشعب نظراً لارتباطه بالثورة اختار السيد خاتمى أى أننى لا أقبل ولن أقبل تصور البعض الذى كان يعتبر أن هذه الانتخابات هى ثورة هادئة لتغيير النظام بل على العكس أننى اعتبرها دليلاً على ارتباط الشعب بالثورة.

×فى رؤيتكم، إلى أى مدى تم تحقيق آمال الشعب الذى صوت لمصلحة خاتمى؟

-أعتقد أن السيد خاتمى لم يكن موفقاً بنسبة مائة فى المائة فى تحقيق شعاراته، لكنه حقق إنجازات هائلة، فأعمال السيد خاتمى أدت إلى أن يدخل عدد كبير من المهمشين وأعضاء الحزب الصامت مرة ثانية الساحة السياسية. من ناحية أخرى أيقن الشباب والمرأة أن بإمكانهم أن يكون لهم تأثير فى بلورة مصيرهم والنظر إلى تشكيل المجالس المحلية التى كانت من وجهة نظرى أعظم أعمال السيد خاتمى وضع كل هذا جانباً وأنظر أى خدمة جليلة أداها السيد خاتمى للمجتمع الإيرانى من المؤكد بل والحتمى أنه كانت هناك عراقيل فى طريقه لا يمكن إنكارها لكن ليس بهذا الشكل الذى يشكك فى مجمل الحركة ويجب التركيز على العراقيل فى نطاقها والتحقيق فيها حتى لا تتكرر ثانية ويجب الاستفادة منها.

×يعنى ذلك أنك لا توافق على ما يُقال من أن الإصلاحات فشلت وذهبت سدى؟

- من المؤكد أن الفكرة ليست قابلة للموت، فهل بعد رحيل الإمام رحلت أفكاره؟! ليس فقط لم ترحل بل إنها فى كل يوم تزدهر أكثر من اليوم السابق. والأمر كذلك بالنسبة للإصلاحات، فهى فكرة تؤمن بأنه يجب توفير سُبل الحياة للشعب من جميع الجوانب لأن الشعب هو صاحب الحق الأصيل فى هذه الثورة فهو الذى قام بها وهو الذى اختار الإصلاحات بعد ذلك.

×إذن فلماذا فى الانتخابات الأخيرة تم انتخاب السيد أحمدى نجاد؟

-يجب الاعتراف بأن الإصلاحيين كانت لهم أخطاء أيضاً، وعلى أية حال فقد أدت مجمل هذه الأخطاء وعدم الاهتمام بحياة الشعب وكذلك أيضاً حملة الدعاية الواسعة من جانب الجناح المقابل إلى أن ينصرف الشعب عن الإصلاحيين على سبيل المثال أنت رأيت إلى أى مدى كان شعار السيد كروبى فى الانتخابات جاذباً لانتباه الشعب من ناحية أخرى أدت أخطاء الإصلاحيين فى انتخابات المجلس السابع وعدم إجماعهم فى الانتخابات الرئاسية إلى أن يحدث هذا الأمر مع أن قضايا أخرى تدخلت فى نتائج الانتخابات، على أى حال ساهمت مجموعة هذه العوامل فى هزيمة الإصلاحيين.

×كيف ترى مستقبل الإصلاحيين؟

-أعتقد لو أن العمل التنظيمى قوى يمكنهم أن ينجحوا والواقع مازال كثير من الشعب يعقد الأمل على الإصلاحات والإصلاحيين على سبيل المثال يمكنكم مشاهدة الحفاوة التى يُقابل بها خاتمى فى مختلف المراسم.

٢- بيرويز ورجاوند: من بيدهم الدفة لم تكن لديهم الجرأة للانفصال عن النظام

× السيد بيرونير ورجاوند، بداية ماذا يفعل الإصلاحيون؟

- إن هذا سؤال صعب، وعلى أى حال مازال الوقت مبكراً للإجابة على هذا السؤال لأن الحالة الإيرانية مع النتيجة التى ترتبت على انتخابات الدورة التاسعة لرئاسة الجمهورية قد أصبحت معقدة للغاية.

×ما هو تحليلكم لنتائج وإنجازات الثانى من خرداد؟

-هذه الحركة أيقظت المجتمع الإيرانى بعد مرحلة من السُبات وكان جهد النظام أن يفرض - دون الأخذ فى الاعتبار الرؤى الواقعية للعالم المعاصر - نظاماً أيديولوجياً مذهبياً على المجتمع، لكن سلوك الشعب أثبت أن توق المجتمع الإيرانى منذ عهد الحركة النيابية وما بعدها للوصول إلى حكومة قانونية مازال موجوداً، حيث تتأسس الحكومة التى تبنى مصير الأمة على رأى واقعى، الحكومة التى تكفل حقوق مساواة المواطنة لكل الأشخاص الذين يحيون فى

إيران، الحكومة التى تحترم الوصول إلى مناخ منفتح وحر، الحكومة التى لا يوجد فيها أى مسئول أو مؤسسة تعلو على رأى ومطلب الشعب وتعتبر نفسها مسئولة أمام الشعب .. لقد كانت حركة الثانى من خرداد فرصة من أجل طرح شعارات الشعب والإعراب عن مطالب الأمة الإيرانية. بهذه النظرة يجب القول أن المناخ الناجم عن الثانى من خرداد هو المناخ الذى أتاح للمجتمع فرصة ليتحدث مرة ثانية عن مطالبه فهو لعدة سنوات يناور عليها ويضطر النظام ليصدق على تيار قوى باعتباره قوة ديمقراطية لها بنية تختلف عما يراه الاحتكاريون، ونتيجة لهذه الحركة أصبح النظام فى موقف إما أن يواجه الشعب وإما أن يتراجع خطوة خطوة أمام مطالبه ويهيئ الفرصة لاستقرار بنية جديدة هى موضع قبول الأمة الإيرانية.

×هذه الأيام ليسوا قليلين هؤلاء الأشخاص الذين يعتقدون أن الحركة الإصلاحية مثلها مثل الحركات التحررية التى يذخر بها التاريخ الإيرانى على مدى المائة عام الأخيرة سيكون مآلها الفشل... هل هذا صحيح؟

×من حيث تحقيق الأهداف والشعارات التى طرحت يجب القول أن هذا الرأى صحيح، يعنى أنه بدلاً من أن تعقب حركة الثانى من خرداد الظروف التى تكون بنية الجمهورية بالمعنى الحقيقى للكلمة فى إيران، حصل الأشخاص اليوم على المناصب التنفيذية، وبدلاً من أن يتحدثوا عن الجمهورية فى إيران يتحدثون عن الحكومة الإسلامية وجار التخطيط لأن ينظر إلى مسألة إعمال السيادة الوطنية والتمكين لمطالب الشعب باعتبارها ظاهرة فرعية والواقع أن البعض من الذين لا يقولون بدور للأمة فى مختلف أشكال بلورة الحكومة يريدون أن يجعلوا الشعب فى خدمة الأقلية التى تعتزم فرض بنية إيديولوجية على كل المجتمع.

×ما هو أكبر دليل على ضعف حركة الثانى من خرداد؟

- إن الأشخاص الذين كانوا يمسكون بالدفة لم تكن لديهم الجرأة على الانفصال عن النظام الاحتكارى وكانوا فى الواقع يشكلون جزءاً كاملاً متصلاً به غاية ما هنالك أنهم كانوا يؤمنون بنظرة أكثر انفتاحاً وأنه يجب حدوث تغييرات نسبية أى أنهم بينما كان المجتمع يتطلع إلى تطورات جذرية كانوا يُريدون الإبقاء على الوضع مع شئ من التجميل، هذا فى ظل ظروف أن النظام لا يملك روحاً قوية ولا يمكن أيضاً أن يعد المجتمع بالشكل الذى يجعله يقبل بمطالبه وشعاراته وأسباب استقراره.

٣- إبراهيم يزدى: الثانى من خرداد حركة إصلاح سلوك الحكام

×السيد إبراهيم يزدى، فى رؤيتكم ما هو إنجاز الثانى من خرداد؟

- بما أن الثورة الإسلامية الإيرانية اعترتها إشكاليات وانحرافات بعد النجاح .. فقد جاءت حركة الثانى من خرداد لتفتح صفحة جديدة فى موضوع التيارات السياسية الإيرانية، والواقع أن الثانى من خرداد كانت خطوة من الداخل لإصلاح البنى الحقيقية لا البنى الحقوقية.

×ما هو مقصودكم من البنى الحقوقية؟

-أقصد بالبنى الحقوقية المبادئ التى يتضمنها الدستور من حيث تركيبة القوى والمؤسسات المختلفة، كما أقصد بها إصلاح سلوك الحكام. فالشعب الذى أدلى بصوته فى الثانى من خرداد فى الواقع وجه عدة رسائل: الرسالة الأولى عدم الكفاءة السياسية للأشخاص الذين كانوا حكاماً من قبل. الرسالة الثانية أننا مازلنا أوفياء للثورة الإسلامية الإيرانية. وآمالها. الرسالة الثالثة نقد السابقين. الرسالة الرابعة المطالبة بإحداث تغييرات فى البنية الحقوقية الفعلية. أى أن الشعب قال لخاتمى عن طريق الإدلاء بالأصوات أننا لا نريد تفكيك النظام ولكن يجب على الحكام أيضاً أن يغيروا من نمط سلوكهم. لكن للأسف هذه الحركة لم تستطع تغيير سلوك البنية الحقيقية بل على العكس فشلت وأدت إلى استياء الشعب وانفعاله وكانت نتيجة هذا الانفصال مع مجئ الحكومة الجديدة.

× لماذا لم تنجح ؟

- لأنها الحركة الإصلاحية التى أراد الشعب أن يحدث تغييرات فى إطارها، لكن هذه الحركة للوصول الى هذه النتيجة كانت تحتاج الى زعيم. وكان السيد خاتمى رئيس الجمهورية إصلاحيا لكنه لم يول نفسه مطلقا دور زعامة الحركة الإصلاحية إما أنه لم يرد أو لم يستطع أو لم يؤمن بهذا فى حين أن المرحوم الدكتور مصدق كان زعيما للحركة الوطنية وعندما أصبح رئيسا للوزراء أيضا قام بالدور القيادى نفسه واعتمد على القوى الوطنية وأقام اتصالا مباشرا بالسواعد الوطنية لكن السيد خاتمى ظل رئيسا للجمهورية ولم يقبل زعامة حركة الإصلاحات ولهذا السبب فشل.

× مع كل هذه الأوصاف ما هو أفضل إنجاز للثانى من خرداد؟

- الثانى من خرداد ورقة من تاريخنا المعاصر لو قلنا أن الديمقراطية هى عملية تعلم ولو قلنا أن

الشعارين الكبيرين للثورة الإسلامية والثورة المئوية للشعب الإيرانى هما سيادة الأمة وتحقيق الحريات الأساسية لها عندئذ سنرى أيا من تجاربهما كان مفيداً، صحيح أنه على مدى الأعوام الثمانية من رئاسة السيد خاتمى لم يحقق الإصلاحيون كل الأهداف لكن وجدت أدبيات الديمقراطية الشعبية وأدبيات حقوق الأمة وينبغى الا نتجاهلها فأنا اعترض على أداء حكومة خاتمى ولكن يجب ألا نتجاهل امتيازاتها على سبيل المثال فى أى دولة ترتكب الأجهزة الأمنية سلسلة من جرائم القتل سواءً الأجهزة الأمنية الغربية أو الشرقية لكن لم يحدث فى أى دولة أن تعترف الاستخبارات بهذا الأمر وتصدر بياناً وتقول نعم حدث هذا الأمر.

فعل مدراءونا هذا الأمر واعتقلوهم وتم استجواب وزير الاستخبارات .. هذا الأمر لا نظير له فى دول العالم الثالث أو الأول كان هذا نتيجة لحنكة السيد خاتمى السياسية وكانت له ردود فعل ونتائج باهرة وبرأيى أن فترة السيد خاتمى أوجدت الأدبيات والخطاب الديمقراطى وفشل الإصلاحيين مرده حالة الصعود والهبوط التى لا يمكن اجتنابها فى أى مسيرة ديمقراطية.

٤ - محمد رضا تاجيك: الإفراط والتفريط هما عائق الإصلاحات

× السيد تاجيك مضى أكثر من ثمانى سنوات على ما يعرف بحركة الثانى من خرداد وتم نشر المئات من المقالات والحوارات والتحليلات فى هذا الصدد ما هو تحليلك لهذه الحركة.؟

-أنا أفضل أن أنظر إلى هذه الحركة باعتبارها تجربة قيمة، تجربة مختلفة للفكر وللسلوك وللحوار. هذه التجربة علمتنا أننا نستطيع أن نفكر بشكل آخر بالنسبة لعلاقة الدين والديمقراطية والدين والحرية والعلاقة بين القيم والسياسة، نستطيع أن نفكر فى تطورات المجتمع بشكل آخر ونضع خطة جديدة ونفكر فى تغيرات تراعى الخصوصية والمعايير العامة للنظام.

× ما هى جدوى كل هذا الفكر؟

-هذه الإنجازات ليست بالقليلة وقد كانت لنا فى هذه الفترة إخفاقات ونجاحات وكلها تشكل تجربة تاريخية للمجتمع.

× التصويت لخاتمى كان سلبياً أم إيجابياً؟

-على أية حال الاثنان معاً، مما لا شك فيه أنه نظراً لروح مجتمعنا واحتياجاته كان هذا التصويت إيجابياً أكثر منه سلبياً.

×ما هو التحدى الأكبر الذى واجه خاتمى وفريقه طوال هذه الفترة.؟

-ثمة تحديات مختلفة بعضها نابع من الداخل مثل الفقر التنظيرى والفقر فى ترتيب جدول الأعمال وفقر الانسجام الداخلى وفقر الاستراتيجية والتكتيكات المحددة، وهناك تحديات خارجية أيضاً. هذه الحركة كانت حركة عظيمة وقفت ضدها أعمال مقاومة وكان كثيرون فى الداخل والخارج يعملون على ألا تصل إلى محطتها النهائية.

×كنتم كبير مستشارى السيد خاتمى لو تحدثنا بحيادية إلى أى مدى كان السيد خاتمى وأنصاره إصلاحيين؟

-من الطبيعى أن الفريق الذى كان قد تجمع حول السيد خاتمى كان أشبه بالطيف أكثر من كونه خطاً محدداً أو جماعة محددة ولا يمكن الحكم عليه بطريقة محددة فبعضهم على الرغم من أنه كانت لديه إرادة فإنه كان يفتقر إلى نظرية الإرشاد العملى ويفتقر إلى قائمة محددة ولذا لم تصل إرادتهم إلى شئ إلا أن الكثيرين منهم لم تكن لديه الإرادة الإصلاحية وعملوا على تقديم أنفسهم فى جبهة الإصلاحات ولكنهم من الناحية العملية قاموا بدور المعوق للإصلاحات.

×هل كانوا نفعيين؟

-مما لا شك فيه أن كثيراً منهم قد اختار المناخ المناسب لتحقيق أهدافه ومصالحه الشخصية ولا يمكن أن نطلق عليهم نفعيين بالأساس.

×توجد فى عهد السيد خاتمى منعطفات مثل عمليات القتل السياسى للمجددين، أحداث المدينة الجامعية، إغلاق الصحف وقتل زهرا كاظمى، برأيكم هل كانت مواجهة خاتمى وفريقه لهذه الأحداث مقبولة؟

-هناك بعض الأعمال هى فوق الحكومة ولها أبعاد ولا يمكن اختصارها فى مستوى حكومة ما، وأنا أشهد أن السيد خاتمى بذل كل جهده لينهى كل هذه المشاكل بشكل مناسب.

×يعنى كيف ينهيها؟

أى يفكر فى حلها لكن بعض هذه الأحداث كانت لها أبعاد أكبر من طاقة الحكومة أكبر من صلاحية وأداء أى حكومة بعضها يدار خارج إرادة الحكومة ولا يمكن احتواؤها لكن بصفة عامة تم التعاطى بحنكة وعقلانية مع الموضوعات التى سردتها، هذا من وجهة نظرى وتم احتواؤها، ولو لم يكن هذا التصرف لشاهدنا اليوم نتائج أكثر سلبية.

مقاومة الإصلاحيين لتغيير جهة الإشراف على الانتخابات

■ مردم سالارى (الديمقراطية) ٢٠٠٦/٥/٢٤

جاءت أولى الأنباء حول تغيير الجهة الرقابية على انتخابات المحليات على لسان محمد رضا باهنر نائب رئيس مجلس الشورى الإسلامى، وهى الأنباء التى أثارت العديد من ردود الفعل، فالإصلاحيون يرون أن الدستور هو الحكم ويعتقدون أنه وفقا للدستور لا يجوز نقل مرجعية الرقابة على الانتخابات المحلية إلى مجلس صيانة الدستور وأن هناك أسبابا سياسية وراء هذا التغيير. كما أعلن مجلس صيانة الدستور أن هناك خطأ قانونيا فى هذا التغيير وأنه لا يرغب فى الرقابة. ومع ذلك يتمسك زعماء اليمين بهذا التغيير تحقيقاً لرغبتهم.

وفى هذا السياق، أعلن مهدى كروبى الأمين العام لحزب الاعتماد الوطنى ورئيس البرلمان السابق أنه لا يوافق على هذا الموقف، حيث قال: "نحن لا نعلم أن البرلمان قد أقر مثل هذا الاقتراح. وبعض السادة قد أدلوا بآرائهم فى هذا الصدد ولكنى لا أعتقد أن البرلمان سوف يوافق على هذا التغيير. وإذا كان البرلمان يريد الرقابة فإن لديه الآليات المناسبة ولكن إذا كان يريد السلطة بحيث يأتى بمن يريد فهذا ليس فى مقدوره". وأكد كروبى أن البرلمان هو أفضل من يمكن أن يتولى الرقابة على الانتخابات المحلية.

كما أشار الدكتور كواكبيان أمين عام حزب مردم سالارى إلى اقتراح إشراف مجلس صيانة الدستور على انتخابات المحليات وقال: "إن أحد التيارات السياسية يريد أن يظل دائما فى مقعد السلطة ولا يسمح للعناصر خارج السلطة بالنزول إلى الساحة ولذلك فهو يريد إلقاء مسئولية رفض الصلاحية على عدد من فقهاء مجلس صيانة الدستور ومن ثم يتمكن من دخول سباق تنعدم فيه المنافسة. ومن الأفضل لمجلس صيانة الدستور ان يتمسك بموقفة الرافض للإشراف على الانتخابات. وفى هذه الحالة يجب أن نرى هل يعتبر مجلس صيانة الدستور هذا الاقتراح متوافقا مع المادة ٩٠ من الدستور أم لا حيث لم تتطرق هذه المادة إلى إشراف مجلس صيانة الدستور على الانتخابات المحلية". وأضاف كواكبيان أن بعض خبراء القانون يرون أن إشراف مجلس صيانة الدستور على الانتخابات المحلية أمر مخالف للدستور.

ويرى حجة الإسلام والمسلمين السيد ناصر قوامى رئيس اللجنة القانونية والقضائية بالبرلمان السابق أن الهدف من هذا الاقتراح هو جعل الانتخابات، من مرحلتين وإلا فإنه ليست هناك أية مشكلة فى إشراف البرلمان على الانتخابات. وقد تم تطبيق إجراءات إصلاحية فى الوقت الذى كنا نشهد فيه وجود مشكلات والآن لا نرى أية مشكلة بالنسبة للانتخابات المحلية تستدعى إشراف مجلس صيانة الدستور عليها. وفى النهاية أكد أنه مع إشراف مجلس الشورى الإسلامى على الانتخابات المحلية السابقة كان بمقدور كل الأفراد الحائزين الشروط اللازمة المشاركة فى الانتخابات ولم يتم رفض ترشيح أحد سوى فاقدى الشروط من أصحاب التاريخ السيئ أو غير المتعلمين وما إلى ذلك وكان هذا الرفض أمرا طبيعيا وضروريا ولكن مع دخول مجلس صيانة الدستور إلى هذا المجال ظهر العديد من المشكلات مما أدى فى النهاية إلى انتهاك حقوق المواطنين.

وصرح على اكبر موسوى خوينى بأن تخويل مجلس صيانة الدستور الإشراف على الانتخابات المحلية هو أمر غير قانوني. والبرلمان الحالى لا يختلف كثيرا فى المواقف مع مجلس صيانة الدستور. وقد نص القانون على إحالة أمر الإشراف على الانتخابات المحلية إلى البرلمان ومن الواضح تماما أن مجلس صيانة الدستور لا يستطيع تولى هذه المسئولية ولكن ربما يقصد السيد باهنر وأصدقاؤه المحافظون بهذا الاقتراح التخلص من بعض الأعباء والضغوط الواقعة عليهم وإلقاء المشكلات المحتملة على مجلس صيانة الدستور.

عملية الإصلاح.. إلى أين؟

■ مردم سالاري (الديمقراطية) ٢٠٠٦/٥/١٧

ربما قد تكون الظروف غير مناسبة الآن لإصدار حكم صحيح وقطعى إزاء وضع الإصلاحيين على الساحة السياسية فى الفترة الحالية، فهم أنفسهم يرون أن زمان هذا الحكم قد يحن أوانه فى الانتخابات القادمة، بشرط أن يتم إجراؤها فى أجواء يسودها العدل والحرية. ومع الأخذ فى الاعتبار الإجراءات المتخذة من قبل جبهة الإصلاحات، فإن الإصلاحيين يعتقدون أن أوضاعهم سوف تتحسن وبشكل أفضل فى الانتخابات القادمة، الأمر الذى يجعل بعضهم يسعى لبلورة اتحاد استراتيجى داخل جبهة الإصلاحات من الآن.

ومن ناحية أخرى، يعتبر كثير من الإصلاحيين أن علاقاتهم الموسعة مع المواطنين وعلى جميع المستويات والأصعدة قد تكون الفرصة الأنسب لشرح إنجازات وأداء حكومة الإصلاحات.

وكذا يعتقد زعماء الإصلاح أنه قد حان الوقت الآن لدراسة ما حدث من أخطاء ونجاحات فى تلك الفترة، حتى يتثنى إيجاد أدبيات جديدة يمكن مواجهة الهجمات عبرها. ومن ثم يحتم السعى وعلى ضوء توقعات الناس إبداء تعاون أكثر وعلى جميع المستويات.

وها هو السيد محمد خاتمى الرئيس الإيرانى السابق، والمعروف عنه زعامته لدولة الإصلاحات يرى أن الرؤية الإصلاحية كان يشوبها بعض الإبهامات فى التعريف والأداء. حيث أكد خاتمى أهمية معرفتنا بعلوم الإصلاحات، وكذا المحاور الثلاثة، الحرية، الاستقلال، التقدم، بوصفها مقومات الإصلاحات الأساسية هى المفترض أن تكون نقاط الارتكاز لتيار الإصلاحات فى هذه المرحلة، يعنى الالتزام بمبدأ الثورة الإسلامية.

وفيما يتعلق بالتساؤل المثار ومفاده: هل من الضرورى طرح تعريف للإصلاحات؟! يجيب خاتمى قائلاً إن الإصلاحات نفسها قد تحتاج لإصلاحات. غير إن الإصلاحات تسير فى نفس طريقها، أما الأشخاص المتصدرون لزعامتها أو الذين يريدون ذلك ويدعونه لربما هم الذين يخطئون. وكذا أوضح خاتمى أن حركة الإصلاحات ينبغى أن تتقدم صوب الحريات، والاستقلال، والتنمية، نظراً لكون تلك الأشياء هى المطلب الواقعى الذى ينادى به الدين لصالح بناء المجتمع.

الإصلاحيون رفعوا شعارات ويقال إنهم لم يستطيعوا تحقيقها للناس، والآن أصبح أمامهم الفرصة لتوضيح الظروف التى أحاطتهم. والتساؤل الآخر، هل سكوت الإصلاحيين يعنى عدم وجود برامج لديهم؟ إنهم يرفضون هذا الافتراض. وبالرغم من أن بعض التوجهات لاسيما أسد الله بادامچيان - أبرز أعضاء حزب المؤتلفة الإسلامى - يعتقد بأن الإصلاحيين قد ماتوا ومن ثم لا ينتظر من الميت الإتيان بشئ، إلا إن توجهات مقابلة لاسيما رؤى عزت الله سحابى مازالت معتقدة فى عدم فشل التيار الإصلاحى وأنه مازال قادراً على العطاء.

أما أسد الله بادامچيان فيرى أنه تيار ميت ولا ينفع معه حتى معجزة المسيح، إذ إن التيار الإصلاحى يفتقر من وجهة نظره إلى التعريف والاستراتيجية المحددة، ويتساءل كيف يتأتى لتيار بهذه المواصفات أن يعود للساحة السياسية من جديد!

ومن ناحية أخرى، يرى مصطفى كواكبيان سكرتير عام حزب مردم سالارى (الديمقراطية) أنه حينما تفصل الإصلاحات عن الشعب تموت، ولكن الإصلاحات الشعبية لن تموت أبداً، فالإصلاحات من وجهة نظر كواكبيان فى حاجة إلى برنامج، واستراتيجية وقيادة وأهداف محددة فى إطار من الشفافية، ويتصور أن مثل تلك الإصلاحات لن تموت مطلقاً.

وفى هذا السياق، يقول الدكتور مصطفى كواكبيان سكرتير عام حزب الديمقراطية ومؤسس جبهة تدعيم الديمقراطية أنه قبل أى شئ ينبغى أن يكون للإصلاحات معنى، وكذا أتصور أن غياب الاستراتيجية والأهداف وعدم الشفافية يفقد الإصلاحات معناها أيضاً.

وفيما يتعلق باستقامة الإصلاحات، فيرى رسول منتجب نيا نائب السكرتير العام لحزب اعتماد ملى (الثقة الوطنية) أن الإصلاحيين كافة يجب أن يفكروا فى معرفة عوامل الاختلاف فيما بينهم خاصة أنه لا معنى فى الحديث طوال الوقت عن الإجماع والائتلاف دون معرفة الأسباب الحقيقية للاختلافات، وكذا دون الاعتراف بالأخطاء السابقة، فالخطر سيظل قائماً دون تغيير تلك العوامل.

وكذا يرى على رضا علوى تبار محلل سياسى معروف أنه فى حال ما إذا أرادت الحركة الإصلاحية التحرك على الساحة من جديد فعليها التحديث واتباع هدفها دون إبهام.

فى حين يرى محمد سلامتى السكرتير العام لمنظمة مجاهدى الثورة أن الإصلاحات تنطوى على نفس المفاهيم التى جاءت فى الثورة والدستور وأنها لا تحتاج لتعريفات أخرى، وتباعاً فإنها أى الإصلاحات لن تموت وستظل موجودة على الدوام.

بينما يرى السيد إبراهيم أصغر زاده سكرتير عام حزب التضامن فى السياق ذاته، أن الإصلاحات لربما تحتاج لبعض الترميمات، خاصة فى المرحلة الحالية، فمثلا يجب على الإصلاحيين معرفة السر الكامن وراء ابتعاد الناس عن الإصلاحيين، فإذا ما عرف هذا السر فلربما قد نكون فى غير حاجة لتأسيس أحزاب أخرى.

إن الاستراتيجيات الإصلاحية يجب أن تنعطف بالمستقبل، وتعيد النظر فى أوضاعها حتى يتسنى لها التأثير فى الفضاء السياسى من جديد. والأهم كما يرى بهزاد نبوى عضو منظمة مجاهدى الثورة أن استمرارية فعاليات الإصلاحات إنما ينبع من تقيد الإصلاحات بالنظام والدوران فى فلكه. وأخيراً يعتقد مصطفى معين - وزير التعليم العالى السابق - أن الإصلاحات ستستمر

الإصلاحيون ومتحدث من الجنس الآخر

■ حوار مع ايلاهى كولايى ■ شهلا ثمركت زنان (النساء) ٢٠٠٦/٥/٢٥

مع اقتراب موعد انتخابات مجلس خبراء القيادة المزمع إجراءها فى ١٧ نوفمبر القادم، بدأت القوى السياسية الإيرانية فى عقد الاجتماعات والمؤتمرات من أجل التنسيق فيما بينها، وتأتى القوى الإصلاحية على رأس القوى السياسية التى بدأت فى إعادة النظر فى برامجها وطروحاتها من أجل الوصول إلى السلطة مرة أخرى، وفى هذا السياق أجرت مجلة زنان هذا الحوار مع السيدة ايلاهى كولايى أستاذ بكلية الحقوق والعلوم السياسية بجامعة طهران، وعضو بمجلس الشورى السادس، والمتحدث الرسمى السابق لوزير التعليم مصطفى معين، وهى من أبرز النساء النشطاء للتيار الإصلاحى. وفيما يلى نص الحوار:

×السيدة ايلاهى كولايى، ذات مرة طلب البعض منك تعريف نفسك، فقلت شديدة النشاط فى العمل، كثيرة المحاولات، مجتهدة؟

- صحيح، ولكن لماذا التعجب من ارتباط المرأة واجتهادها فى العمل؟! وهى التى تعمل فى المزارع ثم فى بيع المحاصيل وبعد ذلك فى المنازل. فلا شك أن هذا هو نهج المرأة الإيرانية فى كل مكان.

ايلاهى كولايى

×إن إحدى الوقائع التى مازالت عالقة فى أذهان الناس عنك، هى أنك كنت أول امرأة تدخل المجلس بـ "المانتو" (المعطف) والإيشارب. فهل مازلت تتذكرا٣ين تلك الواقعة؟

-حتماً تدركون مدى حجم الضغوط التى قد تصاحب مثل تلك القرارات، لدرجة أن بعض الأصدقاء قد نصحونى قائلين: لا تفعلى هذا الأمر، فقلت: إننى ما أقدمت على مثل هذا العمل لا لشئ إلا لإثبات أن الإسلام أكبر من كل تلك المفروضات التى فرضت على الناس باسم الإسلام. أردت إثبات عدم وجود زى واحد هو المفروض وما دونه هو المرفوض فى إيران، ولعل كثيراً من نواب المجلس السادس قد أقروا فى النهاية بأن هذا النوع من الحجاب قد يكون أفضل من أنواع الحجاب الأخرى.

×وأى أشخاص نصحوا سيادتك بعدم فعل هذا الأمر؟

- الواقع أنهم كانوا كثيرين، فقد حرصوا على ألا أتعرض للإهانات والحملات المغرضة، ولكننى كنت متخذة القرار الذى لم أر فيه أى إضعاف سواء للجمهورية الإسلامية أو للإسلام.

×إذن، أكان كل من نصحوكي من النساء؟

-لا، كـان الرجـال من بينهم أيضـاً، وهـم الذين رفضوا استمرار التناقضات والفهم غير الصحيح للحجـاب. وإننى وبوصفى من جيل الثـورة ولدى أهداف وتصورات عن الإسلام والحقوق والحريات "حريات المرأة"، لا أستطيع فرض مثل ذلك النوع من الرداء الخاص على الإنسان، وإنكار حقه وإرادته فى حرية انتقاء لونه ونوعية ردائه.

×وهل اعـتـاد نسـاؤنا على مـثل هذا النوع من الصدامات؟

-نعم، وأتذكر حينما كنت مدير عام شئون التعليم بجامعة طهران ودعتنى كلية الإلهيات لمؤتمرها السنوى، وقبيل المشاركة جاءنى أحدهم وقال: غير مسموح هنا الحضور بدون الشادور (العباءة الرسمية المخصصة للمرأة فى إيران)، فاعترضت وبينت مدى قانونية موقفى بوصفى إمرأة ترغب فى اعتراف مجتمعها بحريتها، فلم أكن - خاصة وأنا ممثلة عن المرأة - على استعداد للتضحية بهذا الحق، لذا حاولت الاعتراض على هذا الوضع بشتى السبل، وأتصور أننى قد وفقت فى ذلك.

×وهل فى رأيك، مجتمع المرأة يفكر بنفس النهج؟

-النساء كافة اليوم ينتظرن أن يكن مثل الرجال كافة فى اختيار ملابسهن بحرية، إلا أن التفاوت الموجود بين الرجل والمرأة فى المجتمع يعطى الأول الحق فى فرض نوعية الملبس على الأخير.

×وإذا لم تقبل بعض النساء بالحجاب ....؟

-إن مسألة الالتزام بالحجاب فى مجتمعنا يجب أن تكون فى إطار القانون، يجب يكون أى تغيير سلوكى فى إطاره القانونى. فإرادة عموم النساء والرجال مثلاً إزاء إلزام النساء الإيرانيات بالحجاب كافة سواء المسلمة أو المسيحية واليهودية أو أتباع المذاهب الأخرى موجود ومعترف به فى الدستور الإيرانى أم لا. فمن الناحية الشرعية يعتقد الكثير من الأفراد أنه لا يمكن تطبيق الالتزام بالحجاب على المرأة المسيحية مثلما الأمر مع المسلمة، وهذا مطروح فى مجتمعنا اليوم.

وأتصور أن مسألة المرأة وقضاياها الحقوقية هى جزء من الملف الرئيسى المطروح داخل مجتمعنا اليوم، والذى يحتاج إلى إعادة نظر فيه، فنقول إن مجتمعنا ومطالبه قد تغيرت مثلما تغيرت معها تركيبته السكانية، ومن ثم فنحن فى حاجة إلى إعادة تقييم الأمور على مختلف الساحات. لكن ما يحدث من صدام فى مجتمعنا إنما ينجم عن جملة الأشياء التى يحبها البعض أو يعتقد فيها ومن ثم يحاول هذا البعض فرضها على الآخر بوصفها عين الإسلام أو بخلطها بالسياسة وهذا هو التحدى الرئيسى فى مجتمعنا اليوم.

×وهل كـانت هناك مـشكلات داخل اللجـان مع الرجال من هذا الجانب؟

-أتصور أنك تعرف الإجابة، إذ إننا نحيا فى مجتمع تسيطر عليه المعتقدات والميول الذكورية، وبالتالى نجد أن بعض الأشخاص قد يثقل عليهم تقبل قيام امرأة بدور بارز فى اللجان، وهذا ما يبدو فى كثير من التصرفات المختلفة. فقد كنت طوال تلك الفترة متصدرة للجنة الأمن القومى والسياسة الخارجية إبان المجلس لدورته السادسة وأتحمل خلالها بعض التحقير والإساءات ولم أكن لأتحمل كل هذا لولا الدور الواقع على عاتقى. إننا النسوة فى إيران يجب أن يكون لنا جلد مثل جلد وحيد القرن حتى نستطيع الاستمرار فى مشاركتنا الاجتماعية، وذلك نظراً للرؤية السائدة تجاه المرأة، وأود الإشارة إلى أننى كباحثة علمية بالجامعة لست فى حاجة للتذكير بذلك، ولكن من أجل مصالح البلاد والعباد، ودفاعاً عن مطالب الفئات المحرومة وخاصة النساء اللائى ظلمن على مر التاريخ فمن الضرورى توضيح مطالبهن.

× بعض المرشحين لرئاسة الجمهورية أكدوا أنهم لا يمين ولا يسار، فهل تتصورين إمكانية إتمام العمل السياسى خارج إطار حزب كبير؟

-من الممكن، ولكن سوابقنا الكثيرة فى هذا المجال، ربما تؤكد صعوبة تحقيق ذلك، فمن ناحية نرى أن مشكلات مجتمعنا الإيرانى تكمن فى الانقطاع المستمر لمحاولاته النشيطة حيال الديمقراطية طوال المائة عام الماضية، ومن ناحية أخرى نجد أن المؤسسة السياسية لا تحاول تنظيم وتوضيح هذه المحاولات والتجارب حتى يدرك اللاحقون سلبيات السابقين فى الحقل السياسى، وعلى أى حال، فإننى أتصور أن البعض قد لا يعلن انتماءه لهذا التيار أو ذاك، حتى يكسب أكبر قدر من الأصوات، الأصوات الغير راضية سواء عن اليمين أو عن اليسار.

غير أننى أتصور أنه برغم واقع التحزب لدينا فإن نجاح العمل السياسى يحتاج إلى تنظيم جماعى، وقد رأينا العمل البرلمانى فى المجلس كيف يصبح بدون معنى فى غياب الدعم الحزبى، وأنا بوصفى ممثلة فى المجلس سواء عن السياسة الخارجية أو الموضوعات الثقافية، و... أعتقد أنه بدون الدعم الجماعى المنتظم قد لا نفلح فى حل المشكلات السياسية، وكذا بدون المشاركة السياسية الفعالة

للأحزاب القوية لا تتحقق الديمقراطية أو الفعاليات البرلمانية.

× يعتقد بعض الأفراد أن بعض الأحزاب قد يتجاهل مصالح الشعب في مقابل أهدافه الخاصة؟

-أنا لست مع هذا الاعتقاد، لأن أي حزب من المفترض أنه تأسس في إطار الدستور الإيراني وفقاً لخدمة الشعب، صحيح أن أي حزب قد يقوم على تحقيق مصالح جماعة معينة، لكن الحزب الذي لا يرعى المصالح العامة ومطالب القاعدة الاجتماعية العريضة ولا يعرف شعار "إيران لجميع الإيرانيين" مثلاً يكون قد انفصل لذلك عن الغرض الأساسي الذي تأسس عليه وفقاً للدستور. وأخيراً فالناس تدرك جيداً السلوكيات والبرامج والمواقف لجميع الأحزاب ومن ثم تستطيع التمييز بينهم واختيار الأفضل الذي يمكن أن يقوم المجتمع بالشكل الصحيح.

× من الواضح انه كان هناك انتقادات كثيرة لأداء السيد خاتمي أو للتيار الإصلاحي، بحيث نبعت بعضها من دعاية التيار المنافس، والبعض الآخر من أداء الإصلاحيين انفسهم، مما كان له أثره على نسبة المشاركة الشعبية في الانتخابات الأخيرة، فما هو رأيكم حيال ذلك؟

-الواقع أننا تلمسنا ما ذكرتموه، ولكنني أتصور أن عناصر قوى الإصلاح مازالت تتمتع ببعض القدر من النفوذ، كما أنها مستمرة في محاولاتها الإصلاحية دون يأس، صحيح أن الظروف مختلفة اليوم وفقاً لما آلت إليه الأوضاع، وكذا عدم وجود الإمكانات الكبيرة، خاصة الإمكانات الاقتصادية الموجودة لدى المعارضين للإصلاحات والقادرة في الوقت ذاته، على حل الكثير من المشكلات، إلا أنه رغماً عن ذلك، مازالت لدينا القدرة على التماهي مع الناس. وهنا أود الإشارة إلى نقطة مهمة وهي أن الناس قد استقرت في أذهانهم أفكار غير صحيحة عن نتائج العمليات الإصلاحية والعمل الإصلاحي، وذلك عبر الدعاية الكثيفة طوال السبع سنوات الماضية، خاصة ما كان يبث عبر الإذاعة والتليفزيون، الوسيلة الأكثر تأثيراً على توجيه الرأي العام وبأسرع الطرق.

إننا نؤكد أن الإصلاحات ليست ظاهرة سياسية، كما أنه لا يمكن فعل الكثير في فترة زمنية وجيزة - سبع سنوات - مع ذهنية تاريخية مغلقة ومستبدة، إنما ذلك يحدث عبر سنوات طوال من المحاولات والمشاركة الشعبية، وما من شك في أن المحور الأساسي، الذي كان باعثاً على عزم الإصلاحيين هو الشعب. بيد أن المؤسسات المستقرة والتقليدية كانت تحت نفوذ المحافظين. وفي المقابل ما الذي كانت تمتلكه القوى الإصلاحية..؟! غير بعض المنظمات غير الحكومية. الإذاعة والتليفزيون مثلاً لم تكن مع التيار الإصلاحي في أي وقت من الأوقات، بل كانت موجهة للعمل ضده، ولماذا؟! لأن التيار الإصلاحي أراد نهج نموذج التنمية من الداخل، والقول بتقدم صوب الديمقراطية من دون ممارسة أي ضغوط دولية. غير أن القوى الدولية والأمريكية لم تكن لترضى أبداً أن تطرح مثل تلك الرؤى في إيران من قبل المفكرين الدينيين، أو أن يكون الدين العنصر الأكثر تأثيراً على التوجهات الديمقراطية الإنسانية، ورغم هذا، كانت محاولتنا الأكثر تماشياً مع حقوق الإنسان والديمقراطية الشعبية في العالم، ولكن القوى العالمية يبدو أنها أيضاً قد رأت عكس ذلك.

× ربما كان الجدل الأساسي الذي لدى الناس على الإصلاحيين أنه لماذا برغم الدعم الشعبي لم يستطع الإصلاحيون الاستفادة من هذا الوضع لمصلحة التغيير؟

-نعم كان هناك جدل كبير، ولكن العمل كان لابد وأن ينجز، بمعنى المضي قدماً في المحاولات الإصلاحية، أو الوقوف لإجراء تغييرات أساسية شاملة. ولقد تحدث الإصلاحيون عن العناصر التي يجب أن تقوم بالتنظيم، مع الأخذ في الاعتبار أن هذا التنظيم لا يكون بين عشية وضحاها. فلدينا حزب كبير وفقاً للمقاييس الفعلية في إيران - حزب جبهة المشاركة الإسلامية - أما مسألة التنظيم تلك فقد استغرقت به أكثر من ستة أعوام. وأي حزب بعد تشكله يجب أن يجلس أفراده - كوادره المركزية - للتفكير ووضع البرامج، وبعدها يشرعون في العمل، بغض النظر عن أن الحزب في المجتمعات الأخرى قد يحتاج للقيام بتلك العملية فترة طويلة جداً. وكذا وكما هو معروف أن هناك جماعات تفكر وأخرى تتخذ القرار وثالثة تنفذ، أي أن العمل يقوم على الفعل والتقسيم، الأمر ذاته الذي افتقر إليه حزب المشاركة، يعني رئيس لجنة الأمن القومي والسياسة الخارجية بالمجلس، وبوصفه أيضاً المدير التنفيذي لصحيفة "نوروز" (النوروز) يظل يتردد إياباً وذهاباً طوال سنة على المحاكم وأمثالها.

وأخيراً، أريد القول إن واقع مجتمعنا لا يتوافق مع توقعاته، وكثيراً ما قالها السيد خاتمي: "إنهم لم يتحملوا توقعات وآمال الشعب، ونحن تحملناها".

× بالرغم من اختلافي مع هذا الطرح، فإنني أظن أن الإصلاحات لا ترتقي بتوقعات الشعب، بل إن الأخيرة هي التي تنتقي الأولى؟

- لاحظى، أننا كشعب إيرانى نتمتع بالمعرفة، ولربما يكون لدينا وعى بالشئ الذى لا نحتاجه، ولكن هل تعد المسألة نفسها مع الشئ الذى نحن فى حاجة ماسة إليه! أننا نتحدث عن الديمقراطية كثيراً فى مجتمعاتنا بينما الرجل فيها مازال يسوق امرأته. الواقع أن الديمقراطية تعد عملية لها وجوه مختلفة، ليست سياسية فقط، وليست اقتصادية أيضاً فقط. صحيح أن الشعب يذهب مرة كل أربع سنوات للإدلاء بصوته سواء فى انتخابات الرئاسة، المجلس، المجالس المحلية، إلا أنه فى النهاية المؤسسة الرقابية هى التى لها الأمر والنهى فى قبول أهلية هذا أو ذاك، وبعدها تقول "إننا ذهبنا وأعطينا أصواتنا لكم؟! يجب أن ننظر لمجتمعنا بواقعية أكثر من هذا. إننا نحيا فى مجتمع نصف قروى - نصف حضرى، وبرغم كل شئ فإن الديمقراطية من حقنا ولا شك فى ذلك، والجميع يجتهد من أجلها، ونحن ندرك أن الشعب هو ولى نعمة النظام، إلا إننا يجب أن نحلل هذا الشعب ومحاور قوته وثقافته والبنى المميزة له.!

×إذن، كيف خاض الإصلاح الساحة وهو يعلم بنقص البنى؟

-خاض الساحة وفقاً لرغبة الشعب. وسبق وأشرنا لذلك، فالناس أرادوا هذا، والتجربة توضح المسألة، فقبل أكثر من ٢٦ عاماً انهار النظام الاستبدادى، وطرح الدستور الديمقراطى الجديد للعمل، وتوالت الأحداث من قضايا دولية وحرب وإعادة إعمار وإلى غير ذلك ... إلى أن دخلنا مرحلة الديمقراطية مع عام ١٩٩٧م (مرحلة اعتلاء خاتمى الزعيم الإصلاحى لسدة الحكم الإيرانى)، وهنا يجب الأخذ فى الاعتبار أن المجتمع الأوروبى قد أخذ أكثر من ستمائة عام على الأقل من التحمل بعد الحروب الدينية هناك حتى وصل إلى مرحلتنا، وهنا يتبادر التساؤل هل كان علينا الانتظار طوال هذه الفترة قبيل التغيير؟!

المشكلة لدينا ليست "رحيل حسن ومجئ حسين"، إنما مشكلتنا فى بُنانا السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، والثقافية التى تعيد صنع القوى الاستبدادية. المسألة أن الديمقراطية تحتاج لتعلم، وأنتم تعلمون أن هذا التعلم يحتاج بدوره لفترة من الزمن، لكننا وللأسف نتيجة التخلف السياسى نعمل بالمثل القائل، "إذهب واشتر قبعة، وضعها على رأسك ..."!

ناهيك عن أن المنافسة السياسية لدينا ليس لها حدود ولا تعرف لها قواعد، وسبق وقلنا لو أن الناس قنطت من الإصلاحات لذهبت تبحث عنها فى مكان آخر، التاريخ دليل على هذه المسألة، أنظروا إلى ما قبل الحياة النيابية فى إيران (المشروطية)، حينما كان الاستبداد متفشياً فى المجتمع، فماذا كان يفعل الناس لتأمين أمنهم، كانوا يرفعون العلم البريطانى أو الروسى فوق أسطح منازلهم. المسألة بسيطة وهى أننا لا نهتم كثيراً بالمشكلات الاجتماعية. حيث يقوم الرجل فى منزله بقهر الزوجة والطفل، ثم يتحدث خارجه عن الديمقراطية. فهل نعتقد بالديمقراطية؟! أنظروا إلى واقع تعليم البنات فى الجامعة وكيف يصبحن لعبة فى يد الرجال، إننى لا أعرف ما الفرق بين ما هو سياسى وغير سياسى طالما أحرم من حقوقى!

×السيدة كولايى، الناس بالرغم من استدلالك لم يصوتوا لأشخاص يتحدثون عن البنى الحقوقية ولا يستطيعون فعل شئ، هل فكرتى فى الاعتزال .... ؟

-إننا جئنا لتعمير الأرض، وندرك مواقفنا سواء على الصعيد المحلى أو الصعيدين الدولى والإقليمى، وندرك كذلك أنه لم يكن هناك ثمة طرح أفضل مما لدينا. وعلى ضوء الظروف الاجتماعية، الاقتصادية، السياسية والثقافية وكذا دواعى الديمقراطية ومن واقع القوى الاجتماعية الموجودة وتجربتنا على مدى الستة وعشرين عاماً الماضية من عمر الثورة، نجد أن كل تلك الأوضاع تشير إلى موقعنا المتميز عن دول أخرى كثيرة. ومن ناحية أخرى، فإننا حينما شرعنا فى الإصلاح، لم يكن هذا يعنى أنه لم يكن هناك برامج ديمقراطية من قبل فى إيران، حتى يتصور البعض أن القوى الدولية قد حاولت النفاذ إلينا عبر مساندتها المحاولات الإصلاحية.

فالسيد خاتمى قد شرع طوال الثمانى سنوات من حكمه فى إحداث جملة من التغييرات داخل المجتمع الإيرانى والتى لربما لم ندركها الآن، لكننا وبعد عشر سنوات سوف نتعرف على أهمية تلك التغييرات للمجتمع الإيرانى. الواقع أن انتقادات كثيرة وحادة قد وجهت لخاتمى بالرغم من أنه قدم الخدمات الكثيرة، لاسيما التحولات التى أوجدها لدى صُناع القرار فى المجتمع الإيرانى، والطرق الكثيرة التى فتحتها أمام الناس، لكن يبدو أن التيار المناهض للإصلاحات قد جيش إمكاناته كافة حتى يحُيد الاستثمار الحقيقى للإصلاحات وهو الشعب عن الموضوع، ألم يحدث ذلك من قبل مع انقلاب ١٩٥٣ . صحيح أن "مصدق" كان حوله جدل واسع، لكنه هل كان يستحق ابتعاد الشعب عن تأييده، وبعد ذلك يتضح لنا أننا كنا خاطئين، فالتجارب المماثلة كثيرة عبر التاريخ، إنهم يريدون إبعاد الناس عن تأييد الإصلاحات، فلو توقفت عملية الإصلاحات فإننا لا نواجه حينها إلا

التراجع والاختلال فى عملية الديمقراطية فى إيران، ونقول من لديه الطرح الأفضل من هذا، فليتقدم به.

×مع الأسف، قد يرى البعض فى النظر إلى أمريكا على أنها تمتلك مفتاح النجاة؟!

-أتصور أن الولايات المتحدة الأمريكية تحاول الآن استغلال الفرصة لحل المسألة العراقية، ومن ثم يأتى دورنا، فالمسألة لاشك أنها مسألة وقت ليس إلا. الأفضل أن نمضى قدماً فى محاولتنا نحو الإصلاح، ليعلم الجميع أن إيران تجرى إصلاحات فى الداخل، ونظامها ليرد بكل شفافية، فضلاً عن كونه ملتزماً بالمقرارات الدولية، وفى هذه الحالة، لن نكون فى حاجة إلى روسيا والصين، أليس هذا أفضل خدمة يمكن أن تقدمها لهذا الشعب!

×ولكن الذين عارضوا المشاركة فى الانتخابات يتساءلون عن الذى قدم الإصلاح طوال الثمانى سنوات المنصرمة؟

-إن المشكلات المرحلية للدولة التى يتضاعف تعداد سكانها خلال فترة الستة وعشرين عاماً الماضية وتعجز عن توظيف سياستها الخارجية فى خدمة مصالحها القومية بسبب عدم قدرتها على تغيير سياسة نبذ التوتر نتيجة صراعاتها الداخلية الأمر الذى انعكس على علاقاتنا الدولية، ومواجهة ضغوط دولية أكثر، مما أدى إلى عدم انعكاس التنمية الاقتصادية النسبية المحققة على المجتمع، إضافة إلى المنافسة المسمومة (السياسية) التى أثرت سلبياً على الناس مما جعلتهم يعزفون عن هذا الطريق بحثاً عن آخر.

لكن نشير هنا إلى أبرز الإجراءات الموفقة للإصلاحات، لاسيما تعديل بعض القوانين المتعلقة بالمرأة سواء من النواحى الاقتصادية والسياسية والثقافية. تعديل قانون خطة التنمية بالشكل الذى يحقق التوازن بين الرجل والمرأة والمساواة بينهما، ألم تكون تلك مجهودات أجرتها الحركة الإصلاحية خلال فترة تصديها للسلطة!

×وهل كان لكم فعاليات مؤثرة أخرى خلال عضوية المجلس السادس غير الفعاليات المتعلقة بشئون المرأة؟

-معظمها قد تركز حول مصالح إيران فى بحر الخزر، وإصلاح بنية السياسة الإدارية لوزارة الخارجية. حيث كانت مصالحنا هناك تعد واحدة من أهم ساحات الدفاع عن مصالح الشعب الإيرانى وسيادته الوطنية على حدودنا الشمالية خصوصاً فى ظل غياب الرؤية الواضحة لسياستنا الخارجية هناك. إذ أن فعاليتنا فى المجلس السادس وهى تولى اهتماماً خاصاً لهذا الجانب، وكذا فقد عمد السيد خاتمى إلى تشكيل لجنة متابعة لقضايا الخزر والإشراف بشكل خاص على المباحثات المرتبطة بتحديد النظام القانونى للدولة المطلة على الخزر، بيد إن هذا الأمر يبدو أنه قد فقد حساسيته مع نهاية المجلس السادس، وبداية فعاليات المجلس السابع.

×ولماذا الاهتمام بهذه الساحة تحديداً؟

-لقد كانت قضايا الخزر موضوعاً لاهتمامى منذ دراستى الجامعية، حيث قد تركزت معظم أبحاثى سواء بعد انهيار الاتحاد السوفيتى أو بعده حول هذه المنطقة. ويرجع ذلك بالقطع لحساسية الموضوع وارتباطه الشديد بمصالح الأمن القومى الإيرانى.

×ثمة شائعة تقول إنك قد عملت بالسفارة السوفيتية؟

-لم أعمل مطلقاً بسفارة الاتحاد السوفيتى، إنما هى مجرد محاولة لتشويه مسيرتى الطويلة.

×عُرف عنك توقعك بخطر انهيار الاتحاد السوفيتى على إيران رغم معارضة المحللين لهذا ؟

-إننا نحيا فى دولة تتأثر وبشكل مباشر بما يجرى حولها من تحولات على الساحة الدولية ولا ننسى أحداث ١١ سبتمبر وما فرضته من تداعيات فى العلاقات الدولية، أما إذا ما نظرنا إلى عوامل انهيار الاتحاد السوفيتى لسوف نجد أن تلك العوامل تعود لظروف داخلية بالنظام نفسه أكثر من كونها خارجية، صحيح أن أمريكا دائماً ما كانت متربصة بها، لكن الانهيار جاء من عوامل انحطاطها داخلياً، وذلك لأن الإصلاحات فى أى نظام سياسى يساعد فى الدرجة الأولى على ضمان بقاء هذا النظام، وللأسف فنحن كان هدفنا من الإصلاح تحسن أداء النظام من أجل تأمين مصالح شعبنا، ولكن تعرضنا للإساءات والاتهامات. فلو لم نستطع استكمال عملية الإصلاحات من الداخل، وتواكب ذلك مع دعم شعبى حقيقى عبر صناديق الاقتراع. فعلينا انتظار الضغوط من الخارج، كما حدث مع كثير من أنظمة العالم خلال الآونة الأخيرة، وهذا بدوره لن يكون فى مصلحة الشعب، على أية حال، فنحن مواجهون بمخاطر وتهديدات كثيرة، وقد تسعى الولايات المتحدة الأمريكية من خلال استغلال ذريعة الديمقراطية والإصلاح فى الضغط علينا وقتما تشاء، من أجل تحقيق أغراضها.

×وهل نأخذ مسألة حقوق الإنسان بجدية؟

-المفروض، لأن هذه المسألة لاسيما مناهضة العنصرية، والعنف، وخرق حقوق الإنسان قد تحولت إلى مطلب عالمى، والواقع أن أمريكا قد ركبت هذه

الموجه الجديدة، خاصة أنها ترى أن عدم استقرار الحكومات وانغلاقها وعدم استجابتها لمطالب شعوبها من شأنه إيجاد مزيد من الفقر والتخلف والإرهاب، ومن ثم اعتبرت أن الوسيلة المثلى لمحاربة ذلك، وإقرار الأمن والاستقرار الدوليين إنما يتحققان عبر إجراء الإصلاحات السياسية والاقتصادية، ونحن نرى أنه يجب ألا نسمح بذلك، لأن تاريخنا وديننا يدعوننا لمثل هذه المفاهيم، وسبق وأن برهنا على تحقيق الحرية والاستقلال إبان الثورة، ومن ثم علينا عدم إعطاء الفرصة لأحد للدخول إلينا عبر هذا الباب.

×بعض المؤيدين للتدخل الأجنبى اعتمدوا على أنه فى النهاية قد تحققت انتخابات حرة فى أفغانستان والعراق؟؟

-هؤلاء الذين ينظرون إلى ما حدث فى العراق وأفغانستان بوصفه تجربة ديمقراطية لا يعرفون فداحة الخسائر المادية والمعنوية فى المقابل، ولو أدرك الناس أن الاستمرار والتمسك بالإصلاحات سيحقق فى النهاية أهدافهم لتمسكوا بها، ولكن الكثيرين لا يعرفون النتائج الإيجابية للإصلاحات فى الأساس.

×يرى البعض أن أمريكا ليس بمقدورها التعامل مع إيران بنفس نهجها مع كل من أفغانستان والعراق؟

-أتصور أن المسألة بسيطة خاصة إذ ما نظرنا إلى تعاملاتها مع دول مماثلة بعد انهيار الاتحاد السوفيتى، صحيح أن ظروفنا مختلفة عن العراق وأفغانستان، لكنها مثلما ادعت على العراق بامتلاك أسلحة دمار شاملة وقامت بما قامت به ثم قالت لا يوجد أسلحة دمار، وهى الآن تتذرع ببرنامج إيران النووى، بيد إن المسألة قد تكون على غير ذلك برغم ما يقال عن تأثرها باللوبى الصهيونى وضرورة الإطاحة بالنظام الإيرانى عن طريق عمل عسكرى وضربة جوية وإلى غير ذلك، صحيح أن هناك طامعين آخرين ولكنا علينا بعد استيعاب الدرس محاولة الاستفادة من طمع الطامعين (المتنافسين) أيضاً وتحويلهم إلى محاور قوى على منافسينا وليس علينا.

×وما هو منظوركم حيال الاستفادة من تلك المنافسات؟

-الواقع أن القوى العالمية مثل الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا رغم تنافسهما معاً إلا إنهما قد يجتمعان على مصالح واحدة، وتباعاً تسعى الولايات المتحدة إلى ضغوط من هذا المنطلق. وتجدر الإشارة إلى أننا كنا قد حققنا فى عام ١٩٧٩ انتصارات نتيجة استخدام التوازن فى القوى الذى كان موجوداً بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى أما اليوم فالأمر مختلف، وأتصور أن الارتقاء بمصالحنا وسط الظروف الحالية إنما يكمن فى التفاف الشعب الإيرانى خلف نظامه أثناء القيام بالمباحثات الجارية حتى يمكنه عبر تماسك وحدته الداخلية الدفاع عن مصالحنا.

×علمنا أنهم يقولون عنك "كوندوليزا رايس إيران"؟

-سمعت ذلك، ولكن لربما يرجع ذلك لتماثلنا فى الدراسة الجامعية، وفعاليتنا فى مجال العلاقات والسياسة الخارجية. وكذا لوجود معرفتنا بالاتحاد السوفيتى، لكننى أرى رغم ذلك إننى مختلفة عنها فى الرؤى وطبيعة الأداء.

×ما هى أبرز قضايا المرأة من وجهة نظرك؟

-إن الرؤى التاريخية والثقافية لا تعترف بتساوى الحقوق من الرجل والمرأة، إنما ترى تلك الرؤى أن المرأة مجرد كائن خلق فى خدمة الرجل، وإنكار هوية المرأة المستقلة تماماً.

×تشير بعض الإحصاءات الجامعية إلى أن زيادة تعداد الطالبات المتعلمات يؤثر سلبياً فيما بعد على فرص العمل والزواج؟

-يجب علينا الاعتراف أولاً بالتغييرات التى تحدث فى المجتمع، وأن أحد أبرز افتخارات إيران هى زيادة الفتيات المتعلمات خلال فترة الثورة الماضية، ولاشك فى أن تعداد السكان قد تزايد أيضاً، وهذه وظيفة الحكومة والمجتمع كافة فى كيفية استثمار هذا الكم الإنسانى بشكل متناسب. وفى هذا السياق، دائماً ما أحب الإشارة إلى إحصاءات البنك الدولى التى تشير إلى أن نسبة المرأة العاملة فى شمال أوروبا مرتفعة للغاية ورغم ذلك معدلات البطالة هناك أقل من معدلاتها، بينما يختلف الوضع فى جنوب أوروبا، حيث انخفاض معدلات عمل المرأة، وارتفاع معدلات البطالة. بعبارة أخرى، ليس هناك أدنى علاقة بين مشاركة المرأة فى أسواق العمل وبطالة الرجال وإنما المسألة تتعلق بحسن إدارة الدولة فى حل تلك المعضلة الاقتصادية.

×وماذا عن القضايا الدينية والحجاب؟

-إننى أرفض الفرض، لأننى سبق وأن تعايشت مع تجربة سابقة من هذا القبيل، حينما أصر والدى على دراستى فى مدرسة دينية للبنات وأدرك تماماً النتائج العكسية التى قد تنجم عن مثل ذلك الفرض.

ولاية المرأة..كـيف يراها المجتـمع الإيرانى؟

■ بهزار حميديه ■ رسالت (الرسالة) ٢٠٠٦/٥/٨

تعتبر قضية المشاركة السياسية للمرأة من أكثر القضايا حساسية المطروحة على الساحة السياسية الإيرانية، وفى هذا السياق يقول آية الله صانعى فى أحد الحوارات التليفزيونية: "اليوم نجحت بعض الرؤى السياسية فى مساعيها لتأكيد حرمان المرأة من حقوقها وتأكيد سياسة الاستبداد فى هذه القضية. وقد نتج المبرر الرئيسى لعدم مراعاة حقوق المرأة عن بعض الاجتهادات الفقهية. وكذلك القوانين المدنية المتعلقة بالعقد الماضى، وفى اعتقادنا إن المرأة فى الجمهورية الإسلامية الإيرانية تحظى بكل الحقوق الفردية والاجتماعية بالشكل الذى يمكنها من تقلد أعلى المناصب الحكومية مثل رئاسة الجمهورية وكذلك الزعامة".

عند التدقيق فى كلام صانعى نجد أنه قد استخدم عبارة فى اعتقادنا وجلس على مقعد الإفتاء وأصدر هاتين الفتويين:

١ - أن المرأة تحظى بكل حقوقها الفردية والاجتماعية.

٢ - أن المرأة يمكنها أن تصبح زعيماً.

وبالنسبة للتمتع بكل الحقوق الفردية والاجتماعية فهو أمر مبهم إلى حد ما والغموض فى الفتوى الفقهية أمر غير مستجد، فليس معروفاً هنا ما المقصود بكل الحقوق الفردية والاجتماعية؟ كل الحقوق الفردية والاجتماعية للرجال أم كل الحقوق الفردية والاجتماعية للمرأة؟

فإذا كان الشق الثانى هو الذى يعتقده "آية الله صانعى". فهل الحقوق المقصودة هى الموجودة فى الفقه الشيعى وموضع اتفاق أغلب علماء الفقه العظام، أم الحقوق الأوسع والتى يختلف حولها الفقهاء والناس؟

ولهذا من المفيد هنا تجميع أهم الفتاوى والأبحاث الفقهية "لآية الله صانعى" فى السنوات الأخيرة بشأن حقوق المرأة، وأهم ما جاء فيها:-

١- المساواة فى الدية، فمن الناحية الفقهية أعتقد أن دية الرجل المسلم متساوية مع دية المرأة المسلمة.

٢ - تساوى الرجل مع المرأة فى القصاص.

٣ - حق القضاة والولاية وحق المرجعية وحق ولاية الفقيه.

٤ - قبول شهادة المرأة دون ضمها لشهادة الرجل.

طبقاً لما يقوله "لابد من القول بأن الأقوى فى الاعتبار بشهادتين على الانفراد بالقصاص فضلاً عن الانضمام".

٥ - اعتبار شهادة المرأتين بمثابة بينة مثل الرجال.

٦ - حق ولاية الأم على الأبناء.

٧ - حق زواج البنت دون إذن الولى "إن البنت البالغة الرشيدة التى تدرك مفهوم الزواج وتعرف حق تحديد المصير وتفهم المجتمع ومفهوم الزواج والرجل السيئ والطلاق، لا تطلب إذن والدها مثل الولد".

٨ - ميراث المرأة من الزوج فى حالة وفاته كما جاء فى كتابه (الفقه والحياة) يعتقد أن المرأة فى حالة وفاة الزوج ترث كل ما يملكه مثلما يرث الزوج كل ما تملكه الزوجة فى حالة وفاتها.

٩ - سن بلوغ المرأة هو وصولها لسن ثلاثة عشر عاماً.

ولا شك فى أن كل الفتاوى السابقة لصانعى تحتاج إلى بحث وإعادة نظر.

ففى موضوع الميراث هناك مخالفة لنص قرآنى "للذكر مثل حظ الأنثيين"

وعدم التشابه بين الرجل والمرأة فى الإرث فيه عدل وتساو وليس فيه إجحاف أو إشكال ولكن فى حيز تطبيق الإسلام أو حقوق الإنسان بما يتفق مع الغرب فإنه يجب التفكير فى هذه المسألة، نعم فإن فى الإفتاء تتساوى الحقوق بين الرجل والمرأة ولكن الفقيه هنا سيواجه نصاً قرآنياً صريحاً.

وأغلب الفتاوى السابقة على خلاف جمهور الفقهاء والموضوع يحتاج لإظهار أدلة وقرائن على صحة هذه الفتاوى من "آية الله صانعى" خاصة أدلته فيما يتعلق بحق المرأة فى الولاية والإرشاد وعلى أى شئ كان استناده فى إصدار هذه الفتوى.

وكل الفتاوى تحتاج إلى إعادة نظر وهى خرق لإجماع أو معارضة لفتاوى كبار الفقهاء، وعمل خطير يتطلب أساساً متيناً حتى لا يتهم (صانعى) بالبدعة خاصة أنه أحد الفقهاء الكبار وموضع احترام لفتاويه وموضع تقليد.

تغـــيـــيـــر شـــروط ســـحب الثـــقـــة من الوزراء

■ شرق (الشرق) ٢٠٠٦/٦/٧

بعد مجادلات كثيرة وطويلة انتهت اللجنة الداخلية فى مجلس الشورى الإسلامى من وضع اللائحة الداخلية للمجلس. والواقع أن اللائحة الداخلية للمجلس تعد واحدة من أكثر القوانين الموجودة فى الدولة "إحكاماً" والتى تم التصديق عليها بموافقة ثلثى أعضاء المجلس. منذ أن بدأ المجلس السابع عمله سعى النواب من أول يوم إلى تغيير اللائحة الداخلية. ففى بداية عمل هذا المجلس تم قراءة نص الإصلاحات الخاصة باللائحة الداخلية بشكل علنى. لكن نظراً لاعتراض عدد من النواب خاصة أعضاء تكتل الأقلية فقد تم استبعاد هذا المشروع من جدول الأعمال وتمت إحالته إلى لجنة وضع اللائحة الداخلية للمجلس لمزيد من الدراسة.

وبعد عامين من الدراسة طرحت اللجنة تغييرات مهمة بخصوص كيفية إعمال الرقابة من جانب المجلس على أعمال الوزراء وممارساتهم.

وفقاً للائحة الداخلية المعمول بها الآن فى مجلس الشورى الإسلامى فإن أى عضو من النواب يستطيع أن يسأل - يستجوب - أياً من الوزراء بشأن القضايا المختلفة للدولة. حيث يتم بحث ودراسة السؤال المطروح بحضور كل من النائب السائل والوزير المختص فى اللجنة ذات الصلة. فإذا لم يقتنع النائب بتوضيح وإجابة الوزير يتم طرح السؤال للمناقشة فى جلسة علنية للمجلس. فإذا لم يقتنع النائب أيضاً بتوضيحات الوزير المختص يتم إرجاع السؤال ثانية إلى اللجنة المختصة لمزيد من الدراسة والتى تقدم تقريرها بشأن ارتباط السؤال من عدمه بالوزير الذى تم توجيه السؤال إليه ثم يتم قراءة هذا التقرير علانية فى المجلس.

لكن الكثير من النواب يعتقد أن الأساليب الرقابية القائمة الآن لا تتمتع بالقدر الكافى من الاستحكام والقوة على النحو الذى يدفع الوزير أو الحكومة إلى السعى لتحقيق مطالب ورؤى ووجهات نظر النواب الأعضاء فى المجلس. وفى هذا الاتجاه تحركت لجنة وضع اللائحة الداخلية للمجلس لإجراء تغييرات مهمة فى الفصل الخاص "بالرقابة" على الوزراء والحكومة خاصة ما يتعلق منها بسؤال الوزراء، استجوابهم، التحقيق والفحص والدراسة.

هذه التغييرات والتعديلات خاصة بالإيضاحات الخاصة بالمادة (١٩٢) من اللائحة الداخلية للمجلس وإصلاح المواد التالية لها، ووفقاً للإيضاحات الخاصة بالمادة (١٩٢) من اللائحة الداخلية والتى تتعلق بالتنبيهات الكتابية التى يبعث بها النواب إلى رئيس الجمهورية والوزراء والتى يعتبر كل منهم مسئولاً عن إعطاء إجابة مكتوبة بواسطته شخصياً أو بواسطة أمين المجلس وذلك فى مدة لا تقل عن ٣٥ يوماً بالنسبة لرئيس الجمهورية و(١٥) يوماً بالنسبة للوزراء.

لقد تم إصلاح المادة (١٩٣) من اللائحة الداخلية والخاصة بسؤال النواب للوزراء ورئيس الجمهورية كالتالى:

يستطيع كل نائب أن يطرح أى سؤال بشأن أى وظيفة للوزير المختص. يجب أن يكون السؤال مكتوباً، صريحاً ومختصراً وفى قالب خاص يتم إعداده بواسطة هيئة رئاسة المجلس، ويتم إرساله - بواسطة مندوب التنظيم - إلى الوزير المختص، والوزير مسئول بأن يرسل الرد كتابياً خلال عشرة أيام على الأكثر. فإذا لم يقتنع النائب السائل برد الوزير أو لم يقم الوزير بالرد خلال عشرة أيام يقوم النائب السائل بعرض سؤاله على اللجنة المختصة ومنها على هيئة رئاسة المجلس. والهيئة مسئولة عن إحالة السؤال إلى اللجنة المختصة خلال أسبوع على الأكثر وهذه تقوم - بدورها - باستدعاء الوزير المختص لمناقشة السؤال بحضور النائب السائل فيما لا يزيد على عشرة أيام. وبعد الاستماع لوجهات نظر السائل والوزير المختص وفى حالة الحاجة إلى إجراء أى نوع من التحقيق أو الدراسة أو جمع المعلومات اللازمة. والوزير مسئول بأن يكون موجوداً فى اجتماعات اللجنة ويقوم بالرد على جميع الاستفسارات. فإذا لم يعتبر السائل أن توضيحات وردود الوزير المختص مقنعة وبدا أن السؤال صار يشكل أزمة حقيقية وذلك بموافقة ربع أعضاء اللجنة المختصة، فإنه وفقاً للمادة (٨٨) ومع رعاية سائر مواد الدستور يطرح السؤال للمناقشة العلنية فى المجلس. وهنا تصبح اللجنة المختصة ملزمة بإعداد تقريرها عن السؤال فى مدة لا تزيد على عشرة أيام وذلك بهدف طرح السؤال للمناقشة فى جلسة علنية وتقوم بإرسال التقرير لهيئة رئاسة المجلس التى تصبح

ملزمة هى الأخرى - بعد وصول تقرير اللجنة المختصة - بوضع السؤال فى جدول أعمال المجلس لمناقشته فى جلسة علنية، وفى الجلسة العلنية يقوم أمين سر اللجنة المختصة بإعطاء النائب صاحب السؤال مدة لا تزيد على خمس عشرة دقيقة لعرض سؤاله وإعطاء الوزير مدة لا تزيد على عشرين دقيقة للرد عليه. فإذا لم يقتنع النائب برد الوزير بينما اقتنع رئيس الجلسة يتم طرح إجابة الوزير للتصويت فإذا صوت أغلبية النواب لمصلحة عدم الاقتناع برأى الوزير فإن رئيس المجلس مسئول بإحالة الموضوع إلى رئيس الجمهورية للتحقيق فيه.

كما تم تغيير المادة (١٩٥) من اللائحة الداخلية للمجلس على النحو التالى:

فى كل دورة للمجلس إذا لم تكن إجابات كل وزير على أسئلة النواب مقنعة وإذا ما تكرر هذا الأمر خمس مرات قرر فيها المجلس، أن الإجابات غير مقنعة فإنه يتم سحب الثقة من الوزير.

أيضاً وفقاً للائحة الداخلية الجديدة للمجلس فإنه إذا ما رأى (٢٥) نائبا على الأقل أنه لابد من إجراء الدراسة والفحص بشأن أى من شئون الدولة يجب عليهم أن يسلموا طلبهم هذا إلى رئاسة المجلس التى تصبح ملزمة بإحالة ذلك إلى اللجنة المختصة بهدف إجراء التحقيقات والدراسات اللازمة والمطلوبة.

الطيف الثالث للخبراء أم الطيف اليمينى الجديد؟

■ **سروش ارشاد** ■ مردم سالارى (الديمقراطية) ٢٠٠٦/٥/١٠

لا شك فى أن الانتخابات القادمة لمجلس خبراء القيادة ستكون مواجهة قوية داخل التيار اليمينى الواسع. وحتى بعد هذه المعركة سوف تشتعل إلى منافسة بين المحافظين والإصلاحيين.

ويتحدث المحافظون التقليديون فى تصريحاتهم بشأن انتخابات مجلس الخبراء بالشكل الذى يفهمه المحافظون الجدد. فساحة المنافسة اليوم تختلف تماماً عن الماضى، ولكن اتسع مكان التيار اليمينى داخل هذه الساحة.

وكلما اقتربت انتخابات مجلس الخبراء يتضح تدريجياً مدى قدرة المحافظين الجدد، وهم الذين نطلق اليوم عليهم التيار الثالث فى انتخابات مجلس الخبراء، ولكنهم لا يستطيعون أن ينكروا أنهم من قلب التيار اليمينى بلا شك سيواجهون تحديات جديدة أمام الطيف اليمينى التقليدى.

يقول قاسم روانبخشى المشرف السياسى على دورية برتو (الشعاع) الصادرة من مركز دراسات الإمام الخمينى فى هذا الشأن: "خلال انتخابات الرئاسة الماضية عملت الأحزاب اليمينية على تعبئة نفسها وأنفقت مليارات التومانات. ونشطت أحزاب المؤتلفة والمشاركة ومنظمة المجاهدين وروحانيت مبارز من أجل إنجاح هاشمى رفسنجانى، ولكن لم

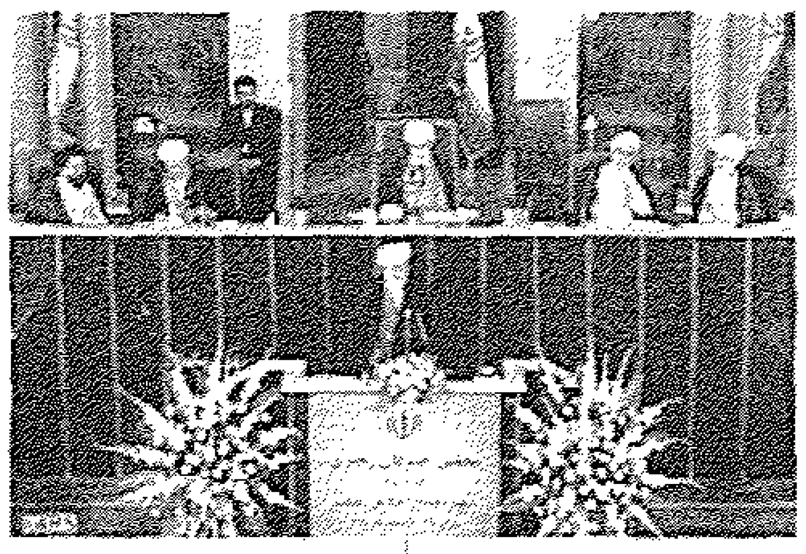

تصل هذه التعبئة بنتيجة وفاز محمود أحمدى نجاد بأقل الإمكانيات".

وقال مشيراً للقاء الأخير بين حزب المشاركة وحزب المؤتلفة أن "الفاشلين اليوم من الأمة يتحدون معاً ويسعون إلى يحصلوا على مطالبهم ولو بنسبة ٥٠٪ بأى طريقة، فى حين أن هذين التشكيلين بشكل كلى قد غيرا مواقفهما ١٨٠ درجة، ولم تكن مواقف المؤتلفة متفقة مع جبهة المشاركة".

ويقول حجة الإسلام والمسلمين سيد محمد رضوى يزدى: "إن التيار الثالث قد دخل الساحة السياسية للدولة من قبل فى انتخابات المجالس ودائماً كان يسعى لأن تكون أركان السلطة تحت يديه. فى انتخابات رئاسة الجمهورية الأخيرة فإن الذين فازوا فى هذه الانتخابات قد استفادوا من مساعدات التيار اليمينى كاملاً. ويمكن اعتبار هذه الحركة ضرورة للمسيرة السياسية للمجتمع والوصول للنمو والكمال، وفى المستقبل فإن أحزاب اليسار واليمين ستستخدم هذا الأسلوب من أجل الإصلاح، والشعب أيضاً سيصل إلى نتيجة أنه إذا صوت للجماعات (الجاهلة سياسياً) فإنه لن يحدد مصيره".

ويقول محسن غرويان عضو المجلس المركزى لجمعية روحانيت مبارز أنه "فى انتخابات المجالس السابقة تسبب اختلاف الجماعات السياسية فى أن

تكون الجماعة الثالثة هى الفائزة فى هذه اللعبة. وعندما وصل هذا التيار الثالث حدث الاختلاف، وكما نشاهد اليوم فلم يعد يوجد الاتحاد الذى كان موجوداً فى الماضى". وكان انفصال ناطق نورى عن جماعتهم وحدوث تشعبات مختلفة وظهور أسماء جديدة، وكلها إشارات إلى أنهم لن يستطيعوا تحقيق الوحدة اللازمة. ولذا فإن هذا الشكل لن يبقى من أجل استمرار هذه الحركة.

ويؤكد غرويان أنه عندما توجد الأفكار المختلفة فإن الأحزاب ستوجد هى الأخرى. ولا يمكن القول إن عهد الأحزاب أو عهد اليمين أو اليسار انتهى ولكن ربما قل النشاط الحزبى، وأحزاب اليسار واليمين تتفاعل فى الوقت الحاضر باعتبارها الإصلاحيين والأصوليين فقط تغير أسمهم ولكن عصرهم لم ينته بعد.

والآن فإن التيار الذى يطلقون عليه التيار الثالث لا يوجد بشكل محسوس، والبعض الأخر ينسب هذا التيار إلى آية الله مصباح يزدى والبعض الآخر ينسبه للسيد هاشمى رفسنجانى. فى حين أن كل هذه تحليلات ولا يمكن أن نقول إنها واقع، ولا يمكننا القول إن التيار الثالث سيقف وينشط أمام التيارين المحافظ والإصلاحى ولكنه من الممكن أن يأتى بوجه وشخصية جديدة.

ويقول محمد على سعداى عضو المجلس المركزى لجبهة المشاركة الإسلامية إن التيار الثالث تشكل على أساس يعارض تدخل الشعب فى صنع القرار ومعارضة الجمهورية، وأن الذين يقولون أن عهد التيار اليمينى واليسارى قد انتهى، لم يستطيعوا أن يحللوا ما حدث فى انتخابات الرئاسة العام الماضى، أو أنهم بلا خبرة أو إطلاع على التحزب فى إيران.

استمرار المباحثات بشأن الرقابة على انتخابات الخبراء

■ شرق (الشرق) ٢١/٥/٢٠٠٦

بعد مناقشات وحوارات كثيرة بشأن إسناد الرقابة على انتخابات مجالس الشورى إلى مجلس صيانة الدستور، تم التصديق على اللائحة المقترحة من جانب الحكومة فى هذا الصدد وذلك فى الجلسة التى عقدها مجلس الشورى الإسلامى لهذا الغرض. ولكن على الرغم من هذا فإن عدداً من الوجوه السياسية والأحزاب الإصلاحية مازال قلقاً تجاه منع المجلس من الرقابة على انتخابات مجالس الشورى المحلية.

فخلال الأيام الماضية وجدنا شخصية مثل "محمد رضا باهنر" قد صرح بأن مجلس الشورى الإسلامى الحالى "المجلس السابع" ومجلس صيانة الدستور لديهما رؤية مشتركة فى هذا الصدد وأنه يجب ألا يقلق الإصلاحيون من انتقال هذه المسئولية من مجلس الشورى الإسلامى إلى مجلس صيانة الدستور، على الرغم من هذا فإن بعض الجماعات الإصلاحية قد قيَّمت هذا الأمر بوصفه "خطوة" مخالفة للدستور.

من جانبه قال "حبيب الله عسكر أولادى" الأمين العام السابق لحزب المؤتلفة إنه يؤيد إسناد الرقابة على انتخابات مجالس الشورى المحلية إلى مجلس صيانة الدستور حيث أعلن قائلاً "إن أمر الرقابة على الانتخابات يجب أن يكون مطابقاً للدستور كما يجب علينا أن "نمأسسه" فى إيران بحيث تصبح رؤية مجلس صيانة الدستور بمثابة "فصل الخطاب" أو "القول الفصل" فى هذا الصدد. إن مجلس صيانة الدستور إضافة إلى كونه "حارس" الطبيعة الإسلامية النظام فهو أيضاً حارس للصفة الثانية للنظام السياسى الإيرانى أى الطبيعة أو الصفة الجمهورية. من هنا تم إسناد الرقابة على انتخابات رئاسة الجمهورية والخبراء إلى مجلس صيانة الدستور وما ذلك إلا لمكانته فى حماية "الطبيعة الجمهورية" للنظام السياسى الإيرانى.من ناحية أخرى فإنه لم يرد فى أى موضع من الدستور أن مجلس صيانة الدستور لا يمكنه القيام بمراقبة انتخابات مجالس الشورى المحلية، فهذا الأمر جاء فى القانون العادى وإذا جاء فى القانون العادى أن دوراً رقابياً تم إسناده لمجلس صيانة الدستور فيما يخص انتخابات مجالس الشورى المحلية فإن هذا الأمر لا يعد مخالفاً للدستور. مرجع ذلك أن "مبدأ الرقابة" فى النظم الديموقراطية له طبيعة مؤسسية قائمة عليه ويجب ألا يوجد اختلاف بشأن هذا الأمر بين الأطراف المتنافسة".

وبينما نجد مثل هذه الرؤية مطروحة أيضاً من جانب المحافظين إلا أننا وجدنا أن "مهدى كروبى"

أمين عام حزب الاعتماد الوطني يعلن أنه مازال معتقداً في إسناد بحث صلاحية "الخبراء" المتقدمين لانتخابات مجلس الخبراء إلى "الحوزات العلمية". وفيما يخص إسناد الرقابة على انتخابات مجالس الشوري المحلية إلى مجلس صيانة الدستور فقد أعلن قائلاً: إننى لا أقبل وجهة النظر المعلنة فى هذا الصدد والمؤكد أنه ليس معلوماً بالتأكيد أن المجلس يصوت على مثل هذا الاقتراح. والمعروف بالتأكيد هو أن البعض من الأخوة المحترمين قد أعلنوا مواقفهم فى هذا الصدد ولكنى برغم هذا كله لا اعتقد أن مجلس الشورى الإسلامى سوف يوافق - أو هو يوافق بالفعل - على مثل هذا الأمر وهو ما تؤكده التجربة حيث أسندت مهمة الرقابة على انتخابات مجالس الشورى المحلية إلى المجلس من قبل وذلك فى الدورة الخامسة برئاسة ناطق نورى وأيضاً فى الدورة السادسة برئاسة مهدى كروبى نفسه.

شروط الترشيح لانتخابات مجلس الخبراء

■ شرق (الشرق) ٢٠٠٦/٦/٧

أعلنت وزارة الداخلية الشروط والأوراق والمستندات المطلوبة للترشيح لانتخابات الدورة الرابعة لمجلس خبراء القيادة المزمع إجراءها فى ١٧ نوفمبر القادم. كما أعلنت شروط التقدم للترشيح للانتخابات التكميلية لمجلس الشورى الإسلامى فى دورته السابعة وذلك فى ثلاث دوائر انتخابية.

أولاً: فيما يخص انتخابات مجلس الخبراء:

يبدأ تقديم طلبات الترشيح اعتباراً من يوم الخميس الموافق ١٦ من شهر شهريور لعام ١٣٨٥ هـ. ش (٢٠٠٦/٩/٦م) وذلك حتى نهاية العمل الإداري ليوم الأربعاء ٢٢ شهريور ١٣٨٥ هـ. ش (٩/١٢ / ٢٠٠٦).

أما بخصوص يوم الانتخابات فقد تقرر أن تجرى عمليات التصويت فى يوم الجمعة الموافق ٢٦ من شهر آبان لعام ١٣٨٥ هـ. ش (٧ / ١١ / ٢٠٠٦). فى هذا الصدد يستطيع المرشحون أو وكلاؤهم تقديم الأوراق والمستندات المطلوبة فى المدة المذكورة آنفا وذلك إلى رؤساء الدوائر الانتخابية أو مديرية الأمن فى عاصمة كل أقليم أو مقر وزارة الداخلية. والأوراق المطلوبة هى:

- أصل البطاقة الشخصية.
- أربع صور من جميع صفحات البطاقة الشخصية.
- عدد (٢) صورة شخصية.

وفقاً للمادة الثالثة من قانون انتخابات مجلس الخبراء فإن الشروط الواجب توافرها فيمن يرغب أن يرشح نفسه هى:

١- أن يكون معروفاً بالتدين والثقة واللياقة والجدارة الأخلاقية.

٢- أن تكون لديه القدرة على الاجتهاد بالدرجة التى تؤهله وتمكنه من الاستنباط فيما يخص بعض القضايا الفقهية وأن تكون لديه القدرة على تحديد الولى الفقيه الذى تتوافر فيه شروط الزعامة.

٣- أن يكون مؤمناً بنظام الجمهورية الإسلامية الإيرانية.

٤- ألا يكون لديه سوابق سيئة سياسياً واجتماعياً.

ووفقاً لمواد وبنود قانون انتخابات مجلس الخبراء فإنه من اللازم أن يكون لدى الراغبين لخوض انتخابات مجلس الخبراء الدراية بالآتى:

أ- أن المرجعية المنوط بها تحديد مدى أهلية وصلاحية المتقدمين للترشيح للانتخابات هى مرجعية فقهاء مجلس صيانة الدستور(١).

ب- الأشخاص الذين يؤيدهم مرشد الثورة صراحة أو ضمنياً لن يكونوا بحاجة إلى تشخيص من فقهاء مجلس صيانة الدستور وذلك من الناحية العلمية(٢).

ج- عدم ضرورة أن يكون المرشحين مقيمين أو مولدون فى الدائرة الانتخابية التى يتقدمون إليها(٣).

ثانياً: بالنسبة للانتخابات التكميلية الخاصة بمجلس الشورى الإسلامى.

تجرى هذه الانتخابات فى دوائر انتخابية ثلاث هى: طهران، رى، شميرانات وإسلامشهر. والأهواز.

ويم، وذلك لانتخاب أربعة أعضاء فى مجلس الشورى إثنان للدائرة الأولى وواحد لكل من الدائرتين الثانية والثالثة. ويستطيع الأشخاص الذين يرغبون فى خوض هذه الانتخابات أن يتقدموا بأوراقهم فى المدة من يوم السبت ١٣٨٥/٦/١٨ هـ. ش (٢٠٠٦/٩/٨) وحتى الجمعة ١٣٨٥/٦/٢٤ هـ. ش (٢٠٠٦/٩/١٤)، وذلك إلى مديريات الأمن فى المحافظات أو إلى وزارة الداخلية أو إلى السفارات أو القنصليات أو إدارات التمثيل الدبلوماسى خارج الوطن.

ووفقاً للمادة ٢٩ من قانون انتخابات مجلس الشورى الإسلامى فإن رئيس الجمهورية، معاونى رئيس الجمهورية، رؤساء السلطات الثلاث، الوزراء وأمناء الوزارات، معاونى ومستشارى الوزراء، المشتغلون فى القوات المسلحة ووزارة الاستخبارات هؤلاء جميعاً من جملة الأفراد المحرومين من التقدم لخوض هذه الانتخابات إلا إذا استقالوا من مناصبهم قبل شهرين من الوقت المخصص لقيد الأسماء فى جداول المرشحين.

أيضاً وفقاً للمادة ٢٨ من قانون انتخابات مجلس الشورى الإسلامى فإنه يجب توافر الشروط التالية فى المرشحين:

أ- الإيمان والالتزام العملى بالإسلام ونظام الجمهورية الإسلامية المقدسة.

ب- أن يكون إيرانى الجنسية(٤).

ج- إظهار الوفاء والالتزام بالدستور والمبدأ الدستورى السامى والرئيسى وهو مبدأ ولاية الفقيه.

د- أن يكون حاصلاً على مؤهل فوق المتوسط على الأقل.

هـ- ألا يكون معروفاً بسوء السلوك فى دائرته الانتخابية.

و- أن يكون متمتعاً بالصحة الجسمانية ومتمتعاً بنعمة الإبصار "النظر" والسمع والتحدث. (٥)

ز- ألا يقل عمره عن ٣٠ سنة وألا يزيد على ٧٥ سنة

أما بخصوص الأوراق المطلوبة فهى:

- أصل البطاقة الشخصية.
- ثلاث نسخ كاملة من جميع صفحات البطاقة.
- عدد (١٠) صور شخصية حديثة.
- أصل المؤهل وثلاث صور منه معتمدة من جهة عمله.
- صحيفة الحالة الجنائية.
- شهادة تفيد قبول استقالة الأشخاص ذوى المناصب المنصوص عليها فى المادة ٢٩ من قانون انتخابات مجلس الشورى الإسلامى وعدم اشتغالهم فى أى من الوظائف المنصوص عليها فى المادة المذكورة (٦).

الهوامش

(١) الجدير بالذكر أن الأعضاء الفقهاء فى مجلس صيانة الدستور يتم تعيينهم مباشرة من جانب مرشد الثورة الإيرانية ومن ثم فإن "قصر" تحديد الأهلية والصلاحية فيمن يرغب فى خوض انتخابات مجلس الخبراء تبدو وكأنها محصورة بشكل مباشرة فى "شخص المرشد".

(٢) يكشف هذا النص أو البند عن حقيقة وخطورة دور "المرشد" فى انتخابات مجلس الخبراء، إذ أن ذلك يعنى اختزال أو تنحية دور فقهاء مجلس صيانة الدستور أمام "إرادة" المرشد وهو ما يدعم ما ذكرناه فى الهامش رقم (١) من جهة ويكشف عن الجهة الحقيقية والرئيسية المنوط بها تحديد صلاحية وأهلية المتقدمين لخوض انتخابات مجلس الخبراء من جهة أخرى، الأمر الذى يعنى أن "المرشد" هو الذى يُقدم إلى الناخبين الأشخاص الذين يثق فى ولائهم له إلى جانب أنه يبدو صاحب الكلمة الفصل فيمن سيختارونه وينتخبونه لمنصب "مرشد الثورة" من جهة ثالثة.

(٣) يكشف هذا البند أو هذا النص عن طبيعة الحرية المتاحة "للنظام" فيما يخص استكمال مرشحيه فى الدوائر التى يمكن أن يكون بها نقص فى الكوادر المؤهلة لخوض انتخابات مجلس الخبراء.

(٤) يلاحظ أنه لم يتم النص على أن يكون المرشح لانتخابات مجلس الخبراء "إيرانى" الجنسية وهو ما يفتح الباب لإمكانية ترشيح أشخاص من خارج إيران فى هذه الانتخابات وهو الأمر نفسه الذى نجده قائماً بخصوص مرشد الثورة حيث لم ينص الدستور على أن يكون إيرانى الجنسية فى حين نص الدستور على ضرورة أن يكون الشخص المرشح لرئاسة الجمهورية إيرانى الجنسية، وهو أمر قد يبدو متسقاً مع "فكرة" و"طبيعة" و"دور" و.. إلخ "الولى الفقيه".

(٥) إن النص على اللياقة الجسمانية فيما يخص النظر والسمع والكلام يُعد أمراً منطقياً عكس ما هو قائم بالنسبة للوظائف التنفيذية.

(٦) إن النص على تحديد الأشخاص المحرومين من الترشيح لانتخابات مجلس الشورى الإسلامى لا يوجد بالنسبة لمجلس الخبراء وهو ما يعنى إمكانية الجمع بين عضوية مجلس الخبراء وأى من الوظائف القيادية فى الدولة وهو ما كان قائماً بالنسبة لمحمد خاتمى ومازال قائماً بالنسبة لهاشمى رفسنجانى وأمثاله.

الراديكاليون الجدد وقوى الثورة فى انتخابات مجلس الخبراء.. أوسع تحالف فى انتخابات الخبراء

■ شرق(الشرق) ٢٠٠٦/٥/٢١

أكدت الجماعات المشاركة فى جلسة مجلس التنسيق بين جبهة الإصلاحات يوم ٢٠٠٦/٥/٢٠ ضرورة التنسيق التام القائم على الائتلاف بين الإصلاحيين وذلك فى انتخابات مجلس الخبراء المزمع إجراءها فى ١٧ نوفمبر القادم، فى هذا الصدد قال على محمد حاضرى أمين عام اللجنة الإسلامية لمدرسى الجامعات وعضو مجلس التنسيق بين جبهة الإصلاحات أن "الإصلاحيين قد قرروا فى اجتماعهم ضرورة أن تكون تحركاتهم المقبلة فى انتخابات مجلس الخبراء دليلاً واضحاً على وحدتهم وتحالفهم الحقيقيين، ولهذا السبب سيقوم المجلس بعقد اجتماع منفصل مع كل جماعة من الجماعات المحورية المشكلة لجبهة الإصلاح"، وأضاف حاضرى: "إن المشاركين فى الاجتماع أكدوا أن الابتعاد عن مواضع الاتفاق سيكون ضد التيار الإصلاحى بل سيكون ضد جميع عناصر وأطياف جبهة الإصلاحات، وفى هذا الصدد أود تأكيد أن مجمع روحانيون مبارز، ومجمع مدرسى الحوزة العلمية فى قم، وحزب الثقة الوطنية، وكذلك التيارات التى يقف على رأسها السيد هاشمى رفسنجانى مثل حزب كوادر التعمير والبناء، هى من جملة القوى المشكلة لجبهة الإصلاحات فى ثوبها الجديد. هذا بالإضافة إلى التيارات الجامعية والثقافية مثل اللجنة الإسلامية لمدرسى الجامعات، والأطباء والمعلمون، وقد اتفقت كل هذه الجماعات على ضرورة أن يتحقق الانسجام والتنسيق الكاملين فيما بين الجماعات الإصلاحية وهذا هو الأساس الذى عليه عقد اجتماع أمس الذى ضم القوى والجماعات والتيارات المذكورة".

من ناحية أخرى أكد حاضرى أن ثمة قصية مهمة باتت مطروحة للنقاش وهى الأساس الذى تقوم عليه "نظرية الخبرة" إذ لابد من إعادة مناقشة الأسس والشروط التى يقام عليها مجلس الخبراء وضرورة ألا تنحصر فى البعد الفقهى وحده. وقال فى هذا السياق: "إننا نعتقد أن مجموعة الوظائف وكذلك الدور الذى يقوم به مجلس الخبراء تستدعى ضرورة أن يكون أعضاؤه فى حاجة إلى تخصصات كثيرة وواسعة ويجب أن تكون جميع الصلاحيات متاحة لهم كما نعتقد أن مجموعة الخبراء المختارين يجب أن يكونوا صالحين لعضوية مجلس الخبراء من جميع الوجوه والزوايا وليس من الزاوية الفقهية فقط".

على صعيد آخر أكد حاضرى على ضرورة الوجود والمشاركة الواسعة للنساء فى مجلس الخبراء وأن هذا الموضوع بات من الموضوعات المهمة قيد المناقشة من جانب الإصلاحيين خاصة فى آخر جلسات مجلس التنسيق بين الإصلاحيين، وقال: "نحن نعتقد أن النساء ذوات الخبرة والصلاحية والأهلية يستطعن - بدورهن - المشاركة فى عضوية مجلس الخبراء. وبناءً على هذا المبدأ فإننا نؤكد مبدأ مشاركة النساء صاحبات الصلاحية سواء بالمعنى العام أى المعنى الفقهى وسواء فى إطار المعنى القائم على التخصصات المجتمعية المختلفة، وعلوم الإدارة والاقتصاد. وفى هذا الصدد نحن نعتقد أنه حتى فى الإطار الحالى للائحة مجلس الخبراء والذى يؤكد الصفة الفقهية للمرشح لمجلس الخبراء فبالقطع لدينا من النساء ذوات الأهلية والصلاحية واللياقة اللازمة لذلك ومن هنا نحن ندعم مشاركتهن فى عضوية مجلس خبراء القيادة".

الواقع إن الإصلاحيين وهم بصدد الاستعداد لانتخابات مجلس الخبراء، قرروا إجراء البحوث والمناقشات المختلفة بهدف مواجهة الأسئلة المطروحة عليهم من جانب والحقائق السياسية والمجتمعية من جانب آخر.

إن السؤال الرئيسى الذى يرتبط بانتخابات مجلس الخبراء هو ذلك السؤال المتعلق بماهية هذه الانتخابات. فى هذا الصدد يعتقد بعض المحللين والنشطاء السياسيين الإصلاحيين أن انتخابات مجلس خبراء القيادة لا تعتبر ساحة مناسبة لكى يشارك فيها الإصلاحيون وهؤلاء يعتقدون - انطلاقاً مما سبق - أن المشاركة فى هذه الانتخابات يعد أمراً عبثياً لا طائل من ورائه. مما لاشك فيه أن هذا التيار من الإصلاحيين لا يقلل من مكانة وأهمية

مجلس الخبراء أو من الانتخابات الخاصة به. بل إنهم يعتقدون مثل سائر القوى الإصلاحية في ضرورة وجود مجلس خبراء قوي قائم على انتخابات حرة ويحتوي في داخله على مجموعة من الشخصيات القوية من ذوي التخصصات المختلفة تتفق وطبيعة الوظائف والمهام المختلفة لمقام المرشد مما يجعل من مجلس الخبراء أهم مؤسسة سياسية في الدولة. لهذا فإن هذا التيار من الإصلاحيين لا يختلف كثيراً مع غيره من التيارات الإصلاحية حول هذا المبدأ بل إنه يعلن استعداده لدعم إيجاد المناخ المناسب والظروف البيئية المطلوبة لتشكيل مجلس خبراء ديموقراطي غير مقتصر على فئة واحدة أي فئة الفقهاء.

لكن مجمل الظروف القائمة الآن خاصة امتناع الأعضاء الحاليين لمجلس الخبراء عن تعديل اللائحة الداخلية لمجلس الخبراء تعد سبباً لأن يعتبر هؤلاء أن الظروف القائمة تجعل مجلس الخبراء بشكله الحالي مجلساً فئوياً بحتاً وأن الانتخابات التي تجرى من أجل اكتساب عضويته ما هي إلا انتخابات بين رجال الدين التقليديين والتي لا يوجد فيها أي فرصة من أجل اشتراك أو انضمام أي من القوى السياسية والاجتماعية الأخرى.

الواقع أن نقد "الماهية" الحالية لمجلس الخبراء من جانب هذه الفئة من الإصلاحيين إنما مرجعها إيمان هؤلاء بأن المنافسة السياسية بشأن مجلس الخبراء تنطلق أهميتها من زاويتين الأولى، وجود "سلطة مطلقة" للمجلس والثانية، أن واقع الأمر يقول إن مجلس الخبراء وانتخاباته في ظل الظروف الحالية لا يمكن الجزم بتمتعهما بهاتين الخاصيتين. لهذا توصي هذه الفئة من القوى السياسية الإصلاحية بضرورة الامتناع عن المشاركة الفعالة في الانتخابات الخاصة بهذا المجلس، ويقولون بضرورة إنفاق وقتهم وجهدهم في ميادين ومجالات أخرى.

لكن الفئة الثانية من القوى الإصلاحية ترى أنه على الرغم من جميع نقاط الضعف والنقد التي يسوقها الطرف الأول والخاصة بالهيكل الحالي لمجلس الخبراء فإنهم يقولون بضرورة المشاركة في هذه الانتخابات.

هذا التيار الثاني من الإصلاحيين لديه اعتراض واضح بشأن الممانعة الخاصة بمشاركة النساء والمتخصصين وحتى الفقهاء التقدميين والإصلاحيين وانضمامهم إلى مجلس الخبراء. لقد أعلن هذا التيار عن رأيه هذا بطرق مختلفة طوال ستة عشر عاماً مضت بل ويعتبر المطالبة بذلك أحد أهم مطالبه الدائمة التي يضغط بقوة لتحقيقها، من هنا فإن أسس الاختلاف التحليلي لهذا التيار مع القوى التي يتشكل منها التيار الأول القائل بنظرة سلبية لانتخابات مجلس الخبراء - أي عدم المشاركة فيها - لا تعد عميقة أو جذرية - جوهرية. بعبارة أخرى أدق يمكن القول بأن لهذا التيار نفس الرؤية النقدية "لماهية مجلس الخبراء" لكنهم في الوقت نفسه لا يقولون بضرورة عدم المشاركة في الانتخابات الخاصة به، بل العكس حيث يعتبرون أن طريق إصلاح هذا المجلس يتم عبر الإصرار على المشاركة الفعالة من أجل إحداث التغيير المطلوب في هيكل هذه المؤسسة المهمة. هم يعتقدون أن الطريق إلى إحداث التغيير هو المشاركة والمشاركة الفعالة وليس الانفعال والاختلاف بشأن هيكل وماهية النظام.

المؤكد أن هذا التيار من الإصلاحيين لا يلغي فكرة عدم المشاركة في الحياة السياسية التي يقول بها أصحاب التيار الأول - ولكنه يشترط فقط أن يتم قفل جميع الأبواب وفقدان الحد الأدنى من الظروف اللازمة لإقامة انتخابات حرة. لكن يجب أن يكون اتخاذ هذا القرار هو آخر قرار وليس أول قرار. من هنا يكون من اللازم بذل الجهود المختلفة على الصعيدين السياسي والمؤسسي انطلاقاً من رؤية إيجابية متفائلة لإنجاح انتخابات مجلس الخبراء كما يجب اتخاذ القرارات اللازمة بالاستمرار في الحركة الفعالة من جانب آخر.

من ناحية أخرى فإن هذا التيار من الإصلاحيين يعرب عن قلقه من سيطرة التيارات الراديكالية على الدور المستقبلي لمجلس الخبراء. ولهذا السبب يؤكد أصحاب هذا التيار ضرورة المشاركة الفعالة مع قوى الائتلاف في الانتخابات. هذا التيار الثوري كان قد بدأ تنفيذ برنامجه للسيطرة على مجلس الخبراء في المستقبل وهم يتحركون في إطار نظريات ومبادئ "مصباح يزدي". وهو التيار الذي لم يستنفر فقط مخاوف الإصلاحيين ودفعهم إلى ضرورة الائتلاف والتحالف على النحو الذي رأيناه في الأسابيع الأخيرة من احتمالات قريبة جداً بشأن تقارب "روحانيت مبارز" و"مجمع روحانيون مبارز" بوصفهم قوتين كبيرتين ذاتا خبرة وفاعلية في جميع عصور ومراحل ما بعد الثورة وإنما أثار مخاوف جميع المراقبين بشأن تحول انتخابات مجلس الخبراء القادمة إلى ساحة لتنافس قوي وكبير بين القوى ذات السابقة الثورية وبين الراديكاليين الجدد.

الديمقـــــراطيـــــة والهـــــوية الإيرانيـــــة

■ د. بيروز مجتهد زاده ■ اطلاعات سياسى اقتصادى (الأخبار السياسية الاقتصادية)، العدد ٢٢١ - ٢٢٢، مايو - يونيو ٢٠٠٦

عند مناقشة قضية الديمقراطية فى إيران يتبادر إلى الذهن سؤال هام مفاده: هل كان الإيرانيون معادين للديمقراطية، أم أن العدل فى إيران القديمة، قد هيأ المجال المناسب لتحقيق الديمقراطية فى إيران؟

إن الديمقراطية ليست متداولة فى مجتمعات العالم الثالث ليس فقط لأن مثل هذه المجتمعات لم تصل إلى الدرجة المطلوبة فى مجال الصناعة والتعليم والاعتراف بكيان وحقوق الآخرين لإيجاد المساواة فى المجتمع والنهوض بالمسئولية، بل إن السبب الأهم فى الغالب يكمن فى أن شعوب تلك المجتمعات لم تتعرف كما يجب على المعنى والمفهوم الحقيقى للديمقراطية وأدائها.

ففى إيران على سبيل المثال مازال الخلط مستمرا بين الديمقراطية والحرية، بل إنها تختصر فى الحرية السياسية فقط. والسبب فى هذا التصور الخاطئ للديمقراطية فى هذه المجتمعات يكمن فى عدم وجود معرفة صحيحة للمفهوم الواقعى لهذه الظاهرة الفكرية - الثقافية. إن ذلك القطاع من المجتمع الذى لا يعتبر الديمقراطية مقصورة ومختصرة فى الحرية السياسية ويفترض وجودها فى إطار نظام حكم خاص أو نظام إدارى خاص ويتصور أن تطبيقها مرهون بشكل خاص من الحكم "الجمهورية العلمانية"، يرى أن نظاماً ملكياً أو جمهورياً دينياً يحول دون تحقيق الديمقراطية. ففى الولايات المتحدة الأمريكية التى يأخذ نظام حكمها يوماً بعد يوم صبغة أكثر دينية يوجد أشخاص على الرغم من إدراكهم لحقيقة أن هناك ملكيات مثل بريطانيا والدانمارك وهولندا والسويد والنرويج قد حققت نماذج أفضل من الديمقراطية بالمقارنة بالديمقراطية الأمريكية، هؤلاء الأشخاص مازالوا يعتبرون أن النظام الملكى مغاير للديمقراطية وهم يتغافلون عن حقيقة ثبتت بشهادة التاريخ وهى أن الديمقراطية ايست نظام حكم خاص بل إنها ثقافة، فهى الثقافة السياسية التى يتبلور وجودها فى إطار السيادة المطلقة للقانون وهى ليست مرهونة بشكل خاص من أشكال الحكم، فالديمقراطية هى أسلوب خاص للحياة السياسية من الممكن أن يتحقق فى أى نظام من أنظمة الحكم. الديمقراطية هى علمنة الحياة وامتلاك برامج محسوبة مادياً فى الحياة، وبهذا الشكل فإن الديمقراطية ليست مقصورة فقط على مفهوم الحرية، بل إنها تقدم الحريات فى إطار السيادة المطلقة، والديمقراطية لها تعريفات علمية خاصة وعندما تتحقق فى مجتمع ما فإن هذا المجتمع يكون قد تعرف بشكل تام على المفاهيم العلمية والضروريات المطلوبة لتحقيق هذه الظاهرة الثقافية - السياسية. بعبارة أخرى عندما تنتهى الظروف المطلوبة يتحرك الدافع الطبيعى والإرادى لاستقرار الديمقراطية، هذا الدافع يدفع بقوة نحو ترسيخ الديمقراطية، ومن ثم فإذا تحركت هذه الآلية فستتحقق الديمقراطية.

إن الديمقراطية هى شكل خاص من أشكال الحكم تتم مناقشته وموضوعات أخرى فى مجال العلوم السياسية وترتبط بنيتها بالجغرافيا السياسية، وفى هذا الإطار يصبح أداؤها موضع اهتمام بالنظر إلى مفهومى "الحكومة" و"الأمن".

ما هى الهوية وما هى أهميتها؟

وفى موضوعات الجغرافيا والسياسة ثمة مبدأ مهم هو أن الدول مثل الإنسان تولد بكل خصائصها وتنمو وتتكامل ثم تشيخ، وفى حالة ظهور الضعف والانحلال فيها، أحياناً تنقرض ولو نظرنا إلى شعب دولة ما على أنه خلايا وجودها، فمما لاشك فيه أن التركيبات الاجتماعية والإدارية فى تلك الدولة، وما نسميه "الهوية" و"القومية" ستكون بمثابة الروح. بناءً على هذا وبما أن الحفاظ على الحياة الوطنية والقومية هو المطلب الأساسى لأى أمة، تصبح هذه الحقيقة مسلماً بها، أى أن الحياة القومية تكون جديرة بالحفاظ والحماية حينما تكون روحها صحيحة سليمة، وتعتبر العادات والتقاليد والأدب والثقافة والحضارة هى سدى ولحمة الجنسية والهوية القومية ودعم أى ظاهرة من هذه الظواهر سيكون فى الواقع دعماً للروح القومية التى تنبع منها مؤسسة الأفكار القومية.

ثمة نقطة جديرة بالاهتمام فى هذا السياق وهى أنه على الرغم من التقارب الوطيد فى اللغة اليومية لمقولات مثل "الهوية" "الجنسية" و"الوطنية"، لكن من الواضح أنه فى اللغة العلمية والمقالات البحثية هناك فصل بين هذه المقولات.

والهدف من الفصل بين هذه المقولات ليس تعديد

محاسن أو مساوئ أى منها فى مقابل الأخرى. بل أنه لمجرد إعادة تعريف كل واحدة من هذه المقولات. وبيان حقيقة أنه فى حين أن موضوعات مثل "الهوية الوطنية" و"الوطنية" هى موضوعات جغرافية فإن موضوع "القومية" هو موضوع سياسى ويرتبط بمقولة التحزب.

عودة إلى الأصل:

هذا السؤال "من أنا" بداية وفى الوقت نفسه يطرح أهم وأخلد حاجة معنوية للإنسان، الحاجة الروحية التى هى أهم كثيرا من احتياجات الإنسان المادية.

هذه الحقائق المعنوية أو الروحية تجعل الإنسان يملك ثروة لا حدود لها من الإيمان والقوة المعنوية والقوة الملهمة والاستقلال الشخصى والفكرى. وبناءً على هذه القوة المعنوية يتجه الإنسان نحو إبداع دور إيجابى فى المجتمع. وإذا لم تلب الحاجة ارتباطاً بشئ أو مكان ما، ولا يدرك الإنسان هويته، فلن يكون أكثر من كائن هائم على وجهه ولن يتمكن مطلقاً من التخلص من قبضة الاضطراب والتخبط واللاهدف، فبعد معرفة النفس يفكر الإنسان قائلاً: أنا بهذا الشكل، يجب أن يكون لى هدف ما وأن تكون لى رسالة. حتى أن علماء الأديان يرون أنه "بمعرفة النفس" تكون "معرفة الله" أمراً ميسوراً.

مقومات الهوية :

الهوية هى ماذا أكون ومن أكون؟، وهى تنبع من حاجة الإنسان الطبيعية لمعرفة الارتباط بشئ ما أو مكان ما، هذه الحاجة ترتبط بجذور ذاتية أو غريزية فى الإنسان. وتلبية هذه الحاجة يؤدى إلى الإدراك الذاتى، الفردى فى الإنسانية. كما أن إرضاء هذه الحاجة بين جماعة إنسانية يؤدى إلى إدراك جماعى مشترك أو "الهوية" القومية. هذا الإدراك أو المعرفة الذاتية عندما يأخذ جانباً قومياً، فإنه يتم تقييمه بهوية الأمم الأخرى. على سبيل المثال. تخلق الإدراك الذاتى السياسى الإيرانى فى التاريخ القديم فى مواجهة اليونان أو الروم.

وكذلك أيضاً وصل الروم إلى إدراكهم الذاتى أثناء مواجهة الإيرانيين والبربر وهناك لفيف من العلماء التقليديين فى مجال العلوم السياسية قد اعتبر العلوم الاجتماعية والجغرافية عنصراً خاصاً من مقومات الهوية القومية: ففى الجغرافيا تعتبر الأرض المشتركة" و "التاريخ المشترك" أصلاً فى هذا المجال. وفى العلوم السياسية يكون الاعتماد على "البنية السياسية المشتركة" للجنسية والأمة أو "المجتمع المدنى" وفى العلوم الاجتماعية تعتبر "اللغة المشتركة" و"الدين المشترك" و "العادات والتقاليد المشتركة" عنصراً أساسياً.

مما لا شك فيه أن الهوية هى مزيج من كل هذه العناصر إلى جانب عناصر ثقافية أخرى مثل الفنون والعادات المشتركة. وفى هذا المجال تصبح الحداثة بالمعنى العام للكلمة عنصراً آخر جديراً بالاهتمام.

والهوية على الرغم من وحدتها الخارجية، لها عدة قواعد، وهى المثال الحقيقى لـ"الوحدة فى التعدد" و"التعدد فى الوحدة". وعنصر الحداثة هو الضامن للمحاولات والتحرك أو الفاعلية المطلوبة لبقاء الهوية. فالإنسان غير الناضج يسير فى طريق النضج والكمال، وكل ما يتعلق بالإنسان، ولا يكون كاملاً ويحتاج إلى الكمال. وهذه الحاجة هى التى تجعل المفاهيم والدوافع فى الهوية مثل أى ظاهرة إنسانية أخرى حديثة وأكثر حداثة. بعبارة أخرى، فالحداثة بوصفها مفاهيم حديثة وأكثر حداثة للهوية تتمتع بخاصية مهمة للغاية "التطور والاستمرار" مما لا شك فيه أن هوية أمة، هى بالمقام الأول عنوان فى الجغرافيا السياسية ومرتبطة بكيفية ظهور وبقاء الأمة. بهذا الشكل، فإن أى دولة تكون قوية ومستقلة حينما تمتلك فى المرتبة الأولى شخصية قومية مستقلة. هذه الشخصية عندما توجد، توجد أسسها أو ظواهرها، أى المؤسسات الثقافية والدينية الخاصة بتلك الأمة أو الدولة.

وتكون هذه المؤسسات فى أى بلد وليدة شكل خاص من تبادل الأفكار والسلائق والمعتقدات والتوجهات الاجتماعية لأهل هذا البلد والتى تنبع من مناخ إنسانى- اجتماعى خاص بها، وتلقى بظلالها على هذا المناخ، وتكون ضمانة الوحدة وتقوم بتعريف هويته. إن مزيجاً من هذه الظواهر الثقافية والمعنوية هو المكون للقوة أو العامل الذى يعرف فى الجغرافيا السياسية "سبب الوجود لدولة ما" بعبارة أخرى، هذه الظواهر أو المؤسسات المعنوية والثقافية هى التى تجعل البيئة الإنسانية مستقلة بشكل ما عن سائر البيئات الإنسانية، وتجعل من يوجدون فى تلك البيئة الإنسانية الخاصة يتمتعون بحس الاستقلال الوطنى والثقافة هى عبارة عن الدين واللغة والتاريخ والفنون والآداب والعادات والتقاليد لأمة ما هى نتاج إعداء الأجداد وفترة زمنية سحيقة وبامتزاج هذه الأسس والظواهر الثقافية تخلق الهوية القومية التى تتبلور على مدى القرون.

وفلسفة الهوية الإيرانية التى تجعل الإنسان هو الأصل والحقيقة قد بدأت مع بدء الحضارة والثقافة الإيرانية، وكانت الحضارة الزرادشتية قد أقرت بهذا الواجب للإنسان، الواجب الذى جعله يخوض غمار معركة النور والظلمة الأبدية لمصلحة النور، وقام بمحاولات مستميتة للانتصار على الظلمة، وبالشكل نفسه تم التأكيد فى الإسلام الإيرانى أى "الإسلام

الشيعي" على معركة الحق والباطل بعبارة أخرى اعتبرت هذه الحضارة الإنسان مكلفاً بأن يقاوم كل الأثام والشرور حتى يعيش فى عزة وفخار.

هذا المجال وهذه السابقة الفلسفية والفكرية الجذابة هى تحول عظيم فى مكانة الإنسان. وفى هذه الفلسفة تمت الإجابة عن سؤال "من أنا؟" بشكل بسيط: فأنا الإيرانى الذى جذور شخصيتى القومية قائمة بذرتها تنهل من ينابيع الثقافة والحضارة والأفكار والمعتقدات الإيرانية واعتبر نفسى كياناً شامخاً مجتهداً، واجبى أن أسعى بجد لتثبيت هويتى من جانب ولإضفاء السعادة والرفاهية على حياتى وحياة الآخرين.

ظهور اسم إيران

كلمة إيران تعنى "بلاد الآريين أو النجباء"، ومن الناحية السياسية يطلق هذا الاسم على دولة تقع فى الجنوب الغربى من آسيا، فى ذلك الجزء من العالم الذى يسمونه الشرق الأوسط. ومن الناحية الجغرافية، يشمل هذا الاسم الجزء الأوسع من إيران ويغطى أنحاء الصحراء الإيرانية. ومن الناحية الثقافية يضم هذا الاسم كل السكان الذين يعيشون على أساس العادات الإيرانية ويتحدثون اللغات الإيرانية.

كان اسم هذه الدولة على مدى التاريخ "إيران" ولم يطلق عليها أى اسم آخر مطلقاً، إلا محاولة لبعض الأشخاص فى الغرب الذين حاولوا تغيير اسم إيران إلى "فارس"، إلا أن هذه المحاولة فشلت، وقد أطلقوا على نظام الحكم الفيدرالى الإيرانى خطأ مسمى "الإمبراطورية الفارسية". وجدير بالذكر أن اسم هذا البلد فى عهد الهخامنشيين كان "إيرانا" وتعنى "أرض الآريين المقدسة" ويوجد المقطع الأساسى من هذا المفهوم وهو "أير" فى أسماء أخرى لبلاد الآريين مثل أيرلندا. وإيرانا هو الاسم الذى ورد عدة مرات فى نقوش الأسرة الهخامنشية. وليس فقط الساسانيون هم الذين أحيوا خريطة الهخامنشيين، بل أنهم أخذوا اسم "ايرانشهر" "دولة إيران" من "إيرانا" الهخامنشية وأطلقوه على هذه البلاد، وربما يكون هذا هو النموذج الأول فى تاريخ البشر، بدلاً من نسبة أمة أو دولة للأسرة الحاكمة، وقد تم تحديد هوية مستقلة باسم خاص لدولة ما وإيران أو "إيرانا" ليست اسم دولة فقط، بل هى مفهوم وثقافة وحضارة وكما يقول لنا التاريخ. عندما زالت دولة إيران بعد دخول الإسلام ظلت إيران الثقافية والفلسفية على قوتها حتى أن لغتها الفارسية قد تحولت إلى اللغة الأولى فى العالم الإسلامى الثقافى لدرجة أن كثيراً من المسلمين فى الصين كانوا يصلون باللغة الفارسية بل ومازالوا حتى اليوم وكان الترك المسلمون الذين نقلوا "الصبغة الإيرانية" إلى الهند، والآذريون "الإيرانيون الأتراك اللغة" قد أخرجوا دولة "إيران" فى بداية القرن السادس عشر من قلب التاريخ وأحيوها مرة ثانية، إن تسمية إيران فى الغرب "فارس" أو "الإمبراطورية الفارسية" ناجم عن عدم تواصلها الثقافى مع الغربيين. وكان الإيرانيون قد ابتكروا مفهوم وأداء "الحكومة= الدولة"، ووضعوا أول نظام حكم، وهو أول نظام حكم وضع أول أشكال "الحكومة"، وكانت نظاماً فيدرالياً بعبارة أخرى، للمرة الأولى يوضع اسم خاص لتسمية دولة بشكل "إيرانا"، واليونان التى هى مؤسسة التاريخ السياسى فى الغرب، وأسست "الحضارة الغربية" بمساعدة إيران والروم كانت حتى وقت ظهور إيران و "إيرانا" مازالت أسيرة أسلوب حكم غير ناضج "الحكومة- المدينة" ولم تكن تعرف مفهوم الدولة، وكان اليونانيون يطلقون على وحداتهم السياسية أسماء الأسر التى حكمت هذه المناطق ولأن الأسرة التى كانت تحكم إيران فى عصرهم كانت "الهخامنشية" من فارس جعلوا إيران بلاد أو دولة فارس. وكذلك أيضاً فإن تكرار اسم مغلوط من جانب اليونانيين فى الكتب المقدسة للأديان الكبرى ووصول الساسانيين الذين كانوا مثل الهخامنشيين من فارس إلى الحكم، وحكمهم لإيران لعدة قرون قد جعل تسمية إيران بفارس أمراً مستمراً. وهذه التسمية الخاطئة نابعة من ضعف الفكر الجغرافى لدى اليونان فى تلك العصور خاصة وإلا لما كان اسم دولة الآريين على الدوام "إيران".

وبناءً على هذه الخلفية فإن بعض الغربيين والعرب يعرفون خطأ أن الاسم قد تغير من فارس إلى إيران عن طريق الحكومة فى عام ١٩٣٥م. وهذا التصور الخاطئ غير الصحيح للأسف يشاهد ويتكرر أحياناً من جانب قطاع الإيرانيين أيضاً. على سبيل المثال، جاء فى أحد أسئلة الامتحان للعام الدراسى الحالى (٢٠٠٥-٢٠٠٦) فى أى عام تغير اسم الدولة من "فارس" إلى "إيران"، ومما يدعو للأسف أنه مازال بين الإيرانيين من تقف معلوماته عن بلاده عند حدود أقوال الغرب غير الصحيحة ولا يعرفون ماذا حدث فى عام ١٩٣٥.

بعد إلغاء نظام حكم "الممالك المحروسة" الذى كان فى الحقيقة شكلاً فاسداً للنظام الفيدرالى الإيرانى القديم، وكان قد تهاوى إلى درجة حكم "ملوك الطوائف" وقيام حكومة مركزية فى شكل "الحكومة الوطنية" أو كما قال مجمع اللغة والأدب الفارسى "نظام الحكم الذى يستمد وجوده ومشروعيته من الأمة" ذكر رضا شاه للحكومات فى العالم عن طريق سفراء إيران أن اسم الدولة التى يمثلونها كان دائماً إيران، وإن يمتنعوا عن استخدام الأسماء الأخرى ومن بينها "برشيا".

وكانت كل الحكومات قد احترمت هذا الاقتراح

الإيرانى ماعدا بريطانيا التى رفض رئيس وزرائها فى ذلك الوقت "أو بعده بقليل" وينستون تشرشل مطلب الحكومة الإيرانية بحجة أن التشابه بين Iran وIraq (إيران والعراق) هذا الاسم الأخير الذى أطلقته بريطانيا قبل عشر سنوات على الأراضى التى كانت تحت وصايتها، سيؤدى إلى وقوع السياسيين والصحافة البريطانية فى الخطأ. وفى النهاية استخدمت بريطانيا هذا الاسم منذ عام ١٩٧٠.

الإيرانيون الأوائل

كان الإيرانيون الأوائل مزيجاً من الآريين الرحل مثل البارسيين والسكائيين والسرمتيين والأماردين والتبوريين والهبتاليين والسكان الأصليين مثل الماديين والعلاميين.

وعلى الرغم من أن إيران كانت موجودة قبل آلاف الأعوام من ميلاد المسيح، بل وطبقاً لقول أحد كبار علماء الآثار الإيرانيين البروفيسور عزت الله نجهبان وعالم الإيرانيات الأمريكى الكبير ريتشارد فراى يجب اعتبار الميلاد بداية لإيران، ولكن إيران كدولة بالمعنى المعاصر للكلمة قد بدأت حياتها السياسية فى إطار فيدرالية كبيرة منذ عام ٥٥٠ قبل الميلاد وبامتلاكها لدين وثقافة مشتركة وعادات وتقاليد مشتركة ونظام إدارى مشترك وسلسلة من الذكريات السياسية المشتركة ومجموعة لغوية مشتركة استطاعت أن تصل على الأقل فى الجزء المركزى من فيدراليتها الكبيرة تحت اسم "إيرانا"، و "إيرانشهر" و "إيران" إلى هوية سياسية تتميز عن الآخرين. وفى مرحلة ما بعد الإسلام حينما افتقرت الخلافة فى بغداد لإيجار وحدة سياسية موحدة وهوية سياسية واحدة فى البلاد الإسلامية للقوة التى كانت كامنة فى قلب التاريخ والثقافة الإيرانية، قام شعب صحراء إيران بإعادة صنع هويته وشخصيته الثقافية - التاريخية.

هذه القوة الروحية، دفعت الإيرانيين للعمل للحصول على الهوية التى كان يجب أن تخطط بناء على الذكريات السياسية القديمة والإرث الثقافى التليد والقيم الدينية الجديدة. فى هذا الإطار أصبح الإيرانى فى الصحراء الإيرانية فى محاولة سياسية. هذه المحاولة التى جعلت الإيرانى ينتقل من زاوية ما إلى زاوية أخرى فى صحراء إيران الشاسعة بحثاً عن شخصية ثقافية وسياسية مستقلة. وظل الأمر هكذا حتى أعيد ميلاد "إيران" على يد الشاه إسماعيل الصفوى، وبدأت الجغرافيا السياسية الإيرانية عملية تبلورها الجديدة. وامتدت عملية التبلور النهائى للجغرافيا السياسية الإيرانية منذ بداية عهد نادر شاه الافشارى وحتى نهاية الأسرة القاجارية وظهور الحكومة البهلوية ولكن عملية التبلور السياسى لهذه الجغرافيا السياسية قد دخلت مرحلة التطور والنضج منذ نهاية العصر القاجارى ومنذ بداية الحركة النيابية، المرحلة التى مازالت متواصلة حتى الآن، واليوم نشاهد أكثر حلقات هذه المرحلة إثارة.

الهوية الإيرانية وإنسانية الثقافة الإيرانية

الثقافة والحضارة الإيرانية هى واحدة من أقدم ثقافات وحضارات العالم وأكثر رسوخاً ويجب بحث تاريخ هذه الثقافة والمواطنة القديمة من خلال الأفكار الإيرانية على مدى آلاف السنين التى مضت فى الفترة التى صار فيها دين "الميترايسية" والدين الزردشتى السبيل نحو مكانة الإنسان الشامخة. ولا يمكن على وجه الدقة تحديد تاريخ ظهور هاتين المدرستين الإيرانيتين. فيصل تاريخ ظهور الميترايسية إلى الفترة الأولى لهجرة الفصائل الآرية إلى الأراضى الإيرانية. هذا فى حين أن تاريخ ظهور المزدكية قد كتب قبل ما يتراوح بين ثلاثة وخمسة آلاف عام وهناك بعض الباحثين المعاصرين مثل بيوفيليبانى رنكنى الإيطالى يرى أن استمرار وجود الميترايسية فى إيران القديمة إلى جانب الدين الزردشتى قد أدى إلى أن يخرج هذا الدين من حالة التوحيد، ويفقد قيمته باعتباره أحد الأديان الأولى فى عالم البشر. ربما يكون هذا الكلام صحيحاً لكن يجب معرفة أنه فى الوقت نفسه، فإن استمرار دين مهر بالتوازى مع المزدكية فى إيران القديمة المجال لانتشار ثقافة المواطنة الزاهرة. بعبارة أخرى كلاهما كان يكمل الآخر.

الجغرافيا الإيرانية والهوية الإيرانية

الهوية القومية لأى أمة هى أكثر من أى شئ نتاج بيئتها الجغرافية وصحراء هى بلا شك مهد الهوية الإيرانية. والرأى العام قائم حتى الآن على أن إيران قد ظهرت مع ظهور الحكومة الهخامنشية فى منتصف القرن السادس قبل الميلاد، وتسوق الدراسات الجديدة هذا الشك إلى تحد على أساس أنه قد تكون "عيلام" بداية إيران وقد أصبح الدور الخلاق لهذا الشعب فى ظهور وانتشار المواطنة منذ القرن السادس قبل الميلاد عندما بدأت الشاهنشاهية أو النظام الفيدرالى الذى للأسف اشتهر فى الغرب بـ"الإمبراطورية الفارسية" وحتى القرن السابع الميلادى حين سقطت إيران فى يد العرب، فى حالة من الغموض وعلى الرغم من أن المصادر تشير إلى دور إيران فى العالم القديم، لكنها فى معظمها تحدثت عن إيران باعتبارها "عدوا" وليس "صديقاً" أو كياناً سياسياً صرفاً، ولهذا فليس من المستغرب أن يجهل العالم اليوم إلى هذا الحد أهمية دور إيران فى العالم القديم.

تشكيل مجلس استراتيجى لسد النقص فى وضع السياسة الخارجية

■ شرق (الشرق) ٢٠٠٦/٦/٢٨

أعلن المرشد الأعلى للجمهورية الإسلامية على خامنئى عن تشكيل مجلس استراتيجى جديد للمساعدة فى تقديم المشورة فى قضايا السياسة الخارجية فى ٢٧ يونيو ٢٠٠٦. ويتشكل المجلس من بعض الكوادر المعروفة من الإصلاحيين والمحافظين مثل كمال خرازى، الذى عين رئيسا للمجلس وكان وزيرا للخارجية فى حكومة الرئيس السابق محمد خاتمى، وعلى اكبر ولاياتى، مستشار المرشد حاليا، وعلى شمخانى، وزير الدفاع فى حكومة الرئيس السابق محمد خاتمى.

ومما لا شك فيه أن تشكيل المجلس الاستراتيجى للسياسة الخارجية يهدف إلى سد العجز فى "حلقة" من السلسلة الخاصة بوضع السياسة الخارجية. وكما جاء فى قرار المرشد، فإن هذا النقص أو هذه الحلقة المفقودة هى الطابع الاستراتيجى الذى يجب أن يتحقق فى العلاقات الخارجية الإيرانية. وهذا يعنى أن المرشد يشعر منذ فترة ليست قليلة أن هناك حلقة مفقودة فى هذا المجال.

فبعد أن يتم تدوين وتشخيص وتحديد السياسات الرئيسية للنظام فى مجال العلاقات الخارجية وهى العملية التى تنفذ من خلال مجمع تشخيص مصلحة النظام، يتم التصديق عليها بعد ذلك، لكن عندما تصل إلى الأجهزة والمؤسسات التنفيذية نكتشف أن هذه الأجهزة والمؤسسات مفتقدة للصفة والطابع الاستراتيجى الذى يجب أن تنفذ مسئولياتها بناءً عليه.. وبمقتضاه وفى إطار السياسة الخارجية للدولة، جاء قرار المرشد بتشكيل هذا المجلس لسد العجز فى هذا الصدد.

هذا المجلس سيتولى مهمة وضع الاستراتيجية التنفيذية الخاصة بعلاقات إيران الخارجية. كما سيقوم بتقديم المشورة والرأى إلى المرشد، بجانب التنسيق بين الأجهزة التنفيذية التى تعمل فى مجال العلاقات الخارجية.

من الصحيح أن لدينا الوثيقة الخاصة بالخطة العشرينية- وكذلك الخطة الخمسية الرابعة- لتنمية إيران، لكن فيما يخص العلاقات الخارجية فإن كل شخص يتحرك فى هذا الصدد فى إطار برنامجه ورؤيته وسعيه هو، وهذه النقطة فى حد ذاتها كانت تؤرق المرشد منذ فترة طويلة ولهذا السبب كان قراره تأسيس هذا المجلس لكى يقوم المرشد بوضع الاستراتيجية التنفيذية للسياسة الخارجية الإيرانية بمساعدة هذا المجلس الجديد.

هذا المجلس مكلف أيضاً بمساعدة المؤسسات والأجهزة القائمة بالفعل لكى يتم تحديد طريق بعينه بوصفه الاستراتيجية الرئيسية الحاكمة للعلاقات الخارجية الإيرانية.

كذلك لابد من التأكيد على حقيقة مفادها أن المجلس ليس له وظيفة تنفيذية، وهو ما يعنى أنه لن

يكون موازياً للمؤسسات والأجهزة الأخرى المختصة، فوظيفة هذا المجلس تتمثل فى طرح ووضع الاستراتيجيات التنفيذية الخاصة بالعلاقات الخارجية الإيرانية وتقديمها إلى المرشد، ومن هنا يمكن فهم وتفسير لماذا جاء فى قرار المرشد الخاص بتشكيل هذا المجلس، لماذا جاء النص على ضرورة أن يشتمل هذا المجلس على جميع الخبرات الوطنية فى إيران. ذلك أنه توجد قوى كثيرة وفعالة داخل الحكومة وأخرى خارج الحكومة وفى الجامعات والمؤسسات والمراكز البحثية.

إن الأشخاص ذوى الرؤى والخبرات الطويلة والذين عملوا لسنوات طويلة فى حقل السياسة الخارجية هم جميعاً مرشحون ومدعون للمشاركة فى أعمال هذا المجلس والأمل أن تتحقق الاستفادة الكاملة من خبرات هؤلاء جميعاً.

أما فيما يخص علاقة هذا المجلس بالملف النووى الإيرانى فيجب التأكيد ثانية على أنه ليس مؤسسة تنفيذية. كما أنه لا يمتلك برنامجاً تنفيذاً فى هذا الصدد. كما يجب أن يعلم الجميع أن هذا الملف وكل خطواته التنفيذية هى من صميم عمل المجلس الأعلى للأمن القومى بعد إسناد هذا الملف بالكامل له. من هنا لو أن المجلس الاستراتيجى صارت لديه رؤية أو فكرة أو طرح ما بشأن السياسة الكلية والاستراتيجية العامة للدولة فى الملف النووى هنا فقط يتم تقديم هذه الرؤية أو الفكرة للمرشد لكى يقوم هو باتخاذ القرار.

على صعيد آخر لابد من التأكيد على أن جميع القضايا الخاصة بالعلاقات الخارجية على المستوى الاستراتيجى هى من اختصاصات ووظائف المجلس الاستراتيجى للعلاقات الخارجية، وأنه فى المقابل لا توجد أى صفة تنفيذية لهذا المجلس ومن ثم فلن يكون له الحق فى التدخل فى العمل التنفيذى.

فيما يخص كيفية وطبيعة العمل مع وزراء الخارجية والمجلس الأعلى للأمن القومى يجب أن يعلم الجميع أن المجلس لديه اتصال قريب جداً مع جميع الأجهزة والمؤسسات، ومن هنا يكون من المنطقى التأكيد على أنه بمجرد الانتهاء من طرح استراتيجية خاصة بالعلاقات الخارجية للدولة وبمجرد أن يقوم المرشد بالتصديق عليها فإن جميع المؤسسات ذات الصلة والتى ستكون بدورها قد شاركت فى وضع هذه الاستراتيجية ستكون على أتم استعداد وجاهزية لتنفيذها.

١- جبهة المشاركة الإيرانية الإسلامية: الالتقاء بالمنافسين ضرورة سياسية جديدة

■ شرق (الشرق) ٢١/٥/٢٠٠٦

أعلن هادى خانكى عضو المجلس المركزى لجبهة المشاركة الإيرانية الإسلامية، فى إشارة إلى الأساليب الجديدة لهذا الحزب فى ممارسة السياسة، أن هذا التوجه قد ظهر فى إطار التحاور والتشاور مع الشخصيات والجماعات المؤثرة فى الملف النووى الإيرانى، وفى هذا السياق قال: " لا يمكن فصل المواقف والإجراءات التى تتخذها جبهة المشاركة اليوم عن التوجهات والمواقف الأولى لهذا الحزب ونشاطه على مدى الأعوام الأخيرة".

وأوضح هادى خانكى رؤية الجبهة للممارسات السياسية فى الفترة الراهنة قائلاً: "فى هذه المرحلة ترى جبهة المشاركة أن الممارسة السياسية هى ضرورة بالدرجة الأولى يجب أن يتم توضيح نطاقها وأبعادها على مختلف مستويات المجتمع والمشاركة لا يقتصر نطاقها على الانتخابات فقط وكذلك أيضاً تلزم نفسها بالآليات والسبل الضرورية التى توجد على ساحة الممارسة السياسية للارتقاء بعملية التقارب فى وجهات النظر والتعاون بخصوص القضايا الخاصة والحادة" وأشار إلى النقد الذى وجه لمحادثات جبهة المشاركة الأخيرة، وقال: لقد فسر بعض الأشخاص والتيارات هذه اللقاءات بأنها عملية دوران، فى حين أن معظم الناشطين السياسيين والجماعات والشخصيات المختلفة قد رحبت بهذا التوجه واعتبرته متجاوباً مع الضرورة التى للأسف لم تحظ باهتمام جاد، وطرح خانكى أن الحوار فى الساحة السياسية أمر لا يمكن تجنبه ويمكن اتباعه للتعاون وللتنافس أيضاً من خلال إطار واضح ومرئى وهذا لا يعنى العدول عن المبادئ ولا يعنى تجاهل الخلافات وطبقاً لرأيه فإن الممارسة السياسية تعتبر التحزب مبدأ وكذلك أيضاً الاهتمام بالقضايا الوطنية ومراعاة مشروعات مثل الانتخابات والائتلافات الواضحة والمحددة، وأوضح خانكى أن الرؤية الواقعية لوجهات النظر والمواقف السياسية لجبهة المشاركة تثبت أن النشاطات الأخيرة لهذا الحزب هى نابعة من ضرورات جديدة وليست تغييراً لسياسات قديمة فالحوار والتعاون فى ترسيخ مبادئ المنافسة والشفافية والصراحة فى المواقف السياسية هى من متطلبات هذه الحقائق الكائنة أمام كل القوى السياسية. وقال عضو المجلس المركزى لجبهة المشاركة عن اللقاءات التى يجريها حزبه مع أحزاب وشخصيات سياسية من الأحزاب المنافسة: هى خطوة لتفعيل الحزب الذى زادت نشاطاته اليوم على الساحة الميدانية بعكس ما كان الأمر فى الماضى حين كان نشاطه الأكبر فى الأطر الرسمية.

٢- حزب الاعتماد الوطنى: الوجود فى مجلس الخبراء على أساس كيفية تأييد الصلاحية

■ شرق (الشرق) ٢١/٥/٢٠٠٦

تكمن أهمية انتخابات مجلس الخبراء بالنظر إلى المكانة الخاصة لهذه المؤسسة فى تحديد وتعيين طريقة الاختيار والإشراف على أداء المرشد الأعلى للجمهورية، وهى تلعب دوراً لا بديل عنه فى نظام الجمهورية الإسلامية حيث تتولى من جانب مهمة تعريف شروط وصفات وخصائص الزعيم ومن ناحية أخرى تتولى مهمة دراسة أداء الزعامة طبقاً للمبادئ المنصوص عليها فى الدستور. مما لا شك فيه أن مجلس الخبراء يعتبر أهم ركن فى نظام الجمهورية الإسلامية الإيرانية، كما أن مرتبته أسمى من سائر أركان النظام، ومع هذا فإن قلة التحرك وعدم الفاعلية وعدم الشفافية الخاصة بأداء مجلس خبراء

الزعـامـة، والافـتـقـار إلى الإعـلان عن كم وكـيف الجلسـات والقـرارات وطريقـة الإشـراف على أداء الزعامة والمؤسسات التابعة وكيفية الإشراف على أركان النظام والسلطات الثلاث ومجمع تشخيص مصلحة النظام و.. كل هذا من بين المقولات التى من الممكن أن تجعل أهمية مؤسسة خبراء الزعامة موضع اهتمام الرأى العام أكثر من ذى قبل. وللأسف فإن عقلية المجتمع نظراً لعدم الإعلام النسبى والمقبول لأداء مجلس خبراء الزعامة قد أدى إلى أن انتخابات هذا المجلس تصبح أقل أهميـة من حيث وجود ومشاركة الشعب وجعلها تأتى فى مرتبة أقل بالمقارنة بالانتخابات البرلمانية والرئاسية. هذا بالإضافة إلى حالة الاضطراب فى التنفيذ ووضع السياسات ووحدة رأى السلطة التنفيذية ومعارضة قرار وزارة الداخلية الرامى إلى عدم الانعقاد المتزامن للانتخابات المحلية وانتخابات مجلس الخبراء، كل هذا يجعل الرأى العام يتصور أن هناك حالة من عدم التنسيق بين الحكومة ووزارة الداخلية فى مجال وضع السياسات وتطبيقها، ولهذا فإن حالة الاضطراب هذه لا ينبغى أن تكون سببا فى أن تغفل الأحزاب والجماعات ومختلف طبقات الشعب أهمية انتخابات مجلس الخبراء الذى يتولى على مدى ثمانى سنوات مسئوليات خطيرة ومهمة الإشراف على أداء الزعامة والمؤسسات والأركان الأساسية فى النظام، بل يجب حشد كل الطاقات والإمكانيات الوطنية والفئوية والحزبية لتعبئة كل طبقات الشعب حتى تنعقد انتخابات مجلس الخبراء بشكل يتناسب مع أهميته ومكانته الجليلة. وإنجاز هذه المهمة مرهون بالأداء القانونى المتسم بالشفافية للجهة المشرفة على الانتخابات بشكل أعم من طريقة بحث صلاحية المرشح وقصر خبراء الزعامة بشكل محض على المسئولين الدينيين فى المجتمع.

٣- حزب كوادر البناء... خاتمى وهاشمى يتقاربان

■ شرق (الشرق) ٢٠٠٦/٥/٢١

يمكن تقسيم رجال السياسة إلى فئتين فئة تخرج من قلب التطورات وأخرى تصنع التطور. الفئة الأولى وليدة حالات الجبر الاجتماعى وهى إلى حد ما محصلة الحماس السياسى، والثانية نابعة من العقل الجماعى وممثلة لشعور المجتمع. وتوجد فى كل ممارسة سياسية بشكل ما يزيد أو يقل بعض من خصائص هاتين الفئتين. ولا تصنف خصائص هاتين الفئتين بطريقة جيد وسيئ أو قبيح وجميل، بل إن كلا منهما محصلة ظروف سياسية واجتماعية واقتصادية خاصة تؤثر بشكل لا إرادى على سلوكيات المواطنين وتضطرهم إلى الاختيار. ويتفوق السياسيون صانعو التطور حينما يكونون فى العمل الاجتماعى، لأنهم يوفقون أوضاعهم مع التيار العام للفكر والإرادة الاجتماعية. أما السياسيون الذين هم نتاج التطورات الاجتماعية فيتحولون إلى صناع للتطور عقب هدوء حالة الاضطراب. وقد تجاوز أكبر هاشمى رفسنجانى وخاتمى هذه المرحلة. فقد اثبت رفسنجانى منذ البداية وبعد أول خطاب تليفزيونى له بعد نجاح الثورة الإسلامية أنه سياسى صانع للتطور، فعندما انتشر الحماس الثورى فى أنحاء البلاد كان فى مجلس الثورة والحزب الجمهورى والمجلس باعتباره السياسى الذى يعتبر أن السياسة عمل واع لتوزيع السلطة السياسية وتخصيص المصالح الاقتصادية وتوضيح الأساليب الاجتماعية، وعلى هذا الأساس أصبح بسرعة فى الجناح المعتدل لمجلس الثورة وعلى رأس مجلس "برلمان" متعدد الأصوات وفى بؤرة الحزب الجمهورى، وقد حولت القدرة على الأخذ بزمام المبادرة هذا السياسى الصانع للأحداث على مدى عقد الثمانينيات ومنتصف عقد التسعينيات إلى الرجل رقم ٢ فى السياسة الإيرانية. وفى النصف الثانى من عقد التسعينيات، أخذت قصة السياسة فى إيران مسيرة أخرى، وحل عصر السياسى الذى نقرر أنه يمثل الحماس الاجتماعى. وكانت انتخابات الثانى من خرداد قمة هذا التحول وكان ممثلها محمد خاتمى. وقام خاتمى فى الفترة من ١٩٩٧ إلى ٢٠٠٠ بدور مزدوج. كان جزء من هذا الدور قابلية التطور بينما كان الجزء الآخر صناعة التطور فى هذه الفترة قام الرئيس خاتمى بدور السياسى الصانع للتطور، وظهر "خاتمى الإصلاحى" فى دور السياسى القابل للتطور، فأصبح المتحدث باسم الجبهة الإصلاحية، وإلى جانب العمل التنفيذى المضنى أخذ على كاهله عبء المطور. وبعد عام ٢٠٠٠ قلت تدريجيا درجة قابلية خاتمى للتطور، وزادت درجة صناعته للتطور. هذا التطور لدور خاتمى حدث فى الظروف التى كان هاشمى رفسنجانى قد ترك العمل التنفيذى، وكان يتجاوب تدريجيا مع رسائل المجتمع لقابلية التطور. وظهرت مسيرة موازية، فقد أصبح

خاتمى وهاشمى أكثر قرباً من بعضهما من حيث الأسلوب والطبيعة، وفى الانتخابات الرئاسية عام ٢٠٠٥ وصل كل منهما إلى نقطة التعادل، حيث تداخل بين دور قابلية التطور وصناعة التطور وكان التداخل بين آراء وأعمال خاتمى وهاشمى فى المرحلة الأولى من الانتخابات لم يصل إلى درجة أن يحول دون تعدد مرشحى الإصلاحات فى الانتخابات، لكن تبلورت هذه الضرورة فى المرحلة الثانية، وكان ذلك التفاهم متأخرا وبلا عائد، ولكن يبدو أن التجربة قد حانت الآن.

٤ - حزب كوارد البناء... ماذا تعنى بطالة النخبة؟

■ شرق (الشرق) ٢١/٥/٢٠٠٦

فى تقسيم التكتلات الرائجة عالميا، تعمل قوى العمل فى أحد القطاعات الزراعية والصناعية والخدمية. وكلما زاد عدد القوى العاملة فى قطاع الزراعة كان ذلك دليلا على تخلف البلد، وكلما زاد عدد العاملين فى قطاع الخدمات كان ذلك يدل على تقدم البلد. أما القطاع الصناعى فيعد نقطة التعادل والوسطية بين هذين القطاعين. على سبيل المثال لوكسمبورج التى تعد واحدة من أكثر دول العالم دخلا "من حيث الدخل الفردى" يعمل فى قطاع الخدمات فى هذا البلد ٨٧,٣٪ من السكان، و٢٠,٧٪ فى قطاع الصناعة، بينما يعمل ١٪ فى قطاع الزراعة، أما دولة مثل السعودية فهذه النسب على الترتيب هى ٦٣٪ و٢٥٪ و١٢٪، أما فى دولة مثل إيران فهى ٤٥٪ و٢٥٪ و٣٠٪. والآن تقول الأخبار أن البطالة مع تجاوزها القطاعات الزراعية التى تعمل بها بالأساس قوى غير ماهرة، واختراقها الصناعة التى تعمل فيها قوى هى خليط من العمال البسطاء والمتخصصين، قد وصلت إلى قطاع الخدمات الذى يعمل فيها بالأساس قوى متخصصة ونخبة. فقطاع الخدمات فى الاقتصاد يشتمل على طيف كبير يضم صناع الفكر الجامعى من الأطباء والمحامين والمهندسين والمعماريين ورجال التخطيط والخبراء البارزين فى علوم الاتصالات وأخيراً السياسيون وكبار المدراء التنفيذيين. المعنى الاقتصادى لهذا الخبر هو أن الاقتصاد الإيرانى يواجه تقلص الطلب على الفكر. المعنى الاجتماعى لهذا الخبر أن البطالة بتجاوزها الطبقات الفقيرة والمتوسطة فى المجتمع قد وصلت إلى قمة الهرم الاجتماعى. والمعنى السياسى لهذا الخبر أن الدولة شكل دقيق من الانحطاط الاقتصادى - الاجتماعى وإذا لم يعالج فى وقت معقول فسينتهى الأمر إلى انحطاط سياسى. والحل السياسى والاجتماعى لهذه المشكلة من المؤكد أنه يحتاج إلى وقت كبير، لكن الجانب الاقتصادى للمرض واضح إلى حد ما: فالحكومة الكبيرة بوعودها غير القابلة للتنفيذ، حتى لو حصلت على شعبية فى فترة قصيرة، فإنها على المدى البعيد ستتخلف عن المسيرة الجديدة التى بدأتها.

٥ - تحليل للثانى من خرداد

■ شرق (الشرق) ٢١/٥/٢٠٠٦

كان الثانى من خرداد ١٩٩٧ جانباً من حالة امتزاج القومية والإسلامية الإيرانية، فرئيس الجمهورية هو من رجال الدين وكان أنصاره مزيجاً من طبقات عديدة مذهبية ووطنية. والفصل بين المتدينين والوطنيين لا يعنى التباين الواضح بين هاتين الطبقتين، لأنهما يتداخلان فى بعض الوجوه، ولا يمكن القول بازدواجيتهما. المراد من هذا أن جماعة من أنصار السيد خاتمى كانت تضع فى اعتبارها تخلص البلاد من مأزق تلك الفترة، وكانت إيران بالنسبة لهم أهم من أى شئ، بينما كانت هناك جماعة أخرى كان همها إزالة الصدأ السياسى عن الدين. ترافق هذين الطيفين شكلا خلال انتخابات الثانى من خرداد. وعلى الرغم من الفشل فى تحقيق كل أهدافه، فمازال من الموضوعات المطروحة على الساحة السياسية الإيرانية. والثانى من خرداد بسبب قلة خبرة الجماعات السياسية وعدم تهيئة المناخ الاجتماعى قد اتخذ بسرعة شكل الفورة ولم يهيئ المجال لترسيخ الممارسة السياسية العاقلة، لكنه غير لغة السياسة فى إيران.

٦ - حـزب المؤتلفـة الإسـلامـيـة: المؤتـلفـة من منظور المشـاركين

■ شرق (الشرق) ٢٠٠٦/٥/٢١

تم تأجيل الجمعية الثامنة لحزب المؤتلفة حتى يتم الرد على سؤال مرتبط بهذه الجمعية وقد توجهنا إلى بعض النشطاء على الساحة السياسية، وسألناهم لو كنتم أعضاء فاعلين فى حزب المؤتلفة الإسلامية فأى برامج وحلول بالنسبة للعامين القادمين كنتم ستقدمون؟

وقد أجاب محمد رضا خاتمى قائلاً: مع أن أنصار المؤتلفة يعتبرون أنفسهم أفضل منى ولكن اعتقد فى الظروف الراهنة يجب أن يكون جهد كل الأحزاب منصرفاً لتعميق التيار الحزبى فى المجتمع وفى الحقيقة إذا لم يتم عمل تنظيمى منسجم، وإعداد كادر لإدارة البلاد وتربية قوى فنية فسنواجه فى المستقبل نقصاً كبيراً فى هذا المجال، لا يمكن أن نسيطر عليه بسهولة. ولهذا فإن إحدى المسئوليات الأهم بالنسبة للأحزاب ومن بينها حزب المؤتلفة الإسلامية الحفاظ على حالة الانسجام التنظيمى وتنميتها وكذلك أيضاً تعميق ثقافة العمل الحزبى فى المجتمع. ومن المؤكد أن أنصار المؤتلفة سيحرزون نجاحاً فى هذا المجال.

حميد رضا جلايى بور: عندما تحولت المؤتلفة الإسلامية من مجرد وفود المؤتلفة إلى حزب، كان هذا العمل مهماً للغاية. وفى الظروف الراهنة فإن أحد الأعمال المهمة التى من الممكن أن تقوم بها المؤتلفة تأكيد أمر أساسى بالنسبة للمجتمع السياسى الإيرانى، هذا الأمر الأساسى هو ظهور نظام حزبى تنافسى. والمؤتلفة بالنظر إلى أنها حزب له جذوره الضاربة فى إيران يرجع تاريخه إلى ما يقرب من نصف قرن، من الممكن أن يسهم فى دعم هذه الفكرة. وأنا لهذا السبب أؤكد هذه المسألة حيث رأيت فى الانتخابات الأخيرة أن أهم مشكلة هى فقدان نظام تنافسى حزبى، وقد أدت إلى نمو الجماعات بدون هوية كالفطر، ولهذا السبب تشوهت مجموعة من الشخصيات الأساسية فى الثورة فى هذه الانتخابات وفى الواقع يمكن القول أن التنظيمات التى لها تاريخ كانت ضحية فقدان نظام تنافسى حزبى، وللأسف فإننا بعد مرور ٢٨ عاماً على الثورة مازلنا لم نؤسس هذا الأمر، هذا فى ظل الظروف التى تنعم فيها البلاد بالتنوع السياسى. وهذا التنوع والتعددية السياسية قائمة بالفعل، فقط يجب علينا أن نعمل لإضفاء الشفافية على هذه التعددية. ولهذا فأنا أرى أن عمل المؤتلفة التى تحولت إلى حزب مهم جداً، وتستطيع المؤتلفة بإمكانياتها أن تعمل فى هذا المجال، وفى نهاية المطاف إذا أصبحت القوى السياسية صاحبة هوية فليس مهما أن تنجح أو تفشل فى الانتخابات.

٧ - حزب المؤتلفة الإسلامية: سبل تفعيل حزب المؤتلفة الإسلامية

■ شرق (الشرق) ٢٠٠٦/٥/٢١

يسعى المجلس المركزى الجديد لحزب المؤتلفة فى هذه المرحلة لتفعيل هذا الحزب الأصولى القديم. وقد أجرت صحيفة "ذكر" الناطقة بلسان حزب المؤتلفة حوارا مع أمناء المحافظة عقب هذا القرار.

فقد اقترح سيد موسى بلاديان "أمين محافظة خوزستان" بعض المحاور لتفعيل حزب المؤتلفة فى المرحلة الثامنة وهى زيادة الإشراف والمتابعة للمحافظات، التدريب الأفضل للأعضاء عن طريق إرسال الدوريات والتحليلات، عرض مبادرات ونجاحات مكاتب الحزب بصفة عامة حتى على مستوى البلاد، عقد جلسات المجلس المركزى وأمناء المحافظات فى مناطق مختلفة من البلاد بشكل دورى على مدى العام مما يؤدى إلى زيادة الاهتمام بحزب المؤتلفة الإسلامية فى تلك المناطق.

أما غلام رضا أميرى "أمين محافظة بوشهر" فقد صرح بأنه من المفيد إقامة اتصال مستمر مكثف مع المحافظات والمدن وكذلك أيضاً الإشراف على مكاتب المحافظات وتفقدها وعقد ندوات على مستوى المحافظات، كما أنه من الضرورى فى المرحلة الجديدة العمل على جذب مزيد من الشباب والطلاب وزيادة الاهتمام بقضايا الفتيات.

أما مراد كاظمى "أمين محافظة جهار محال

وبختياري" فقد رأى أنه من أجل مزيد من تفعيل الحزب في المرحلة القادمة فلابد من مراعاة الآتي.

١ - تشكيل فرق من الخبراء في مختلف المجالات لدراسة مشاكل المجتمع، وتقديم حلول تقوم على الخبرة ووضع برنامج لتثقيف المجتمع وتقديمها للمسئولين بشكل يثبت قدرة الحزب على إدارة المجتمع، ويغير فكرة الشعب عن أن المؤتلفة الإسلامية مجرد حزب سياسي.

٢ - استخدام فريق محترف وقوى لتقسيم وإعداد موضوعات الصحيفة بغرض توسيع الانتشار وخلق الجاذبية.

٣ - الاستفادة بالقوى الشابة والوجوه الجديدة في المجلس المركزي ومجلس المحافظات واجتذاب القوى المؤثرة على مستوى المنطقة والبلاد إلى جانب الحفاظ على القوى الحالية وتنميتها.

٤ - التعاطي مع الأحزاب والجماعات المستقلة ودعوة الأشخاص البارزين والمؤثرين لحضور جلسات واجتماعات المؤتلفة، وهذا الأمر علاوة على زيادة الاتصال الإيجابي سيؤدي إلى طرح أفكار جديدة.

٥ - تأكيد استمرار الجلسات الدورية لأمناء المحافظات وعواصمها "مرة كل ثلاثة أشهر".

٨- جمعية المهندسين الإسلامية: من كيفية التبلور والتكون إلى التوجه الاقتصادي

■ شرق (الشرق) ٢٠٠٦/٥/٢١

بالتزامن مع نهاية نشاط الحزب الجمهوري الإسلامي كون عدد من أعضاء المجلس المركزي لجمعية المهندسين الإسلامية وبعض الوجوه التي كانت خارج هذا التنظيم الذين كانوا يعملون مع جمعيات المهندسين الإسلامية النواة الأولى لجمعية المهندسين الإسلامية في عام ١٩٨٧م. وفي هذا الصدد قال أمين تنظيمات جمعية المهندسين الإسلامية: "في ذلك الوقت تكون النواة الأولى لجمعية المهندسين الإسلامية بحضور باهنر ومرتضى نبوي وغفوري فرد وبه فرد وبي آزار وجان أقاي وعدد من الأشخاص الآخرين الذين كانوا يشتركون في الجمعية الفنية والحرفية والإسلامية على مستوى البلاد، بعد تكوين المجلس المؤقت بدأت العضوية. في البداية قدمنا فرداً في الجماعة، وأعلنا عليه ضوابط وخصائص الحزب، وكان يبدي وجهات نظره. ولو كان المجلس وافق على عملية اتخاذ القرار، لكان فرد دخل النواة الأولى للحزب في البداية كان عدد من الوزراء ونواب المجلس يحضرون في جلساتنا، ومن الممكن الإشارة إلى بعض الشخصيات مثل كازروني ومرعشي وسيد محمود عسكري وهاشمي قمره". وذكر غلام حسين أميري أن المجلس المؤقت لجمعية المهندسين الإسلامية قد تكون بخمسة عشر شخصاً، وكانت مهمة هذا المجلس التخطيط والتوجيه وبلورة سياسات هذا التنظيم السياسي، وأضاف "عندما تبلورت النواة الأولى للمجلس المؤقت فكرنا في عقد جلسات شهرية، وكانت أول جلسة شهرية لنا في عام ١٩٨٠ في مسجد الجواد وبدأت بكلمة الدكتور ولايتي وزير الخارجية آنذاك. وكان موضوع هذه الجلسة "الإسلام والحركات الإسلامية على مدى المائة عام الأخيرة" وبدأت هذه الجلسات بـ ٨٠ أو ١٠٠ شخص، ونوقشت في هذه الجلسات موضوعات حساسة في وجود أصحاب الرأي والمسئولين".

وتحدث عضو المجلس المركزي لجمعية المهندسين الإسلامية مشيراً إلى التوجهات الاقتصادية لهذه الجمعية: "نعتقد أنه يجب تصغير الحكومة وكلما صغرت الحكومة كان هذا لمصلحة النظام. لأنه كلما كبر حجم الحكومة كانت فاعليتها أقل. وكلما صغر الحجم استطاعت الحكومة أن تقوي جانبها الرقابي." وقال أيضاً: إن الأحزاب في عهد السيد رفسنجاني كانت تحظى بكثير من الاهتمام لكنها الآن قلما يهتم بها.

٩ - جمعية المهندسين الإسلامية: سندخل الساحة بائتلاف كبير

■ شرق (الشرق) ٢٠٠٦/٥/٢١

وصف وكيل جمعية المهندسين الإسلامية هاشمى رفسنجانى بأنه أحد أعمدة الثورة، وقال: إن مكانة خبراء الزعامة تختلف عن مكانة رئاسة الجمهورية، وينبغى ألا يكون هناك أى شك فى وجود هذه الشخصية البارزة. وأضاف وكيل جمعية المهندسين الإسلامية: آمل هذه المرة فى ألا يكون مجئ أو عدم مجئ السيد رفسنجانى مثل الانتخابات الرئاسية. وحول مشاركة جمعية المهندسين فى انتخابات مجلس الخبراء والانتخابات المحلية قال: هذا التنظيم مستعد للعمل فى كل الساحات، ولكننا فى هذه المرحلة نستعد لدخول الساحة بائتلاف أكبر، مؤكداً أنه لم تنته مسألة الائتلاف بشكل كامل، ولم يذكر اسم أى جماعة ستدخل الائتلاف.

١٠ - منظمة مجاهدى الثورة الإسلامية: تاريخ المنظمة بلسان أمينها العام

■ شرق (الشرق) ٢٠٠٦/٥/٢١

تحدث أكبر بياتى صالح الأمين العام لمنظمة مجاهدى الثورة الإسلامية الإيرانية عن كيفية ظهورها قائلاً: "أعلنت المنظمة عن بدء تكوينها فى ١٩٧٩/٤/٦ من خلال اندماج سبع جماعات وتوحدها حول محور الدفاع عن نظام الجمهورية الإسلامية الإيرانية، وتأكيد سياسة لا شرقية ولا غربية، ورفض فصل الدين عن السياسة، وبالنظر إلى ظروف ذلك الوقت حيث لم يكن النظام قد تبلور بشكل كامل وكنا نريد أن نقدم المساعدة للنظام على مختلف الساحات بشكل أكبر من المساعدة السياسية والعسكرية والأمنية، ولهذا السبب كنا مضطرين لتكوين تنظيمات شبه سرية وشبه علنية ووضعنا هذا الأمر فى لائحتنا الأساسية وفى تلك الأعوام لعبت المؤسسة دوراً محورياً لا يمكن الاستغناء عنه فى تقديم المساعدة للمؤسسات الأمنية والاستخباراتية لإقرار الأمن فى البلاد ويتجاوز النظام أزمة الحركة الانفصالية فى كردستان وسيستان وبلوشستان ولكن الخلافات أدت فى النهاية إلى ظهور انقسامات كان لها تأثيرها الكبير فى المنظمة".

وتحدث محمد سلامتى عضو المنظمة عن دور الأفراد الأعضاء والجماعات المؤسسة فى النزاعات التى أدت فى النهاية إلى تعطيل منظمة مجاهدى الثورة الإسلامية الأولى فقال: "كان هناك خلافات كثيرة بين الأشخاص على الرغم من أنه كان من الممكن أن تكون أغلبية جماعة ما تميل إلى طرف واحد مثل "المنصرون" الذين كانوا يميلون كثيراً إلى اليمين وكان معظم جماعة الأمة الواحدة تميل إلى اليسار".

وأشار سلامتى إلى موضوع إصرار بعض أعضاء "المنصرون" على تقديم آية الله راستى باعتباره نائب الإمام فى منظمة مجاهدى الثورة لحضرة الإمام وموافقتهم على هذا الاقتراح: "كانت قصة اختيار السيد راستى أن بعض الأصدقاء اعتقدوا أنه حتى تكون تحركات المنظمة مطابقة للمعايير الإسلامية فمن الطبيعى أنه يجب أن يكون هناك اتصال بشكل مترتب ومنظم مع ولى الفقيه وأن يكون هناك نائب عنه لهذا الاتصال المستمر، وعلى هذا الأساس طرح هذا الموضوع فى مجلس تنسيق المنظمة وبناءً عليه حصل على موافقة الأغلبية ورغم ذلك اعترضت على هذا الاقتراح لعدة أسباب منها: أن أعضاء المنظمة لديهم وعى سياسى وإدراك عقائدى بشكل كاف، وعلاوة على هذا انه فى حالة الضرورة يجب أن نقيم نحن أنفسنا اتصالاً مع الولى الفقيه، ومن المؤكد أنه لم تكن هناك حاجة ماسة فى ذلك الوقت ولم يكن الاختلاف فى الرؤى قد ظهر حتى فى هذه القضية. وعندما تقدم السيد راستى فى البداية لم يكن له نشاط ملحوظ ولكنه مع مرور الوقت تجاوز حد الإشراف ووصل الأمر إلى التدخل". وأبدى سلامتى رأيه فى تقديم أعضاء مجلس تنسيق الثورة وأساس اختيارهم فقال: "أثناء تشكيل مجلس التنسيق عمل على أن يقدم شخصا من كل جماعة ولكن هذا الأمر لم يطبق وكان لبعض الجماعات أكثر من شخص والبعض الآخر لا يمثله أحد".

١١ - منظمة مجاهدى الثورة الإسلامية: وجود الشعب فى الثانى من خرداد لم يكن رد فعل

■ شرق (الشرق) ٢٠٠٦/٥/٢١

بمناسبة ذكرى الثانى من خرداد وفوز الإصلاحيين ودخول القوى اليسارية الدينية مرة ثانية فى نسيج السلطة التنفيذية، قام السيد بهزاد نبوى عضو منظمة مجاهدى الثورة الإسلامية، بتوضيح هذه الأمور فى الحوار التالى الذى أجرته معه جريدة شرق هذا نصه:

× السيد بهزاد نبوى، بعيداً عن كل التخمينات الأولية وإمكانية أو عدم إمكانية النجاح فى الثانى من خرداد، هل كان لديكم تعريف للإصلاحات، وكنتم تعرفون على وجه الدقة ما هو السبيل لتحقيقها؟

- لا، مطلقاً لم يطرح اسم الإصلاحات قبل الثانى من خرداد، بل حتى بعد مدة من فوز السيد خاتمى، ولو أننا دققنا فى مضمون شعارات السيد خاتمى سترون موضوعات من قبيل السيادة والتنمية السياسية واستقرار المجتمع المدنى والتأكيد على الحريات السياسية والديموقراطية الشعبية وأشياء من هذا القبيل التى لها مضمون إصلاحى، وعلى الرغم من أنه لم يطرح اسم الإصلاحات، لكن كانت الشعارات الإصلاحية أهداف حركة ذلك اليوم.

× قبل الثانى من خرداد كنتم قد عقدتم جلسات فيما بينكم، فى تلك الجلسات طرحتم تلك الموضوعات؟

- نحن بعد رحيل الإمام وكذلك أيضاً بعد استقالة السيد خاتمى من وزارة الإرشاد كنا نلتقى تقريباً بشكل منتظم مرة كل شهرين، وكنا أى السيد خاتمى وكروبى وموسوى خوئينى ها وأنا نتحاور ونتناقش فى مختلف القضايا، من المؤكد أن هذه المناقشات لم تكن لها جوانب تنظيمية أو حزبية، حتى أننى أذكر أنه فى إحدى هذه الجلسات فى عام ١٩٩٦م ورد موضوع ترشيح خاتمى إلا أنه آثر الصمت، حتى ينتهى الجميع من عرض مواقفه، وفى ذلك الوقت كنا كلنا فى موقف رد الفعل، لأن الجميع أيدوا ترشيح موسوى، واتخذت الإجراءات لترشيحه فى الانتخابات لكن موسوى لم يقبل، وأصبحنا فى حالة من الحيرة بعد ذلك كان تخوفنا ما الذى يجب فعله؟ وأى شخص يجب أن يأتى. وفى إحدى الجلسات عرض اقتراح وكان جيداً وهو أن يكون السيد خاتمى مرشح الجماعات اليسارية، وفى النهاية انتشر هذا الاقتراح، وانتهى الأمر بترشيح السيد خاتمى فى الانتخابات الرئاسية التاسعة.

× مع ترشيحه أى نقطة كنتم تعتزمون طرحها، لأنكم كنتم تعرفون أن الجناح اليسارى كان قد وضع كل سلطات المجلس الرابع تقريباً تحت تصرف الجناح اليمينى؟

- كان واضحاً فى تلك الفترة ماذا يريد الجناح اليسارى الإسلامى. كنا فى تلك الفترة نريد أن يكون لنا وجود فى تلك الانتخابات الرئاسية، ونعلن مواقفنا، خاصة أنه منذ بداية الثورة وحتى الانتخابات الرئاسية السابعة لم تتح الفرصة بشكل كاف للمنافسة بشكل حقيقى فى الانتخابات بين اليمين واليسار.

بعد صدمة عدم القبول غير المتوقع من جانب السيد المهندس موسوى للترشيح ظلت المجموعة لفترة فى حيرة حتى طرح موضوع خاتمى، وليس هذا يبعث الأمل أنها بالضرورة ستصوت لخاتمى، بل كان سبب الحيرة أنه يجب فى النهاية أن يكون هناك مرشح واضح ومحدد لطيف اليسار، وبطريقة الإجماع يدخل هذا المرشح حلبة المنافسة ويتحدث بلسانهم، وكان التوقع أن يحصل اليسار على ثلاثة أو أربعة ملايين.

× كان البعض يعتقد فى ذلك الوقت أن الإصلاحيين دخلوا المنافسات الانتخابية كرد فعل على أن المنافسة كانت للجميع، ولم يكونوا هم أنفسهم صانعين للعمل الانتخابى؟

- تحركنا فى الانتخابات الرئاسية السابعة لم يكن من باب رد الفعل، أى لم يكن الأمر، أن المنافس لو لم يكن يعمل على احتكار الأمر لما قدمنا نحن مرشحاً. هذا التفكير خاطئ، لأنه للأسباب التى عددتها ومع طرح فكرة التكتلات، كان من الطبيعى جداً أننا يجب أن نكون فى المنافسة، وربما كان احتكار السلطة هدف الجناح اليمينى، لكن الدافع وراء تفعيل الجماعات اليسارية لم يكن هذا الموضوع فقط. لأننا شاركنا قبل ذلك فى الانتخابات السابقة وكنا نشارك بفاعلية. لكن النقطة المهمة التى قلتها فيما سبق هى أنه فى هذه الانتخابات لأول مرة تدخل كل الجماعات الساحة بحدود واضحة كانت هذه المرة الأولى تقريباً التى طرحنا فيها شعارات ثلاثة أطياف أى طيف اليسار واليسار الجديد واليمين الجديد فى مواجهة الاحتكاريين الذين كانوا قلقين، كان اليمين التقليدى يريد أن يهيمن على البلاد ودخل ساحة المنافسة وعلى الرغم من أن اليسار واليسار الجديد لم يتعاونا معاً، بل وقدما مرشحين مختلفين، لكن الجميع كان يفكر فى ألا

تقع البلاد فى قبضة احتكار السلطة.

× الآن مضى ثمانى سنوات على مشروع الإصلاحات، إلى أى مدى تحقق مطلب الإصلاحيين التاريخى، وإلى مدى تحققت الأفكار التى كانت تناقش آنذاك؟

- إن الثانى من خرداد كان بداية حركة وليس نهاية حركة. كان البعض يتصور أنه مع فوز الإصلاحيين فى الانتخابات الرئاسية التاسعة قد تحققت شعارات خاتمى الإصلاحية، أو أنها ستتحقق على مدى بضعة أشهر. لكن كنت أتصور انه مع الانتصار فى الثانى من خرداد، قد وجدت الفرصة التى تمكن السيد خاتمى من عرض شعاراته الإصلاحية بحيث تسود هذه الشعارات مع مرور الوقت وعلى المدى البعيد. بناء على هذا لم يكن توقعنا من الثانى من خرداد أنه غداة الفوز، ستسود الإصلاحات البلاد، بل كان تصورنا أن حركة الإصلاحات قد بدأت، ولن ننسى أن خاتمى بفوزه فى الثانى من خرداد قد بدأ حركة صعبة ومعقدة أمامها الكثير من المعوقات. وفى هذا الصدد هناك عدة نقاط جديرة بالاهتمام. أنه بالشكل الحالى للدستور لو أن بقية السلطات والمؤسسات التى تتمتع بصلاحيات فى الدستور كانت تتخذ موقفاً محبطاً بالنسبة للحكومة، فإن السيد خاتمى كان له فقط نحو ١٠ أو ٢٠٪ من الصلاحيات لإدارة البلاد.

١٢ - حزب الاعتدال والتنمية: لا تشوهوا هوية العرقيات

■ شرق (الشرق) ٢٠٠٦/٥/٢١

أصدرت شعبة العرقيات بحزب الاعتدال والتنمية بياناً بخصوص أحداث أذربيجان الأخيرة جاء فى هذا البيان: "شعب أذربيجان الغيور الشجاع الذى قام على مدى الخمسمائة عام الأخيرة بدور مهم فى وحدة إيران العزيزة الإسلامية قد تم تجريحه هذه الأيام برسوم ديكتاتورية مهينة للمشاعر الطاهرة، والحقيقة هى أنه عند تأسيس إيران الحديثة التى يعتبر العصر الصفوى بداية لها قام الشعب الأذرى بدور مهم. علاوة على هذه قام بدور كبير فى الثورة النيابية، ولا يمكن مطلقاً نسيان أبطال مثل "ستارخان وباقرخان" أو عظماء مثل ثقة الإسلام التبريزى والشيخ محمد خيابانى. وبناء على هذا فلن يطمع الأجانب فى هذه البلاد، فهذا الشعب كان دوماً له دور محورى فى وحدة إيران العظيمة ومع هذا فإن الأحداث الأخيرة فى هذه المنطقة جديرة بالاهتمام ويجب استقصاؤها، وفى مثل هذه الحوادث يجب اتخاذ مزيد من التدبير والحنكة أكثر من ذى قبل. ولو أن المسئولين المعنيين تعاطوا بسرعة مع هذه الأحداث مستفيدين فى ذلك من التجارب السابقة فى إدارة الأزمات لما شاهدنا هذه الأحداث المؤلمة فى هذه المنطقة هذه الأيام، ولم تكن هناك أى حاجة للاعتقال والحبس بشأن أصحاب الصحف وإغلاق وسائل الإعلام مثل صحيفة إيران الواسعة الانتشار. وترى شعبة العرقيات بحزب الاعتدال والتنمية، أن مبادئ الرقى والتقدم الموجودة فى الدستور يجب أن تكون على جدول أعمال المسئولين أكثر من أى وقت مضى، وخاصة المبدأ الخامس عشر من الدستور الذى جاء فيه "إن اللغة والخط الرسميين والمشتركين بين الشعب الإيرانى هما اللغة والخط الفارسى. وان الوثائق والنصوص والمكاتبات الرسمية والكتب المدرسية تكون باللغة والخط الفارسى لكنه أباح استخدام اللغات المحلية والعرقية فى الصحافة ووسائل الإعلام المحلية وتدريس آدابها فى المدارس إلى جانب اللغة الفارسية". وعلاوة على هذا فإن مراعاة المبدأ التاسع عشر من الدستور من الممكن على المدى البعيد أن يؤمن مصالح كافة العرقيات الإيرانية. وطبقاً لهذا المبدأ "يتمتع الشعب الإيرانى من أى عرقية أو قبيلة كان بالمساواة، وليست هناك أى تفرقة بسبب اللون أو الجنس أو اللغة أو ما شابه ذلك". وأخيراً تريد شعبة العرقيات بالحزب من أصحاب الصحف أكثر من أى وقت مضى أن يراعوا كل جوانب موضوعاتهم ووجهات نظرهم عند الكتابة أو التصوير، حتى لا تشوه هوية العرقيات الإيرانية. وبالنظر إلى مكانة الجمهورية الإسلامية الإيرانية فى المنطقة والظروف الدولية الخاصة يبدو أن موضوع العرقيات قد أصبح موضع اهتمام لحل مشاكله ومظاهر الحرمان المرتبطة به أكثر من ذى قبل، ويدار بشكل أفضل، وأن تتجنب جميع الأعمال التى من شأنها أن يستغلها الأعداء لضرب وحدة الإيرانيين.

١٣ - جمعية مدرسى الحوزة العلمية بقم: لن يقدم مصباح قائمة منفصلة

■ شرق (الشرق) ٢٠٠٦/٥/٢١

قال المتحدث باسم جمعية مدرسى الحوزة العلمية بقم: إن مصباح يزدى لا يخطط لتقديم قائمة مستقلة فى انتخابات مجلس الخبراء، لكن من الممكن أن يأتى البعض وينسب نفسه لمصباح، ويلعب دوراً سلبياً أو إيجابياً بالنسبة لبعض المرشحين الذين اعتقد أن بإمكانهم أن تكون لهم مكانة فى المجتمع. وقال سيد محمد غروى موضحاً أن جلسة المجلس المركزى ستنعقد كل أسبوع لبحث انتخابات مجلس الخبراء: فى الوقت الراهن تجرى الأمور بشكل طيب، ليس من المقرر تقديم قائمة نهائية لانتخابات مجلس الخبراء بهذه السرعة، لأنه للأسف جو الانتخابات جو سلبى، ومن المحتمل أن يقوم البعض بتشويه مرشحينا. وقال أيضاً بخصوص التقاء الأحزاب والجماعات الأصولية بجمعية مدرسى الحوزة العلمية بقم أنه مع الضجة والجلبة لا يمكن الوصول إلى نتيجة، تستطيع الأحزاب أن تأخذ وقتاً قبل اللقاء بأعضاء المجلس المركزى، ومع أنه فى بعض الأحيان تنعكس هذه اللقاءات بشكل آخر على المجتمع، ولا يكون فى الصالح. وأضاف: من الممكن أن يقول البعض أن حزباً ما أو تنظيماً سياسياً ما قد غير وجهة نظر المجتمع فى هذا اللقاء. وأنا أقول إننا نتابع أعمالنا والأحزاب أيضاً لها مطلق الحرية فى أن تدعم مرشحينا أولا تدعمهم.

١٤- قائمة غير معلنة بجمعية مدرسى الحوزة العلمية وروحانيت مبارز

■ شرق الشرق) ٢٠٠٦/٦/٢٧

تفيد آخر التقارير أن قائمة جمعية مدرسى الحوزة العلمية بقم وجمعية روحانيت مبارز قد استبعدت كلا من الأسماء التالية من قائمتها المتوقع الانتهاء منها أواخر يوليو بشأن انتخابات مجلس الخبراء وذلك بالنسبة لمحافظة طهران. والأسماء المستبعدة هى: أكبر هاشمى رفسنجانى، محمود هاشمى شاهرودى، على أكبر مشكينى، أحمد جنتى، محمد يزدى، محمد تقى مصباح يزدى، محمد إمامى كاشانى، رضا استادى، محمد محمدى جيلانى، حسين راستى كاشانى، على رضا رضوانى، سيد محسن خزارى، محمد محمدى رى شهرى، قربانعلى درى نجف آبادى ومحسن قمى.

وقد تم استبعاد هذه الأسماء من جانب رجال الدين الشباب وتلاميذ آية الله مصباح يزدى وهو ما يفيد أن هذا التيار المتشكل من هذين التشكيلين اللذان يتمتعان بخبرة سياسية أيضاً، لا زال متمسكاً بالمحافظة على ثوابته وكذلك الأسس والشروط التى وضعها لنفسه.

من ناحية أخرى لم يتضح بعد ما إذا كان آية الله مصباح يزدى مستعداً لقبول وضع اسمه فى القائمة الخاصة بكل من الجماعتين أم أنه سيترك المجال لمؤيديه- وأكثرهم من الشباب - لكى يصبحوا هم على رأس القائمتين.

على صعيد آخر باتت مشاركة على مشكينى فى انتخابات مجلس الخبراء القادمة أمراً ضعيفاً وربما مستبعداً نظراً لإصابته بمرض شديد طوال الفترة السابقة لدرجة أنه فى شهر مارس الماضى اكتفى بإلقاء الكلمة الافتتاحية لدورة أعمال مجلس الخبراء آنذاك نظراً لإصابته بحالة مستمرة من الإعياء ثم قام بإسناد إدارة معظم جلسات تلك الدورة إلى هاشمى رفسنجانى.

نفس الشئ بالنسبة لآية الله مشكينى، حيث تم تعيين رضا استادى إماماً لصلاة الجمعة فى قم فى أعقاب إصابة مشكينى بحالة شديدة من الإعياء والمرض.

يذكر فى هذا الصدد أن آية الله مشكينى بصدد الانتهاء من العام ٨٥ من عمره وهو رئيس جمعية مدرسى الحوزة العلمية بقم.

هذا الأمر لا يقتصر على آية الله مشكينى فحسب وإنما يطول إبراهيم أمينى الذى يشغل نائب رئيس مجلس الخبراء حالياً والذى يعد من كبار المسئولين - الهيئة العليا - لجمعية مدرسى الحوزة العلمية بقم حيث يقترب من إتمام عامه الـ (٨١) ولهذا فقد أبدى محمد رغبته فى ألا يترشح لانتخابات مجلس الخبراء القادمة.

١٥- هل سيكون الائتلاف بين روحانيت مبارز ومدرسي الحوزة بديلا لمجلس تنسيق قوى الثورة؟

■ مردم سالارى(الديمقراطية) ٢٠٠٦/٥/١٧

بدأ مجلس تنسيق قوى الثورة الذى يضم بعض الأحزاب المحافظة نشاطه مع بداية إجراء الانتخابات المحلية الثانية، وتمكن فى أولى خطواته من النجاح فى هذه الانتخابات، ثم اتخذ الخطوة الثانية للوصول إلى مقاعد البرلمان وقدم مرشحيه تحت عنوان التعميريين وتمكن أيضا من النجاح فى هذه الخطوة وكانت الخطوة الثالثة هى انتخابات رئاسة الجمهورية ولكنه لم يحقق نجاحا كبيرا بسبب بعض الخلافات الداخلية. كان الدكتور محمود أحمدى نجاد عضوا فى هذا المجلس وقد أعلن أثناء الانتخابات الرئاسية فى رسالة إلى ناطق نورى الزعيم الروحى للمجلس أنه لم يتمكن من حضور اجتماعات المجلس لمشاغله العديدة وأنه يعارض بعض قرارات المجلس. وبعد ترشيحه لرئاسة الجمهورية أعلن أنه لا يتبع أى حزب أو جماعة سياسية وأن انتماء المسئولين إلى أى حزب هو سم مهلك بالنسبة للبلاد. وبعد ذلك اختار مجلس التنسيق على لاريجانى مرشحا نهائيا له فى الانتخابات الرئاسية.

بعد انتخابات الرئاسة انتشرت أنباء حول خروج ناطق نورى من مجلس تنسيق قوى الثورة ومن جهة أخرى أعلن فدائى الأمين العام لجمعية ضحايا الحرب أن مجلس تنسيق قوى الثورة لم يعد لديه أية قدرة على الاستمرار ويجب على الأصوليين التفكير فى وسائل جديدة لتحقيق الوحدة والانسجام بينهم.

ووفقا للمناخ السائد فى مجلس تنسيق قوى الثورة، وخاصة على أعتاب الانتخابات المحلية وانتخابات مجلس الخبراء يبدو أن هاجس تحقيق الوحدة بين الجماعات المحافظة قد نشط من جديد وأن المحافظين يعلنون فى أحاديثهم بانتظام أنه من الواجب على التيار الأصولى العثور على جبهة جديدة للمشاركة فى هذه الانتخابات بحيث يعود إلى الظهور بمظهر الوحدة والتماسك، ومع اقتراب موعد انتخابات مجلس الخبراء وتأكيد القوى الأصولية تأييد الجمعيتين: روحانيت مبارز ومدرسى الحوزة يبدو أن الأصوليين يؤمنون بقوة تأثير هاتين الجمعيتين.

وقد أعلن غلام رضا مصباحى مقدم المتحدث باسم جمعية روحانيت مبارز أن جمعيته وجمعية مدرسى الحوزة العلمية هما البديل المناسب لمجلس تنسيق قوى الثورة فى انتخابات مجلس الخبراء. فانتخابات مجلس الخبراء هى انتخابات النخبة الدينية والجمعيتان تشعران بالواجب نحو هذا الأمر ولذلك فهما يطالبان كبار العلماء بالمشاركة فى الانتخابات. ونحن نتبع التحالف بين الأصوليين.

كما صرح سيد رضا اكرمى عضو اللجنة المركزية لجمعية روحانيت مبارز بأن التعاون والتآلف لا يعنى أن الجمعيتين المذكورتين هما البديل لمجلس تنسيق قوى الثورة، والمهم فى الوقت الحالى هو أن الجمعيتين تجريان العديد من المباحثات والمشاورات حول انتخابات مجلس الخبراء ولا يمكن القول إن القوائم النهائية قد اكتملت حتى يتم فتح باب التسجيل للترشيح، وحول التحالف بين الجمعيتين فى انتخابات مجلس الخبراء قال إن الجمعيتين متوافقتان ومنسجمتان، وقد تم تشكيل لجان مشتركة فى الجمعيتين وسوف تتابع أعمالها وفقا للمعايير المتفق عليها. وفى نهاية الحوار أكد أنه لا يمكن التنبؤ بالأحداث حيث يمكن أن تتغير القوائم الانتخابية فى أى وقت ولهذا يجب أن ننتظر حتى يبدأ فتح باب الترشيح رسميا وتبدأ مرحلة الدعاية الانتخابية وفى الوقت الحالى سيستمر التشاور والحوار من أجل تشجيع الأفراد على المشاركة فى الانتخابات.

١٦ - أنصار حزب الله: مئات الشكاوى من رئيس الجمهورية

■ شرق (الشرق) ٢٠٠٦/٥/٢١

قدم أنصار حزب الله الإيرانى عن طريق صحيفة "يالثارات" العديد من الرسائل لرئيس الجمهورية وأهم ما جاء فيها: - ليس من المقرر أن يكون رئيس الجمهورية مفكراً أو عالماً ثقافيا، بشرط إما أن يكون له مستشارون مفكرون وإما أن يمتنع تماماً عن إبداء وجهات نظره أو يدلى بتصريحاته على الساحات الثقافية!

"من المؤكد أن هذا الحكم ينسحب على كل الساحات التى يفتقر فيها رئيس الجمهورية إلى الرؤية أو التخصص! لأنه بالأساس يجب أن يكون رئيس الجمهورية مديراً تنفيذيا وليس مفكراً!". يحتاج أحمدى نجاد إلى مستشارين مفكرين على ساحة المجتمع والثقافة، ومن المؤكد أن مستشارى الرئيس الحاليين ليسوا كذلك. فهو "حتى فى الظروف العامة لا يملك المستشار الذى أمر به الإمام فى رسالة لمالك بن الأشتر، فكان يأمر بالمستشار الذى لا يصمت على أخطاء رئيسه ويواجهها بشجاعة، وقد رأينا ان مستشاريكم بدلاً من أن يقدموا لكم النصح قاموا وبشكل جماعى بتمرير القضايا، وبذلوا قصارى جهدهم لتصويب قراركم، وتشويه معارضيكم، ويجرى تقييم المدراء الثقافيين المعنيين من قبلكم! وأولهم اسفنديار رحيم مشايى، وآخر أعماله ترميم مقبرة مصدق فى أحمد أباد باعتبارها إرثا ثقافيا! ورحلاته الكثيرة إلى لندن التى تجعل شخصاً سيئاً يتحدث عن ضغط الإنفاق الحكومى غير الضرورى والتصدى للإهمال فى بيت المال! وهناك موضوع آخر وهو رئاسة وكالة أنباء الجمهورية الإسلامية ورئيس المؤسسة الصحفية إيران وصراعه مع وزير الإرشاد الحالى وقضية إهانة المواطنين الأذريين "تذكر أيضاً أنه أثناء حضوركم فى مقر البلدية تدخلتم فى شئون ثقافية لمصلحة بعض الأفكار المنحرفة!".

لقد أكد أحمدى نجاد كثيراً أن الصحافة ليس لديها ما تقوله حتى يستمع لها رئيس الجمهورية، وأن معظم الصحف هى بيد معارضين للرئيس، ولا هم لها سوى تشويه صورته وعرقلة مسيرة الحكومة، ولهذا قررتم أن تصموا آذانكم وتواصلوا عملكم. بالفعل بأى وسيلة يستطيع الأصدقاء والمخلصون لكم أن ينقلوا لكم نقدهم ونصحهم؟ ولعلكم تفضلون الصحافة المتدينة؟ فلماذا تهملون صحافة حزب الله؟

الدبلوماسية الإيرانية .. قواعد جديدة قديمة

■ أ.د. محمد السعيد عبد المؤمن
أستاذ الدراسات الإيرانية بجامعة عين شمس

شهدت حركة الدبلوماسية الإيرانية فى الفترة الأخيرة ازدهارا واضحا، وحققت نتائج إيجابية، ولعل أهم ما ميز هذه الحركة هو قدرتها الديناميكية على متابعة الأحداث والقضايا، وسعيها إلى ابتكار وسائل جديدة تحفظ لها قدرتها على المبادرة، حيث يعتمد النظام الحاكم فى إيران فى سياسته العامة أسلوب المبادأة كأصل إجرائي، وهو أسلوب ضاغط فى شكل سلسلة متلاحقة من الأطروحات التى تمثل بالونات اختبار، الواحدة تلو الأخرى، لا ينتظر مبادرات بل يقدمها وردود أفعاله جاهزة ليس فيها مجال للتردد، وهذا يعنى الاستعداد الدائم والاستنفار الكامل لجميع الأدوات المساعدة فى مجال المبادأة، فضلا عن وضع الخطط على المديين القريب والبعيد، وأن تتضمن هذه الخطط كل الاحتمالات، وهذا يعنى أيضا وضع احتمال عدم التراجع. وتعتمد المبادأة على الخبرات المختلفة فى مجال العلاقات، وعلى القدرة على التحرك السريع الفعال، وإمكانات الفقه السياسى الشيعى التى تساعد على منح مساحة واسعة للحركة فى إطار عنصر المصلحة، باعتبار أن مصلحة الإسلام والمسلمين مبدأ أساسى فى المذهب، يتقدم أحيانا على النصوص والأحكام، وتعطى التقية السياسية بعدا مهما لأسلوب المبادأة حيث يمكن أن تقوم بدور فعال فى حل المشاكل التى قد تطرأ بين النظام والطرف الآخر، من خلال عنصر المداراة، وتؤكد الدبلوماسية الإيرانية أن التقية السياسية الذى يضع شروطا للعلاقات مع الأعداء من أهل الكتاب سواء فى وقت السلم أو وقت الحرب، تتيح فى الوقت نفسه إعطاء مساحة للتفاوض من أجل المصلحة القومية أو المذهبية، لأن حرية العمل والقدرة على المناورة التى تتيحها القيادة الإيرانية للحركة الدبلوماسية فى التعامل مع الدول الغربية، خاصة الولايات المتحدة، لن تكون على حساب المصالح الإيرانية، بل سوف تعطى الفرصة لحصول أصدقاء إيران على مزيد من المكاسب، فإيران ترى تحركات الشيعة بمنظور أوسع من المصلحة المحلية، ولا تعتبرهم بمعزل عنها، ولا مصالحهم بمعزل عن مصالحها.

ومن هنا يتفق أسلوب المبادأة السياسية مع مبدأ التولى والتبرى الإسلاميين، ومبدأ اللاشرقية واللاغربية اللذين تقوم عليهما استراتيجية السياسة الخارجية الإيرانية، كما يرضى فكرة إنشاء الحكومة العالمية للإسلام التى يؤمن بها علماء الشيعة، ويسهل عملية تصدير الثورة الإسلامية، ولا شك فى أن أسلوب المبادأة قد أصبح أصلا إجرائيا من منطلق إدراك إيران لقدراتها الذاتية وإمكاناتها الطبيعية، وتزايد تأثير نشاطها فى المنطقة، وإحساسها بحقها فى الريادة على

سائر دول المنطقة، ولرغبتها فى القيام بدور قومى أو إقليمي، أو سعيها لتحقيق أهداف دينية أو مذهبية أو استراتيجية وطنية أو قومية، بل إن هذا الأسلوب كان أحد أهم ضوابط الحركة فى عملية قيامها بدورها الإقليمي.

ومن ثم يستخدم النظام أسلوب المبادأة فى سعيه للتقارب مع معطيات دول المنطقة، خاصة دول الجوار، وهو يجعل العلاقات تتسع وتنكمش حسبما تحدده المصالح المشتركة للأطراف أصحاب المصلحة، تماما كما يحدث فى العلاقات مع مصر، ومع دول الخليج العربية، خاصة دولة الإمارات، والمملكة العربية السعودية. كما يساعد هذا الأسلوب كذلك على ألا يكون التقارب مع أى طرف على حساب مكاسب حققتها إيران، فى المنطقة أو فى غيرها أو حتى داخل إيران، قبل الثورة أو بعد انتصارها، ويعنى هذا الأسلوب أن نجاح المبادأة الإيرانية رهن بالتحركات العملية، ومن ثم فهو لا يقف عند محاولات تحسين الأسلوب التقليدي، وإنما يبادر لتعميق وتطوير سبله لتشمل كل المجالات من سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية، برغم الاختلافات الجوهرية فى هذا المجال.

ويدخل أسلوب المبادأة أيضا كوسيلة لعقد الصفقات وعمل التسويات، فمن الواضح أن هناك فرقا بين التسوية التى تقترحها إيران لحل مشكلة جزر الخليج الثلاث مع دولة الإمارات العربية المتحدة، وبين تسوية قضية الحج السياسى مع المملكة العربية السعودية، وبين تسوية التوتر مع البحرين، وبين تسوية المشاكل المعلقة مع مصر، ولعل هذا الفرق يأتى من اكتشاف إيران من خلال المبادأة تباين موقف كل من الإمارات والسعودية والبحرين ومصر، وعدد الأوراق الرابحة التى يملكها كل طرف، وهو يكشف أيضا طبيعة التقارب الإيرانى الخليجي، فإيران لا تتعامل مع دول الخليج مجتمعة، ولو من خلال مجلس التعاون الخليجي، وإنما يأتى تقاربها مع كل دولة على حده دون أن تتدخل فى طبيعة العلاقات بين دول الخليج، وتعتبرها شأنا داخليا، ودون أن تعطى الفرصة لأى تداخل بين هذه العلاقات وبين علاقاتها بكل منها. وينسحب هذا على التعامل مع الدول العربية والدول الإسلامية بل ودول العالم، وقد جاء إعلان إيران عن مشروعها لحوار الحضارات الذى يشكل مفارقة كبرى فى توجهات إيران تجاه العالم بهذا الأسلوب، ثم جعلت منه شأنا ثقافيا وأساسيا فى علاقاتها مع الدول، وأن يكون الحوار وسيلة إلى معرفة دقيقة بهوية كل طرف، ويعتمد الحوار على الجدل الذى يتطلب أن يملك المحاور زمامه أيضا بالمبادأة.

ويطبق النظام الإيرانى أسلوب المبادأة السياسية فى عملية تطوير النظام، حيث ينبغى أن نذكر أن سلسلة من التغييرات قد حدثت فى شكل النظام وتوجهاته مع تعديل فى استراتيجيته، بل وفى نظرية ولاية الفقيه ذاتها بما يتلاءم مع المستجدات، مع التذكير بأن اتجاه النظام الإيرانى إلى الواقعية أو التطوير لم يكن يعنى التخلى عن الأفكار الأساسية التى قام عليها لأنها مستمدة من العقيدة الإسلامية فى ثوبها الشيعي. كما تأتى حركة الإصلاح من خلال الأسلوب نفسه لتمثل جناحا آخر إلى جانب الجناح المحافظ، وكذلك تقوم الممارسة الديمقراطية على أسلوب المبادأة، بل إن التنافس والصراع بين الجناحين يشير إلى استخدام كل طرف نفس الأسلوب، وهو ما تشير إليه أيضا نتائج الانتخابات البرلمانية وانتخابات المجالس المختلفة وحتى انتخابات رئاسة الجمهورية.

هذه القواعد التى تسير عليها حركة الدبلوماسية الإيرانية هى قواعد جديدة قديمة، لأنها تتضمن عدة مراحل، يقوم النظام بتطعيم كل مرحلة برؤية جديدة تتناسب مع الظروف المستجدة، فقد فرض التدخل الأمريكى فى أفغانستان والعراق بقوة على المسئولين الإيرانيين أن يتخذوا موقف الحياد الفعال أو النشيط تجاه الأحداث فى أفغانستان والعراق، وهو مصطلح أدخل إلى الفكر السياسى الإيرانى منذ حرب الخليج الثانية، ثم دأبوا على استعماله فى الساحة السياسية الإيرانية منذ غزو قوات التحالف الغربى بمساندة قوات الائتلاف شمال أفغانستان، ومن الواضح أنه يختلف فى مفهومه عن مصطلحى الحياد الإيجابى والحياد السلبى، وموطن الخلاف أنه يقف بين الاثنين، فلا هو المشاركة فى الأحداث بفعالية واهتمام، ولا هو عدم الاكتراث، بمعنى أنه حياد مراقبة يقظة له حدود تتداخل مع المصلحة الوطنية، حيث تظل السلبية فى التعامل مع الأحداث ما دامت لا تمس بشكل مباشر المصلحة القومية الإيرانية، بينما تكون الفعانية باستمرار مراقبة الأوضاع، ووضع خطط تكون جاهزة للتنفيذ مع تحول الأحداث ناحية الخط الأحمر

للمصالح الإيرانية.

ويمتدح كثير من النخبة المثقفة فى إيران هذا التوجه باعتباره حلا للمواقف الصعبة التى تواجه الإدارة الإيرانية فى ظل الضغوط الداخلية والإقليمية والدولية، خاصة مع الموقف الأمريكى المتشدد تجاه المنطقة، ودخول قوات التحالف أرض العراق على مقربة من المناطق الحساسة داخل إيران، ومع إدراك الإيرانيين أنه يوجد دائما على الساحة الدولية خيارات أكثر فائدة من الحياد، حيث يمكن إيجاد مصالح مشتركة، ولو بشكل جزئى بين وجهتى نظر أو موقفين مختلفين أو حتى متعارضين تماما، إلا أن هذا لا يشجعهم على المغامرة فى ضوء غموض الأهداف الأمريكية، وحركتها التالية التى لن تبالى إلا بمصالحها الذاتية، ومن هنا فإن الموقف الإيرانى مع اتخاذه الحياد النشيط يعى التغير فى الموقف الأمريكي، بالنسبة لإيران عنه خلال حرب الخليج الثانية ثم خلال غزو أفغانستان، ثم خلال غزو العراق، كما يعى مواقف الأطراف الأخرى فى المنطقة. لذلك فإن إيران فى مواجهتها لتداعيات الأحداث الدائرة فى العراق تتخذ موقفا حذرا للغاية، لكنه يحقق مصالحها ولو بشكل مؤقت، وإلا فإنها تلجأ إلى أسلوب الهدوء النشيط، خاصة مع ازدياد الضغوط التى يتعرض لها النظام السياسى فى إيران، سواء من جانب الجماعات السياسية الضاغطة من الداخل، أو السياسة الغربية الضاغطة على دول الشرق الأوسط، خاصة إيران، أو الوجود الأجنبى العسكرى حول إيران، والمتمثل فى قوات التحالف فى العراق، والقوات الأمريكية والغربية فى أفغانستان، فضلا عن ضغوط الوكالة الدولية للطاقة الذرية حول الملف النووى الإيراني، إضافة إلى الحصار الاقتصادى الذى تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاؤها على إيران، وإن كان الحياد النشيط يشترك فى أحد أركانه مع الهدوء النشيط، إلا أنهما يختلفان اختلافا عميقا معاً فى الأساس، فضلا عن أن الهدوء النشيط يتعلق أكثر بالسياسة الداخلية، وذلك من أجل المحافظة على مناخ هادئ للحركة السياسية، مع عدم التسليم أمام جماعات الضغط سواء فى الداخل أو الخارج.

إلا أن هذا الهدوء النشيط كان موضع معارضة من النخبة، الذين انقسموا إلى فريقين: فريق يضم أنصار المعارضة القانونية وقطاعاً من الحركة الطلابية، وينادى بالعودة لاصطلاح التصدى السياسى النشيط مهما كانت نتائجه، باعتبار أن الهدوء النشيط يمثل حالة من الضعف فى الحركة. أما الفريق الثانى فيضم الناشطين الليبراليين، الذين نادوا بالتشدد فى مواجهة المحافظين، وعبور موقف المهادنة، والدفاع عن فكرة الجمهورية الديمقراطية، وتطوير النظام، والقيام بأعمال المقاومة المدنية لرفع اليأس عن القوى الاجتماعية، والاستمرار فى عملية الإصلاح بأى ثمن.

وقد أدت هذه المعارضة إلى ظهور اتجاه ركوب الموج الذى أصبح من المصطلحات السياسية الشائعة فى أدبيات السياسة الإيرانية المعاصرة، كما قفز إلى قاموس الثقافة الاجتماعية بشكل واضح أخيرا، وهو نوع من الاستغلال وترصد الفرص للحصول على كسب، دون بذل جهد أو طاقة أو بذل أى نوع من النفقات، كما أن هذا الاتجاه يعمل على تحريك الرياح لإثارة الأمواج لكى يكون الوضع ملائما لركوب الموج، مما يعنى ركوب الموج بواسطة آخرين للوصول إلى هدف شخصي، أو بمعنى أوضح الاستفادة من ناتج معاناة الآخرين.

ومع اشتداد أزمة الملف النووى الإيرانى تتجه الحركة الدبلوماسية للتواؤم مع الحركة النضالية، فتتخذ سياسة المواجهة الوقائية فى مواجهة التهديد الأمريكى والغربي، من خلال عناصر كثيرة منها: دعم الجماهير للنظام، العوامل الجغرافية، القدرة الدفاعية، البنية الشعبية للقوات المسلحة، الحركة الإعلامية، إضافة إلى الجانب العسكرى والأمنى والإعلامي، تتجه المواجهة الوقائية فى السياسة الخارجية الإيرانية إلى العمل على إقامة حزام شيعى حول إيران فى مواجهة التهديدات المستمرة، بغض النظر عما يضمه هذا الحزام من الشيعة، حتى لو كانوا حزبا أو أقلية برلمانية، لإظهار الشيعة كقوة إقليمية، يمكن أن تمثل قطاعا واضح المعالم فى الخريطة الجديدة للمنطقة، والاستعاضة بالتوجه المذهبى عن التوجه القومي، لأن التقسيم العرقى والمذهبى أقل خطرا على النظام العالمى الجديد من التقسيم القومى المتعارض مع نظام العولمة، ويمتد أسلوب المواجهة الوقائية إلى العمل الدبلوماسي، حيث يمنحه قدرا من الثبات والحزم فى مواجهة العروض التى تقدم إلى إيران، للتوفيق بين مطالبها وبين مطالب المجتمع الدولي، كما يصبح أداة لكسب الوقت من ناحية، والضغط على الطرف الآخر من أجل تقديم أفضل عرض لديه من ناحية أخرى.

رؤية فى العلاقات الإيرانية - العربية

■ سيد محيى الدين ساجدى ■ همشهرى ديبلماتيك (المواطن الدبلوماسى)، العدد الثانى، يونيو ٢٠٠٦

تتصاعد بين الحين والآخر انتقادات بعض الدول العربية إزاء الدور الإيرانى فى العراق، فقد سبق واتهم العاهل الأردنى الملك عبد الله الثانى إيران بإقامة هلال شيعى ابتداءً من العراق، ثم وجه وزير الخارجية السعودية الأمير سعود الفيصل انتقادات للسياسة الأمريكية فى العراق التى زعم أنها تسلم البلاد (العراق) إلى إيران.

وخلال عقد القمة العربية فى السودان أعرب الوفد الإماراتى عن قلقه من القدرة النووية لإيران والمحادثات المتوقعة بين إيران والولايات المتحدة بخصوص الملف العراقى، وقد دفع ذلك عمرو موسى الأمين العام لجامعة الدول العربية لأن يعترف صراحة بأن إيران لها مصالح فى العراق. وأن الدول العربية لا تستطيع أن تمنع محادثات بين إيران وأى حكومة أخرى المهم أن الحكومات العربية لن تغيب فى الملف العراقى.

لكن مازالت المحادثات مع إيران لم تبدأ بعد وقامت بعض الأحزاب العراقية الموالية لدول عربية باتهامها بأنها تتدخل فى الشئون الداخلية العراقية، وأعربوا عن قلقهم من زوال سيادة واستقلال العراق فى مثل هذه المحادثات وتكرر هذا الموقف فى بعض وسائل الإعلام العربية مراراً، وربما كان أفضل رد على هذا الأمر ما جاء على لسان هوشيار زيبارى وزير الخارجية العراقية حيث قال: "على مدى ثلاث سنوات ونحن نقول للحكومات العربية افتحوا سفاراتكم فى بغداد واخلقوا لأنفسكم وجوداً فعلياً فى العراق ولكن لا مجيب والواقع أن هذه الحكومات وجامعة الدول العربية هى التى أخرجت نفسها من الساحة العراقية". ومن المؤكد أن زيبارى يعلم أكثر من أى شخص آخر أن بعض الحكومات العربية تقوم بالعكس بلعب دور فى الملف العراقى، فعلى الساحة المعنوية والسياسية لا تدين هذه الدول أعمال "التمرد والتخريب" بل تصفها بأنها مقاومة شريفة. وكذلك أيضاً تعلم وزارة الخارجية العراقية جيداً أن القاهرة قد أصبحت مركز اللقاء والوساطة بين جماعات "التمرد" وبعض الأحزاب

العراقية، خاصة أن "الإرهابيين" يهددون زعماء هذه الأحزاب بألا يدخلوا فى العملية السياسية وإلا سيقتلون وقد حدث أن نفذوا تهديدهم فى صالح مطلق رئيس جبهة التوافق الوطنى العراقى وخطفوا أخاه ثم قتلوه وحدث الأمر نفسه مع طارق الهاشمى نائب الرئيس العراقى وقتلوا أخاه.

والآن فإن مهمة القاهرة أن تقوم بدعوة الزعماء السياسيين العراقيين ومن يطلق عليهم المقاومة حتى يجلسوا ويتحاوروا.

وتبدى الكثير من الدول العربية قلقها من تزايد مكانة وقوة إيران فى المنطقة وهذه القلق يتضاعف بالنسبة لهم بالنظر إلى القواسم المشتركة الثقافية والتاريخية بين إيران والعراق علاوة على أنهم لم يستوعبوا حتى الآن أنه قد حدثت تطورات وتغيرات مهمة فى العراق وأن عراق اليوم ليس هو عراق صدام حسين وكأنهم لم يعوا جيداً أو يتجاهلوا تسلم رئاسة العراق لشخص كردى ويخشون من الاعتراف بهذه الحقيقة.

فى العام الماضى قام الأمين العام لجامعة الدول العربية بزيارة العراق ومن المؤكد أن الزيارة لم تجد ثمارها كثيراً وذهب إلى كردستان العراق ليقول صراحة بأن العراق قد بدأ عهداً جديداً ومن المؤكد أن الحكومات العربية إن آجلاً أو عاجلاً ستنضم إلى هذا الواقع ولكنهم يعملون على الحد من تقليص دائرة نفوذ إيران أو أنهم مازالوا يؤكدون مكانة العراق السابقة فى العالم العربى.

وكان نواف عبيد الباحث فى مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بواشنطن قد قام منذ فترة وبعد لقائه مع مسئولين أمنيين فى المنطقة بإعداد تقرير جاء فيه أن مصلحة السعودية هى الحفاظ على وحدة العراق ويجب الحفاظ وضمان حقوق أهل السنة فى العراق الذى هيمن عليه الشيعة ويجب أن تعمل حتى تلعب إيران دوراً محايداً فى العراق واقترح أنه من الأفضل أن توجه الحكومة السعودية الدعوة لآية الله السيستانى لأداء الحج والعمرة وزيارة الأماكن المقدسة وتعترف رسمياً بمكانته كمرجع شيعى أعلى.

واضح أن القلق الذى يسود الحكومات العربية ليس فى مستوى واحد ومن المؤكد أن المواقف تختلف تبعاً للمصالح الوطنية والقرب أو البعد من إيران وصراع الساحة العراقية. الغريب فى الأمر أن اسم إيران يطرح دوماً فى كل مناسبة.

قبل يوم واحد من زيارة وزير الخارجية الفلسطينية محمود الزهار إلى الأردن، قام التليفزيون الأردنى فجأة يبث صوراً تزعم أن حماس قد أدخلت عتاداً حربياً عن طريق إحدى الدول المجاورة للأردن من أجل القيام بعمليات تخريبية، واعتذرت الحكومة عن استقبال وزير الخارجية الفلسطينية. وعلى الفور وصفت حركة حماس هذه الأخبار بأنها كاذبة وتأتى فى إطار ضغط الولايات المتحدة على الحكومات العربية لعزل الحكومة الفلسطينية الجديدة. الغريب فى الأمر أن أحد المسئولين الأمنيين الأردنيين ظهر على إحدى الفضائيات العربية وقال: "عندما كان خالد مشعل فى طهران أعلن منذ فترة لو شنت الولايات المتحدة هجوماً على إيران فلن تقف الحركة مكتوفة الأيدى وواضح أنه للقيام بعمليات قامت الحركة بإدخال سلاح للأردن إما عن طريق سوريا وإما عن طريق حزب الله وذلك استعداداً للخطة المعنية".

لو ألقينا نظرة على ترتيب أسماء إيران وسوريا وحزب الله اللبنانى وحماس فى هذه الكذبة الإخبارية ثم أخذنا فى الاعتبار ضغوط الغرب والولايات المتحدة على كل واحد من هؤلاء اللاعبين فى ساحته المشتركة فستكون النتيجة واضحة ومفادها أنه يجب أن تجر قدم إيران وحلفائها فى أى أزمة تنشب فى المنطقة حتى فى الأزمات المفتعلة تصبح إيران طرفاً فيها.

والكاتب لا يميل إلى الاتهام فهو لا يقبل بنظرية المؤامرة لكن لو وضعنا الأحداث الأخيرة إلى جانب بعضها فقط ألن تتبادر إلى الذهن هذه النتيجة؟، عندما طرحت الولايات المتحدة ضرورة عزل إيران كان واضحاً أنها يجب أن تستفيد من آليات إقليمية سواء كانت قوية أو ضعيفة ويكفى على سبيل المثال إلقاء نظرة على تصريحات وليد جنبلاط المتتابعة والتى تضع عملية اغتيال المرحوم رفيق الحريرى مع استمرار تدخل سوريا فى لبنان ثم القدرة النووية الإيرانية إلى جانب بعضها وكأن أى شخص يجب أن يعمل ويمارس ضغطاً بهذه القوة وينسى أحياناً أنه يجب أن يعيش فى هذه المنطقة وينتظر المستقبل.

وقد دفع ذكر اسم إيران فى تقرير الأمين العام للأمم المتحدة بخصوص تطبيق القرار ١٥٥٩ جون بولتون مندوب الولايات المتحدة فى هذه المنظمة لأن يقول: "إن إشارة الأمين العام لدور إيران مهمة للغاية". المهم أن الأمين العام وصف دور إيران بالتحريض وكلنا نعرف أن إيران تقدم المساعدات لحزب الله وحماس والجهاد الإسلامى وعلى مدى الأشهر الأخيرة تبلور تحالف بين إيران وسوريا سيكون له تداعياته على السلام والاستقرار فى المنطقة.

الحكومة العراقية الجديدة وتحدى التدخل الأجنبى

■ على رضا آيتى ■ همشهرى ديبلماتيك (المواطن الدبلوماسى)، العدد الثانى يونيو ٢٠٠٦

إن تحليل وعرض الأوضاع العراقية الراهنة بحاجة إلى إدراك عميق وشامل للقوى والعوامل الداخلية والخارجية المؤثرة على مسيرة التطورات بتلك الدولة.

فى هذا الإطار فإن المجتمع السنى والقبلى العراقى المعقد، وكذلك كثافة الوجود الأمريكي والبريطانى وأبعاد هذا الوجود سياسياً واقتصادياً وأمنياً، يؤثر على نظرة المحللين للأوضاع فى العراق.

وتعتبر الأبعاد السياسية والاقتصادية والأمنية حالياً هى المحدد الرئيسى للمستقبل العراقى، فى ظل إشكاليات القوى المتوافقة والقوى المعارضة والعناصر المعرقلة لمسيرة التقدم بهذه الدولة، وقد بات من الواضح أنه بعد مرور ثلاثة أعوام من الاحتلال مازالت الأبعاد الاقتصادية والأمنية غير مستقرة، وإن ظهر بعض التقدم فى البعد الاقتصادى، إلا أن البعد الأمنى لم يشهد أى تطور فى اتجاه مسيرة الاستقرار، وبشكل عام يمكن اعتبار أن البعد السياسى فقط هو الذى حقق نجاحاً على صعيد التطورات العراقية.

ونتيجة لمساعى قوى دولية وإقليمية كان على رأسها إيران، تمكن الشعب العراقى من تحقيق هدفين رئيسيين حيث البرلمان المنتخب والحكومة الدائمة. لكن يبقى الوضع الداخلى بالعراق هو الأهم من أجل إدراك ماهية المسيرة السياسية ونتائجها، وإلى أى مدى حصلت القوى السياسية العراقية والأطراف الخارجية على أهدافها المرجوة.

وفى هذا الإطار يمكن التركيز على الطرف الأمريكى بوصفه أكثر الأطراف تأثيراً وتأثراً بما يجرى فى العراق. ولأن ما يحدث وما سيحدث فى العراق لن يكون بمنأى عن الدور الأمريكى الذى لم يتوان عن استخدام شتى الأساليب من أجل الوصول لأهدافه.

والسؤال الأهم فى هذا الإطار مفاده، لماذا تتعرض هذه المسيرة للتأخير والإبطاء بالرغم من أهمية الإسراع فى النهوض بالمسار السياسى العراقى بالنسبة للأمريكيين؟

من المفترض أنه بالرغم من أهمية تقدم المسيرة السياسية العراقية من الناحية الشكلية للولايات المتحدة الأمريكية، بوصفها الورقة الأمريكية الرابحة فى مواجهة المعارضين، فإن القضية الأهم والتى لا يمكن للولايات المتحدة التغاضى عنها مفادها، أن التطورات العراقية الراهنة تتأثر بمستقبل التطورات الإقليمية والمشروعات الأمريكية الشرق أوسطية فى القرن الـ٢١ وإذا لم تتمكن الولايات المتحدة فى بداية الطريق من وضع اللبنة الأولى وتحقيق آمالها فى العراق فلن تستطيع صياغة مصير المنطقة فى إطار أهدافها وأمالها.

المشهد السياسى العراقى الراهن

عقب فشل الولايات المتحدة فى تحقيق برنامج الجنرال جارنر أول حاكم عسكرى للعراق المحتل، وتزايد الضغوط الشعبية، خاصة من جانب زعماء الأحزاب السياسية والمراجع الدينية العراقية، قدم إلى العراق بول بريمر ومعه رؤية أمنية سياسية محضة.

ولم تكن خطوات بريمر رئيس سلطة الائتلاف فى العراق على هوى الولايات المتحدة، حيث ظهرت جيوبوليتكية إقليمية جديدة، قادها شيعة العراق. فكانت أول مؤسسة سياسية ومدنية فى العراق هى مجلس الحكم الذى حظى فيه الشيعة بأغلبية للمرة الأولى فى تاريخ العراق.

وبعد أشهر اضطر البيت الأبيض إلى وضع جدول زمنى بهدف نقل السلطة وتحديد شكل الحكومة العراقية القادمة، كذلك كانت الموافقة على قرار ١٥٤٦ من الأمم المتحدة ووضع قانون إدارة العراق المؤقت بمثابة دفعة لآمال الشعب العراقى من أجل المشاركة فى تحديد مصير دولته.

دخلت الأوضاع العراقية، مرحلة جديدة، بتشكيل الحكومة المؤقتة التى تمكنت فى غضون عدة أشهر وبمساعدة أطراف الصراع، من إجراء انتخابات فى ٣١ يناير ٢٠٠٥، وهى انتخابات العراق الجديد، التى حددت هوية الجمعية الوطنية والحكومة الانتقالية، وكانت مهمة الجمعية الوطنية والحكومة الانتقالية هى تدوين الدستور العراقى الدائم، وإجراء الاستفتاء عليه بهدف تشكيل البرلمان والحكومة الدائمة.

وقد تمكنت هذه الحكومة خلال أشهر من تنفيذ هذه المهمة على أكمل وجه، حيث أن الدستور تم تدوينه والاستفتاء عليه فى الموعد المحدد. وفى النهاية أجريت

الانتخابات البرلمانية العراقية بهدف تشكيل المجلس والحكومة.

وخلال تلك الانتخابات، حصل الائتلاف العراقى الموحد وائتلاف الأكراد وائتلاف السنة وقائمة إياد علاوى على غالبية مقاعد البرلمان على الترتيب وطبقاً للدستور العراقى، يضم البرلمان العراقى ٢٧٥ مقعداً وتمتد صلاحيته إلى أربعة أعوام.

ويجب حصول أى حزب على ثلثى الأصوات (١٨٢) فى المجلس من أجل إصدار أى قرار من المجلس، لذلك لا يستطيع أى حزب بالمجلس تحقيق سياساته إلا عن طريق عقد تحالف مع جماعة أخرى، حتى الائتلاف العراقى الموحد الذى حصل على غالبية المقاعد فهو بحاجة إلى تحالف مع إحدى الجماعات الكردية أو السنية، وبناءً عليه يمكن تخيل الحالات الثلاث التالية، كشكل من أشكال التحالف:

١- الشيعة هم المحور الرئيسى ومن بعدهم الأكراد (الائتلاف العراقى الموحد وائتلاف الأكراد والأحزاب الصغيرة).

٢- الشيعة هم المحور الرئيسى من بعدهم السنة (الائتلاف العراقى الموحد، وائتلاف السنة والأحزاب الصغيرة).

٣- عدم وجود أى محورية للشيعة (جزء من الائتلاف العراقى الموحد وائتلاف الأكراد وائتلاف السنة وفريق علاوى والأحزاب الصغيرة).

ويبدو أن الحالة الأولى قد تحققت بشكل كامل، وقد مرت أشهر من المشاورات بين الجماعات الفائزة من أجل تحديد هوية رئيس الوزراء ورئيس الجمهورية ورئيس البرلمان، وعلى كل حال فقد ركزت مطالب الأكراد، على زيادة صلاحيات رئيس الجمهورية، وتعيين رئيس وزراء متفق مع سياساتهم وبرامجهم.

فى النهاية تقدم الائتلاف العراقى الموحد بإبراهيم الجعفرى رئيساً للوزراء، لكن بسبب اعتراضات بعض الأطراف الداخلية والخارجية استبعد الجعفرى من هذا المنصب وتقدم الائتلاف العراقى الموحد بجواد المالكى الشخص الثانى فى حزب الدعوة لشغل منصب رئيس الوزراء.

عقب ذلك وعلى خلفية جلسة برلمانية، تم اختيار محمود المشهدانى (السنى - رئيساً للمجلس) وخالد العطية (الشيعى نائباً أول لرئيس المجلس) وطيفور عارف (الكردى نائباً ثانياً لرئيس المجلس)، وجلال الطالبانى رئيساً للجمهورية، وعادل عبد المهدى (الشيعى نائباً أول لرئيس الجمهورية) وطارق الهاشمى (السنى نائباً ثانياً لرئيس الجمهورية).

ماهية المسار السياسى العراقى

خلال المحطات المصيرية فى المسار السياسى العراقى كان المسئولون الأمريكيون والبريطانيون يتسابقون خلال ساعات من إعلان نتائج الانتخابات. وبشكل مفاجئ، لزيارة العراق بحجة الإعراب عن سعادتهم وتهانيهم للشعب العراقى.

ويبدو أن التهنئة الظاهرية فى الغالب كانت حجة لهدف أهم وهو تفعيل الضغط وتحذير الجماعات العراقية بهدف إقرار ودعم التيارات والتكتلات العلمانية والليبرالية فى العراق. ومن ثم إضعاف التيارات والقوى الإسلامية داخل أركان السيادة بهذه الدولة.

فمنذ أن اعتمد الأمريكيون على أصوات الشعب العراقى، حتى ظهرت أمامهم تحديات المسار السياسى، وبالرغم من أنهم وضعوا العناصر المطلوبة من جانبهم على رأس هرم السلطة منذ تشكيل الحكومة المؤقتة فإن الائتلاف العراقى الموحد نجح فى الوصول إلى السلطة، فقد اختار الشعب العراقى هذه القائمة من منطلق التصدى للعلمانية والليبرالية الأمريكية فى العراق.

جدير بالذكر أن الأمريكيين لن يتوانوا عن التدخل الخفى والسلبى ضد أداء عمل الحكومة العراقية الانتقالية، وقد ظهرت أولى مؤشرات هذا التدخل عندما تأخر تشكيل الحكومة الانتقالية بسبب ضغط بريطانى أمريكى استهدف تعيين وزراء وتقاسم مناصب عليا، أما المرحلة الثانية من التدخل الأمريكى فقد استهدفت ترشيد قرارات لجنة تدوين الدستور العراقى، حتى يقوموا بوضع قانون إدارة العراق الموحد طبقاً، لمذكرة الدستور الجديد والذى تم رفضه بشدة من جانب آية الله السيستانى.

جدير بالذكر أن خبراء قانون أمريكيين، كان لهم الدور الرئيسى فى تدوين قانون إدارة العراق المؤقت.

فى المرحلة الثالثة أجاز الأمريكيون استخدام نظريتهم القديمة ومفادها، إيجاد إشكالية يعقبها الإعلان عن عجز حكومة العراق الانتقالية ومن ثم ممارسة ضغوط على حكومة الجعفرى، على جميع الأصعدة السياسية والاقتصادية والأمنية.

وفى هذا الإطار، اتحدت معها وسائل إعلام موالية فى الداخل والخارج بهدف القضاء على صورة الائتلاف العراقى الموحد.

بشكل عام أدى نفوذ وتدخل الولايات المتحدة، إلى حشد جميع العوامل الداخلية والخارجية لإضعاف حكومة الجعفرى ومن ثم تزايد المخاوف من جانب المصوتين للقوى الإسلامية والجماعات المدعومة من مرجعية السيستانى، لكن الانتخابات البرلمانية أكدت

وحدة صف القوى الإسلامية والداعمة للمرجعية، وبالتزامن مع إجرائها واصلت وسائل الإعلام تعاونها مع الولايات المتحدة لمصلحة العناصر الليبرالية والعلمانية وعلى رأسها أياد علاوى، مؤكدة أن العراق بحاجة إلى رئيس وزراء قوى ووطنى وغير طائفى، وبالرغم من ذلك نجح الائتلاف العراقى الموحد فى الانتخابات البرلمانية فى ديسمبر الماضى، ليُطرح بذلك على الساحة سؤال مفاده، لماذا حصلت القوى الإسلامية مرة أخرى على غالبية الأصوات؟

إن ما يثير قلق الأمريكيين كثيراً، إسلامية الشعب العراقى واهتمامه الخاص بالقوى الإسلامية بعيداً عن العناصر العلمانية والليبرالية (الداعمة للوجود الأمريكى).

جدير بالذكر أن قوائم السنة، حصلت على نسبة مرتفعة جداً من الأصوات حيث تتزايد الإسلامية بين عناصرها.

ولهذا دخل الأمريكيون، إلى ساحة التطورات هذه المرة بشكل أكثر جدية. فكانت برامجهم على نحو إما يسهم فى تأخير تشكيل الحكومة الدائمة أو يمهد الطريق أمام عمليات إرهابية، حتى يبدو نجاح الائتلاف العراقى الموحد، وكأنه نجاح أدى إلى تزايد المشكلات والاضطرابات بالدولة.

فجاءت الخطوة الأولى فى اتجاه الإطاحة بنتائج الانتخابات، إلا أنهم انسحبوا بسبب كفاءة القوى الإسلامية وامتلاكها لرصيد شعبى ضخم، فأجبروا على طرح نتائج الانتخابات أمام الأمم المتحدة والمؤسسات الدولية، للنقاش وإعادة النظر. لكنها فى النهاية كانت محاولات فاشلة.

الخطوة الثانية من جانب الأمريكيين، جاءت بمساعدة عناصرها المؤيدة لشعار تشكيل حكومة وحدة وطنية وطبقاً لهذه الخطوة المخالفة للدستور والديمقراطية، اتفقت هذه العناصر على التفاوض بين الأحزاب على نحو متكافئ دون الرجوع إلى نسبة التصويت الشعبى من أجل تقاسم المناصب، لكن هذه الفكرة قوبلت بالرفض من الائتلاف العراقى الموحد.

الخطوة الثالثة ركزت على إيجاد خلل فى عملية اختيار الجعفرى رئيساً للوزراء من خلال تفعيل الضغط على الجماعات الفائزة فى الانتخابات والسعى من أجل إضعاف الانسجام بين أطياف الائتلاف العراقى الموحد، أما الخطوة الرابعة فاستهدفت تفجير أماكن مقدسة سواء شيعية أو سنية من أجل الإطاحة بوحدة الصف العراقى، لكن الشعب العراقى تصدى لهذه الخطوة بفضل جهود آية الله السيستانى.

وفى النهاية فإن إجمالى هذه الخطوات الفاشلة لم تسفر سوى عن حصول القوى الإسلامية على مناصب سيادية متمثلة فى محمد المشهدانى وخالد العطية وعادل عبد المهدى وطارق الهاشمى.

بعد هذا النجاح من جانب القوى الإسلامية، قام رامسفيلد ورايس بزيارة مفاجئة للعراق لم يكن الهدف الأساسى منها تهنئة الحكومة العراقية بقدر تحذير المالكى من مغبة انتهاج منحى الجعفرى أو العمل ضد توجهات المحتلين.

موقف حزب الله من أزمة الملف النووى الإيرانى

■ وحيد تابتيان ■ روز (اليوم) ٢٠٠٦/٥/٢٥

أعلن الشيخ نيام كاظم الرجل الثانى فى حزب الله اللبنانى الحليف القريب من إيران قائلا: "فى حالة الهجوم الأمريكى المحتمل على المؤسسات النووية الإيرانية لن نتدخل للدفاع عن طهران، ولكن لو أن هذا الهجوم طال لبنان فإن حزب الله سوف يتدخل".

وأضاف الشيخ نيام كاظم فى معرض رده على الصحفيين حول الهجوم الأمريكى أو الإسرائيلى المحتمل على إيران وماهية رد فعل حزب الله اللبنانى: "فى غضون الأشهر الماضية أعلنت السلطات المسئولة وغير المسئولة الإيرانية فى ردها على التهديدات الإعلامية الأمريكية بخصوص الهجوم المحتمل على المراكز النووية، فى إشارة ضمنية إلى القوى التى تخضع لنفوذ إيران باعتبارها أحد أوراق الضغط، أنه فى حالة القيام بهذا الإجراء فإن منطقة الشرق الأوسط سوف تتحول إلى جهنم بالنسبة لأمريكا. هذه الإشارات ترجمت فى ثقافة وسائل الإعلام العالمية على أنها معنية بالمثلث حزب الله اللبنانى - حماس الفلسطينية - ومنظمة بدر العراقية، واستدلوا على ذلك بتصريحات خالد مشعل رئيس المكتب السياسى لحركة حماس أثناء زيارته إلى طهران للحصول على المساعدات المالية للحكومة الفلسطينية بأن الحركة لن تقف مكتوفة الأيدى فى حالة شن الولايات المتحدة أو

إسرائيل هجوم على إيران. ومن المحللين السياسيين من اعتبر جواب مشعل هذا مغلفاً بالدبلوماسية وشابه نوع من الغموض".

ولكن حديث الرجل الثانى فى حزب الله كان صريحاً ومباشراً. إيران كانت أول دولة أعلنت مساندتها لحماس وقت فوزها بالانتخابات الفلسطينية وعند قطع المساعدات المالية عنها أعلنت إيران أثناء الاجتماع الذى انعقد فى طهران لجمع المساعدات المالية لحماس عن تخصيص ٥٠ مليون دولار مساعدات. وفى الآونة الأخيرة حصلت حماس على شحنة من الأتوبيسات والسيارات المضادة للرصاص كهدية من إيران.

إن الجميع يعلم أن حزب الله تأسس عام ١٩٨١ بمساعدات مباشرة من طهران وهذه المساعدة تدفع فاتورتها إيران ، ويكفى أن المتضررين من جراء هجمات حزب الله اللبنانى يمكنهم الحصول على تعويضات من المحاكم الأمريكية من حساب إيران ومن بين ما استندت إليه المحاكم الأمريكية الحضور المستمر لزعماء هذا الحزب فى طهران ولقاؤهم دوماً مع الزعماء الحاليين والسابقين للجمهورية الإسلامية.

والعبارة التى نقلت على الشيخ نيام كاظم نائب الأمين العام لحزب الله لوكالة رويترز مفادها أن هذا الحزب أسس فى عقد الثمانينات دفاعاً عن الوطن. ولكنه فى السنوات الأخيرة، وباعتباره حزباً ذا نشاط سياسى ويشغل الآن أربعة عشر مقعداً بالبرلمان اللبنانى، لن يقحم نفسه فى حروب إقليمية.

ووفقاً لقوله فإن "حزب الله لا يعد أداة فى يد إيران وحزب لبنانى ينفذ مطالب الشعب اللبنانى، حزب الله يقع تحت سيطرته جزء من خارج المدينة".

ويرى الشيخ نيام أن إيران دولة كبيرة ولديها قدرات حقيقية، وفى حالة وقوع الهجوم الأمريكى عليها يمكنها أن تدافع عن نفسها جيداً وقد أعلنت الولايات المتحدة مراراً وتكراراً أنها تضع حلولاً دبلوماسية للمسألة النووية رغم أن بعضاً من المسئولين الأمريكيين مثل "رايس" وزيرة الخارجية الأمريكية قالت بأن جميع الخيارات مطروحة فى التعاطى مع إيران.

ويعتقد كثير من الخبراء المحافظين الأمريكيين أن الهجوم على إيران يمكن أن يزيد من التوتر بين الفصائل المؤيدة لإيران وبين إسرائيل الحليف المقرب من الولايات المتحدة الأمريكية.

ويرى البعض الآخر أن مثل هذا الهجوم فى حال حدوثه سوف تستفيد إيران من حزب الله على الرغم من تصريحات المسئولين عن هذا الحزب بأنهم لا علاقة لهم فى الدخول فى صراعات إقليمية.

وأضاف الشيخ كاظم إنه من الصعوبة بمكان قراءة ما سوف تنجم عنه مثل هذه الصراعات وأكد لو أن إسرائيل هاجمت حزب الله فى لبنان باعتبار أن هذا يعد من قبيل الهجوم الوقائى فإن الأمر وقتئذ سوف يختلف.

ووفقاً لقوله هذا أنه لا يعنى لو أن إسرائيل هاجمت لبنان فإن حزب الله سوف يتقاعس حتى لو كان هذا الهجوم مجرد هجوم وقائى، واعتبر هذا المسئول فى حزب الله حصول إيران على الطاقة النووية حقاً مشروعاً لها وأن حزب الله يحصل على المساعدات المالية من إيران حتى الآن.

لبنان: نموذج إدارة الأزمة فى الشرق الأوسط

■ همشهرى ديبلماتيك (المواطن الدبلوماسى) العدد الأول، يونيو ٢٠٠٦

يعتبر الحصول على نموذج ناجح فى إدارة الأزمة شيئاً صعبا للغاية على مستوى منطقة الشرق الأوسط ولكن هذا حدث بالفعل فى لبنان مع بداية إجراء الحوار الوطنى بين القوى السياسية اللبنانية.

لقد غير هذا الحوار الساحة السياسية بشكل كامل أصبحت معه إدارة الأزمات على نحو يتيح الخروج منها بأقل النفقات المادية والسياسية والبشرية، من أهم مهام القادة فى أى دولة. وإذا كان من الصعب الحصول على نموذج ناجح فى إدارة الأزمات على صعيد الشرق الأوسط، إلا أن لبنان لفت الأنظار إليه أخيراً على مدى العام الماضى من خلال قدرته على إدارة الأزمة على الصعيد غير الرسمى، وخلال تلك المسيرة، أخرجت القوى السياسية المستقلة لبنان من حلقة ارتباطها بالخارج من خلال تفوقها الباهر فى الساحة السياسية، ومن ثم قللت من نسبة التبعية المتزايدة فى حين رفعت من مستوى التضامن القومى. جدير بالذكر أنه بعد اغتيال الحريرى تزايد حجم تدخل القوى الدولية، خاصة الولايات المتحدة الأمريكية

وفرنسا فى الشئون الداخلية اللبنانية ومن ثم حدث تحول كبير فى قطاع كبير من الأحزاب السياسية اللبنانية نتيجة هذا التكتل الإقليمى والدولى، وباتت القوى الإسلامية والقومية أقلية.

وقد أفرزت الانتخابات البرلمانية اللبنانية العام الماضى واقعاً سياسياً جديداً فى قطاع من الأوساط الرسمية أو بعبارة أخرى أدق، تبادلت كل من الأغلبية والأقلية البرلمانية موقعيهما بعد إجراء هذه الانتخابات، وكان من أهم الأسباب التى سرعت من التحولات السياسية، الانسحاب السورى المفاجئ من لبنان الذى سبقته ضغوط أمريكية وقرار من الأمم المتحدة ١٥٥٩، مؤيدو الوجود السورى فى لبنان ممن كانت مواقفهم لأسباب استراتيجية، ظلوا فى الساحة منفردين فى ظل افتقارهم للقدرة الدفاعية بسبب تورط ضباط سوريين، وهو التورط الذى اعترفت به سوريا واعتبرته سبب الانقلاب فى الرأى العام اللبنانى.

فى ظل تلك الأوضاع استغلت معظم الأحزاب المسيحية والسنية والدرزية فى لبنان الفرصة، فغيرت تحالفاتها من أجل الوقوف بجانب الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا، آملة فى اتباع نماذج سياسية جديدة مستوردة من الغرب، لتكون بمثابة ثورة ملونة أخرى فى لبنان. لكن هذه الخطوة تعرضت لرد فعل قوى من الأحزاب الإسلامية والقومية اللبنانية. فهى الأحزاب التى أنقذت لبنان من الاحتلال الصهيونى وكانت خير مثال للفداء والتضحية، فرفضت هذه الأحزاب أى علاقة بالخارج، خاصة مع القوى التوسعية والاستعمارية.

تلك الأوضاع ضاعفت من شعور المجتمع اللبنانى بأن لبنان على شفا حرب أهلية وشيكة، ولبنان من أكثر الدول التى عانت مرارة هذه النوعية من الحروب، لذلك توحدت الآمال فى اتجاه إنقاذ لبنان، وبناء عليه قام السيد نبيه برى رئيس البرلمان اللبنانى، بوصفه رئيس المؤسسة الشعبية المنتخبة. بعقد حوار وطنى مع قادة الأحزاب المعارضة، بوصفه السبيل الأمثل لإيجاد حل جماعى للأزمة. فى هذا الإطار لم يكن لدى الأغلبية البرلمانية الجديدة من خيار سوى قبول هذا الاقتراح نزولاً على رغبة الرأى العام اللبنانى.

وقد وافقت جميع القوى على عدم التقيد عند طرح القضايا على ساحة النقاش، فكان قبول المشاركة من جميع الأحزاب اللبنانية فى الحوار الوطنى، إيجابياً بالنسبة للقوى المستقلة التى تمكنت فى الوقت المناسب من تعديل المسار السياسى للأغلبية البرلمانية.

ومن ثم عدلت من نظرتها إلى الخارج إلى التركيز على الداخل وإن حدث هذا التغيير بشكل نسبى.

وخلال ست جلسات من الحوار الوطنى، ناقشت الأحزاب اللبنانية بعض القضايا العالقة واتفقت بشأن بعضها. وقد طرح ائتلاف ١٤ مارس الحاصل على غالبية مقاعد البرلمان، قضايا من قبيل، ضرورة الكشف عن العناصر المنفذة لعملية اغتيال الحريرى، وقضية الرئاسة اللبنانية ومناقشة إمكانية عزل السيد أميل لحود وتعيين شخص آخر بدلاً منه، وجمع أسلحة الفلسطينيين الموجودة خارج المخيمات، والعلاقة مع سوريا، وهوية منطقة مزارع شبعا، وغيرها من القضايا التى قبلها الطرف المقابل دون تحفظ.

فى أولى جلسات الحوار اتفقت الأحزاب اللبنانية بشأن ضرورة التعرف على منفذى عملية اغتيال الحريرى. ومن ثم توصلت إلى منهج عمل موحد فى هذا الصدد فى المرحلة الثانية تمت مناقشة قضية سلاح الفصائل الفلسطينية خارج المخيمات اللبنانية، خاصة بعد الانسحاب الإسرائيلى من جنوب لبنان، وقد توصلت الأحزاب اللبنانية إلى اتفاق مع السيد أحمد جبريل رئيس الجبهة الشعبة لتحرير فلسطين، بشأن مواصلة الحوار مع القوى الفلسطينية فى هذا الصدد مما عكس قدرة الأحزاب اللبنانية على التوصل إلى حل حاسم للمشكلات بعيداً عن العدائية والاتهامات المتبادلة.

القضية التالية كانت من أكثر القضايا تعقيداً حيث أصر ائتلاف ١٤ مارس على ضرورة عزل السيد لحود واختيار بديل له من جانب البرلمان حيث اعتبروا أن وجود لحود بمثابة آخر مظاهر الوجود السورى فى لبنان وأن تغييره نهاية لهذه المرحلة.

أما حركة أمل وقوى وطنية أخرى فاعتبرت أن انتخاب السيد لحود، جاء قانونياً وبشكل حر من جانب البرلمان وأعربت عن تقديرها لمواقفه المدافعة عن المقاومة.

وبالرغم من احتدام الخلاف بين الأحزاب السياسية اللبنانية حول هذه القضية، إلا أن نقاش الأحزاب تواصل، وإن كان لم يصل إلى نتيجة إلا أن الجميع أدرك أنه من غير الممكن عزل رئيس الجمهورية بالسبل القانونية وربما يمكن ذلك فقط فى حالة الاستقالة من منصبه.

فلسطين.. إلى أين؟

■ رسالت (الرسالة) ٢٧/٥/٢٠٠٦

تحتل فلسطين مكانة متميزة فى قلب كل مسلم وهى دائماً وأبداً موضع احترام كل الأمم والشعوب الإسلامية، والمسلمون دائماً يشكلون الأغلبية المطلقة لسكانها. وظلت لقرون طويلة تحت قيادة وحكم المسلمين وكانت كل الفرق والمذاهب تعيش فى سلام تام، ولكن منذ بدء الدسائس الاستعمارية، وتسلط الصهاينة وتجاهل الأغلبية المسلمة وحقوقها، تحولت فلسطين إلى قاعدة الاستعمار فى المنطقة ومهد الفرقة والتشتت فى هذه المنطقة الحساسة (الشرق الأوسط) وفى النصف الأخير من القرن العشرين، سقط نضال التحرر لمسلمى فلسطين المظلومين، واستشهد منهم عظماء كثيرون وكان ارتباط أغلب الحكومات الإسلامية بالاستعمار قد أحبط المجاهدين فى فلسطين وحرمهم من إقامة دولتهم.

ولكن ومع قيام الثورة الإسلامية فى إيران ١٩٧٩ بدأت روح جديدة تدب فى شريان النضال ضد الصهاينة، وإذا كان لدينا تحليل كامل للعوائق والعوامل المؤثرة فى نضال الأمة الفلسطينية فإنه يمكننا القول أن الثورة الإسلامية فى إيران وما تبعها من نفوذ معنوى وشخصى للإمام الخمينى ومواقفه كانت من العناصر المؤثرة فى ظهور وعودة النضال والتحول فى أسلوب وأيديولوجية المقاومة والتى انتهت بالانتفاضة، وكانت الثورة الإسلامية فى نفس الظروف من الاستبداد والظلم ولكنها استقرت وسعت لتدعيم كل حركات النضال والتحرر فى فلسطين وباقى البلدان الإسلامية فى وقت كان العالم على أعتاب الدخول إلى عهد الحضارة الثالث وظهور تكنولوجيا الاتصالات والاختلاط الثقافى، وظهور علامات انهيار الاتحاد السوفيتى وكلها من الظواهر التى شكلت النظم العالمية الحديثة التى آلت فيها السلطة والسيطرة فى العالم إلى الولايات المتحدة الأمريكية التى بدأت فرض نظمها الاستعمارية على العالم. فكان هجومها الشامل على أفغانستان والعراق والمعروفة بحرب النفط.

وبرغم كل ذلك فإن الماء الراكد لا يتحرك وكان العالم الإسلامى فقط مجرد متابع للاحداث، وبدأ المسلمون ينشغلون بقضايا عديدة مثل انفجار بيونس إيرس والخطر النووى الإيرانى وباكستان، وصراع الجزر، ونسوا القضية الفلسطينية.

المحاور الرئيسية فى رؤية الإمام الخمينى لفلسطين:

١ - الاستفادة من سلاح النفط ضد أمريكا وإسرائيل:

بعد فتح القسطنطينية على يد السلطان محمد الفاتح سنة ١٤٥٣م، بدأ عهد الثورة والحداثة الفكرية والثقافية فى الغرب وانتهى بالثورة الصناعية والاقتصادية فى النصف الأخير من القرن الثامن عشر.

ولكن فى الوقت ذاته بدأ الانحطاط فى الشرق، وانقسم العالم إلى قسمين قطب متقدم صناعياً وهو الغرب، والآخر متخلف وهو الذى عرف بالعالم الثالث وكان العالم الإسلامى ضمنه.

وكانت تجربة الحروب المتعددة بين العرب وإسرائيل وخصوصاً حرب ١٩٦٧ نموذجاً لضعف العرب والمسلمين الذين كانوا موضع دعم من الاتحاد السوفيتى وكان هذا الإحساس بالضعف نتيجة للخسائر المتعددة من هذه الدولة الصغيرة، وكان استمرار العداء مع إسرائيل يرجع لوجود حدود مشتركة مع هذه الدول، وأنهم معرضون للخطر مما مهد الطريق للتوافق مع إسرائيل مثل معاهدة كامب ديفيد مع مصر.

وفى هذه الظروف كان الإمام الخمينى يؤكد ضرورة استمرار النضال ضد إسرائيل وأن الطريق المؤثر فى هذا الصراع هو استخدام سلاح النفط ضد إسرائيل وحلفائها. وقال فى رسالة إلى زعماء الحكومات الإسلامية بمناسبة حرب ١٩٦٧: "إن الحكومات والدول الإسلامية التى لديها نفط فى أراضيها يجب أن تستفيد منه باعتباره سلاحاً ضد إسرائيل والمستعمرين وأن تمتنع عن بيع النفط لإسرائيل وكل من يساعد إسرائيل".

وقال: "إن إسرائيل تستخدم السلاح ضد الفلسطينيين ويجب على الحكومات والدول أن تمتنع عن بيع السلاح أو النفط لإسرائيل لأن ذلك حرام ويخالف الإسلام".

٢ - التبعية وعدم المشروعية الشعبية والأسلوب الاستبدادى لحكومات المنطقة.

يؤكد الإمام الخمينى ضرورة وأهمية استقلالية

الحكومات الإسلامية سواء من الناحية السياسية أو الاقتصادية، ولا شك أن الإمام الخمينى قد دعا العرب لذلك وأن يتجنبوا التبعية وألا يكونوا مثل نظام شاه إيران فى الماضى والطبيعى أن مكافحة الاستبداد الداخلى مقدمة على مكافحة الاستعمار الخارجى لأنه مادام العدو فى البيت (الداخل) فلا نتيجة للصراع والنضال على الجبهة الخارجية. ومن أجل محاربة الاستعمار فى الخارج يجب القضاء على قاعدة الاستبداد فى الداخل ويعنى الحكومات التابعة.

وكانت رؤية الإمام الخمينى سابقة فكان دوماً يطالب بالإطاحة بالحكومات التابعة والمستبدة فى الدول الإسلامية باعتباره أسرع الطرق لإنقاذ الشعب الفلسطينى.

والدول الإسلامية لديها الطاقات البشرية والثروات التى من خلالها تستطيع الوقوف والصمود أمام الغرب بأسلحته المتطورة، والأمثلة كثيرة وآخرها ما يحدث فى العراق وكيف فشلت الولايات المتحدة فى العراق والخسائر البشرية والمادية التى تكبدتها خلال فترة وجودها فى العراق برغم بدائية المقاومة العراقية.

ولكن مشكلة المسلمين اليوم كما يقول الإمام هى الحكومات التى جلبت الخراب والمشاكل على شعوبها بسبب علاقاتها وتبعيتها للغرب والاستعمار.

إن مشكلة المسلمين تكمن فى علاقات الحكومات المسلمة مع الاستعمار المستبد والظالم.

٣ - إن الحدود الجغرافية الإسرائيلية لن تكون محددة بالأراضى المحتلة فى فلسطين ولهذا أسباب مختلفة منها:

أ - أن الشعار الرئيسى للكنيست الإسرائيلى والمأخوذ من التوراة وهو "إسرائيل من النيل للفرات".

ب - عنصرية الصهاينة، حيث يعتبرون أنفسهم أفضل الأجناس على سطح الأرض، وأن بنى إسرائيل أبناء الله ويجب أن يحكموا العالم، والوصول لذلك ليس ببعيد، وأن مسألة "من النيل للفرات" تعود لاعتبارات دينية لديهم.

ج - نظرة الغرب للمستقبل وحاجاتهم للسيطرة على أراضى الذهب الأسود "النفط" والمعادن الأخرى الموجودة فى أراضى الشرق الأوسط وإسرائيل تعد وسيلة مناسبة من أجل تحقيق أغراض الغرب ولكن هذا العمل يحتاج لوقت طويل، ودائماً إسرائيل هى عنصر التوتر والاضطراب فى المنطقة ودائماً العرب مستسلمون لها ولنفس السبب تحول الشرق الأوسط إلى مخزن للسلاح الأمريكى ومعبر لمليارات الدولارات للمستثمرين والحكومات الغربية.

د - تجربة فرض أقلية يهودية صغيرة تحت عنوان (الحكومات الإسرائيلية) على الأغلبية المسلمة.

وهذا الأمر يشير إلى إمكانية تكرار ذلك فى باقى الأقطار الإسلامية والعربية، وفشل العرب فى حروبهم مع إسرائيل زاد من آمال اليهود والصهاينة فى تحقيق حلم من النيل للفرات.

وقد قال الإمام الخمينى: إن إسحاق شامير رئيس الوزراء قال فى أول برامجه إن إسرائيل الكبرى يجب أن تتحقق ويجب إزالة فلسطين تماماً، وكل مكان توجد فيه إسرائيل هو جزء لا يتجزأ من مشروع إسرائيل من النيل للفرات".

ويؤكد الإمام الخمينى أن هدف إسرائيل بعد النيل للفرات هو السيطرة على إيران، لأن الصهاينة لسنوات قبل احتلال فلسطين وتشكيل دولتهم كانوا يفكرون فى إيران، وكان العمال الإسرائيليون يعملون فى مراكز حساسة أيام الدولة القاجارية والبهلوية والتاريخ ناظر على ذلك، وكادوا يتمكنون من إيران.

٤ - الفصل بين اليهود والصهاينة:

إن تاريخ اليهود مع الأنبياء تاريخ عدائى. ويؤكد التاريخ أن اليهود كانوا أشد الأعداء لنبى الإسلام سيدنا محمد (صلى الله عليه وسلم) ولكن فى عهد النبى كان يمكننا مشاهدة فريقين من اليهود، مجموعة تعادى النبى معاداة شديدة لدرجة محاولات لقتله ولكن الله أنقذه منهم، والمجموعة الأخرى كانت تطالب بتعايش سلمى مع المسلمين.

ويؤكد الخمينى ذلك بقوله "أن الصهاينة ليسوا أهل دين فالصهيونية ظاهرة سياسية متسلطة وعدائية واستعمارية ولكن تحت غطاء اليهودية".

٥ - القضية الرئيسية للصهاينة هى الإسلام:

كما شوهد فى فترة صدر الإسلام بأن اليهود المتشددين على الرغم من سياسة التسامح التى عاملهم بها النبى صلى الله عليه وسلم ومنحهم الحرية فى حياتهم وعبادتهم، لم ينسوا الفتن والتآمر ضد النبى حتى أقدموا على اغتياله ومازال مسلسل التآمر الصهيونى ضد الإسلام مستمراً حتى اليوم وبأشكال مختلفة، ومازالت المذابح ترتكب ضد المسلمين فى الأقصى تحت مرأى ومسمع العالم كله ومازال المسلمون يقتلون فى أفغانستان والعراق وكلها بأيدى اليهود والصهاينة.

وهناك نماذج أخرى وكثيرة تدلل على عدائية اليهود والصهاينة للإسلام والمسلمين منذ بداية التاريخ وحتى اليوم.

دور باكستان فى التطورات الأفغانية الحالية

■ الشعلة(×) ٢٨/٥/٢٠٠٦

كل الأسئلة تصب فى نقطة واحدة وهى كيف سيتم تأمين مصالح باكستان فى أفغانستان؟ هذا السؤال طرح أثناء المشاورات الخاصة بالهجوم على أفغانستان فى عام ٢٠٠١ من جانب المحافل السياسية والأمنية فى باكستان. فى ذلك الوقت، كانت الولايات المتحدة فى حاجة ماسة لدعم باكستان فى قمع طالبان والقاعدة. وكانت هناك نقطة واضحة تماماً وهى أن إسلام آباد كانت قد تحملت نفقات طائلة لتأسيس حركة طالبان، ولو تقرر أن تتعاون باكستان مع الولايات المتحدة لقمع طالبان فإن هذا التعاون لابد أن يكون له مقابل.

وكان بإمكان الأمريكيين أن يجيبوا على طلب إسلام أباد بثلاثة أشكال:

١- أن تتعاون باكستان مع الولايات المتحدة، مقابل أن تزيد الولايات المتحدة مساعدتها السنوية لباكستان وفى الوقت نفسه تقوم بإلغاء جزء من العقوبات التى فرضتها على باكستان بسبب التجارب النووية.

٢- أن تتعاون باكستان مع الولايات المتحدة مقابل دفع واشنطن الحكام الجدد فى أفغانستان على إقامة علاقات طيبة مع باكستان.

٣- أن تعاون باكستان مع الولايات المتحدة مقابل أن تضع واشنطن القوى الموالية لإسلام أباد فى جزء من بنية السلطة.

بالنسبة للخيار الأول، فإنه على الرغم من أنه كان مفيداً لباكستان، لكن إسلام آباد كانت تفصل بين موضوعين: الأول، أنها تعتبر تعاونها مع الولايات المتحدة ضد طالبان جزءاً من التعاون الأمنى بين البلدين، وكان من الممكن أن يحدث هذا الاتفاق فى أى مكان آخر وبخصوص أى جماعة أخرى. ولهذا يجب على واشنطن أن تقدم المساعدات بمجرد تعاون باكستان. والثانى، أن باكستان لها مصالح مباشرة وحيوية فى أفغانستان، ولو تم القضاء على طالبان فلن تكون هناك أى قوة فى البنية السياسية الأفغانية تحمى مصالح باكستان، بناء على هذا كانت باكستان مصرة وبشدة أن يكون مقابل تعاونها مع الولايات المتحدة أن تعالج قضية أفغانستان فى داخل أفغانستان.

الخيار الثانى ليس مطمئنا لباكستان، لأنه فى تلك الأثناء هناك جماعتين تمسكان بالسلطة فى أفغانستان، وكلاهما سيئ الظن بباكستان. الجماعة الأولى كانت ائتلاف الشمال الذى كان يعتبر باكستان داعمة لطالبان وعدوة له. الجماعة الثانية كانت القوميين الذين لهم ادعاءات أرضية وتاريخية مع باكستان على خط "ديورند" بهذا الشكل لا يمكن لأى من هاتين القوتين أن تكون "بديلاً لطالبان"، حتى ولو وقفت الولايات المتحدة وراء الأحداث لطمأنة باكستان، أما الخيار المتبقى وهو الخيار الثالث: وهو وجود جزء من القوات الموالية لباكستان فى البنية السياسية لأفغانستان. ويجب البحث بالأساس عن قوى موالية لباكستان من بين القبائل البشتونية، وخاصة البشتون الأيديولوجيون وليس القوميين، فالقوميون لديهم رغبة عارمة فى تكوين منطقة البشتون الكبرى التى تضم بعض المناطق الحدودية والقبائل فى باكستان. على عكس الدينيين أى الذين يفكرون بشكل إيديولوجى، فهم يعتبرون كل المنطقة أرض الأخوة المسلمين. ولذا لا يقولون بالأساس بوجود حدود بين الدولتين الإسلاميتين باكستان أفغانستان.

وهذا هو الشئ نفسه الذى سعى من أجله "أى. إس. أى" جهاز الأمن والاستخبارات للجيش الباكستانى، وكان يخطط له بشكل دقيق للغاية، حتى ينسى من جانب إدعاء الأفغان التاريخى، ومن ناحية أخرى تهيئة المجالات الضرورية للاستفادة من أفغانستان كعمق استراتيجى لباكستان فى مواجهة الهند.

وكانت تفسيرات الباكستانيين مقنعة بالنسبة للأمريكيين ولذا قررت واشنطن عقد صفقة مع إسلام آباد. وتم طرح المسألة بهذا الشكل تقبل الولايات المتحدة بدخول جزء من القوات الموالية لباكستان فى البنية السياسية الأفغانية، لكن كيف وفى مقابل أى شئ؟ من هنا طرح موضوع معتدلى طالبان. وحول كيفية دخول القوات الموالية لباكستان فى البنية السياسية الأفغانية، اتخذ قرار بأن هذه

القوات ستدخل هذه البنية فى إطار طالبان المعتدلة. والحقيقة أن الباكستانيين قدموا مبادرتين مهمتين الأولى أنها قالت أن هناك اختلافاً بين طالبان، وقسموها إلى مجموعتين متشددين ومعتدلين. الثانية: أن هناك اختلافا بين طالبان والقاعدة وأعلنوا للأمريكيين أن إسلام آباد تعارض القاعدة لكنها تدافع عن طالبان إذن عندما نتحدث عن طالبان المعتدلة، فيكون ذلك جزءاً من القوات الموالية لباكستان لها قاعدة اجتماعية نسبية بين جزء من قبائل البشتون وكانت هذه القوة ايديولوجية وتتأثر بأفكار وآراء جمعية علماء الإسلام.

والواقع أنه لا يوجد فرق بين طالبان المعتدلة والمتشددة، غير أن هذا الأمر ممكن لتوجيه الرأى العام، بأن يغيروا بعض قادة طالبان الأساسيين مثل الملا عمر. على أية حال فإن الولايات المتحدة على الرغم من ردود الفعل السلبية من جانب الرأى العام قبلت دخول طالبان المعتدلة البنية السياسية الأفغانية، لكن هذا الأمر تم فى مقابل الحصول على امتيازات كثيرة من باكستان.

أول هذه الامتيازات كان عبارة عن الحصول على تعاون باكستان للقضاء على فلول القاعدة، لكن كانت هناك امتيازات أكثر أهمية.

وقد طلبت الولايات المتحدة من باكستان أنه فى مقابل دخول هذه القوات العملية السياسية الأفغانية يجب على باكستان أن تعترف رسمياً بإسرائيل، وأن تقوم الولايات المتحدة بالإشراف على الأسلحة النووية الباكستانية، وأن تلقى القبض على أسامة بن لادن وتقوم بتسليمه للولايات المتحدة، وأن تعمل على إطلاق سراح كل القوات الأجنبية التى أسرتها طالبان والقاعدة، وأن تقوم بنزع سلاح فلول طالبان بالشكل الذى لا يسفر عن أى عمل عسكرى وليس معلوماً بأى شروط رضيت باكستان، لكن المؤكد أن "آى. اس. آى" الباكستانى خدع الجماعات الثلاث ولعب بهم جميعاً. الجماعة الأولى الأمريكيون فهذا الجهاز بحجم تعاونه مع الولايات المتحدة، تعاون بنفس الحجم مع طالبان من حيث التوجيه والقيادة، فكان يقدم المعلومات الخاطئة للولايات المتحدة بينما يقدم المعلومات الصحيحة لطالبان. الجماعة الثانية الشعب الباكستانى بالفعل لا يعرف الشعب الباكستانى لماذا يوجد الأمريكيون فى بلادهم، ولماذا يجب أن يحاكم الأمريكيون الجيش الباكستانى، ولماذا يجب أن تخضع الأسرار العسكرية الباكستانية -أى الأسلحة النووية- لمراقبة الولايات المتحدة. الشعب الباكستانى لا يعرف ماذا تصنع حكومته وراء الستار مع إسرائيل و... الجماعة الثالثة شعب أفغانستان. وعلى الرغم من أن هناك عوامل كثيرة لها دور فى المصائب التى حلت بشعب أفغانستان إلا أن جهاز استخبارات الجيش الباكستانى كان له الدور الأول.

وقد اتضحت تماماً مظاهر السياسة السابقة فى قضية طالبان المعتدلة أولى هذه المظاهر أن "آى. أس. آى" قد فرض على طالبان المعتدلة القيام بأعمال سياسية، بل وعمل بالتشاور مع الأمريكيين على خداع حكومة كابول وإدخالهم العملية السياسية، هذا من جانب. ومن جانب آخر عمل على تنفيذ السيناريو التالى: قام بتسليح جزء من طالبان الذى يعرف بطالبان المتشددة ليقوم بأعمال عنف ضد الشعب والحكومة الأفغانية بل والقوات الأمريكية والمنظمات غير الحكومية وأجبرهم على قبول شروط باكستان. والآن هناك أربع قوى أساسية لها أهداف مختلفة تدعم دخول طالبان المعتدلة بنية السلطة: باكستان والولايات المتحدة وجزء من قبائل البشتون وحامد قرضاى. الباكستانيون للحصول على نصيب من السلطة فى أفغانستان. والأمريكيون لخفض حدة الخسائر التى يتكبدونها وتثبيت الأوضاع فى أفغانستان، حامد قرضاى لمنع وقوع حالة من الانشقاق بين القبائل البشتونية وتثبيت مكانته فى الانتخابات الرئاسية التالية. ولو تحرينا الدقة فسنجد أن الهدف الأساسى للقوى الأربع هو العمل على إقامة نوع من توازن السلطة. لكن القضية هى هل دخول طالبان فى أى شكل من أشكال العملية السياسية سيقطع الطريق على مظاهر عدم الاستقرار الحاصلة فى أفغانستان؟ كان الجنرال ضياء الحق الرئيس الباكستانى قد قال فى أحد أقواله المشهورة: "هذه القدر الذى يغلى "أفغانستان" يجب حفظه دائماً فى درجة حرارة معينة" عندما تكون هذه العبارة على جدول أعمال السياسة الخارجية الباكستانية فى أفغانستان فكيف يمكن تعليق الأمل على تحسين الأوضاع فى أفغانستان.

(×) صحيفة أفغانية ناطقة بالفارسية وموقعها على الشبكة الدولية للمعلومات هو: www.mashal.org

أفغانستان وباكستان: ظلال ثقيلة من التردد والخلافات

■ شرق (الشرق) ٢٠٠٦/٦/٧

فى قلب مدينة كابل عاصمة أفغانستان وبالقرب من قصر رئاسة الجمهورية توجد منطقة باسم ميدان "بشتونستان" وهو ميدان مشهور وسط هذه المدينة.

ويحظى هذا الميدان بشهرة واسعة فى التاريخ السياسى لدولة أفغانستان وصراعها مع باكستان.

يعتبر ميدان بشتونستان مكاناً منفراً ومكروهاً بالنسبة للسياسيين والحاكم الباكستانيين، ففى عصر رئاسة محمد داود خان للجمهورية (١٩٧٤- ١٩٧٩) كان المطالبون بالانفصال عن باكستان يتجمعون كل عام فى هذا الميدان ويعلنون مطالبهم الخاصة بإيجاد وطن مستقل لهم وإنشاء دولة "بشتونستان" المستقلة. فقد كان السياسيون البشتون فى كل من الدولتين دائمى المطالبة بإنشاء دولة "بشتونستان" الموحدة فيتجمعون فى الحدود الشرقية والجنوبية وذلك فى المنطقة التى تبدأ من "مهمند أجنسى" فى باكستان وحتى منطقة "تشمن" الواقعة فى جنوب أفغانستان الآن. لقد بلغ الاختلاف بين أفغانستان وباكستان أقصاه وذروته فى عصر حكومة "داود خان" ومازال مستمراً حتى الآن.

منذ إقامة دولة باكستان فى عام ١٩٤٧ وحتى الآن، نرى الاختلافات وسوء الظنون الدائمة هى التى تحكم طبيعة العلاقات بين الدولتين لدرجة أننا أصبحنا نرى تداعيات صعود وهبوط تلك العلاقات على صفحة التاريخ الحديث للمنطقة.

فلقد كانت علاقات هاتين الدولتين الإسلاميتين واللتين تتمتعان بأطول حدود مشتركة، كانت ومازالت على مدى ٥٩ عاما مصحوبة دائماً بالتقلبات الحادة والعنيفة فلم تتجاوز تلك العلاقات أبداً مرحلة محدودة جداً من الصداقة المشتركة.

وطوال الخمس وعشرين عاما الماضية وكلما تحدث المسئولون فى الدولتين عن تحسن فى العلاقات بينهما لم نلبث أن نرى حادثة سيئة تلقى بظلالها على تلك العلاقات ليعود من جديد مسلسل الاختلافات والاتهامات المتبادلة بين الدولتين.

الشئ المؤكد والمعلوم للجميع أنه منذ عام ١٩٤٨ وحتى عام هجوم الجيش السوفيتى الأحمر على أفغانستان فى عام ١٩٧٩ ظلت القضايا الحدودية تلقى بظلالها على العلاقات بين الدولتين.

وعندما سقطت حكومة نجيب الله فى عام ١٩٩٢ فى أفغانستان ظهرت أبعاد جديدة فى الخلافات بين الدولتين وذلك إضافة إلى الاختلافات الحدودية. لقد أدى تأييد "إسلام أباد" لجماعات المجاهدين الأفغان والذين كانوا يقاومون حكومة كابل، إلى إضافة المزيد من الأبعاد على الصراعات والأزمات وحالات عدم الثقة التى كانت قائمة بالفعل بين الدولتين.

لم يسفر انتصار المجاهدين فى عام ١٩٩٢ عن حل الصراعات بين الدولتين وذلك على الرغم من أن عدداً من الجماعات المجاهدة والتى كانت مدعومة بتأييد من باكستان قامت بتولى السلطة فى كابل ومعظم المدن الأفغانية.

لقد أدى تأييد إسلام أباد لقلب الدين حكمتيار زعيم الحزب الإسلامى الأفغانى ومن بعده جماعة طالبان، إلى إضافة المزيد من الأبعاد على الاختلافات، العداءات والأحقاد فيما بين الدولتين.

لقد صار تأييد باكستان لحكمتيار سبباً لتخريب وتدمير الجزء الأكبر من كابل من جانب وانقسام وتحلل الجيش الوطنى وكذلك البوليس الوطنى فيما بين جماعات المجاهدين من جانب آخر.

هذا الأمر صار سبباً لغضب عميق لدى حكومة أفغانستان المؤقتة بزعامة برهان الدين ربانى- الذى كان زعيماً لمجلس النظار- تجاه باكستان.

وقد وصل مستوى الصراع بين الدولتين ذروته عندما قام عدد من الأفغان فى صيف عام ١٩٩٥م بالهجوم على سفارة باكستان فى منطقة "كارتة بروان" وقتل سفيرها فضلاً عن قتل أحد الدبلوماسيين الباكستانين.

ثم قامت المجموعة المعترضة بنهب أموال السفارة وإشعال النار فيها الأمر الذى دفع باكستان إلى غلق سفارتها لفترة وقطع العلاقات الدبلوماسية مع أفغانستان.

بعد هذه الحادثة قامت حكومة ربانى بالاعتذار إلى باكستان وأعلنت استعدادها لدفع الغرامة لتعود من جديد العلاقات بين الدولتين.

استمرت العلاقات -الممزقة- قائمة بين الدولتين حتى سبتمبر ١٩٩٦، فمنذ ذلك التاريخ صارت حياة المواطنين الأفغان أكثر بؤساً عقب الانسحاب الإجبارى لجماعات المجاهدين - على إثر ضغط جماعات طالبان المسلحة.

فبعد سقوط كابل قام الملا محمد عمر زعيم طالبان بتعيين مجلس من ستة أشخاص برئاسة الملا محمد ربانى

وهو المجلس الذى كان معظم أعضائه من البشتون المقيمين جنوب أفغانستان وذلك بهدف تولى شئون وإدارة المدينة. من جانبها قامت حكومة "ربانى" التى كانت قد تركت كابل، باتهام باكستان، صراحة، بتجهيز جماعة طالبان ودعمها ماليا.

بعد السيطرة على كابل، قامت طالبان بفرض قواعد صارمة، فأغلقت مدارس الفتيات، وأبعدت النساء عن أعمالهن ومنعهن من الخروج من المنازل وأجبرت الرجال على إطلاق اللحى.

من جانبه قام البوليس الدينى بالإعلان عن أن الأنشطة الإعلامية فى كابل صارت معطلة وأن التليفزيون ما هو إلا جُعبة شيطانية كما تم منع استمرار بث القنوات والبرامج التليفزيونية المحلية والوطنية وصدرت قرارات بمنع رؤية ومشاهدة الأفلام عن طريق الأقمار الصناعية والفيديو فى أفغانستان.

ويعتقد المسئولون الأفغان أن طالبان، قد تم تشكيلها بواسطة الطلاب الشباب المتدينين الذين كانوا يدرسون فى المدارس الدينية جنوب أفغانستان خاصة أولئك الذين كانوا يدرسون على أيدى أساتذة ومعلمين باكستانيين.

فى الوقت نفسه الذى بدأت فيه حكومة طالبان، كانت باكستان بصدد نقل المواد الغذائية والسلع التجارية عن طريق أفغانستان إلى أسيا الوسطى ولهذا السبب نفسه أعلنت باكستان ترحيبها بهذه الحكومة الجديدة، ولهذا السبب أيضاً التقى"نصر الله بابر مع زعيم طالبان و بعد هذا اللقاء تم وضع مخزن ضخم من الأسلحة والمهمات الخاصة بحكمتيار تحت سيطرة طالبان ثم أعقب ذلك تصدير ثلاثين شاحنة تجارية عن طريق "قندهار" فى أفغانستان إلى "عشق أباد" عاصمة تركمانستان. آنذاك قام منصور آتشك زى أحد القادة المجاهدين المحليين الأفغان، بمنع عبور الشاحنات التجارية الباكستانية إلى أسيا الوسطى مما أدى إلى قيام طالبان- بتشجيع من إسلام أباد- بقتل هذا القائد.

بعد ثلاثة أشهر من السيطرة على قندهار بواسطة طالبان انضم إليها ١٢٠٠ فرد من طلاب العلوم الدينية الذين كانوا يتلقون تعليمهم فى المدارس الباكستانية وهو ما مكن طالبان من السيطرة على ١٢ ولاية أفغانية خلال أربعة أشهر فقط وبأقل الخسائر الممكنة.

بعد سقوط كابل اعترفت باكستان رسمياً بحكومة طالبان لتستمر العلاقات السياسية بينهما حتى سقوط كابل فى عام ٢٠٠١ وبعد سقوط كابل تم تشكيل وحدات وجماعات المقاومة المحلية من جماعة طالبان فى الحدود الشرقية والجنوبية الأفغانية ومع القيام بشن عمليات حربية غير منظمة هربوا إلى باكستان عندما شعروا بالخطر. فى البداية لم تأخذ أفغانستان هذا الموضوع على محمل الجد وقامت بالتقليل من شأن وقدرة الجماعات الداخلية وبعد نزع سلاح الجماعات المسلحة اشتدت ثانية هجمات طالبان فى شرق وجنوب أفغانستان، وهى القضية التى صارت مرة أخرى سبباً مباشراً لاعتراض حكومة كرزاى الأمر الذى أدى إلى اشتعال الصراع السياسى من جديد بين إسلام أباد وكابل.

وتعد الحدود المشتركة بين أفغانستان وباكستان والمشهورة بخط "ديورند" هى الأخرى واحدة من الأسباب الحقيقة للاختلاف بين الدولتين وهى الحدود التى لم تعترف بها "كابل" أبداً بشكل رسمى. أثناء سيطرة بريطانيا على شبه القارة الهندية تم ضم مناطق من جنوب شرق أفغانستان إلى الهند وفقاً للخط الحدودى المذكور وذلك فى عام ١٨٩٣ .

آنذاك أعطت حكومة كابل الخط الحدودى "ديورند" مهلة مدتها مائة عام ليتم الانتهاء من العمل به فى عام ١٩٩٣، ولهذا كانت ترحب بعقد اتفاقية بهذا الصدد. وعلى الرغم من المشكلات الناتجة عن الحرب والأزمة فإنه لم يتم الإعلان رسمياً عن قبول هذا الأمر.

بعد تأسيس دولة باكستان تم إضافة المناطق المعروفة بمناطق القبائل الأحرار إلى باكستان وتحول الخلاف بين أفغانستان والهند إلى نزاع بين أفغانستان وباكستان.

وعلى الرغم من أن أفغانستان لم تعترف رسمياً بملكية باكستان لتلك المناطق، فإن باكستان تعتبر أن "ديورند" هو خط الحدود الدائمة الغير قابلة للتغيير.

بعد ١١ سبتمبر ٢٠٠١ وهجوم القوات الأمريكية وبعض حلفائها على أفغانستان وما أسفر عن سقوط نظام طالبان بدأ فصل جديد من تاريخ العلاقات بين كابل وإسلام أباد.

وكانت باكستان، متهمة بأنها الأب الشرعى لطالبان والتعاون مع تنظيم القاعدة، واعتباراً من نجاح الهجوم الأمريكى على أفغانستان أعلنت تأييدها له بهدف الحصول على المساعدات المالية وإلغاء العقوبات التى كانت قائمة بشأنها وأعلنت فى الوقت نفسه عن تأييدها الحكومة الجديدة التى أسسها حامد كرزاى وذلك على الرغم من أن قلق إسلام أباد قد انعكس على طبيعة العلاقات بين الدولتين لدرجة وصل معها إلى شن الحملات الإعلامية الموجهة والمقصودة من جانب رؤساء الحكومتين خاصة مع زيادة قدرة جبهة حلفاء الشمال فى تركيبة السلطة الجديدة فى أفغانستان خلال السنوات الأربع والنصف الأخيرة.

من ناحية أخرى قام المسئولون الأفغان بتأكيد علاقات الصداقة مع جميع الدول حتى مع باكستان وذلك تسليماً وخضوعاً لواقعهم ومشكلاتهم المتصاعدة.

لقد أسفرت هذه التطورات عن ست زيارات لحامد كرزاى رئيس الجمهورية الأفغانية إلى إسلام أباد كما قام

كل من الرئيس برويز مشرف و جمالى و شوكت عزيز رئيسى الوزراء بزيارات عديدة إلى كابل وهو الأمر الذى أدى إلى إطلاق سراح مئات الأسرى الباكستانيين وقيام باكستان بتمية علاقاتها التجارية مع أفغانستان بمبادرة منها.

وعلى الرغم من هذا الصعود فى العلاقات القائمة بين الدولتين فإن الكثير من الخبراء أكدوا أن الطريق مازال صعباً بشأن العلاقات الثنائية بين الدولتين على الرغم من إعلانهم أكثر من مرة رغبتهما فى دعم وتوسعة هذه العلاقات. ووفقاً لهذا الاعتقاد فإنه لن يتحقق الطريق الدائم لتنمية العلاقات بين الدولتين وذلك إلى أن يقوم المسئولون الأفغان بحل موضوع الخط الحدودى "ديورند"، الذى يلقى بظلاله على علاقات الدولتين، وذلك عن طريق الأمم المتحدة أو محكمة العدل الدولية أو عن طريق أى مرجعية أخرى.

بعد عقد اجتماع مجلس النواب الوطنى الأفغانى فى عام ٢٠٠٥ تم طرح هذا "الخط الحدودى" مرة أخرى فيه، حيث قام المسئولون الحكوميون بإحالة هذه المشكلة وإيجاد حل لها واتخاذ قرار بشأنها إلى المجلس الوطنى من دون أن يقوموا بإبداء وجهة نظرهم فى الأمر.

يبدو أن إسلام أباد قامت بتلقى هذه الخطوة من جانب حكومة كابل بشكل جاد. كما يعتقد أصحاب الرؤى الأفغان أن الهجمات العسكرية قد زادت فى جنوب أفغانستان بسبب الدعم والتأييد الباكستانيين. ويعتقد الخبراء أيضاً أن باكستان مازالت ترجح حالة عدم الأمن فى أفغانستان على حالة الأمن، بل إن غالبية هؤلاء لا يتحرجون من القول بأن جزءا من أهل الحكم فى إسلام أباد يعملون دوماً وفق نظرية "خلق الأزمة" فى جنوب أفغانستان.

بالإضافة إلى هذا فإن حكومة إسلام أباد بصدد مواجهة تحد كبير ورئيسى الآن خاصة فى المناطق القبلية المتنازع عليها والتى تلقى بظلالها على عملية تطبيع العلاقات بين الدولتين.

ووفقاً لادعاءات حكومة كابل فإن قواعد طالبان والقاعدة توجد فى هذه المناطق هذا بالإضافة إلى الضلع الثالث المعارض لحكومة كابل وهو "الحزب الإسلامى الأفغانى" بزعامة قلب الدين حكمتيار والذى يستفيد بقوة من هذه المناطق غير الآمنة. فى هذا الصدد تتهم حكومة كابل الحكومة الباكستانية على الأقل بالتساهل تجاه الأضلاع الثلاثة لمثلث المعارضة الذى تواجهه حكومة كابل.

إن وجود طالبان والحزب الإسلامى فى باكستان واللذين يتمتعان بأتباع وقواعد قوية فيما بين البهشتون فى جنوب وشرق أفغانستان يشكلان تهديداً حقيقياً بالنسبة لحكومة كابل وهو التهديد الذى بسببه يوجه السياسيون فى كابل انتقادهم لباكستان ويتهمونها بالتدخل فى شئون أفغانستان الداخلية.

عقب هذه التطورات أعلنت باكستان عن استعدادها لمنع عبور أفراد طالبان عبر الحدود المشتركة ولكن بشروط وهو الأمر الذى رفضته حكومة كابل، هذا الشرط هو قيام باكستان ببناء جدار عازل على الخط الحدودى.

من ناحية أخرى أعلن المتحدث الرسمى باسم وزارة الدفاع الوطنى الأفغانية أنه فى حالة قيام هذه الدولة ببناء حائط حدودى على امتداد الخط الحدودى "ديورند" والذى من شأنه أن يفصل بشكل حقيقى بين أفراد القبائل الواحدة سوف ترفضه وتعارضه أفغانستان بقوة.

فى هذا الصدد قال محمد ظاهر عظيمى إننا لن نسمح مطلقاً بإيجاد حواجز فاصلة تفصل بين الأقوام على جانبى الحدود بين أفغانستان وباكستان.

ولهذا ففى حال تنفيذ مثل هذا المشروع من جانب حكومة باكستان فإن أفغانستان سوف تقاومه وتمنعه بكل الطرق المناسبة والمتاحة.

بعد أن تزايدت الصراعات فى جنوب أفغانستان اعتباراً من الربيع الماضى فإن العلاقات الثنائية بين الدولتين ازدادت سوءاً وهو الأمر الذى أدى إلى قيام كرزاى بزيارة باكستان فى مطلع العالم الحالى. فى هذه الزيارة قام كرزاى" بعرض قائمة بأسماء أكثر من ألف شخص مع الوثائق اللازمة إلى برويز مشرف وهم من القوات الأفغانية المشاغبة والمعارضة الذين يعيشون فى باكستان.

بعد نحو شهر من هذه الزيارة قام الرئيس الأمريكى جورج بوش بزيارة كل من الدولتين مما أدى إلى أن تصبح علاقات الدولتين أكثر توتراً حيث اتهم المسئولون فى أفغانستان وباكستان- كل منهما الآخر- بالضلوع فى قضايا سياسية. ويقال بأن السبب الأصلى وراء ذلك يكمن فى قيام أفغانستان بتقديم نسخة من القائمة التى تم تقديمها إلى برويز مشرف، إلى جورج بوش الرئيس الأمريكى حتى يسلمها لمشرف وهو ما أثار غضب المسئولين الباكستانيين.

بعد تشكيل الحكومة المؤقتة لحامد كرزاى فى عام ٢٠٠١ واجهت حكومة كابل عدداً من المشكلات نتيجة لعبور طالبان عبر حدود باكستان إلى داخل أفغانستان وهذا الأمر يعد الآن سبباً جذرياً لزيادة التوترات الأمنية وارتفاع معدلاتها فى أفغانستان.

فى ربيع العام الماضى أعلنت حكومة كابل أن بعض الدول تسعى من أجل أن تظل أفغانستان غير آمنة وهؤلاء لا يريدون أن تصبح هذه الدولة دولة مستقلة ومقتدرة بين دول المنطقة.

منطق السلوك النووى الإيرانى: الحـــركـــة فى النور

■ جواد وعيدى ■ همشهرى ديبلماتيك(المواطن الدبلوماسى)، العدد الأول، يونيو ٢٠٠٦

يتمثل الهدف المبدئى لأى استراتيجية سواء أحادية أو ثنائية أو متعددة الأطراف فى إيجاد نظام يؤدى إلى تنظيم المصالح والقيم والأيديولوجيات المتوافقة أو المتنافرة فى مجال العلاقات الدولية المضطرب أساسا. والعامل الأساسى لاستمرار وبقاء أى نظام أمنى هو تحقيق المصالح الثقافية والمادية والمعنوية بل ويشمل العدالة والحرية والرفاهية واحترام الهوية الخاصة والثقافية للأفراد، وأى نظام لا يحقق أيا من هذه العناصر للأفراد والجماعات والدول يعد نظاما مستبدا ينهار تلقائيا نتيجة تصرفاته الظالمة.

النظام فى حد ذاته يتضمن نوعا من الدوام والثبات بحيث يستمر على الأقل إلى عدة عقود أو أجيال. والنظام الراسخ هو النظام الجامع الذى يؤلف بين الأهداف السياسية المتنوعة والأهداف الأمنية المختلفة والمصالح القومية المتفاوتة وغيرها وينظمها.

وعلى هذا عند تناول نظام الأمن الدولى عمليا وإجرائيا نجد أن رؤية النظام الأمنى غالبا مغايرة لفكرة تحقيق أحد الأطراف لكل مصالحه بالتهديد والقهر والعنف ضد الآخرين. وفى النهاية سيتحقق النظام الأمنى الإقليمى والدولى فقط عن طريق الوفاق. الوفاق الذى يعنى حصول كل طرف على بعض ما يريد وعدم حصول أى طرف على كل ما يريد.

وقد تعرضت منطقة الخليج لتغيرات عديدة تمثلت فى قضيتين أساسيتين فى مجال الأمن سواء من جانب الدول الخليجية أو من جانب الولايات المتحدة بوصفها الضامن الأجنبى لأمن المنطقة.

القضية الأولى هى قضية تحقيق السلام عن طريق السيطرة العسكرية سواء كانت هذه السيطرة العسكرية قائمة على التفوق الإقليمى أو التفوق العالمى أو على استسلام الدول المعارضة دون قيد أو شرط أو على تغيير المجتمعات والأنظمة السياسية لمصلحة الدولة المسيطرة.

والقضية الثانية هى تحقيق السلام عن طريق توازن القوى. فحتى أواسط مرحلة الحرب الباردة (بين عامى ١٩٥٠ و ١٩٧٠) كانت الولايات المتحدة تهتم باستقرار القوى الإقليمية دون اهتمام بالظروف الداخلية فى الدول الخليجية وفى عقدى الستينيات والسبعينيات من القرن الماضى كانت الاستراتيجية الأمريكية تعتمد على القوى الإقليمية المتمثلة فى شاه إيران وملك السعودية. ثم انهارت هذه الاستراتيجية تماما بعد الثورة الإسلامية فى إيران عام ١٩٧٩ واشتراك مواطنين سعوديين فى تنفيذ أحداث الحادى عشر من سبتمبر عام ٢٠٠١، وبالطبع يرجع فشل هذه الاستراتيجية فى الحالة الأمريكية إلى تحولات داخلية فى هذين البلدين. فى ثمانينيات القرن الماضى عملت الولايات المتحدة على العودة إلى نظام توازن القوى فى المنطقة فأثناء الحرب بين العراق وإيران عملت على منع تحول أى منهما إلى قوة يمكنها توفير الأمن للدول العربية المجاورة وذلك عن طريق تقديم المساعدات المالية والمعلوماتية إلى العراق، وقد أسفرت هذه الاستراتيجية عن تقوية البنية العسكرية الهجومية للعراق وانتهاك حقوق الإنسان على نحو منظم فيه واستخدام صدام حسين للأسلحة الكيميائية ضد إيران. الواقع أن الحرب بين العراق وإيران لم تكن تهتم بنظام توازن القوى فى المنطقة وإنما قضت على التوازن الطبيعى فى القوى بالمنطقة عن طريق إضعاف كلتا الدولتين حيث وضعت الجزء الشمالى للخليج تحت الضغط عن طريق ما يسمى بتوازن القوى ولجأ صدام - بعد أن عجز عن تحقيق أهدافه السياسية وتعرض لخلل اقتصادى - إلى الهجوم على الكويت علّه يتمكن من الحصول على مصادر النفط وعائداته.

وقد بادرت الولايات المتحدة لتعديل عدم التوازن فى القوى بالمنطقة وأخرجت صدام من الكويت عن طريق تكوين تحالف دولى. ولكن تعديل انعدام التوازن جر صدام إلى حدود جديدة من الضعف السياسى والاقتصادى حيث فرضت عقوبات اقتصادية على العراق أخرجت العراق تماما من مدار القوة فى المنطقة حتى عام ٢٠٠٣، أى أن الجهود الأمريكية

العربية فى ما بين سنوات ١٩٨٠ و١٩٨٨، وفى عام ١٩٩١ قد قضت تماما على ما كان مقررا أن يكون توازناً قويا.

وقد أكد الكثير من الخبراء والسياسيين البارزين فى أوروبا وأمريكا تأثير الأحداث الداخلية بدول الشرق الأوسط على الدول الغربية رغم أن هذ التأكيد لم يترجم إلى واقع عملي.

ومن هذه التأكيدات نذكر قول جاك دولور رئيس اللجنة الأوروبية فى الثمانينيات: "سوف تواجه أوروبا تهديدين خطيرين هما الهجرة غير الشرعية والتسامح الثقافي". وهو رأى دقيق للغاية مازلنا نشهد نتائجه بعد مرور عشرين عاما.

كما قال الرئيس الأمريكى الأسبق ريتشارد نيكسون فى كتابه "النصر دون حرب": "نحن فى الغرب نتحدث عن الأصوليين بينما يتحدث الأصوليون عن مشكلات الشعوب ومن الطبيعى فى هذه الحالة أن تصغى إليهم الشعوب"، حيث يرى نيكسون أن مشكلات الشعوب هى الفقر والتخلف الاقتصادى وانعدام الديمقراطية.

يجب أن نؤكد مرة أخرى تأثير الأحداث الداخلية على السياسة والأمن فى منطقة الشرق الأوسط وذلك لأن إدراك هذه الحقيقة يعد أمرا جوهريا لفهم منطق السلوك السياسى لدول المنطقة ولإيران.

يبدو أن البطالة والتخلف الاقتصادى وانعدام المشاركة الشعبية فى القرارات السياسية فى دول المنطقة هى التربة التى ينبت فيها عدم الاستقرار العميق والخطير ويجب اعتبار التهديدات التى تواجه السلام والاستقرار فى المنطقة فى الوقت الحاضر وفى المستقبل القريب هى أهم العقبات التى تواجه النظام الدولي. وبعبارة أوضح إن ما يحقق السلام والاستقرار على نحو أفضل وأكثر ثباتا فى المنطقة هو النمو الاقتصادى ووجود فرص عمل والمشاركة السياسية للمواطنين.

أى أن أى مجتمع أو دولة تتمتع بقدر أكبر من النمو الاقتصادى وتتمتع بموقع دولى على قدر كبير من المسئولية تتمتع بالضرورة بقدر أكبر من الأمن. وقد اتبعت إيران هذه السياسة بعد الحرب مع العراق. وكان من أهم إنجازات هذه السياسة تلك الطفرة العلمية والفنية فى الإمكانيات الجامعية والصناعية فى إيران وبرغم أن التكنولوجيا النووية الإيرانى تحظى بقدر أكبر من الضجة نظرا للاعتبارات السياسية، فإنه لولا الضجة التى أثيرت حول البرنامج النووى الإيرانى عام ٢٠٠٣ لكان الإيرانيون يحتفلون بوصولهم إلى مرحلة الاكتفاء الذاتى من القمح. فالإيرانيون يتشوقون إلى رؤية عبارة "صنع فى إيران" على المنتجات التى يستخدمونها، وقد تضاعف هذا الشوق أضعافا كثيرة فى الأعوام الثلاثين السابقة عن طريق تأكيد الحكومة الاستقلال السياسى والقدرة الاقتصادية، ومن هنا يرى الخبراء أن كل سلعة تحمل عبارة "صنع فى إيران" تزيد من معامل الاستقرار السياسى وتساعد أكثر فى التنمية السياسية. ومن وجهة النظر الإيرانية تعد التكنولوجيا النووية مطلوبة ومهمة من هذه الجهة؛ حيث يعد الحصول على التكنولوجيا النووية بالنسبة للإيرانيين بمثابة تحطيم لتابو تفوق الآخر الذى لا يمكن الوصول إليه كما أن هذه التكنولوجيا تساعد الإيرانيين فى الاستفادة من مقدراتهم الثقافية والمعنوية على نحو أفضل.

لا يمكن تبرير تأكيد الدولة الغربية أن التكنولوجيا النووية تساوى عند الإيرانيين إنتاج القنبلة النووية. فالحكومة الإيرانية ترى أن الحصول على السلاح النووى أو أى من أسلحة الدمار الشامل أمر مخالف لمصالحها القومية وأمنها القومى وأن أية محاولة لتنفيذ برنامج نووى عسكرى هى فى الواقع ترسيخ للوجود العسكرى الموسع الدائم للدول الكبرى فى المنطقة.

ويمكن القول إن تحقيق الأمن لإيران وللمنطقة يتأتى بالنمو الاقتصادى والرفاهية وزيادة التبادل التجارى والمالى أو إقرار نوع من التوازن العادل بين دول المنطقة مع ضمان تدفق النفط والغاز إلى الأسواق العالمية على نحو أفضل.

ما هى الرؤية النووية الإيرانية؟

١- لن نشارك فى سباق التسلح النووى لأننا لسنا حمقى. وحتى إذا افترضنا أن إيران كما يزعم الغربيون سوف تتمكن من إنتاج قنبلة نووية بعد عشر سنوات فإن حكومة الولايات المتحدة يمكنها عندئذ فى ظرف ثوان معدودة وعن طريق مجرد بيان أن تعلن وضع جميع دول المنطقة تحت حمايتها النووية مما يعنى ترسيخ وتثبيت الوجود العسكرى الأمريكى بجوار الحدود الإيرانية إلى أجل غير مسمى.

٢- نحن لا نسعى إلى الحصول على السلاح النووى لأن هذا يعطى شرعية للبرنامج النووى للنظام الصهيونى مما يمكنه من اتخاذه ذريعة للتوسع فى برنامج أسلحة الدمار الشامل الخاص به. وهو ما يتعارض مع أمن إيران وأمن منطقة الشرق الأوسط.

٣- الحصول على أسلحة الدمار الشامل سواء النووية أو الكيميائية أو الميكروبية يعرض الأمن القومى الإيرانى والمصالح القومية الإيرانية للخطر.

٤- نظرا لأن سياسة الولايات المتحدة تجاه إيران فى الأعوام السبعة والعشرين السابقة كانت تقوم على "الرفض" بالنسبة لاستقلال إيران و "الاحتواء" بالنسبة

لدور إيران الإقليمي، فإن أهم أهداف إيران من الحصول على التكنولوجيا النووية السلمية المحلية هو إحباط هاتين السياستين.

ماذا كان منطق السلوك النووي الإيراني حتى الآن؟

منذ ثلاث سنوات وافقت إيران على المشاركة فى مباحثات مع الترويكا الأوروبية لأن التصور السائد فى إيران كان يتمثل فى أن الترويكا لن تتطرق إلى اتهام إيران بالسعى لإنتاج قنبلة نووية.

ولإزالة الغموض والمخاوف طرحت الترويكا فكرة توقيع إيران على البروتوكول الملحق كخطوة للاطمئنان وبعد أن وافقت إيران على هذه الخطوة طالبت الترويكا فى الخطوة التالية بتنفيذ البروتوكول الملحق قبل التصديق عليه ووافقت إيران أيضا بوصفه خطوة لتأكيد أنها لا تعتزم الحصول على قنبلة نووية.

ويجب الانتباه إلى أنه طبقا لتقرير البرادعى فى مارس السابق مازال هناك ١١٧ دولة من الدول الـ١٢٩ الموقعة على البروتوكول الملحق لم تنفذ هذا البروتوكول.

وفى الخطوة التالية طالبت الترويكا فى المباحثات بتعليق تخصيب اليورانيوم فى نطنز ووافقت إيران على هذا الطلب أيضا وبعد تعليق تخصيب اليورانيوم فى نطنز بوصفه أحد المواقع الحساسة فى عملية إنتاج الوقود النووى طالبت الترويكا الأوروبية بتعليق كل الأنشطة المرتبطة بتخصيب اليورانيوم. ووافقت إيران على هذا الطلب أيضا.

كانت إيران توافق على كل هذه المطالب التى قدمتها الترويكا الأوروبية، لأن التصور فى إيران كان يتمثل فى أن تنفيذ هذه المطالب التى كان كل منها يمثل مفاجأة جديدة بالنسبة للطرف الإيرانى سوف يؤدى إلى الثقة والتوافق مع الترويكا على الموافقة على حق إيران فى ممارسة الأنشطة النووية السلمية ومن جهة أخرى يزيل مخاوف الترويكا من احتمال انحراف عملية تخصيب اليورانيوم فى إيران فى المستقبل إلى محاولة إنتاج قنبلة نووية.

كانت آخر مفاجآت الترويكا هو الاقتراح الذى قدمته فى الخامس من أغسطس عام ٢٠٠٥ والذى علقت عليه وكالة رويتر للأنباء بأنه علبة هدية ملفوفة ولكنها فارغة مقدمة إلى إيران.

وقد كشف هذا الاقتراح عن وجه القضية الحقيقى وجعل إيران تدرك أن الهدف الأصلى للترويكا من المباحثات مع إيران هو إبعاد الحكومة الإيرانية عن الأنشطة النووية السلمية تماما وحرمانها من القوة والمعرفة ولم يكن موضوع القنبلة النووية سوى ذريعة.

ويجب التأكيد أن المسئولين الإيرانيين المكلفين بالملف النووى قد قالوا لأعضاء الترويكا أثناء المباحثات أكثر من مرة إنه مادامت المباحثات بيننا وبينكم حول تخصيب اليورانيوم فى إيران وعدم التحول إلى إنتاج قنبلة نووية فيجب عليكم الامتناع تماما عن تقديم أية مقترحات حول حرمان إيران من الحق فى تخصيب اليورانيوم لأن أحدا فى إيران لا يمكن أن يوافق عليها.

على أية حال بعد أن رأت إيران منطق الترويكا المتمثل فى اقتراح الخامس من أغسطس كآخر المفاجآت، قررت صياغة منطق سلوكها النووى وفقا للمبادئ التالية:

١- استعداد إيران للاستمرار فى المباحثات مع الترويكا الأوروبية للتوصل إلى صيغة لإزالة كافة أشكال الغموض والتخوف من انحراف إيران إلى إنتاج أسلحة نووية.

٢- استمرار النشاط النووى السلمى الإيرانى فى إطار تحقيق المعرفة والقدرة النووية تحت الإشراف الكامل للوكالة الدولية للطاقة النووية.

٣- حصول إيران على حقها فى تخصيب اليورانيوم، خاصة فى إجراء الأبحاث والتنمية يأتى ضمن حقها المؤكد وفقا لمعاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية. ولن تتنازل إيران عن هذه الحقوق.

٤- إذا كانت إيران ملتزمة وفقا لمعاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية بعدم السعى للتسلح النووى فإن الترويكا الأوروبية ملتزمة وفقا للمعاهدة نفسها بالموافقة على إعمال حق إيران الشرعى فى إجراء الأبحاث والتوسع فى تخصيب اليورانيوم داخل الأراضى الإيرانية.

٥- استعداد إيران للتفاهم والتعاون وإجراء مباحثات بناءة ومطولة مع الترويكا الأوروبية للتوصل إلى اتفاق وحل يضمنان إعمال حق إيران فى تخصيب اليورانيوم وعدم الانحراف نحو إنتاج الأسلحة النووية. ومن البديهى أن إيران ستضع فى اعتبارها فى هذا الحل الإشراف وكل التعهدات التى تفرضها التعهدات الدولية السارية.

ما هى مبادئ الإدارة النووية الإيرانية؟

١- سياسة الامتناع عن التحرك فى الظلام

فالرؤية النووية الإيرانية ومنطق السلوك النووى الإيرانى واضح تماما للرأى العام الإيرانى وللعالم كله.

٢- سياسة المشاركة الجماعية

لإزالة سوء التفاهم المتبادل تدعو إيران الترويكا الأوروبية وكل دول المجتمع الدولى للوقوف بجانبها وليس ضدها من أجل الاستمرار فى أنشطتها النووية السلمية.

٣- سياسة الالتزام بالتعهدات الدولية

تستمر إيران فى المضى قدما فى طريق التعاون مع الوكالة والمباحثات السياسية وهى على استعداد لدعم هذا التعاون، والدليل على أن الأبعاد القانونية الفنية للملف النووى الإيرانى قد تم حلها تماما وأن الوكالة يمكنها أن تعلن ذلك أنه فى نوفمبر عام ٢٠٠٤ خرج الملف النووى الإيرانى من جدول أعمال الوكالة وأعلنت الوكالة أن القضايا الفنية المتعلقة بالتلوث وغيرها لم يعد لها وجود وأنه قد حدث تقدم مهم فى سبيل حل هذه القضايا، ولكن الألعاب السياسية تمنع عمل الوكالة القانوني.

وتتمسك إيران دائما بضرورة التفاهم والتعاون المتبادل وهو ما تتبعه دائما. وكان من أهم أسباب عدم التوصل إلى التفاهم والتعاون إغفال الحقائق الواقعة. وللتوصل إلى أى حل فى المستقبل يجب أن نضع الحقائق الواقعة فى الساحة نصب أعيننا ومن هذه الحقائق أن إيران لا يمكن أن تقبل بحرمانها من حقوقها.

وجمهورية إيران الإسلامية مستعدة للتباحث والتفاهم على هذا الأساس. من البديهى أنه إذا صدر قرار من مجلس الأمن فإن ظروفا جديدة ستجد وعندها سوف تتخذ إيران القرارات المناسبة.

سياسة الدقيقة ٩٠

■ د. حسين باقر زاده ■ ايران امروز (إيران اليوم) ٢٠٠٦/٥/٣٠

يتظاهر قادة الجمهورية الإسلامية بقدرتهم على السيطرة على الأزمات الداخلية الراهنة وكذلك الدولية، وأنهم يوظفون هذه الأزمات لمصلحة أهدافهم. هم يدركون جيداً إلى أين يتجهون وأى مسلك يسلكون. يتجنبون السياسة الضارة وينسحبون وقت اللزوم، يأخذون فى الاعتبار كل الأطراف، ويحكمون السيطرة، يتوقعون رد الفعل من جانب خصومهم ويعملون وفقاً لكل مصلحة. هم مسيطرون على الساحة تماماً ويعملون لكل احتمال ألف حساب، وبشكل عام يمكن القول أن رجال السياسة الحكماء والمحنكين والأذكياء، ينقذون سفينة الأمة من الهلاك ويجرون بها إلى شط الأمان.

هذه هى الصورة التى يرغب المسئولون فى الظهور بها. لكن الواقع شئ مختلف تماماً.

وإذا كانوا حقاً على هذه الصورة، إذن هم ليسوا بحاجة إلى الحديث عن الأزمات الداخلية كحجة للقمع أو الوقوف فى وجه العالم واعتبار أنه تهديدات خارجية. يجب أن تستهدف سياسات النظام تقليص حدة الأزمات وليس الإكثار من اشتعالها كما وكيفاً، لكن بنظرة عابرة على سياسات النظام خلال الأشهر العشرة الماضية، يتضح مدى غفلة النظام عن مواجهة الأزمات وعجزه عن تبنى رد الفعل المناسب من ناحية وانتقاله من أزمة طاحنة إلى أزمة أفدح من ناحية أخرى.

السياسة فى الجمهورية الإسلامية وطبقاً لتعبير كتابهم، مثل القيادة بدون قائد، أو انقطاع للفرملة فى طريق منحدر. وفى الواقع اعتمدت سياسة قادة الجمهورية الإسلامية على خاصتين رئيسيتين، الأولى هى سياسة الدقيقة ٩٠، وطبقاً لهذه السياسة، يمضى النظام ببرامجه حتى النهاية فى أقصى سرعة ولكنه مع هذا يغير مساره فجأة فى اللحظة الأخيرة، فيما يمكن أن نطلق عليه القائد الماهر، هو الذى يقود بأقصى سرعة فى اتجاه منحدر عميق ويدرك الوقت الذى يتمكن فيه من التوقف، ظناً أن لديه القدرة على تحديد الدقيقة ٩٠ ومن ثم فلديه الإمكانية للتراجع والعمل من جديد، لذلك فهو متفائل بشأن اللعب مع الخصم واصفاً من يتعاملون معه بحرص، أنهم جبناء ومغفلون، فى مخيلته أن العالم والبشر تحت خاتم إصبعه وأنه قادر على فعل أى شئ.

يهاجم دوماً إلى الأمام ويوبخ المتخاذلين الذين يخشون سقوطه. فالملك بحق هو الذى يدرك كيف يصلح أداءه ودولته ويعلم جيداً كيف يسيطر تماماً على زمام الأمور فى الدقيقة ٩٠ .

الخاصية الثانية فى سياسة هؤلاء القادة تنصب فى منهج رد الفعل لديهم. فالفاعل بهذا الصراع، لاعب شطرنج لا يبوح باستراتيجيته، يجلس منتظرا الخطوة القادمة للخصم ومن ثم يقوم برد الفعل من تلقاء ذاته، لا يمتلك أى برنامج من قبيل "إذا كان ذلك فماذا يفعل؟" من أجل مجابهة تكتيكات الخصم، لا يشغل باله بتحديد خيارات الخصم ولكنه يخطط كل مرة وفقاً لخيار الخصم، يصف نفسه بأنه "خير الماكرين" معتقداً أن أى خطوة يقوم بها الخصم، ستمكنه من تأدية

خطوة أفضل، يؤمن بأن العناية الإلهية تظله ويمضى متوكلاً على الله ويتمادى فى هذا التوكل لدرجة جعلته يعتقد أنه من غير الضرورى النظر تحت قدميه.

.. يمكن إدراك هاتين الخاصتين جيداً بالنظر إلى نهج الحكومة الجديدة بالجمهورية الإسلامية ولكن تلك هى الحقيقة الظاهرة فى أقوال كبار مسئولى النظام، حتى السيد خاتمى والسيد رفسنجانى، قد أعربا صراحة عن قلقهما من هذه المسألة، فخلال اللقاء الذى جمعهما أخيراً وأحمدى نجاد والسيد خامنئى، طالبا بمعرفة برامج النظام لمواجهة الخيارات المتباينة التى طرحها الغرب حيث من الممكن أن تطال بالسلب إيران.

وقد انخدع كلاهما بإجابة سبق الحديث عنها مراراً من أحمدى نجاد، وخامنئى. كذلك ورد عن أحد كبار المسئولين الإصلاحيين قوله أن النظام يعتمد على سياسة الدقيقة ٩٠ ويدعى أنه كلما اقتربت سياسته من الخطر يستطيع تغيير مساره ومن ثم إنقاذ نفسه والدولة من أى أخطار.

لكن كما قيل سالفاً، فإن بوادر هذه السياسة يمكن ملاحظتها من نهج النظام على مدى الأشهر العشرة الماضية. فبشأن الملف النووى الإيرانى، نجد أن المحللين المقربين من كبار ومسئولى النظام يؤكدون مراراً أن النظام لن يسمح بتحويل هذا الملف إلى مجلس الأمن مدعين أن النظام سيتراجع من تلقاء نفسه فى مواجهة مطالب مجلس حكام الوكالة الدولية للطاقة الذرية، مما سيحول دون تحويل هذا الملف إلى مجلس الأمن.

لكن من الناحية العملية نجد أن سياسة الدقيقة ٩٠ لن تعكس أى نتيجة مجدية بل ستضيق الخناق على النظام، وإن كان البعض يدعى حالياً إن النظام فى مناوراته ضد الأعضاء الدائمين فى مجلس الأمن، على أتم استعداد لتغيير مساره فى الدقيقة ٩٠ ومن ثم فإن هذه السياسة ستحول دون تفاقم الأزمة أو إصدار قرارات تحذيرية من مجلس الأمن. لكن هذا التفاؤل نابع من فكرة جامحة ليس لها أساس فى الواقع من ناحية أخرى، فقد عكس تفاقم الأزمات الداخلية على مدى العام الماضى، مدى افتقار النظام لبرنامج محدد ومسبق لمواجهة هذه الأزمات.

لقد عمت الاضطرابات القومية جميع أنحاء الدولة على مدى العام الأخير وبالتدريج تزايدت حدتها فقام النظام بقمع مظاهرات العرب والأكراد بينما يواجه حالياً توترات محتدمة مع الأتراك، فى حين يتعرض لهجوم عنيف من الجماعات المسلحة فى بلوتشستان، وقد امتدت الأزمة إلى الجامعات مع نفوذ وانتشار عملاء النظام.

فى مواجهة هذه الأزمات وانتشارها، ليس أمام النظام سوى إجابة واحدة مفادها القمع، السيد خامنئى وأحمدى نجاد لديهما برنامج ليس من أجل حل المشكلات الثقافية واللغوية فى أرجاء إيران، ليس لديهما إجابة على الاعتراضات الطبقية والطلابية والعمالية إلا التهديد والقمع.

فنجد أنهما إما يتعللان بوجود عدو أجنبى أو يتماديان فى خطاباتهما البراقة.

اقتراحات أوروبا حناء بلا لون.. ولن نبادل الذهب بالجوز والشيكولاتة

■ رسالت (الرسالة)٢١/٥/٢٠٠٦

يجب أن نعتبر اقتراحات أوروبا بمثابة مؤامرة إعلامية ضد البرنامج النووى الإيرانى. ويجب إطلاقاً ألا نحسن الظن تجاه الممارسات الدائمة والمستميتة من جانب وسائل الإعلام الصهيونية فيما يخص إثارة المخاوف والرعب تجاه المنشآت النووية الإيرانية خاصة ما يتعلق منها بالسعى المتعمد لنعت برنامجنا النووى السلمى بأنه برنامج نووى عسكرى.

لقد عرف العالم الآن بخبر قيام إسرائيل وجنوب أفريقيا بإجراء تعاون سرى بشأن القيام بتفجيرات نووية فى سواحل المحيط الهندى منذ ٢٦ سنة وعلى الرغم من ذلك- وللعجب الشديد- نجد وسائل الإعلام الأوروبية- الصهيونية تقلل من الحدث بشكل مشمئز بل تلك الأجهزة تتعمد إثارة الهلع والمخاوف الكاذبة تجاه البرنامج النووى الإيرانى محاولة وتتبجح بذلك وضع كل أوروبا أمام جبهة جديدة ودفعها للتصادم المباشر مع إيران تحت ستار الدفاع عن حقوق الإنسان.

مع كل هذا وعلى الرغم من وجود تعاون مخلص من جانب إيران تجاه الوكالة الدولية للطاقة الذرية وعلى الرغم من كل المساعى الرامية لتحقيق أهداف خبيثة من وراء هذا التعاون، فإنه يحقق ميزة رئيسية لإيران وهى أنه عندما تحين ساعة الحسم فإن المعادلات الحقيقية للتوازنات وحقائق الأمور هى التى تفرض نفسها داخل مجلس الأمن.

يجب أن نحترس من التسرع

لا يجب التعجل أو التسرع فى الرد على الاتحاد الأوروبى بأى وجه من الوجوه. ففى مقابل الخبرة والمكر الأوروبيين يجب على الجمهورية الإسلامية الإيرانية أن تستفيد من جميع القدرات المعرفية والعلمية والتخصصية والسياسية المتاحة لديها فى المستويات المختلفة لكى تصل إلى إجابة قاطعة بشأن الرد على الاقتراحات الأوروبية.

هنا يمكننا أن نوصى بمشاركة أعضاء المجلس الأعلى للأمن الوطنى الحاليين والسابقين والدكتور حسن روحانى، الفريق التفاوضى النووى الحالى والسابق، رؤساء الجمهورية ومجلس الشورى وأعضاء مجمع تشخيص مصلحة النظام الحاليين والسابقين بعض الوجوه والخبرات المؤثرة أصحاب الرأى من الخبراء الجامعيين والسياسيين... يجب أن يشارك هؤلاء جميعاً فى اتخاذ القرار والوصول إلى "إجماع قومى" حول هذه القضية المصيرية المهمة.

ذلك أن البديل البديهى لذلك هو التعجل والتسرع ورد الفعل غير الموزون وإذا ما حدث ذلك بالفعل فسوف تتهيأ لأمريكا والاتحاد الأوروبى المبررات والفرصة المنتظرة من أجل جذب كل من روسيا والصين لمصلحتهما وضد إيران وتشجيعهما على العمل ضد البرنامج النووى الإيرانى.

الوعود الأوروبية غليظة العصا، رقيقة الجزرة!!

الواقع يفيد بأن الوعود الأوروبية تبدو وكأنها وسيلة مباشرة لتأديب الجمهورية الإسلامية حيث تبدو عصاها غليظة وقوية فى مقابل رقة وضعف جزرتها. وهى بالرغم من ذلك لا تقدم جديداً لإيران بخلاف إلغاء الحصار على شراء طائرات مدنية وعدد من "الوعود النسيئة" كل ذلك بهدف إقناع أمريكا بضرورة أن يشاركها الأوروبيون فى التعامل مع إيران لكن أمريكا لن تقبل بإعطاء ضمانات لأوروبا فى حالة قيامها بعمل عسكرى ضد إيران. نعود إلى "الجزرة الأوروبية" لنبحث ثمنها وأول "عنصر فى "الثمن" الذى يجب دفعه هو ضرورة قيام إيران بوقف برامجها الخاصة بتطوير صناعة الصواريخ الإيرانية.

فإذا لم تتعاون إيران مع أوروبا فى المجالين النووى والصاروخى فلا تلومن إلا نفسها بعد ذلك تجاه ما يمكن أن تقوم به أوروبا، فى هذا الصدد لا يجب على مسئولينا التوقف طويلاً أمام "القدرات الذاتية" وحسب بل يجب تقوية هذه "القدرات الذاتية" عن طريق القراءة الجيدة والصائبة للأوضاع الدولية القائمة الآن بهدف تحقيق الاستفادة الكاملة منها وإيجاد حالة من الاصطفاف السياسى العالمى لمصلحة إيران من هنا يجب أن يتم اتخاذ التدابير اللازمة فى إطار المبادئ التى تحكم سياستنا الخارجية وكذا فى إطار القدرة السياسية للدولة بالتكامل مع الاستفادة الكاملة والتوظيف الجيد للظروف والأوضاع الدولية.

روح الكلام

إن الشئ المهم للغرب والذى يجب أن يصلهم هو ضرورة أن يعلموا بأن أى تلاعب بالألفاظ تحت مسميات مثل "الحوافز" يمكنها بالفعل أن تؤتى ثمارها فى الساحة الإعلامية الدولية ولكن فى المقابل فإن إيران- وبالرغم من هذا- وكما سبق لها القول بصراحة لن تتخلى إطلاقاً عن برامجها النووية حتى وإن قامت أوروبا بتقديم المزيد والمزيد من وعودها البراقة والخادعة والكاذبة. من هنا -أو لهذا- نشير إلى ما اعترفت به وكالة الأنباء الفرنسية وهو أن الغرب لا يتمتع بالقدرة الصحيحة على إقناع إيران من جهة ولا يمكنه إيجاد "الإجماع" المطلوب داخل مجلس الأمن من جهة أخرى.

إن كلاماً مثل كلام بعض الأفراد المسئولين مثل "اشتاين ماير" وزير الخارجية الألمانية والذى قال :نستطيع أن نحل الموضوع النووى الإيرانى عن طريق العقوبات الاقتصادية هو كلام "طفولى" للغاية وإذا أراد أن يعرف إجابة فعليه أن يذهب إلى أمريكا ليعرف ويتعلم ما هى فوائد أو نتائج سياسة العقوبات الاقتصادية، لكى يعرف لنفسه طريقاً أكثر فاعلية وإيجابية فيما يخص التفاعل أو التعامل مع الملف النووى الإيرانى. إن خلاصة - أو روح- الكلام هى أنه يجب علينا أن نظل فى حالة جهاد.. يجب أن نجتهد دائماً لحل الملف النووى عن طريق التفاهم والمباحثات

وإذا ما فشلت هذه الجهود فيجب ألا نيأس أو نتوقف عن عملنا النووى لأنه يجب علينا أن نستمر فى مسيرتنا المشروعة فى ظل شروط من الجهوزية والاستعداد الدائمين.

الذهب وصيغة الشيكولاتة

أخيراً تمخض الجبل الأوروبى عن "باقة" من الاقتراحات!! وليته لم يتمخض عن شئ!! لقد قررت دول الترويكا الأوروبية الشهيرة عرض "باقتها الاقتراحية" على الأعضاء الدائمين فى مجلس الأمن. بالأمس نشر البعض من مقترحات هذه الدول عن طريق وكالات الأنباء العالمية والشئ الذى أحدثته فينا هذه الاقتراحات هو أنها أيقظت فينا ذكرى معاهدات "جلستان وتركما نشاى".

واليوم فإن هذه الباقة من الاقتراحات الأوروبية صارت موضوعة على مائدة إيران واليوم ظهر لنا كم أنها غامضة وبلا أساس و لقد تأكد لنا اليوم كيف أن أوروبا غير مستعدة لأن تقبل بأى تعهد حقيقى تجاه إيران. هى تريد وقفاً كاملاً وشاملاً للأنشطة النووية الإيرانية فى مقابل باقة كاملة من الوهم والسراب، يبدو أنهم فى أوروبا ما زالوا يتصورون أو يتخيلون أن جهاز الدبلوماسية الإيرانية القائم الآن مازال على شاكلة ما كان قائماً منذ أكثر من مائة وخمسين عاماً وأنه مازال يعمل فيه رجال على شاكلة أبو الحسن خان ايلتشى، أصف الدولة ميرزا، أبو الحسن خان شيرازى و... بحيث يبدو من الممكن للأوروبيين أن يقدموا مثل هذه الاقتراحات الحمقى. هم للأسف لم يستوعبوا ما قاله رئيس الجمهورية منذ فترة قليلة مضت. لقد قال: "نحن لن نستبدل الذهب بالجوز والشيكولاتة"!، بل إنه قال: "يقال إن الأوروبيين يتضايقون من الجوز الإيرانى!!"

ما الذى يجب عمله؟

عقب إعلان أوروبا مقترحاتها قالت إنه سيتم الاتفاق على قرار واحد من جانب أوروبا بشأن الملف الإيرانى النووى وأنه يجب على إيران أن توقف جميع أنشطتها النووية مقابل التزام أوروبا بتحقيق وتنفيذ هذه الاقتراحات.

لكن المشكلة فى الأوروبيين أنهم لا يدركون أن هذه الاقتراحات لا تحقق شيئاً لنا فى إيران. الأكثر من ذلك أنهم يهددون باتخاذ قرارات خطيرة إذا لم تستجب إيران لاقتراحاتهم كأن يتم قطع العلاقات الثنائية أو منع سفر كبار المسئولين الإيرانيين أو وقف ومنع تدفق الاستثمارات الأجنبية على إيران وكذلك فرض حصار عسكرى فيما يخص بيع أسلحة لإيران ومنع الصادرات الإيرانية من الوصول لأوروبا وغلق كل الطرق أمام الاستثمارات والأموال الإيرانية.. فإما تقبل إيران "بالجزرة الضعيفة" أو تدرك أنها واقعة تحت "العصا الأوروبية الغليظة" وأنه لا يوجد اختيار أو حل وسط لأن الواقع يقول إنه لا يوجد طريق ثالث لأن الطريق الثالث مغلق.

مما سبق يوجب علينا أن نرتب أنفسنا وأن نصطف من جديد لكى نداقع عن أنفسنا ولكى نخبر الأوروبيين أننا صادقون فى قرارنا وفى رد فعلنا، وفى التأكيد لهم على أن وقف جميع الأنشطة الإيرانية السلمية مقابل بناء مفاعل نووى يعمل بالماء الخفيف وإنشاء بنك للوقود النووى خاص بإيران لا يعد امتيازاً يمكن القبول به. لابد لنا من أن نذكر الدول الغربية أن هذه الامتيازات المطروحة من جانبهم يمكن القبول بها فقط مقابل "تعليق قصير الأجل" لبعض الأنشطة النووية الإيرانية وليس أكثر. يجب علينا أن نستمر فى بحوثنا العلمية وأن نقطع هذا الطريق حتى النهاية كما يجب علينا أن نحترز من التخاصم والاختلاف من جانب ومن إعلان التصريحات الراديكالية من جهة أخرى حتى يصل "الملف النووى الإيرانى" إلى الساحل فى هدوء نسبى.

الحناء الأوروبية بلا لون!!

الحقيقة أن خبر تقديم اقتراحات نووية جديدة إلى إيران قد تزامن فى نفس اللحظة التى بدأت تظهر أوروبا فيها لغة أكثر حدة وشدة تجاه إيران. فلقد خرج خبر تقديم اقتراحات جديدة إلى إيران من "رحم" الجلسة التى كان تبحث فيها عملية فرض عقوبات مختلفة ضد إيران وهو ما يجعل هذا التحريض ما هو إلا رسالة مفادها أنه كلما تمسكت إيران بموقفها الثابت فإن الطرف الآخر يمكنه أن يجعل لغته أكثر حدة لكنه فى الوقت نفسه لن يكون قادراً على تنفيذ تهديده وجعله أمراً عملياً وواقعياً. من المؤكد أن "المنحنى" الخاص بتهديد إيران لا يمكنه "الصعود" إلى الأبد، لأن الحقيقة المعلومة للجميع أنه بعد الوصول إلى أقصى نقطة فى المنحنى فسوف يتجه المنحنى نحو "الهبوط" وهذا هو عين ما نراه الآن.

من الواضح أن أوروبا عقب تدوينها مقترحاتها الخاصة بملف إيران النووى قد وضعت فى اعتبارها فكرة القبول بتخصيب اليورانيوم من جانب إيران وهو نفس ما يتردد الآن فى أوروبا بأنه فى حالة قبول إيران بوجود "كبح ما" فى برنامجها فإنه لا يوجد لدى الأوروبيين أى مانع فى التسليم بحق إجراء إيران للبحوث النووية وتحويل بقية القضايا الأخرى إلى التفاوض والمباحثات.

المؤكد أنه يجب على المسئولين الإيرانيين أن يرفضوا- ودون ذرة تردد- أى اقتراحات أوروبية

غير جادة أو حقيقية ولا تحقق الحد الأدنى من الحقوق الإيرانية. وليعلموا أن رفض المقترحات الأوروبية من جانب إيران لن يصبح سبباً لتشكيل إجماع بين أعضاء مجموعة (٥+١) فلن يتشكل هذا الإجماع لنفس الأسباب التى حالت تشكيله حتى الآن.

الشئ الوحيد الذى يمكن أن يجعل الغرب أكثر جدية فى تنفيذ وممارسة الضغوط على إيران هو أن يرى مؤشرات لزلزال ما فى طهران وهو الأمر الذى يجب ألا يوجد على الإطلاق .. إن الحقيقة التى يعلمها الجميع هى أن التهديدات تكون أكثر جدية وفاعلية عندما تجد طريقها نحو ذاتنا وداخلنا وعندما تكون بالفعل مؤثرة وفاعلة فينا.

المؤكد أيضاً أنه لابد من إبلاغ الأوروبيين أنه إذا لم يتحقق الحد الأدنى من الحقوق الإيرانية فى هذا الصدد فإن اقتراحاتهم تظل مثل "حناء بلا لون".

أوروبا تشجع إيران وأمريكا تشجع العرب

■ ازاده افتخارى ■ شرق (الشرق) ٢٠٠٦/٥/٢١

بدأت إدارة بوش فى محاولة إيجاد جبهة جديدة ضد إيران (استراتيجية تحديد النفوذ) مع دول الخليج والهدف من ذلك زيادة القدرات الدفاعية الصاروخية لهذه الدول ومنع مرور السفن الحاملة للتكنولوجيا النووية إلى إيران.

فى هذا السياق، تقول صحيفة لوس انجلوس تايمز: "على الرغم من أن هذه السياسة كانت قد صممت بهدف السيطرة على الأنشطة النووية الإيرانية، لكن جهود إدارة بوش تتم عن الاستعداد للدخول من مواجهة مع القدرات النووية لإيران - رابع مصدر للنفط على مستوى العالم"، وتضيف هذه الصحيفة الأمريكية: "إن مسئولى طهران أكدوا الأغراض السلمية للأنشطة النووية الإيرانية، لكن زعماء دول منطقة الخليج عبروا عن قلقهم من النفوذ الإيرانى المتزايد فى المنطقة واحتمالية تطوير الأنشطة النووية الإيرانية، لكن فى نفس الوقت يبدو أن هؤلاء الزعماء يتجنبون معارضة إيران".

ويعتقد المسئولون والمحللون السياسيون فى منطقة الخليج أن إدارة بوش تسعى إلى جعل دول المنطقة تغلب الرغبة فى الحصول على مجموعة المحفزات الأمريكية على مخاوفها من الانضمام إلى الجبهة المعادية لإيران، هذا فى حين أن البيت الأبيض لا يؤيد عدداً كبيراً من المحفزات التى تقدمها أوروبا لإيران مثل الضمانات الأمنية، وبدلاً من ذلك يعتقد البيت الأبيض أن التعاون مع العرب فى زيادة القدرات الدفاعية لدول الخليج إلى جوار الأساليب الدبلوماسية لإحداث ضغط مضاعف على إيران سيكون أمراً أكثر تأثيراً وفاعلية.

لقد قدم روبرت جوزيف مساعد وزير الخارجية الأمريكى لشئون التسليح اقتراحاً فى الشهر الماضى أثناء زيارته لكل من الكويت وقطر والإمارات وعمان يقضى بإجراء مباحثات موسعة فى هذا المجال تبع هذا الاقتراح زيارة جون هيلين مستشار وزارة الخارجية الأمريكية للشئون السياسية والعسكرية للمنطقة مع وفد رفيع المستوى.

يقول هيلين: هذه أول مرة تشترك فيها الولايات المتحدة على نحو فعال فى تغيير نظام أمنى إقليمى، وهذه العملية من الممكن أن تؤثر فى زيادة الضغط على إيران.

هذا فى حين أن الولايات المتحدة منذ منتصف عقد التسعينيات وحتى الآن قد ساعدت دول المنطقة على زيادة قدراتها الدفاعية ولها قواعدها البحرية والجوية والاستخباراتية فى دول الخليج.

وتقول صحيفة لوس انجلوس تايمز: "ينوى المسئولون الأمريكيون زيادة قدرات دول الخليج فى التحكم فى الحمولات المارة عبر موانئ الخليج وتأمين المنشآت النفطية كما أن الولايات المتحدة تساعد فى تدريب قوات دول الخليج على مواجهة الهجمات الإرهابية، إلا أن كثيراً من دول الخليج تعلن قلقها من احتمالية طلب الولايات المتحدة إنشاء قواعد عسكرية على أراضيها. وتزعم واشنطن أن استراتيجيتها تلك تتضمن بحث زيادة القدرات الدفاعية لدول الخليج فقط وليس من المقرر أن تلجأ الولايات المتحدة إلى بيع أسلحة ومعدات لتلك الدول".

وتضيف صحيفة لوس أنجلوس تايمز: "ترغب دول الخليج فى الاستفادة من المساعدات الدفاعية الأمريكية لكن هذا الأمر يذكرهم دائماً برفض أى نوع من

التصعيد فى المنطقة"، ويقول ناصر بن حامد الخليفة سفير قطر فى الولايات المتحدة: "نحن لنا علاقات طيبة بحلفائنا ونأمل فى أن نتجنب الصراعات". لقد أعلن ناصر من حامد الخليفة مخاوفه بشأن قدرة دول الخليج على التصدى لامتلاك طهران لمواد ومعدات نووية ويضيف: "إن دول الخليج غير مجهزة بالتكنولوجيا النووية وإيران لن تتبادل معنا فيما ستصل إليه من تلك التكنولوجيات". ويقول باتريك كلاوسون نائب رئيس مؤسسة الشرق الأدنى فى واشنطن: "إن أحد التحديات التى تواجه إدارة بوش هو تنظيم أداء مثل هذه الهياكل الحكومية لأن دول الخليج تريد أن نسكت على هذه التحركات الإيرانية قدر المستطاع لكن المسئولين الأمريكيين يريدون إرسال رسالة عامة بهذا الصدد تشترك فيها دول الخليج إلى جوار الولايات المتحدة".

إن مسئولى تلك المنطقة مادامو يتعاونون فيما بينهم فإنهم يغلقون أفواههم ويفضلون الصمت حيال التهديد الإيرانى، لأنه إذا ما حدث عكس ذلك فستتوتر علاقاتهم مع إيران. ويضيف كلاوسون: هذا فى حين أن الأمريكيين يريدون طرح الموضوع بشكل علنى أكثر مما هو متعارف عليه فى مثل هذه الأمور حتى يتضاعف أثر الردع على إيران لكن بعض المحللين يعلنون تشككهم فى نجاح المشروع الأمريكى.

ويقول رى تكه المتخصص بالشئون الإيرانية فى مجلس العلاقات الخارجية الأمريكية: "يبدو أن مسئولى دول الخليج غير راغبين فى تحمل المخاطرة بإغضاب جارهم الأكبر حتى ولو بإرسال إشارات إيجابية للولايات المتحدة"، ويضيف: "إن هذه الظروف صعبة لدول المنطقة، وفى بعض الحالات ينبغى عليهم تجاهل الأنشطة النووية المتطورة لأنهم لا يريدون تجربة أوضاع أعوام ١٩٨٠ وما بعدها التى كانت سائدة بينهم وبين إيران مرة أخرى، وبناءً على هذا فإنهم يصدرون ردود فعل حذرة فى هذا الصدد".

رسالة أحمدى نجاد لبوش فى حوار مع أهل الرأى

■ فرشاد قربانبور شيخانى ■ رسالت (الرسالة) ٢٠٠٦/٥/٢٥

"إن توجيه هذه الرسالة إلى الرئيس الأمريكى جورج بوش بعد ٢٨ عاما يعد بمثابة إقامة علاقة، ولذلك يجب ألا يكون مضمون الرسالة على نحو يمكن أن يؤدى إلى إيجاد أية مشكلات بين الطرفين، كما يجب أن تعكس هذه الرسالة الاستراتيجيات الدبلوماسية".

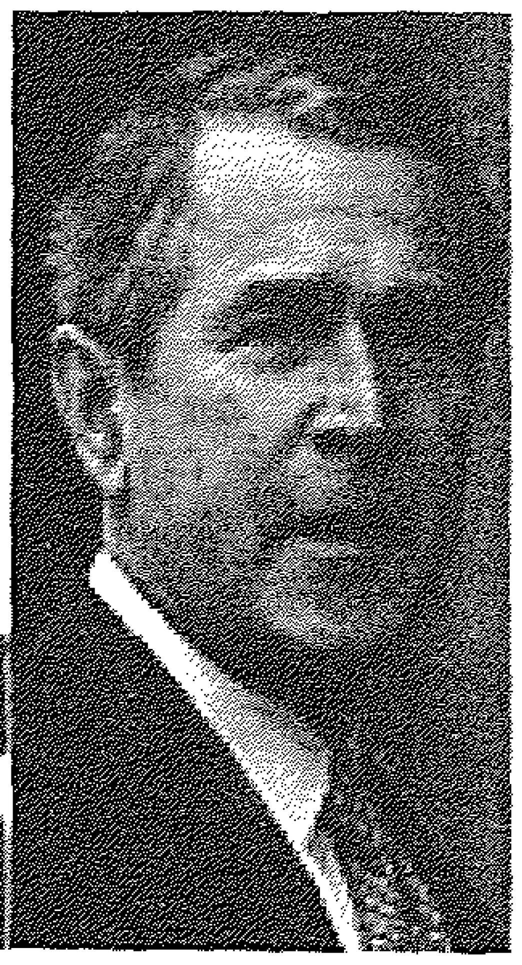

جورة بوش

أحمدى نجاد

كان هذا جزءا من تعليق محمد سلامتى الأمين العام لمنظمة مجاهدى الثورة الإسلامية ردا على سؤال حول رسالة الرئيس الإيرانى أحمدى نجاد إلى الرئيس الأمريكى جورج بوش.

هذه الرسالة التى تعد الأولى فى تاريخ الجمهورية الإسلامية فى إيران لقيت ردود فعل متباينة فى الداخل والخارج.

فقد اعتبرت الدوائر الدبلوماسية هذه الرسالة نوعا من الدعوة إلى التباحث المباشر بين الحكومتين وهو ما نفاه بعض المسئولين الإيرانيين طوال الأسبوع الماضى. كما أعلن الجهاز الدبلوماسى الأمريكى أن التباحث مع إيران غير مطروح على جدول الأعمال الأمريكى.

فى الداخل يمكن تقسيم ردود الفعل إلى فئتين : ردود فعل موافقة وردود فعل رافضة.

إلهام الهى

كان آية الله على جنتى المعروف بعلاقاته الطيبة مع حكومة محمود أحمدى نجاد صاحب أكثر ردود الفعل الموافقة وضوحا وقد وصف هذه الرسالة بأنها إلهام إلهى. كما امتنع مؤيدو الحكومة عن انتقاد الرسالة رغم أنهم لم يبدوا موقفا صريحا.

ولكن فى المقابل أثارت هذه الرسالة ردود فعل عديدة بين المعارضين وبرغم أنهم لا يخفون رضاهم عن تحطيم أحمدى نجاد تابو الاتصال المباشر مع الولايات المتحدة إلا أنهم يوجهون انتقادات عديدة لمضمون الرسالة. يقول محمد سلامتى أنه يعتقد أن الرسالة قد كتبت بعد التشاور مع المسئولين الأعلى وأن كتابة الرسالة المباشرة فى حد ذاتها أمر طيب ولكن

مضمونها قضية أخرى. فيجب على كل شخص أن يتعامل وفقا لإمكانياته ولكن هذه الرسالة تتطلب مستوى أعلى بكثير من الدكتور أحمدى نجاد. ويجب على رسالة رئيس الجمهورية أن تكون دبلوماسية بينما هذه الرسالة بمضمونها الحالى سوف تلقى الإهمال على ما أرى.

ويرى محمد بهزاديان الرئيس السابق للغرفة التجارية بطهران أن إرسال رسالة مباشرة إلى الولايات المتحدة بعد ٢٨ عاما خطوة جديرة بالتقدير لأنها تعنى أننا بدأنا الاتصال المباشر بدلا من الاتصال عن بعد وعن طريق الوسطاء ولكننى مندهش من أننا لم نكتب هذه الرسالة حين كنا فى قمة القوة على المستوى الدولى وكنا نتمتع بنفوذ كبير فى العالم.

المرجع الدينى

يضيف بهزاديان ردا على سؤل حول مضمون الرسالة: "ليس السيد أحمدى نجاد مرجعا دينيا، ولكن هذه الرسالة تتسم بهذه السمة بينما كان الأفضل أن تكون رسالة دبلوماسية. ولكنها على أية حال يمكن أن تكون بداية".

ويقول إبراهيم أمينى مساعد الأمين العام لحزب الاعتماد الوطنى: "يمكن أن يكون لهذه الرسالة أثر إيجابى كما يمكن أن يكون لها أثر سلبى لأنها لم تتضمن أية إشارة إلى المشكلات القائمة بين البلدين. فنص الرسالة يجب أن يكون منصبا على حل المشكلات بين البلدين بينما كتبت بأسلوب رسالة الخلاص، ولنذكر عندما أجرى خاتمى حوارا مع شبكة CNNكان هؤلاء السادة أنفسهم ينتقدونه ويقولون إن عدم الاتصال بالولايات المتحدة من مبادئ الثورة التى لا يمكن المساس بها".

"ليست القوالب الدبلوماسية وعاء مناسبا لصياغة مثل هذه الرسائل، كما أنها غير مناسبة لصياغة رسالة ثقافية بالإضافة إلى أنها يمكن أن تثير رد فعل غير مناسب". كان هذا رأى أحمد شيرزاد عضو جبهة المشاركة والنائب السابق فى البرلمان الذى يضيف إن صياغة رسائل رؤساء الجمهورية غالبا ما تكون دبلوماسية وتتضمن الحديث عن العلاقات المتبادلة والمصالح السياسية للطرفين بينما تتضمن هذه الرسالة مضمونا أيديولوجيا، والدكتور أحمدى نجاد ليس زعيما أيديولوجيا كى يثير فى العالم نقاشا فكريا أو أيديولوجيا، والواقع أن هذا هو هدف الزعماء الآخرين الذين يتبعهم السيد أحمدى نجاد نفسه. وقد كان حوار خاتمى مع شبكة CNNمناسبا أكثر ويجب عدم خلط المفاهيم فقد كان من الأفضل أن يكتب هذه الرسالة السيد مصباح يزدي، وإذا كان السيد أحمدى نجاد يتمتع بالصلاحية لإجراء المباحثات فهذا أمر طيب للغاية ولكن ما لم تتطرق المباحثات إلى القضايا والعلاقات بين البلدين فإنها ستكون غير مجدية.

تزيد الأوضاع سوءا

يرى صالح آبادى مدير صحيفة همبستكى أن هذه الرسالة ليس لها أثر كبير ويقول إنها تزيد الوضع سوءا لأنها غير دبلوماسية ولكن إذا كتبت رسالة رسمية فإنها ستكون إيجابية للغاية.

ويقول شهريانو امانى النائب السابق بالبرلمان " لقد وافق هذا الفريق بالذات على إجراء المباحثات وفتح قنوات الاتصال المباشر وأنا مندهش من أننا كثيرا ما نضيع الفرص. لقد كان من الواجب أن نقدم على هذه الخطوة ونحن فى قمة القوة وليس الآن حيث نعانى التهديد المحتمل فقد كان يجب علينا إجراء المباحثات عندما طرح خاتمى فكرة حوار الحضارات وحقق نفوذا كبيرا فى العالم أى عندما كان العالم فى ذلك الوقت يريد الحوار معنا وليس الآن حيث نريد نحن الحوار.

الأمر اللافت فى ردود أفعال المعارضين أن الجميع يبدى رضاه عن تحطيم هذا التابو ولكنهم ينتقدون مضمون الرسالة انتقادا عنيفا ويرون أنه فى هذه الظروف الخطيرة يجب أن يكون التعامل الإيرانى مع العالم تعاملا دبلوماسيا وليس تعاملا من هذا النوع وقد قال إبراهيم باى سلامى: "إننى لن أدلى برأيى اكتب فقط إنها عديمة القيمة".

روسيا والبرنامج النووى الإيرانى .. حفظ الاستقرار والمنافسة

■ **منوتشهر مرادى** ■ همشهرى ديبلماتيك (المواطن الدبلوماسى)، العدد الثالث، مايو ٢٠٠٦

الآن وحيث انقضى عامان على تطورات الملف النووى الإيرانى، يمكننا القول بقدر من الاطمئنان أن هذا الملف صار من أهم التحديات فى السياسة الخارجية للجمهورية الإسلامية الإيرانية. فى هذا الملف لا يمكننا على الإطلاق إغفال دور ثلاث قوى هى الاتحاد الأوروبى، الولايات المتحدة الأمريكية، وروسيا. إن مساهمة كل من الولايات المتحدة وروسيا فى هذا الملف - بشكل أو بآخر - أمر لا يمكن إنكاره على الإطلاق.

على سبيل المثال لا يمكن القول قط بأن موقف الولايات المتحدة من هذا الملف عن طريق ممارسة الضغوط على الآخرين بهدف تقريب مواقفها معهم أو العكس قد نجح إلى حد كبير في إحداث الأضرار بالملف النووي الإيراني. "الدور" و"الموقف" الروسي له "ماهية" مختلفة تماماً عن الموقف والدور الأمريكي. فموسكو بمثابة شريك نووي لإيران وهي تسعى نحو استمرار علاقات التعاون من جهة وهو ما تؤكده تصريحات مسئوليها التي تؤيد إيران في هذا الصدد، وهي من جهة أخرى تصوّت ضد القرارات الصادرة ضد إيران - وهو الأمر الذي تحكمه اعتبارات التعهدات والمسئوليات الدولية الملقاة على عاتقها من جهة أخرى. وهذا الموقف ذاته هو الذي جعل مواقف موسكو "متسمة" بالغموض ولا يمكن التنبؤ بها على العكس من مواقف الولايات المتحدة الداعية إلى التصديق للبرنامج النووي الإيراني ومواجهة بشكل حاسم.

في الظروف الدولية الراهنة المتعلقة بالملف النووي الإيراني يبدو الدور الروسي دوراً حيوياً في أي قرار يتم اتخاذه من جانب مجلس الأمن الدولي وهو الأمر الذي سلمت به أوروبا تماماً أكثر من ذي قبل.

المقالة التالية سوف تتناول الأسس والمبادئ والمتغيرات التي باتت تحكم السياسة الروسية المتعلقة بالملف النووي الإيراني. في هذا الصدد يمكننا أن نطرح السؤال التالي:

ما هي المبادئ والمتغيرات التي تشكل الموقف الروسي الرسمي تجاه الملف النووي الإيراني؟ لكي نجيب على هذا السؤال يجب علينا بحث الأسئلة التالية:

١- كيف يمكن فهم وتفسير الالتزامات والمتاعب الخاصة بالسياسة الداخلية الروسية خاصة في المجال الاقتصادي؟

٢- ما هي المسئوليات والالتزامات الدولية الروسية خاصة في مجال العلاقات مع الغرب وما هي الأهمية التي تشكلها هذه الالتزامات بالنسبة إلى روسيا؟

٣- ما هي المبادئ والأسس التي تحكم العلاقات الروسية - الإيرانية وكيف يمكن أن تؤثر على السياسة الخارجية الروسية تجاه إيران؟

أولاً: الأوضاع الروسية الداخلية:

في ظل حكم الرئيس "بوتين" حلت "الديمقراطية الموجهة" بدلاً من ليبرالية الهرج والمرج، فانصرف هدفه الأول إلى تأسيس وإقامة حكومة حديثة وقوية، كما أن نظام اتخاذ القرار أصبح مقاماً على التوفيق بين التوجهات المختلفة بدلاً من المركزية والمؤسسات المتخصصة. ثم حدث نوع من العودة إلى المركزية والوحدة الخاصة بالسياسات الداخلية والسياسة الخارجية، وعلى الرغم من التقدم الملحوظ في مجال "سيادة القانون" في عصر بوتين فإن البعض يصف ما يحدث في هذا الصدد بـ"الديكتاتورية القانونية". لأسباب مختلفة تحسّن الاقتصاد الروسي، كما أن النجاحات المختلفة في السياسات الاقتصادية لبوتين والزيادة المرتفعة غير المسبوقة في أسعار النفط قد أسفرتا عن تقوية قيمة "الروبل" من جهة وإصلاح القوانين الضريبية من جهة أخرى. لقد بلغ متوسط النمو الاقتصادي الروسي في السنوات الخمس الماضية نحو ٦,٧٪ وفي عام ٢٠٠٣ كان هذا المعدل قد بلغ ٧,٣٪، لكن على الرغم من كل هذه النجاحات فإن التناغم الروسي مع الاقتصاد العالمي وجذب الاستثمارات الأجنبية - التي تعد من أهم أهداف الحكومة الروسية - يبدو أنها لم تحقق بعد - حتى الآن - التوقعات اللازمة من جانب روسيا، في هذا الصدد تفيد التقارير المنشورة من جانب منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي (OECD) أن حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاد الروسي في عام ٢٠٠٣ لم يتجاوز مليار دولار وهو أقل معدل استثمار أجنبي داخل روسيا منذ عام ١٩٩٠ وهو الأمر الذي دفع وزارتي الاقتصاد والمالية في الاتحاد الروسي إلى المطالبة باتخاذ تدابير فورية لجذب الاستثمارات الأجنبية لروسيا. في هذا الصدد يعتقد الخبراء الاقتصاديون أن أحد أهم المجالات الجاذبة للاستثمار الأجنبي هو مجال - قطاع - النفط والغاز. في هذا الصدد تقول صحيفة وول ستريت جورنال: "يسعى الكرملين إلى تشجيع الاستثمارات الأجنبية وذلك بالتوازي مع عملية زيادة نفوذ الكرملين في قطاع الطاقة بالدولة. من ناحية أخرى فإنه بالرغم من المخاطر الموجودة في قطاع الطاقة الروسية فإن المستثمرين الأجانب يميلون إلى القيام باستثمارات مهمة في هذا القطاع من الاقتصاد الروسي". وتؤكد هذه الصحيفة أن شركة "غازبروم" سوف تحتاج إلى مليارات الدولارات من أجل الوصول إلى آبار الغاز الجديد في سيبيريا الشرقية وفي سائر المناطق الأخرى البعيدة.

إن دمج الاقتصاد الروسي في الاقتصاد العالمي يعد هدفاً رئيسياً آخر للحكومة الروسية. إن العضوية في المنظمات الاقتصادية الدولية وتقوية العلاقات التجارية - الاقتصادية مع الدول الغربية تأتي هي الأخرى في مقدمة الأهداف الروسية الاقتصادية. في هذا الصدد يعتبر مساعد رئيس الوزراء في الاتحاد الروسي أن دمج الاقتصاد الروسي في الاقتصاد العالمي من أهم وظائف ومهام حكومته. إن انضمام روسيا إلى منظمة التجارة العالمية سوف يحقق إنجازات اقتصادية كبيرة لروسيا،

حيث ستزيد هذه الخطوة من حجم التجارة بين موسكو والدول الغربية وسوف يزيد ذلك من فرص دعم وتقوية الاقتصاد الروسى بشكل أسرع وهو الأمر الذى يعد فرصة حقيقية يجب أن تغتنمها روسيا ويجب أن تعمل على إنهائها فى أسرع وقت بما يؤدى إلى الإسراع فى ضخ المزيد من الاستثمارات الأجنبية فى قطاع النفط والغاز الروسى من جهة وتحديث البنى التحتية القائمة فى هذا الصدد من جهة أخرى.

ما لا شك فيه أن الإنجازات السياسية الناتجة عن انضمام روسيا إلى منظمة التجارة العالمية لن تقل قيمة وأهمية عن الإنجازات الاقتصادية. فمن البديهى أن جهود روسيا لجذب الاستثمارات الأجنبية والانضمام إلى منظمة التجارة العالمية سوف تتحقق أو سوف تكلل بالنجاح عندما تتمكن روسيا من تقوية علاقاتها مع الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبى وكسب تأييدهم السياسى وثقتهم، من هنا تأتى الجهود الخاصة بتنمية العلاقات التجارية مع أوروبا والولايات المتحدة فى مكان الصدارة أو فى مركز الصدارة الروسية.

تتضح لنا الأهمية المضاعفة هذا الموضوع عندما نعلم أن الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبى يختصان بأكبر حصة فى العلاقات التجارية والاستثمارات فى الاقتصاد الروسى. فى التاسع من يونيو ٢٠٠٤ قال سيرجى لافروف وزير الخارجية الروسية أن الولايات المتحدة الأمريكية هى أكبر مستثمر فى اقتصاد الاتحاد الفيدرالى الروسى، فلقد صرّح قائلا: مما لاشك فيه أن حجم الاستثمار الأمريكى فى روسيا مقارنة بحجم الاستثمارات الخارجية الأمريكية يُعد أمراً غير ذى قيمة ولكن الولايات المتحدة تحتل المرتبة الأولى من جملة المستثمرين الأجانب فى الاقتصاد الروسى ذاته.

الخلاصة أن روسيا فيما يخص الوضع الاقتصادى تحتاج لاستثمارات وتأييد الغرب من أجل التناغم والتوافق مع الاقتصاد العالمى وهذا الأمر نفسه لا يمكن قبوله إلا فى إطار التخطيط لعلاقات متبادلة قائمة على الإدراك المشترك تجاه المصالح الخاصة بكل طرف.

الواقع أن روسيا الآن أمام مفترق طريقين فإما أن تتخذ سياسة يقوم حدها الأدنى على حفظ وحماية إيران وفى نفس الوقت لا تلحق الضرر بعلاقاتها مع الغرب وإما أن تتخلى عن أى من الطرفين لمصلحة الآخر. فى هذا الصدد نؤكد أن روسيا من خلال تحركاتها الواقعية تهتم -بقوة- بدعم علاقاتها الاقتصادية والتجارية مع الغرب من جهة وتقوية مواقفها ومكانتها فى السوق النووية الإيرانية من جهة أخرى.

وفى هذا الإطار مازالت روسيا تعارض إحالة الملف النووى الإيرانى إلى مجلس الأمن واتخاذ قرارات بعقوبات محتملة ضد إيران.

ثانياً: حفظ الاستقرار الاستراتيجى هو أساس علاقات روسيا والغرب

فى إطار النصوص والتصريحات الرسمية يمكن القول بأن الأهداف الاستراتيجية الروسية تتمثل فى تحويل هذه الدولة إلى قوة عالمية تحظى باحترام. وهذا ما نلاحظه الآن على الرغم من صعود وسيطرة الغرب.

مازالت روسيا ترى أن الأهداف المذكورة يمكن تحقيقها عن طريق ترسيخ الأمن الدولى والاستقرار الاستراتيجى وإيجاد نظام عالمى متعدد القطبية تتولى فيه القوى الدولية الكبرى - أى الولايات المتحدة، روسيا، الاتحاد الأوروبى والصين - مسئولية إدارة الشئون الدولية عن طريق المنظمات والمؤسسات الدولية مثل الأمم المتحدة. من وجهة النظر الروسية فإن توفير الاستقرار الاستراتيجى يتنافى مع التهديدات العالمية القائمة الآن. فى هذا الصدد تعتبر روسيا أن الإرهاب، الحركات الانفصالية، القومية المتطرفة، نشر أسلحة الدمار الشامل والجرائم المنظمة هى من جملة التهديدات التى تؤثر على الاستقرار الاستراتيجى.

إن روسيا على الرغم من عملها بمحدودية قدراتها وإمكاناتها، تميل نحو إن إزالة التوترات والاختلافات والمخاوف الموجودة فى علاقاتها مع الغرب إنما يتم تحقيقه عن طريق المباحثات فقط.

فى اعتقاد، سيرجى لافروف وزير الخارجية الروسية، "أن روسيا بصدد تحقيق مصالحها القومية فى عالم اليوم عن طريق الحوار، وأن البعض يريد أن يُعيد الكرة ويقول بأن روسيا تطرح نفسها دوماً كمعارض وهذا الطرح يتنافى والمصالح القومية الروسية، نحن نريد تحقيق الحوار - وليس المواجهة - نريد أن نحقق مصالحنا بل ونحقق نجاحات كبيرة فى هذا الصدد. إننا نعتقد أن بعض التهديدات العالمية مثل الإرهاب، الحركات الانفصالية، القومية المتطرفة، نشر أسلحة الدمار الشامل والجرائم المنظمة ليس فقط بحاجة إلى تعاون ومشاركة الولايات المتحدة بل إنه لا يمكن تحقيق ذلك من دونها. إن روسيا ترى أن دعم الاستقرار الاستراتيجى العالمى يتم فقط فى إطار التعاون مع الولايات المتحدة".

وفقاً لهذا الأساس فإن السياسة الروسية فى مواجهة الولايات المتحدة تسعى لإيجاد حلول قابلة للتطبيق بشأن القضايا الخلافية فيما بينهما .. من أبعاد هذه الاستراتيجية الحصول على إجابة بشأن التهديد الموجه للنظام الدولى. من وجهة نظر روسيا تعد مسئولية تشخيص ذلك تقع على عاتق الأمم المتحدة وسائر المنظمات الدولية الأخرى.

في اعتقاد الكثير من المحللين أن روسيا استطاعت أن تغيِّر من الصورة السلبية التى كانت قائمة فى أذهان الغرب تجاه الاتحاد السوفيتى فقد قامت بإصلاحات مهمة فى هذا الصدد، منها أنها تحررت من المعادلة الصفرية القائمة على أن حاصل "الجمع الجبرى" هو صفر دائماً وذلك من خلال سياساتها الخارجية التى وجهتها لخدمة الإصلاحات الاقتصادية والسياسية، ثم تطور الأمر بروسيا إلى إصرارها على أن تجعل من نفسها لاعباً دولياً مقبولاً. من هنا قامت سياساتها على أساس حماية المنافع - البراجماتية - والابتعاد عن الشعارات بالإضافة على المشاركة البناءة مع الغرب فى مواجهة التهديدات الدولية.

ثالثاً: العلاقات الروسية مع الجمهورية الإسلامية الإيرانية:

تتمتع العلاقات الثنائية بين الدولتين بأهمية خاصة - منذ روسيا القيصرية. إن جزءاً مهماً من التطورات الداخلية وكذلك العلاقات الخارجية الإيرانية طوال القرنين الماضيين كانتا متأثرتين وبقوة بسياسات ومواقف روسيا. إن العلاقات مع الجار الشمالى على الرغم من أنها تبدو معقدة ومصحوبة دائماً بمحطات هبوط وصعود وعداوة وصداقة فإن عدداً من المبادئ الثابتة والقواعد والأسس المحكمة ظلت قائمة حتى الآن فى علاقات الطرفين منها ما يلى:

(أ) تدخل وتأثير طرف ثالث على علاقات الطرفين:

طوال القرنين الماضيين لا يمكن لأحد أن ينكر تأثير "طرف ثالث" وبشكل دائم على العلاقات الإيرانية - الروسية. ففى عصر الدولة القاجارية تولت انجلترا - متطوعة - اتخاذ سياسات متنوعة بهدف "إدارة" العلاقات بين إيران وبين روسيا القيصرية، لقد تحولت المصالح الإنجليزية - فى واقع الأمر - إلى واحد من أهم المتغيرات المؤثرة فى مسيرة العلاقات بين إيران وروسيا، إن حدوث وقائع وأحداث مهمة مثل توقيع معاهدات "جلستان" و"تركمانتشاى" واتفاقيات ١٩٠٧، ١٩١٥ ليست سوى حصيلة طبيعية للدور الإنجليزى المؤثر فى علاقات إيران وروسيا. بعد الحرب العالمية الثانية تولت الولايات المتحدة ممارسة الدور الإنجليزى المنتهى والخاص بالتأثير المباشر على علاقات إيران بروسيا خاصة فى عصر الحرب الباردة. لقد ألقى هذا المبدأ - والذى استمر أيضاً بعد الثورة الإسلامية - بظلاله على مسيرة العلاقات بين روسيا وإيران خاصة فى مجالات التعاون العسكرى والنووى.

وبوضوح يسير وسهل لابد من الإقرار بأن جزءاً مهماً من العلاقات الحسنة بين إيران وروسيا كان مرجعه الفشل القائم فى علاقات إيران والولايات المتحدة ولهذا السبب نفسه فإن أى تغيير فى علاقات طهران - واشنطن، علاقات طهران - موسكو يقع تحت هذا المبدأ.

(ب) أسبقية الماهية الجيوبولوتيكية على الماهية الجيوكونوميكية فى علاقات الطرفين:

هذا هو المبدأ الثانى الذى يحكم علاقات إيران وروسيا. المؤكد هنا أن هذا الكلام لا يعنى السيادة المطلقة للعامل "السياسى - الأمنى" على العامل الاقتصادى - التجارى. لكنه يعنى وجود قدرات خاصة وأهمية أكثر تقدماً وأسبقية بالنسبة للموضوعات السياسية والأمنية مقارنة بالتعاون الاقتصادى - التجارى بين الدولتين. هذه المعادلة لا توجد فى علاقات إيران بالغرب بمعنى أنه يمكن القبول بقدر من تأثير العامل التجارى - الاقتصادى على علاقات إيران والغرب على العامل السياسى والعكس صحيح. إن وجود علاقات سياسية حسنة بين طهران وموسكو لا يعكس بالضرورة أى مؤشرات عن زيادة أو تنمية فى حجم علاقاتهما الاقتصادية والتجارية.

محدِّد آخر من محدِّدات غلبة عامل الماهية السياسية - الأمنية على علاقات إيران وروسيا يتمثل فى فقدان وجود علاقات اجتماعية مناسبة بين الشعبين الإيرانى والروسى. وأن معدلات سفر الإيرانيين لروسيا، وكذلك الروس يكشف ويبرهن لنا عن هذه الحقيقة. وهذا لا ينفى وجود بعض التأثيرات الإيجابية للماهية الأمنية السياسية بخصوص العلاقات التجارية والاقتصادية بين الطرفين ولكن بشكل عام تظل مسيرة هذه العلاقات على غير ما ينبغى أن تكون عليه وذلك نتيجة لعوامل تاريخية أخرى.

(ج) التردد تجاه مأسسة العلاقات بسبب سيطرة الحالة التاريخية من انعدام الثقة:

يعد سوء الظن وعدم الثقة التاريخية من أهم أسس تحليل العلاقات الإيرانية - الروسية. إن الفصول المرتبطة بالاعتداءات الروسية والمنافسات الأخرى بين روسيا وبين القوى العالمية على إضاعة حقوق الأمة الإيرانية يعد ذلك كله جزءاً مهماً من "كتاب" تاريخ العلاقات بين إيران وروسيا، فى المقابل فإن الرؤية الروسية الخاصة بإيران تقوم على أساس بعض الوقائع التاريخية من جهة والميول والتوجهات السياسية الإيرانية تجاه القوى المنافسة لروسيا مثل (الدولة العثمانية، فرنسا، إنجلترا والولايات المتحدة) أيضاً الأهداف والتطلعات العقائدية الإيرانية تجاه مسلمى روسيا ومسلمى دول أو دائرة الاتحاد السوفيتى السابق والخوف الروسى الدائم من التحول الإيرانى نحو المنافس الدولى لروسيا - أيا كانت طبيعته - كل ذلك -

يعد من جملة العوامل المانعة لوجود ثقة روسية فى السياسات الإيرانية.

من البديهى إذاً والحالة هكذا ألا يكون هناك حوار بين الطرفين حول ضرورة مأسسة علاقاتهما المشتركة ومن الطبيعى ألا يكون ذلك متوافقاً مع الوقائع والأحداث التاريخية المثبتة. إن العلاقات الاستراتيجية تعنى التطابق الكامل للأهداف، المصالح، الاستعدادات المشتركة والخصائص والحيلولة دون انهيارها. وعلى الرغم من أن إيران وروسيا لهما مواقف مشتركة ومصالح مشتركة أيضاً فى بعض قضايا ومناطق المنطقة والعالم فإن عدم تحقيق العناصر المذكورة وتغيّر السياسات الداخلية والخارجية للدولتين وكذلك التزاماتهما وتعهداتهما واختلاف تطلعاتهما قد حالت دون أن يختار كل واحد منهما الآخر بوصفه حليفاً أو شريكاً استراتيجياً.

من البديهى أنه لا يمكن لروسيا أن تغفل المكانة الإقليمية والدور الجيوبولوتيكى لإيران وهذا العامل نفسه يميّز إيران - بالنسبة لروسيا - مقارنة بالكثير من الدول المنطقة. من وجهة نظر روسيا تعد إيران واحدة من المحطات الرئيسية فى آسيا. من ناحية أخرى فإن العلاقات والروابط الكلاسيكية فقط لم تربط بين روسيا وإيران بل إن تقارب الرؤى فيما بينهما تجاه حل الكثير من القضايا الإقليمية والدولية يُعد عاملاً مهماً آخر فى تقارب الدولتين. من هنا فإن تقارب إيران إلى الغرب سوف يعتبر هزيمة سياسية - أمنية لروسيا وهو ما سوف يغير وبقوة من المحاولات الإقليمية القائمة فى المحيط الجغرافى الروسي والشرق أوسطى على السواء الأمر الذى يُلحق أضراراً كبيرة بروسيا من الناحية الاستراتيجية، ومن هنا تبدو لنا "المنافسة الاستراتيجية" القائمة الآن بشأن إيران منافسة ذات معنى خاص وذات مبررات منطقية. من هنا أيضاً فإن روسيا تعتبر أن الاستقرار الاستراتيجى بالنسبة لها يعنى استمرار التعاون مع الغرب من جهة والمحافظة على إيران - فى إطار المنافسة الاستراتيجية مع الغرب - من جهة أخرى.

(د) الاختيار بين بديلين - الاستقرار الاستراتيجى أم المنافسة الاستراتيجية؟

تقودنا الإجابة على الأسئلة الثلاثة السابق ذكرها إلى نقطة أو نتيجة أساسية مفادها أن الرؤية الاستراتيجية الروسية تقوم على التعاون والاندماج فى الاقتصاد العالمى، التعهد بالمحافظة على - والمشاركة فى - الاستقرار الاستراتيجى، السعى نحو حفظ علاقات مع إيران فى إطار منافسة استراتيجية روسية ذات رؤى خاصة فيما يخص الملف النووى الإيرانى. فى هذا الإطار يمكن القول بأن السياسة الروسية تجاه الملف النووى الإيرانى تتأثر بعدد من المبادئ والمتغيرات التالية وهى:

أ- الغموض والتردد الروسى تجاه أهداف البرنامج النووى:

خلال العقد الأخير كانت روسيا أكثر الدول وجوداً فى البرنامج النووى الإيرانى. لكن بالرغم من هذا يبدو أن روسيا شأنها فى ذلك شأن الغرب لديها شكوك ما تجاه أهداف البرنامج النووى الإيرانى نحو الحصول على السلاح النووى؟ هل هذا السلاح يمكن أن يشكل تهديداً لروسيا؟ الحقيقة أن إلقاء نظرة على بعض تصريحات وتحليلات المسئولين الروس تفيد بأنه لا توجد فى موسكو رؤية واضحة بشأن البرنامج النووى الإيرانى.

يقول "مارك كاتز" الأستاذ بجامعة "جورج ميسون": لا توجد فى روسيا صورة واضحة أو رؤية مشتركة تجاه أهداف البرنامج النووى الإيرانى. فبينما يعلن بعض الروس أن موسكو تعلم يقيناً أن إيران بصدد الحصول على سلاح نووى، إلا أن البعض الآخر لا يرى وجود أى سند أو وثيقة تثبت حصول إيران على سلاح نووى. بالإضافة إلى هذا فإن حكومة "بوتين" لديها مخاوف متصاعدة تجاه "إيران النووية". يقول أحد المحللين المتصلين بالكرملين: "إن بوتين يواجه لغزاً وهو يتعامل مع إيران!" ومن ناحية أخرى لا يعتقد هذا المحلل أن إيران يمكنها أن تصبح تهديداً ضد روسيا وسوف يؤدى إلى نشر الأسلحة النووية فى منطقة الشرق الأوسط خاصة الحكومات التى لها عداءات مباشرة مع موسكو. من ناحية أخرى فإن "بوتين" فى الوقت الذى يعرف فيه أن إنشاء محطة بوشهر النووية يمكن أن يساعد إيران فى الحصول على سلاح نووى إلا أنه - أى بوتين - ليس راغباً فى التوقف عن ذلك لأن التخلى عن هذا الأمر يعنى تسليم موسكو أمام ضغط الولايات المتحدة. هذا بالإضافة إلى أنه يعتقد ومعه كل العاملين فى هذه المحطة أنه فى حال توقف روسيا عن هذا العمل فسوف تقوم الولايات المتحدة أو الشركات الغربية باستكمال العمل فى بوشهر.

يقول تشارلز جرانت - مدير مركز أوروبا للإصلاحات: لقد تحدثتُ فى موسكو مع المسئولين الرسميين بشأن العلاقة مع إيران. إنهم مازالوا يمتنعون عن تأييد أى قلق بشأن التوسع النووى الإيرانى. إنهم يعتبرون إيران بمثابة أمة صديقة، حتى وإن حصلت على القنبلة النووية فإنهم لن يستخدموها ضد روسيا. وبعد مباحثات طويلة فإن هؤلاء المسئولين أنفسهم يرجحون أن إيران ليست بصدد امتلاك قنبلة نووية لكنهم فى الوقت نفسه يوضحون أن الأمم المتحدة قادرة

على القيام بحل وفصل لهذا الموضوع.

ب- السعى لتأمين المصالح الاقتصادية الروسية

من وجهة النظر الروسية تعد السوق النووية الإيرانية بمثابة ساحة لمنافسة استراتيجية. ولا تستطيع روسيا التخلى عنها أو الانسحاب منها بسهولة. تعتمد روسيا نقطة مفادها أن البرنامج النووى الإيرانى لا يتناقض ومعاهدة منع انتشار الأسلحة النووية، بالإضافة إلى ذلك فإن إيران تتعامل بشفافية من أجل جذب الثقة فى برنامجها النووى وتراعى جميع الاشتراطات الخاصة بالبروتوكول الإضافى.

من هنا لا يوجد سبب أو مبرر لترك التعاون النووى مع إيران. من ناحية أخرى فإن روسيا ذاتها تعلم أنه فى إطار المنافسة المستمرة مع الدول الأوروبية بشأن السيطرة على الأسواق النووية فى العالم فإن إخلاءها لأى مكان أو تخليها عن أى دولة سوف يكون سبباً لملء هذا المكان من جانب المنافس. فى هذا الصدد كتبت وكالة الأنباء الروسية الرسمية: إن انتشار أخبار بشأن تقديم اقتراحات أوروبية - الاتحاد الأوروبى - بخصوص بناء عشرة مفاعلات لتوليد الطاقة النووية قد أقلق روسيا أكثر من ذى قبل. بالنسبة لروسيا فإن هذه الخطوة بمثابة "منافسة" قادمة .. إن الروس يعتقدون أن صناعتهم النووية ليست قوية بالقدر الذى تجعلهم غير خائفين من المنافسة الشريفة.

فى ٢٠٠٤/١٢/٢١ أعلن الكسندر روميانتسوف رئيس الوكالة الفيدرالية للطاقة الروسية فى مؤتمر صحفى حاشد ضم صحفيين روسيا وأجانب عُقِدَ فى موسكو، أعلن أن "الاتحاد الروسى يمكنه إقامة سبعة مفاعلات نووية أخرى لإيران بقيمة ١٠ مليارات دولار.

فى هذا الصدد فإن الشركات الروسية بصدد الانتهاء من بناء أول محطة نووية فى مدينة بوشهر وهناك توافق مبدئى بشأن البدء فى المراحل التمهيدية لإنشاء محطة نووية إيرانية ثانية حيث تجرى الآن مفاوضات بين مسئولى الدولتين. إن الاتحاد الروسى مهتم بتقديم المساعدة إلى إيران فى تنمية برامجها النووية. لقد أعلنت طهران عن نيتها طرح مناقصة جديدة لإنشاء محطات نووية أخرى فيها ومن جانبها أعلنت الشركات الروسية عن رغبتها فى المشاركة الفعّالة فى هذه المناقصة والفوز بها. الخلاصة أن أهمية الوجود والمشاركة فى السوق النووية الإيرانية قد بلغ قدراً من الأهمية الاستراتيجية لدرجة دفعت الرئيس بوتين لتأكيد هذا الأمر والتنويه إلى أنه لا يجب توظيف البرنامج النووى الإيرانى بشكل سيئ فيما يخص عرقلة القدرات الروسية فى مجال المنافسة النووية من جهة وتحديث القدرات التكنولوجية الذاتية من جهة أخرى". ما سبق يؤكد الأهمية المطلقة لضرورة الوجود فى السوق النووية الإيرانية سعياً وراء العملات الصعبة فضلاً عن الإصرار على تأكيد أن التخلى عن إيران يعنى تسليم روسيا أمام الضغوط الأمريكية التى تسعى - ضمن ما تسعى إليه - نحو ملء مكان روسيا فى حال مغادرتها إيران. من هنا تبدو الحجج التى تقف خلف رفض روسيا اتخاذ عقوبات ضد إيران حيث لن يصبح مثل هذا الأمر فى مصلحة الأمن القومى الروسى.

ج- السعى من أجل المشاركة فى إدارة "الأزمة النووية الإيرانية":

هذا المبدأ ناتج عن رؤية الخبراء الروس القائمة على حفظ الاستقرار الاستراتيجى من جهة وعدم الاصطدام مع الغرب حول إيران من جهة أخرى. فى إطار هذه النظرية أو هذا التوجه فإن "الاستقرار الاستراتيجى" يتقدم - أو يتغلب - على المنافسة الاستراتيجية .. أن الحكومة الروسية - وهى تدرك أن إحالة الملف النووى لمجلس الأمن واتخاذ عقوبات ضد إيران سوف يوجد صعوبات كثيرة لروسيا - تبذل جهوداً كبيرة بشأن المشاركة فى إدارة الأزمة النووية الإيرانية، فى هذا الإطار يأتى تأييد المباحثات الإيرانية والاتحاد الأوروبى وتقديم بعض المشاريع والاقتراحات والإصرار على ضمان تحقيق التعاون عن طريق عقد الاتفاقيات التكميلية مثل إعادة الوقود المحترق .. يُعد ذلك كله من جملة الطرق والوسائل المطروحة من جانب روسيا. بشكل طبيعى فإن أدوات أخرى مثل العضوية الدائمة فى مجلس الأمن، والعضوية فى مجموعة الدول الثمانى والتمتع بعلاقات سياسية جيدة مع إيران سوف تعين روسيا وتساعدها على إعمال إدارتها فى الأزمة النووية الإيرانية ويبدو أن المسئولين الأمريكيين والأوروبيين قد وصلوا إلى النتيجة القائلة بأن تحقيق التوفيق والنجاح فى التعامل مع البرنامج النووى الإيرانى لن يصبح مُيسراً دون مشاركة روسيا.

فى هذا الصدد يعتقد "تشار لزجرانت" أنه من اللازم تحقيق الوحدة بين القوى الأوروبية من أجل ضمان أى نجاح فى التعامل مع الملف النووى الإيرانى ولابد أيضاً العمل على أن تدخل روسيا دائرة الصراع (المشكلة). من جانبه يقول "مارك ليونارد" مدير القسم السياسى فى المركز الأوروبى للإصلاحات: توجد قناعة مفادها ضرورة أن تسعى أوروبا والولايات المتحدة لجذب الصين وروسيا إلى موقفهما لأن دورهما - أى دور روسيا والصين - يعد دوراً حيوياً وجوهرياً عند اتخاذ أى قرار دولى فى هذا الصدد.

إيران وتحـــديات الثـــورة الثـــقـــافـــيـــة

■ مهر انكيزكار ■ شرق (الشرق) ٢٠٠٦/٥/٢٥

تحولت إيران إلى بلد العجائب، فبعد تدخل الحكومة فى مختلف مجالات الحياة الخاصة، الثقافية والاجتماعية صار القانون بلا قيمة وظهرت الفوضى الثقافية بأشكال متعددة، ويستعد المتشددون لحشد إمكانياتهم للقيام بثورة ثقافية جديدة عن طريق استثمار هذه الفوضى. فهم يستعدون لمشروع الهجوم على الحريات الجامعية ويريدون القضاء على الإنجازات القليلة. كما وضعت الحكومة يدها فى مجال النشر حتى تسد الطريق تماما على تبادل الفكر و تعوق إنتاج وتوزيع البضاعة الثقافية.

ففى كثير من الأحداث التى وقعت حتى الآن قامت الحكومة الحالية بالالتفاف حول الهيئات القضائية نفسها ووصفت استقلال القوة القضائية بأن رائحة "الذاتية ومحورية الذات" تصدر منها. وهو مناخ يتم فيه دهس القواعد والأعراف دون خوف من أى مؤاخذة.

وقد زاد سعى الحكومة لتعميق الانغلاق الثقافى فى مجالين محددين، هما:

١- مجال الحريات الجامعية: حيث أهملت الحكومة القوانين بحرمان الجامعيين طلابا وأساتذة من حقوقهم. وقد سمحت وزارة العلوم لنفسها بحرمان عدد من الطلاب من أداء الامتحانات وفقا لميولهم السياسية، كما وضعت فى قائمة الطرد والتطهير العديد من الأساتذة الكبار الذين عملوا بالتدريس لسنوات طويلة منذ قيام الثورة الثقافية حتى الآن وكانوا دائما تحت مجهر الأجهزة الأمنية.

وبهذا الأسلوب المستبد تضرب الحكومة الحريات الجامعية القليلة فى الصميم، فجميع الحريات محدودة ومقيدة بشروط وفقا للبناء القانونى السياسى للجمهورية الإسلامية. ولكن الحكومة لم تكتف بهذه القيود فهى تتجاوزها حتى تقضى على تلك الحريات المحدودة التى يمكن الحصول عليها فى الجمهورية الإسلامية، فالطلاب المفصولون والأساتذة الذين وضعت أسماؤهم فى قائمة الفصل المنتظر هم بوجه عام من الذين استخدموا الإمكانيات الأكاديمية فى الدعوة إلى الإصلاح وإقرار سيادة القانون ولم يفعلوا شيئا أكثر من هذا.

تأتى الأنباء من إيران أن هناك من يدعو إلى "ضرورة قيام ثورة ثقافية ثانية" وهم يريدون القضاء على الحريات الأكاديمية القليلة تحت غطاء المناخ السياسى الإيرانى الذى تسيطر عليه الأزمة النووية. فالظروف الإيرانية الحالية لا تشبه الظروف التى كانت تعيشها إيران عند قيام الثورة الثقافية الأولى. ومع ذلك هناك سعى لتصفية القوى الإصلاحية وذات الفكر الآخر من البناء الجامعى فى إيران، وقد اتخذت الحكومة من الأزمة النووية ذريعة وغطاء لهذه التصفية. وإذا كانت لا تريد لهذه الأزمة أن تنتهى فإن ذلك لأنها ستتمكن من إيجاد مبرر لانتهاك القانون ومحاربة الثقافة وإقصاء الجامعيين.

٢- فى مجال النشر

لم تراع وزارة الإرشاد الإسلامى خطة هيئة محافظة مثل المجلس الأعلى للثورة الثقافية فقد أهملت الوزارة علنا الضوابط والأعراف المتحكمة فى مجال النشر وإصدار تصاريح الأفلام وغيرها من المنتجات الثقافية. فقد أعلن أن القانون والضوابط ليست وحيا سماويا لا يمكن تغييره. ومن هنا يتصرف العاملون بوزارة الإرشاد وفقا لأهوائهم وكأنهم أضفوا صورة الوحى الإلهى على ميولهم السياسية.

يتجرع الناشرون الإيرانيون سم الرقابة المرير فى عهد الحكومة الحالية أكثر من أى وقت مضى. فالعاملون بوزارة الإرشاد يطالبون الناشرين - وفقا لأهوائهم وفى خروج سافر على القانون- باستصدار تصريحات لنشر الكتب التى حصلت على تصاريح من قبل ودمغت بالتأشيرة الصريحة "تصريح دائم بالنشر". وعندما يقدم لهم الناشرون التصاريح يقومون بفصل أختام الدولة وتوقيعات المسئولين السابقين بالوزارة وبالتالى يلغى التصريح بنشر الكتب التى طبعت من قبل أكثر من مطبعة ولم يصدر فى حقها أى اعتراض أو شكوى من الجهات القضائية، فلا يستطيع الناشرون إعادة طبعها إلا إذا حصل على تصريح جديد ونحن نعرف أن هذا مستحيل فى ظل هذه الظروف فقد تحول الحصول على تصريح بنشر كتاب جديد إلى ضرب من ضروب الخيال. ويبدو أن مسئولى وزارة الإرشاد يريدون إخلاء الساحة من أهل الفكر والثقافة رغم أن كبراءهم يظهرون على التليفزيون الإيرانى فى حوارات باعثة للأمل.

ومع كل هذا فإن الشعب الإيرانى المتعطش إلى المعرفة والحضور إلى المحافل الثقافية يحافظ على روحه المتلهفة فى هذا المناخ الملتهب القاسى بالتعلق بالأمل فى تحقق

المعجزة ويقبل إقبالا كبيرا على معرض الكتاب الذى يقام فى ظروف غير مناسبة على الإطلاق. ففى هذا المناخ نرى السيدات من الناشرات والكاتبات يقفن عزلا ودون الحصول على تصريح من الحكومة وقد فرشت كل منهن سجادة على أرضية المعرض الخشنة لبيع الكتب.

حقا لقد تحولت إيران إلى بلد العجائب. فبدلا من أن تتيح زيادة أسعار النفط فرصا للشعب إذ بهذه الفرص تضيع لمصلحة العناصر المستغلة الفاسدة. فمن المستفيد من ارتفاع أسعار النفط؟ فالحكومة لا تهتم حتى بغذاء الروح واحتياجات أبدان الإيرانيين المتعبة الظمأى ووضعت على رأس أولوياتها أمورا أخرى مثل الطاقة النووية، وكأن الهدف الوحيد هو إثارة حساسية العالم تجاه بلد يعانى كل أنواع الأزمات الاجتماعية والسياسية وتحويله إلى عنصر خطير فى المجموعة العالمية. هل الاستمرار فى هذه السياسة يفيد المصالح القومية أم المصالح الحزبية؟

تحديث الإسلام أم أسلمة الحداثة؟

■ حسن يوسفى اشكورى ■ شرق (الشرق) ٢٠٠٦/٥/٢٤

ألقى يورجن هابرماس الفيلسوف الألمانى الشهير محاضرة فى الثامن والعشرين من نوفمبر عام ٢٠٠٥ بمناسبة حصوله على جائزة هولبرج من جامعة النرويج، وكانت هذه المحاضرة تحت عنوان (الدين على الصعيد العام)، وأثناء هذه المحاضرة أوضح، من الناحية الفلسفية، نقاط جديرة بالاهتمام فيما يتعلق بالتفاهم والتعامل بين المؤمنين وغير المؤمنين فى العالم المعاصر.

هذه المقالة ترجمت أخيراً ونشرت فى إيران وتم استقبالها بحفاوة فى أوساط المثقفين الإيرانيين.

وللتدليل على أهمية الموضوع وما يحظى به هابرهاس من مكانة رفيعة كمثقف علمانى انتقادى، وكذلك زيادة صور العنف فى العالم والحاجة الماسة لسيادة السلام بين الجميع وجدت الحاجة ملحة لعرض مثل هذه المقالة حتى تخطو إلى الأمام على درب تدعيم التفاهم والعدالة والتواؤم بين الجميع.

كانت الفكرة الرئيسية لهابرماس فى هذه المحاضرة تتمثل فى إقامة المجتمع العالمى على أساس التفاهم والتعامل بين تيارين مؤثرين هما تيار العلمانيين والدينيين أو الملتزمين بالدين كنهج للحياة.

و يمكن تلخيص توصياته للوصول إلى هذا الهدف فيما يلى:-

١- تصحيح الأسس المعرفية للعلمانية والسمو بها إلى مرحلة ما بعد العلمانية، وكذلك تطوير الأسس الفلسفية والمعرفية للدين مع التعامل الهرمونيطيقى والتعددى والتسامى على تلك المرحلة للوصول إلى ما بعد الميتافيزيقية.

٢- الاعتراف رسمياً بوجود كلا التيارين فى العالم المعاصر.

٣- قبول فوائد الحداثة وتعريفها للدينيين، وفائدة الديانة وتعاليمها المعنوية الأصيلة من أجل السلامة الأخلاقية للعصر الحديث.

٤- الحرية لجميع المواطنين (دينيين أو غير دينيين) فى حق الاستفادة من إمكانات المجتمع والدولة.

٥- التحاور بقصد التذكرة، والوصول إلى تفاهم وتعايش إنسانى سلمى فى محيط ديمقراطى عادل.

إن هذه الأصول الخمسة المذكورة أؤيدها بشدة ولذا لن أتحدث عنها، ولكننى أريد أن تسمحوا كرجل دين مسلم ينتمى إلى تيار المفكرين الدينيين التقدميين فى إيران أن أقول عدة نقاط فى هذا المجال.

بداية يمكن الإشارة إلى أنه يوجد فى العالم الإسلامى حالياً وحتى بين المسلمين الأوروبيين أربعة تيارات إسلامية اجتماعية فعالة ومؤثرة هى:

١- تيار الإسلام التقليدى غير السياسى الذى لا يهتم كثيراً بالحياة الحديثة وأصحابه لهم اهتمامات دينية وشريعية والإسلام فى نظرهم يساوى الفقه والأخلاق.

٢- التيار الإسلامى الأصولى وهو غير سياسى يقبل الحضارة والثقافة الإسلامية القديمة على أنها ميراث تاريخى وقيمى، مع التوجه الفلسفى التصوفى وأحياناً الفقهى الكلامى، وغالباً ما يدور تفكير أصحابه حول المحافظة على هذا الميراث أو تقديمه إلى العالم المعاصر.

إن المفكرين الدينيين لهذا التيار لا يوجهون أى نقد للمعارف والثقافة الرائجة بين المسلمين، فى حين أنهم ينقدون فى الأغلب الحداثة وكل منجزاتها وفى الحقيقة أنهم مجددون وليسوا متجددين.

٣- التيار الإسلامى السلفى وهو فى الأساس يسعى إلى إحياء السيادة السياسية الإسلامية، ولا يهتم بالثقافة والحضارة إلى حد كبير، ويرى منظرو هذا التيار أن الاستعمار الغربى هو عدو الدين وكان العقبة التى منعت قيام الخلافة الإسلامية، ليس هذا فحسب وإنما يعتبرون الحضارة والثقافة الغربية الجديدة تتعارض مع الإسلام ومصالح المسلمين، وهم أهل سياسة ونضال وجهاد ويستخدمون أى وسيلة للتصدى للعالم الغربى وإحراز النصر السياسى عليه.

٤- تيار المفكرين الإسلاميين التقدميين، وهم المثقفون الذين يأملون فى تحقيق مشروع إرساء الحضارة الإسلامية الحديثة، يعتقد مناصرو هذا التيار أنه يمكن من خلال إحياء الإيمان الأصيل وانتزاع الخرافات وفصلها عن صحيح الدين، وإحياء الاجتهاد فى الأصول والفروع، وعقلنة الفكر والعقيدة والتقاليد الدينية، ونقد التاريخ التقليدى للإسلام، يمكن من خلال ذلك كله إعادة بناء الفكر الإسلامى.

مع هذه التفاوتات والاختلافات من الواضح أولاً، أن المتلقين الذين اهتم بهم هابرماس والذين دعاهم إلى سيادة ثقافة السلام وسياسة التفاهم والتحاور بين الثقافات هم المفكرون الإسلاميون التقدميون وليس التقليديين أو الأصوليين أصحاب الفكر المطلق لأن التقدميين وحدهم هم التيار الإسلامى الذى يقبل أسس الحداثة ومنجزاتها مثل العلم والعقل النقدى والديمقراطية والحرية والعدالة وحقوق الإنسان وهم فى الأساس إسلاميون أو على الأقل متوافقون مع الإسلام.

ثانياً، هم بحكم طبيعتهم الثقافية التى تقتضى الاستناد على العقل النقدى ينتقدون التقاليد فى التراث الإسلامى (الإسلام التاريخى) فضلاً عن نقد أسس ومنجزات الحداثة أيضاً.

ينبغى إضافة أن نقدهم للتقليدية والحداثة هو فى الحقيقة استعلاء وليس نفيا أو تدميرا.

ثالثاً، المشروع الرئيسى للمفكرين التقدميين الإسلاميين هو تحديث الإسلام وليس أسلمة الحداثة، والسبيل الوحيد لتحقيق هذا المشروع يرتبط بالتفاهم مع المفكرين الآخرين وإقامة حوار نقدى معهم، وليس بتعامل القوة والجبر أو الحرب والعداء.

الحقيقة أن الإسلام الانتقادى يمثل نهجاً مقبولاً بالنسبة للمثقفين التقدميين، وهو نقطة فاصلة بين التقليدية والحداثة، يقوم الإسلام الانتقادى على أسس محددة وهى:

- النقد العقلانى، نقد كل شئ من ثقافة وفكر واجتهاد إسلامى.
- تحرر الإنسان من السجون الأربعة، الطبيعة، المجتمع، التاريخ، الذات.
- إعلان صورة مختلفة للسلطة.
- التحاور والتفاهم المشترك والتذكرة.

إن الديمقراطية التى يرغب فيها المفكرون التقدميون الإسلاميون، هى فى الإساس ديمقراطية المشاركة والتفاهم، وهذا النوع من الإسلام الانتقادى الذى كان قد عرف فى إيران على يد على شريعتى يتقارب مع النظرية الانتقادية الشهيرة لمدرسة فرانكفورت، ومع الالتفات إلى أهمية الصعيد العام فى النظرية الانتقادية يمكن أن تقدم هذه القاعدة المستخلصة وهى أن أنسب طريق للوصول للحقيقة والدين هو الصعيد العام بمعنى طبقة عوام المجتمع.

وضمن الترحيب بتوصيات هابرماس أقول أن التغيير المعنوى للإنسان والعالم المستمد من الدين هو ما تفقده الحضارة الحديثة.

قال إقبال اللاهورى الباكستانى فى أوائل القرن العشرين فيما يتعلق بنقد العالم الحديث اللادينى: إن أكبر نقائص العالم الحديث هو أنه قد تم تفريغه من العنصر الروحانى المعنوى.

لذلك فإن المفكرين التقدميين أمثال إقبال اللاهورى فى باكستان وشريعتى فى إيران حاولوا تقديم رؤية للإنسان والعالم الحديث، وهى رؤية توحيدية معنوية أخلاقية تعالج هذا النقص، وعلى الرغم من هذه النقاط التى تم اقتراحها فإن جميع المفكرين والمثقفين الدينيين فى جميع الأديان وبخاصة المسيحية والمثقفين العلمانيين وحتى المعادين للدين كل أولئك يدعمون علاقاتهم الفكرية والثقافية مع المفكرين الإسلاميين التقدميين فى سائر أرجاء العالم ومنها إيران.

لقد أوضحت التجربة أن أى تحول يحدث فى العالم الإسلامى دون الاستناد إلى تيار التقدميين يعد أمراً غير ممكن، أو على الأقل تواجهه صعوبات كثيرة، إن ما قدمه المفكر هابرماس هو أنه يجب على المتدينين

لضمان بقائهم فى العالم المعاصر أن يكونوا قادرين على ترجمة أفكارهم على النحو الذى يمكن أن يكون مفهوماً بالنسبة للعلمانية، فى هذه الحالة نجد ان المثقفين الإسلاميين التقدميين هم وحدهم الجماعة التى لديها الصلاحية العلمية والأخلاقية للتفاهم مع العالم، وهم أيضاً القادرون على التوافق مع التطور الفكرى والعقلى للمسلمين فى ظل التحولات الاجتماعية والسياسية التى يمرون بها، فى الوقت نفسه لا يعنى هذا الكلام أنه لا ينبغى التحاور مع التقليديين أو حتى الأصوليين لأن فتح باب الحوار مع أى تيار كان لا يخلو من فائدة، لكن الأمر الجدير بالذكر أن حل مشكلة العنف فى العالم والتصدى للإرهاب من النوع الإسلامى أو ما سوى ذلك لا يمكن تحققه من خلال العنف والقمع ليس هذا فحسب بل إن ممارسات العنف والقمع ستصب لمصلحة الأصوليين وتدعيم ممارسات العنف.

ينبغى على السياسيين والمفكرين فى الغرب الالتفات إلى الجذور العميقة للعنف فى العالم وبخاصة بين المسلمين، ويبدو أن هناك عدة عوامل أدت إلى ظهور وتدعيم وانتشار الأصولية العنيفة داخل العالم الإسلامى وهى:

- سيطرة الاستعمار الغربى على الدول الإسلامية لعدة قرون.
- اتخاذ أوروبا كمحور للعالم والاحتقار التنظيرى والفعلى للمسلمين والمجتمعات الإسلامية بشكل متكرر.
- فشل التنظيمات الاجتماعية الحديثة أو شبه الحديثة داخل الدول الإسلامية بضغط من الحكومات والسياسيين العلمانيين.
- الفقر والحرمان المتزايد واتساع الفجوة بين الطبقات، والفصل بين الشمال والجنوب.
- استمرار الاستبداد فى دول الشرق الأوسط الإسلامية.
- ضعف تيار المثقفين والمفكرين الإسلاميين التقدميين.

بغير الالتفات إلى هذه الجذور وتقديم حلول منطقية وعملية لها، سيفشل أى إجراء أو محاولة للحل، أو على الأقل ستكون غير كافية.

ليس من الصحيح معاداة أصول الدين والقيم الدينية والإسلامية بحجة مكافحة العنف أو الإرهاب والأصولية، وكما أن استبعاد الحداثة ومنجزاتها من حياة المتدينين أمر غير ممكن، فإن حذف الدين من الحياة الحداثة أمر غير ممكن كذلك، وليس من المفيد إذا كان من الممكن.

ولن يتأتى من ذلك سوى العنف والقمع، وهذا يعنى تدمير جميع القواعد الفلسفية والإنسانية وامتيازات العالم الحديث العلمانى.

ولا ينتظر من رجال الحكم وأرباب السلطة الكثير فى هذا الأمر، لكن المثقفين دعاة السلام ينبغى ألا يتخلوا عن نهج التفاهم والتحاور والعدالة بأى حال من الأحوال، كما أنه ينبغى على عامة المسلمين أيضاً عدم الاستسلام للمتطرفين.

١- طوابع البريد الإيرانية

■ أ.د. محمد نور الدين عبد المنعم
كلية اللغات والترجمة - جامعة الأزهر

يعرف العلامة دهخدا في موسوعته "لغت نامه" طابع البريد بقوله : هو ورقة صغيرة لها أربع زوايا تطبع عليها علامة البريد ويُكتب عليها ثمنها، وتلصق في مكتب البريد على المظروف وغيره، وتدل على دفع أجر البريد وتوصيل الرسالة، وهي في الدوائر الحكومية تدل على سداد حق الدولة، ولفظ "تمبر" المستخدم في الفارسية مأخوذ عن اللغة الفرنسية TIMBRE، وقد تحول في لغة الحديث إلى "تمر"، ويقال له في اللغة اللاتينية -TYMPA NUM، وأول طابع بريد إيراني طبع في عام ١٨٦٨م (١٢٨٥هـ) وذلك طبقاً لما ذكره كتالوج "شامبيون" عن طوابع البريد .

وقد استخدمت طوابع البريد لأول مرة في العالم عام ١٨٤٠ م ؛ ففي ذلك العام اقترح أحد موظفي البريد في إنجلترا على إدارة البريد الإنجليزية طبع الطوابع البريدية واستخدامها، وقد قبل اقتراحه لتسهيل أعمال البريد ؛ ذلك لأن موظفي البريد كانوا حتى ذلك التاريخ يواجهون مشكلات كثيرة، حيث كان أصحاب الرسائل يتذرعون بحجج كثيرة حتى لا يدفعوا أجر توصيل رسائلهم، وكان من نتيجة ذلك أحياناً اضطرار رجال البريد إلى إعادة الرسائل لمن أرسلوها نظراً لأنهم لا يريدون دفع أجور توصيل هذه الرسائل، والجدير بالذكر أن أجر توصيل الرسائل قبل انتشار طوابع البريد كان يؤخذ قياساً على طول المسافة.

وفي عام ١٨٤٠م قدم أحد وزراء الحكومة البريطانية ويدعى "سير راولندهيل" المشروع المقترح من قبل رجال البريد والذي يدعو إلى استخدام طوابع بريدية إلى البرلمان الإنجليزي، وعرض على نواب البرلمان لأول مرة نموذجاً صغيراً جداً من الطوابع التي يجب أن يلصقها مرسل الرسالة على ظهر المظروف ويشتريه من مكتب البريد، وتم قبول هذا المشروع والموافقة عليه، وهكذا ظهر أول طابع بريدي، وكانت قيمته بنساً واحداً ويحمل صورة الملكة فيكتوريا، وما زالت نماذج قليلة وغالية الثمن منه موجودة وتعرف بين هواة جمع الطوابع باسم (پني بلاك) PENNY BLACKأي : (البنس الأسود) . وقد رحبت معظم دول العالم، خاصة الدول الأوروبية بهذا الاختراع الذي قدم تسهيلات كثيرة للأعمال البريدية، وقامت إيران أيضاً التي أسست ما كان يسمى بالـ "چاپارخانه" أو مراكز البريد بطبع ونشر طوابع البريد بعد ذلك.

وكلمة چاپار كلمة تركية معناها الرسول أو ساعي البريد، ومنها كلمة چاپارچي بالمعنى نفسه أيضاً، وكان رئيس سعاة البريد يسمى چاپارچي باشي . أما الـ "چاپارخانه" فتعني محطة أو مكتب البريد، وقد أنشئت هذه المحطات أو مراكز البريد منذ الدولة الهخامنشية، وكانت هذه المراكز تبعد عن بعضها البعض أربعة فراسخ، ويوجد بكل مركز فندق أو استراحة، واستخدمت الجياد السريعة لنقل البريد الحكومي من مركز إلى مركز، وقد نسب البعض إنشاء هذه المكاتب البريدية أو الـ "چاپارخانه" إلى كوروش .

ويعتبر انتشار الطوابع في إيران هو إحدى ثمار رحلة ناصر الدين شاه القاجاري إلى أوروبا ؛ فقد فكر في إصدار الطوابع البريدية فسافر إلى فرنسا، وبعد أن قام والوفد المرافق له بمباحثات مع المسئولين عن البريد والتلغراف انتهى الأمر بأن أحضر معه إلى إيران نماذج من الطوابع التي أعدت في أوروبا، واتخذ القرار من قبل الحكومة لطبعها، ومن نماذج الطوابع التي صدرت أيضاً ثلاثة نماذج من طوابع "ريستر" التي كانت تستخدم في الإنفاق الحكومي ولم تنتشر، ولا يعتبر مالكو مجموعات البريد الطوابع التي طبعت لأول مرة (١٨٦٨م الموافق ١٢٨٥هـ مطبعة بارو في باريس وتصميم ريستر) طوابع رسمية، وهي طوابع مسننة (دندانه دار) ورقيقة وعليها شعار "الأسد والشمس" وأرقام فارسية، ولم تستخدم نماذجها ذات اللون الأخضر من فئة ٢ شاهي وفئة الشاهي الواحد في إيران .

أما المجموعة الثالثة من الطوابع الإيرانية فهى الصادرة عام ١٩٠٧م وهى التى تمت إعادة طباعتها عام ١٩١٢م، وفى هذه السنة تم إحداث تغييرات فى الكليشيهات وطبعت على ورق أبيض، وهى مسننة . وتحتوى هذه الطبعة أيضاً على مجموعتين . وأول ملك وضعت صورته على الطوابع هو ناصر الدين شاه، وقد طبعت رابع مجموعة من الطوابع الإيرانية وعليها صورته عام ١٩١٣م (١٢٩٣ش) والصورة مقتبسة من لوحة مرسومة له، وفى هذه الصورة التى رسمها أحد المصورين الأجانب يوجد شعار الأسد والشمس تحت صورة الملك .

وشعار الأسد والشمس هو الشعار الرسمى السابق لإيران قبل الثورة الإسلامية، وهو عبارة عن شكل مكون من أسد يرفع سيفاً فى يده اليمنى وتسطع الشمس خلفه، كما يطلق مصطلح "شير وخورشيد سرخ" (الأسد والشمس الحمراء) على جمعية خيرية فى إيران كانت موجودة قبل الثورة الإسلامية، وتغير اسمها بعد الثورة إلى "الهلال الأحمر"، وقد نشأت هذه الجمعية فى إيران فى عام ١٩٢٢م (١٣٠٢ش) وتولى رئاستها الفخرية رضا شاه .

وقد تزايد عدد طوابع البريد الإيرانية تدريجياً، حيث صدر فى عهد ناصر الدين شاه أربعة وستون طابعاً، وصدر فى عهد مظفر الدين شاه مائة وأربعة وسبعون طابعاً، وصدر فى عهد محمد على شاه إثنان وسبعون طابعاً، وصدر فى عهد أحمد شاه مائة وسبعة وستون طابعاً، وصدر فى عهد رضا شاه الكبير مائتان وأربعة وأربعون طابعاً، وصدر فى عهد ابنه محمد خمسمائة وثمانية طوابع بريد . أما عدد الطوابع التذكارية فهى تصل إلى نحو مائة وخمسة وثلاثين طابعاً حتى قيام الثورة الإسلامية .

وهناك مجموعات من طوابع البريد لم يكتب لها الانتشار والتداول ومنها الطوابع التى صدرت فى مناسبات معينة كالطوابع التذكارية التى صدرت بمناسبة مرور خمسين عاماً على سلطنة ناصر الدين شاه وكان سعرها ٢ شاهى ولونها أخضر، وعليها صورة ظرف بريد، وكان هذا الطابع قد أعد للبيع ولكن قبل بيعه فى مكاتب البريد قتل ناصر الدين شاه ولم يستخدم . ومن الطوابع التى لم تنتشر أيضاً فى إيران الطوابع المحلية ومنها الطابع الذى طبع فى عام ١٩٣٨م (١٣١٧ش) بواسطة بريد مدينة تبريز لتحصيل دخل أكبر، وكتب فوقه باللاتينية . POSTE LOCAL TABRIZ

وهناك طوابع بريدية صدرت فى مناسبات ثورية ففى عام ١٩٢٠م قامت حركة ثورية فى "لار" بزعامة سيد عبد الحسين مجتهد، وقد بادرت بنشر طوابع بريدية كتب عليها "پست ملت اسلام" (بريد الأمة الإسلامية)، وفى الوقت نفسه قامت حركة ثورية أخرى فى كازرون تدعى اللجنة الوطنية بكازرون (كميته ملى كازرون) وختمت طوابع أحمد شاه بخاتم "ملت كازرون ١٣٣٥هـ (١٩١٦م)"، وفى عام ١٩١٩م (١٢٩٩ش) قامت جماعات متعددة فى نواحى رشت وكيلان بقيادة ميرزا كوچك خان جنكلى بمعارضة الحكومة المركزية ونشرت طوابع خاصة تحمل صورة كاوه الحداد (كاوه آهنكر) والعلم الأحمر وجملة "پست انقلابى ايران - كيلان ٢٥ ثور ١٢٩٩ش" (١٩١٩م) (البريد الثورى الإيرانى - جيلان).

والمعروف أن كاوه كما تروى الأساطير الإيرانية كان حداداً فى أصفهان وله ولدان قتلهما من يسمى الضحاك ليطعم من مخيهما ثعبانين كانا على كتفيه مما أغضب كاوه فرفع جلداً يقى به ثوبه من شرر كور الحدادة على رمح، وجعل من الجلد والرمح علماً للثورة على الضحاك، وقيل إن هذا العلم ظل شعاراً لإيران حتى وقع فى يد العرب .

أما المظاريف المختومة بخاتم اليوم (پاكت مهر روز) ؛ فقد كان معتاداً لدى بعض دول العالم أن يشترى المهتمون بجمع الطوابع المظاريف التى تطبع فى يوم صدورها من قبل وزارة البريد أو من قبل أشخاص آخرين بهذه المناسبة، ويلصقون الطابع المنشور فى نفس اليوم على المظروف المخصص لذلك، ويختمونه بخاتم اليوم نفسه، وفى إيران انتشر أيضاً المظروف المختوم بخاتم اليوم (ربما يوم صدور الطابع) منذ عام ١٩٤١م (شهريور ١٣٢٠ش) مع انتشار الطوابع التذكارية .

ومن أنواع الطوابع المعروفة الطوابع غير المسننة (تمبر هاى بى دندانه) وهى كما يتضح من اسمها تفتقد للأسنان، ويتم تقطيعها بواسطة المقص وقد ترك إصدار هذا النوع من الطوابع . وفى إيران تم طبع طوابع غير مسننة لأول مرة عام ١٩٠٠م (١٢٨٠هـ) وهذه الطوابع المطبوعة فى طهران وعليها شعار الأسد والشمس باللون الأحمر . وأول مجموعة من الطوابع الغير مسننة هى الطوابع المعروفة باسم "باقرى"، والجدير بالذكر أنه تم طبع مجموعات ريستر قبلها بدون أسنان ولم تستخدم فى البريد، وتعتبر ضمن الطوابع غير الرسمية.

وهناك أيضاً الطوابع المسننة (تمبرهاى دندانه دار) وهى عبارة عن الطوابع التى تكون هناك خروم على جوانبها والهدف من التخريم ووجود الأسنان هو تسهيل نزعها من فروخ الطوابع الكبيرة التى يحتوى الواحد منها على خمسين طابعاً أو مائة طابع . ووجود هذه التخريمات مفيد جداً لمعرفة الطوابع المزيفة من الطوابع الأصلية، ولذلك يذكرون عدد الأسنان فى كتالوجات الطوابع، ويستخدم جهاز يسمى (ادونومتر) أو (دندانه

سنج) فى الفارسية، فى عد أسنان الطوابع، والأدونومتر عبارة عن ورقة مقواة فوقها رسوم مطبوعة (جرافيك) يقاس عليها عدد الأسنان بوضع الطابع فوقها . وأسنان الطوابع الإيرانية أحد عشر سناً بشكل عام، ولكن أسنان طوابع العالم بين ٧ و ١٧ سناً .

هناك أيضاً ما يسمى بـ "العلامة المائية" أو "فيليجران" (FILIGRANE)، والمقصود بهذا المصطلح العلامة الموجودة فى المتن الأصلى للطابع (فى عجينة الورق) . وإذا عرضنا الطابع لمصدر إضاءة فسوف نرى هذه العلامة المائية، ولكن يوجد أحياناً طوابع لا يمكن رؤية هذه العلامة فيها بمجرد النظر إليها، ولذا يمكننا الاستفادة من البنزين فى البحث عن وجود هذه العلامة، وذلك بأن نضع الطابع على سطح قاتم بحيث يكون ظهره إلى أعلى ثم نصب عدة قطرات من البنزين عليه حتى تتضح العلامة، ولكن الطريقة الصحيحة لرؤية العلامة هى الاستفادة من جهاز بيان العلامة (دستكاه فيليكران سنج) والمسمى (فيليجرانومتر) ؛ وهو عبارة عن جهاز يوضع فيه الطابع فتظهر العلامة، وفى الكتالوجات الخاصة بالطوابع يرسمون أيضاً صورة العلامة بجوار الطوابع . وإذا لم يرد حديث حول العلامة فى كتالوج الطوابع فإن هذا يكون دليلاً على أن الطابع ليس به علامة، ولا شك فى أن وجود علامة على الطابع تزيد من قيمته حيث لا يمكن تزويره أو تقليده مع وجود هذه العلامة فيه، ومع شديد الأسف فقد زورت طوابع إيران القديمة والقيمة بسبب عدم وجود علامة بها وبساطتها مما أفقدها قيمتها العالمية .

وفى تاريخ نشر الطوابع الإيرانية استعملت العلامة لأول مرة فى مجموعة طوابع تتويج أحمد شاه، وكانت علامتها عبارة عن صورة أسد وتعرف بالعلامة رقم "١" . ومنذ ذلك التاريخ وحتى ١٤ مرداد ١٣٣٤ش (١٩٥٥م) لم نعد نرى علامة فى الطوابع الإيرانية، إلى أن استخدموا فى هذه السنة علامة عرفت باسم العلامة رقم "٢" فى مجموعة الطوابع الخاصة بمرور خمسين عاماً على الحركة الدستورية، كما استخدمت علامة أخرى فى مجموعة فيصل التذكارية وهى التى عرفت بالعلامة رقم "٣" .

ومعظم طوابع دول العالم بها علامة، وفى الغالب تكون العلامة عبارة عن شعار الدولة، وكمثال على ذلك نذكر إنجلترا وعلامتها عبارة عن التاج الذى يشاهد على طوابعها . ويوجد فى طوابع ألمانيا النازية علامة مشتركة، وترى فى طوابع الهند وأفغانستان علامة النجمة الخماسية (ستاره پنج پر) .

وإذا أردنا معرفة أنواع الطوابع من ناحية استخدامها وأسباب طبعها نجدها على عدة أنواع، منها :

١- الطوابع العادية التى تستخدم لنفقات المظاريف البريدية وهى التى تعرف باسم المجموعات الطويلة (لانگ سرى = سرى هاى طويل) . وفى إيران أطول مجموعة طوابع عادية هى مجموعة صورة أحمد شاه التى يصل عددها إلى عشرين وتبدأ من فئة شاهى واحد وتنتهى إلى فئة ٣٠ قراناً، وقد طبعت فى عام ١٩٠٩م (١٢٨٩ش) .

٢- الطوابع التذكارية (تمبرهاى يادكارى) التى تكون عادة مجموعة قصيرة (شورت سرى) وغالباً ما كانت تطبع بهدف الاحتفال بحادثة تاريخية . وقد أصبحت طباعة مثل هذا النوع معتادة ومعمولاً بها منذ عام ١٨٩٢م . ففى هذه السنة طبعت أغلب دول أمريكا الشمالية طوابع تذكارية بمناسبة الاحتفال بالذكرى الأربعمائة على اكتشاف أمريكا . وقد طبعت فى إيران ولأول مرة فى عام ١٩١٣م (١٢٩٣ش) مجموعة يبلغ عددها سبعة عشر طابعاً بمناسبة تتويج أحمد شاه وتبدأ بفئة شاهى واحد وتنتهى بخمسة تومانات . وقد طبعت هذه المجموعة من الطوابع بشكل متميز فى نوعها وهى من أفضل طوابع إيران من ناحية التصوير وقد أحيطت بإطارين من الذهب والفضة وبها علامة مائية أيضاً .

٣- الطوابع الخيرية (تمبرهاى خيريه) تصدر بعض الدول طوابع يطلق عليها الطوابع الخيرية وتكون قيمتها المحصلة من البيع لمصلحة الأمور الخيرية، ومن نماذج هذه الطوابع طوابع الصليب الأحمر الفرنسى . وفى إيران أيضاً يوجد من الطوابع الخيرية الشائعة التى يستفاد منها فى الرسائل المسجلة ما قيمته نصف ريال ومكتوب عليه جملة : لمصلحة مسلولى الأسد والشمس الحمراء الإيرانية وقد طبع منها فئة ٢ ريال و ٢,٢٥ ريال أيضاً، الجدير بالذكر أنه تم إصدار ستة طوابع خيرية مختومة بخاتم المصارف الخيرية فى إيران عام ١٩١٦م (١٢٩٦ش) . وفى هذه السنة نفسها طبعت فى بعض المدن أيضاً طوابع خاصة بالأمور الخيرية وكانت تلصق بجانب طابع البريد فوق المظاريف البريدية، وكان يحصل الدخل الناتج من بيعها للصرف على الأمور الخيرية .

وتقسم أنواع طوابع البريد من حيث الشكل أيضاً إلى عدة أنواع منها :

١- طوابع مستطيلة الشكل .

٢- طوابع مربعة الشكل، وقد طبع من هذا النوع قطعة واحدة فى عام ١٩٦٣م (٢٩ آذرماه ١٣٤٢ش) فى ذكرى إنشاء غرفة الصناعات والمعادن .

٣- طوابع مثلثة الشكل، لم تطبع هذه النوعية من الطوابع فى إيران حتى الآن ..

أما عن أغلى طابع فى العالم وفى إيران فقد ذكرنا بأن أول طابع كان من فئة البنس الواحد وهو الذى طبع فى إنجلترا (عام ١٨٤٠ م)، هذا الطابع يساوى اليوم ٦,٥٠٠,٠٠٠ فرنك، ومن أغلى طوابع العالم أيضاً الطابع الذى صدر فى إنجلترا عام ١٨٥١م وكتبت عليه جملة (هاوالان پستاژ) وهو يساوى الآن ٦,٠٠٠,٠٠٠ فرنك .

وفى إيران بصرف النظر عن طوابع "إرور" (ERROR) التى تعرف بالطوابع الخطأ والطوابع الخاصة، فإن أغلى الطوابع العادية والبريدية الإيرانية التى صدرت فى عام ١٨٥٦م (١٢٥٦ش) هو طابع الأسد والشمس والمختوم منه يساوى ٢٦٠٠٠ ريال بينما غير المختوم منه يساوى ١٠٠,٠٠٠ ريال، ويرجع السبب فى غلوه إلى قلة توزيعه (٥٠٠ طابع) .

كما تقسم طوابع البريد أيضاً من ناحية الصورة والرسم المرسوم عليها، ويمكن تقسيم كل الطوابع إلى قسمين من ناحية الحاشية فهناك طوابع لها حاشية وطوابع أخرى ليس لها حاشية . والطوابع التى لا حاشية لها عبارة عن الطوابع التى تشغل الصورة فيها سطح الطابع كله، وقد طبع فى إيران أول طابع بدون حاشية بمناسبة الاحتفال بذكرى الحركة الدستورية (المشروطية)، وأجمل طوابع العالم هى التى تطبعها سويسرا والمجر . وتصدر حكومة سويسرا كل عام كميات كبيرة من الطوابع ذات الرسوم المختلفة للزواحف والفاكهة والزهور، وتتميز الطوابع المجرية بألوانها الجذابة والجميلة .

ومن بين الطوابع الإيرانية طابع البريد الجوى (تمبرپست هوايى) الذى صدر عام ١٩٢٩م (١٣٠٩ش) ورسم فى ناحيته اليمنى عقاب فى حالة الطيران وفى ناحيته اليسرى صورة رضاشاه وقد نال جائزة أجمل طابع فى العالم . وهذه المجموعة تحتوى على سبعة عشر طابعاً تبدأ قيمتها من فئة شاهى واحد وتنتهى بثلاثة تومانات . وقد طبعت هذه المجموعة فى مطبعة "انشاده وأولاده" فى "هارلم" . ومعظم الطوابع الإيرانية تتميز بأفضل أنواع التذهيب، وقد ساعد الرسامون الإيرانيون المشهورون فى إعداد الطوابع الإيرانية وطباعتها .

أما عن أكبر وأصغر طابع إيرانى، فإن أصغر الطوابع فى إيران هو الذى طبع فى زمن ناصر الدين شاه عام ١٢٧٠، ويصل عدد هذه المجموعة التى تعرف بمجموعة محرابى ٩ طوابع، ويصل طولها إلى ١,٩ سم ويصل عرضها إلى ١,٦ سم . أما أكبر الطوابع الإيرانية فهو مجموعة دفن رضا شاه الكبير التى صدرت عام ١٩٥٠م (١٣٢٩ش) وعددها اثنان، وعرضها ٥,٢ سم .

ويعتبر جمع الطوابع، بالإضافة إلى أنها تحتوى على معلومات تاريخية وسياسية، هواية وتسلية مناسبة، وفوق كل هذا ادخار جيد . وللأسف فإن كثيراً من الشعوب لا تهتم اهتماماً كبيراً بجمع الطوابع فى حين أن ٤٠ ٪ من الشعب الأمريكى هم من هواة جمع الطوابع، وتوجد نواد كبيرة لهم فى معظم مدن أمريكا الكبرى والبلاد المتحضرة الأخرى، وبعد رواج الطوابع فى إنجلترا راج جمع الطوابع وعلم الطوابع أيضاً فى سائر دول العالم وأول شخص اهتم بجمع الطوابع وجمع مجموعة قيمة هو أحد النبلاء الفرنسيين ويدعى "فيليپ دو فراريو" الذى أنفق كل ثروته التى تتعدى عشرة مليارات فرنك فى مدة عشرين سنة على جمع الطوابع .

وأكبر مجموعة طوابع فى العالم هى التى تخص ملك إنجلترا الأسبق (جورج السادس) والتى تملكها الآن الملكة إليزابيث . والمجموعة الثانية من ناحية القيمة هى التى كان يمتلكها الملك فاروق ملك مصر المخلوع التى بيعت فى لندن بالمزاد لمصلحة الحكومة المصرية، وسافر إلى لندن هواة جمع الطوابع من معظم بقاع العالم للمشاركة فى هذا المزاد .

وتوجد الآن فى معظم دول العالم شركات كبيرة لبيع وشراء الطوابع واستيرادها وتصديرها وهى تحقق ربحاً وفيراً عن طريق بيعها وشرائها، وتأتى أمريكا من هذه الناحية فى المرتبة الأولى .

وطبقاً للإحصائيات المنشورة فإن الشركات الأمريكية تتعامل يومياً فيما قيمته ٦٠,٠٠٠ دولار من الطوابع، وفى إنجلترا يباع ويشترى أسبوعياً ما قيمته ١٠,٠٠٠ جنيه من الطوابع . وفى إيران أيضاً توجد مؤسسات كبيرة تتعامل فى بيع وشراء الطوابع، وهناك أيضاً مجلة باسم "تمبر" صدرت عام ١٩٥١م (١٣٣٠ش) ولم تعد تصدر بعد ذلك للأسف .

لقد كان الاهتمام كبيراً بطوابع البريد الإيرانية فى العصر القاجارى إلى درجة أن الأمراء كانوا يطبعون بديلاً لها مئات المرات لمنفعتهم، ويقول "ويليام هاروتونيان" رئيس جمعية طوابع البريد الإيرانية ضمن شرحه لهذا الموضوع وعن قدم طباعة الطوابع البريدية فى إيران : "لقد كانت إيران الدولة العشرين فى العالم التى طبعت طوابع البريد، وربما كانت دول قليلة فى الشرق قد قامت بهذا العمل آنذاك . وقد اهتم الأوروبيون بتصميم ورسم الطوابع الإيرانية وطباعتها، ولهذا انتشرت بدائل كثيرة لها، حيث كان كل واحد يأخذ موافقة خطية من أحد الأمراء ويطبع طوابع لنفسه بأعداد كبيرة ويبيعها للأوروبيين . ومع أن أسعار الطوابع البديلة (تمبرهاى بدل) أيضاً جديرة بالاهتمام، إلا أن الطوابع الأصلية كانت تساوى على الأقل عشرة أضعاف

سعرها" . وأضاف هاروتونيان عن كيفية التعرف على الطوابع البديلة : "إن تمييز الطوابع الأصلية من الطوابع البديلة أمر معروف عند الخبراء وعلى أصحاب المجاميع البريدية المهتمين ببيع وشراء الطوابع الاستعانة بهم" . ثم ذكر نقطة الاختلاف الرئيسية بين الطابع الأصلى والبديل وهى الورق واللصق الموجود فى ظهر الطوابع، وقال : "ربما كان هذا ذكاء من المطبعة أو ربما لم يكن يوجد نفس الورق واللصق أثناء طبعها، إلا أن هذه المسألة البسيطة تعتبر هى السبب اليوم وراء معرفة الطوابع الأصلية وتمييزها عن البديلة . ومعظم الطوابع القاجارية التى يوجد لها بديل فى الأسواق هى طابع الأسد والشمس والأحمدى الصغير وهو الطابع المصور عليه صورة أحمد شاه فى شبابه" . وقد نشرت أول طوابع إيرانية على يد وفد فرنسى دعى من قبل الحكومة الإيرانية، ولما كان هذا الوفد يديره شخص يدعى (ريستر) فقد عرفت هذه الطوابع باسم طوابع ريستر "تمبرهاى ريسترى"، إلا أن هذه الطوابع لم يستفد منها على الإطلاق لأن الحكومة الإيرانية لم توافق على تصميماتها .

وقد تم الكشف عن مجموعة من الطوابع والمظاريف البريدية القيمة التى ترجع إلى العصر القاجارى فى غرفة أحد المنازل القديمة فى يزد منذ وقت قريب، وما زالت توجد حتى الآن فى المنازل والمخازن القديمة أشياء قيمة من التراث القديم حيث لا يقترب منها أحد .... وتحفظ الطوابع والمظاريف البريدية القديمة فى المنازل بوصفها مستندات ووثائق مهمة حيث أ[illegible]ا تضم فى الغالب رسائل تجارية أو إدارية قد يحتاج إليها صاحبها فى يوم من الأيام وقد يضيع أو يتلف بعضها نظراً لحفظها فى أماكن أسفل المنازل، غير أن بعضها يبقى سليماً . فمنذ فترة تم الكشف عن طوابع ومظاريف بريدية فى منزل أحد التجار القدامى ترجع للعصر القاجارى وذلك بعد أن أراد ورثته بيع هذا المنزل، وهذه المظاريف (پاكت ها) خاصة بتجارة الأقمشة من الهند وكشمير إلى إيران وبالعكس . وعرف مما كتب عليها أن التاجر كانت له أنشطة فى الهند وكشمير وكان تاجراً إيرانياً . الجدير بالذكر أن إسم الراسل والمرسل إليه قد كتبا بخط فارسى . ويعتقد خبراء الطوابع أن قيمة الريال الخاص بكل ظرف من هذه المظاريف يساوى الآن من مائة إلى مائتين ألف تومان، ويوجد بين هذه الرسائل طوابع عليها صورة ناصر الدين شاه ومظفر الدين شاه وتتراوح أسعارها الآن بين الخمسين والمائة ألف تومان .

الجدير بالذكر أنه لم يمض وقت طويل منذ اكتشفت هذه المجموعة إلا وقد بيع معظمها لأصحاب المجاميع البريدية .

وقد يصل سعر الطابع من طوابع (شير وخورشيد) إلى خمسة ملايين تومان، ومنذ عدة سنوات اكتشفت طوابع ومظاريف بريدية فى سوق أصفهان بين أوراق ووثائق قديمة خاصة بالتجارة بين إيران وأوروبا، ومن يدرى فلعل هناك الكثير من الطوابع المختلفة فى منازل إيرانية قديمة ولا يعلم أحد عنها شيئاً .

متحف طوابع البريد والعملات الورقية :

تم افتتاح متحف طوابع البريد والعملات الورقية فى عام ١٩٩٠م (فى يوم ٢١ بهمن ١٣٦٩) فى مشهد، وكانت متاحف العتبات المقدسة الرضوية تضم ١٠٥٢ طابع بريد أجنبياً وإيرانياً حتى ما قبل عام ١٩٨٩م (١٣٦٨ش)، وقد عرض عدد محدود منها للراغبين فى رؤيتها، وقد تقرر إنشاء متحف مطابق للمواصفات الدولية يليق بمقام حرم على بن موسى الرضا، وبعد عمل التجهيزات اللازمة والاستفادة بآراء أهل الخبرة، تم جمع ما يقرب من خمسة آلاف طابع من مائة وثمانين دولة فى العالم عن طريق السعى المتواصل خلال عام كامل ويزيد، وعرضت هذه الطوابع طبقاً لترتيبها الزمنى والعصور التاريخية التابعة لها . وقد عرضت طوابع هذا المتحف بشكل عام فى قسمين :

أ- الطوابع الإيرانية، وتضم العصور القاجارية والبهلوية والجمهورية الإسلامية .

ب- الطوابع الأجنبية، وهى التى تخص كل بلد من البلدان فى خمسة أقسام، وقد رتبت تبعاً لكل قارة من قارات الدنيا الخمس .

وكانت:

أولاً: الطوابع الإيرانية : ويصل عددها إلى خمسمائة طابع وهى مختارة من أول طابع وحتى العصر الحاضر، ومعروضة تبعاً لترتيبها التاريخى . وهذه الطوابع تمثل قسماً من التاريخ السياسى والاجتماعى الإيرانى خلال الـ ١٤٠ سنة الماضية، وأقل طوابع موجودة فى المتحف هى الطوابع الخاصة بالعصر القاجارى (١٨٤٧م - ١٩٢٤م)، والجدير بالذكر، أن أول طابع بريد إيرانى قد طبع فى باريس على عهد ناصر الدين شاه باسم طابع الأسد والشمس . ومن الأشياء الجديرة بالرؤية فى المتحف الطوابع النصفية (تمبرهاى نصفه)، حيث كانت تقسم إلى نصفين لقلتها وتقدم للراغبين فى شرائها .

ثانياً: الطوابع الأجنبية: وتعرض حسب قارات العالم، حيث تعرض طوابع كل قارة على حدة . فمن آسيا هناك طوابع من باكستان والكويت وكوريا الجنوبية والإمارات العربية المتحدة والصين، ومن أمريكا طوابع من السلفادور وباراجواى وكولومبيا والبرازيل وشيلى والإكوادور وكندا، ومن أفريقيا طوابع من السنغال وأوغندا وتونس وتشاد والصومال وزائير وأنجولا .

وقد أهدى شخص يدعى يوسف بهبود چايچى الذى حاز على ٨٠ ميدالية من متاحف طوابع البريد فى العالم أربع مجموعات من طوابع البريد الإيرانية التى كانت فى حوزته إلى متحف الإمام الرضا، وكان قد أهدى من قبل عدداً من المظاريف ذات الطوابع البريدية الإيرانية القديمة، الجدير بالذكر أن خزانة متحف العتبات الرضوية المقدسة تعتبر أول خزانة متخصصة فى الطوابع فى إيران حيث يوجد بها ٨٠ ألف طابع تاريخى من ١٦٠ دولة فى العالم .

×المراجع

١- لغت نامه - على أكبر دهخدا .

٢- مقالة "تمبر وتمبر شناسى" - على أكبر علايى - دورة ٤، ش ٣٧ (آبان ٤٤) .

٣- موزه تمبر واسكناس
WWW.AQRAZAVI.ORG /ASTAN/A5165.HTM

-4چاب تمبرهاى بدل توسط قاجار
WWW.SHARGH NEWSPAPER.COM

-5تمبرهاى ناصرى دريستوى خانه تاجر يزدى كشف شد .

٦- موزه تمبر واسكناس
JAVAN NEWSPAPER .

٧- چهار مجموعه بى نظير تمبر ايرانى به موزه حضرت رضا (ع) اهداشد
JAVAN NEWSPAPER .
WWW.FARHAUGSARA.COM/FSTAMPS-GHAJAR-AHMAD.HTM.

٢-جانب من اهتمام المستشرقين بالدراسات الإيرانية

زينب محمد إبراهيم

مدرس مساعد- كلية البنات جامعة الأزهر

كانت إيران ولا تزال مطمعا للغرب منذ سنوات بعيدة شأنها فى ذلك شأن دول المشرق، وكان ذلك سببا فى اتجاه بعض الباحثين والمستشرقين لدراسة تراثها الحضارى والعلمى ؛ فظهرت ترجمات ودراسات وتحقيقات عديدة بشأن إيران والإيرانيين . وكانت دراسة الفلكلور والتراث الإيرانى القديم هو أحد أهم هذه الدراسات ؛ إذ إن دراسة الفلكلور تكشف النقاب وتنير الطريق للباحثين عن فترات تاريخية غامضة ربما لم تدون بصورة كاملة فى المؤلفات التاريخية وغيرها .

وتطلق كلمة فلكلور فى اللغة الفارسية على عدة معان، فتسمى:

(فرهنگ مردم، فرهنگ توده، فرهنگ عوام، توده شناسى، فرهنگ عامه) وتعنى جميعها : العلم بالآداب والرسوم والسنن، والألعاب واللطائف والحكم والأمثال، والأساطير والخرافات والأنغام والأشعار وأساليب الحياة لقوم ما أو شعب من الشعوب، والتي تنتقل من لغة إلى لغة ومن قوم إلى قوم عبر الألسنة جيلا بعد جيل(١).

أما الفولكلور بالمعنى الأخص للكلمة، وبمعناه المعاصر، والذى يعنى علم الشعب، فلم يكن معروفاً فى إيران من قبل، وقبل الثورة الدستورية بقليل بدأ الكتاب والشعراء الإيرانيون الاهتمام بهذا العلم، ولم يكن هناك مؤلفات خاصة بهذا العلم ؛ إذ أن الإيرانيين كانوا ينظرون نظرة دونية لمثل هذه العلوم، هذا بصرف النظر عن عدة كتب فى الأمثال والحكم والأساطير والقصص الشعبية التى وردت فى التواريخ الخاصة وكتب الطب القديمة، أو التى جاءت فى كتب ورسائل علوم الكيمياء والتنجيم وضرب الرمل وغيرها .

ولقد وجد المستشرقون مادة فلكلورية خصبة من التراث الإيرانى ؛ إذ منذ العصور القديمة وترى المعتقدات والآداب والسنن والأساطير والأمثال والحكم الشعبية التى نتجت عن القصص التاريخية والحماسة الوطنية فى كتب النثر والنظم الفارسى بكم وفير، ولحسن الحظ فإن جزءاً من تلك الذخائر العظيمة الشأن بقيت حتى الآن منذ أكثر من ألف عام، كما نشاهد في شاهنامة الفردوسي، تاريخ البلعمى، ويس ورامين لفخر الدين الكركانى، تاريخ البيهقي، وغيرها . كذلك نرى على وجه الخصوص ؛ ديوان الخاقانى، خمسة نظامى، بوستان وكلستان سعدى، ديوان غزليات ومثنوى جلال الدين الرومى، أشعار اوحدى، ديوان حافظ، عبيد زاكانى، أشعار" شهر آشوب "، وآثاراً أخرى لبعض الكتاب والشعراء المشهورين(٢) .

فقد كان التراث الشعبى منبعاً لإلهام هؤلاء الأدباء والنوابغ فى الأدب الإيرانى القديم، وقد استفادوا من هذا التراث الشعبى بما يناسب قالب شعرهم ؛ من أجل بيان أفكارهم المفيدة، وأوردوا القصص الشعبية والحكايات والأمثال فى أدبهم وأشعارهم، إما بغرض التسلية والتفنن، أو على سبيل التعليم الأخلاقى والاجتماعى.

ومع ذلك لم يدون الإيرانيون هذا التراث الشعبى الكبير فى كتب متخصصة، ولذلك تعد الأبحاث والدراسات

الإيرانية الخاصة بالتراث الشعبى الإيرانى محدودة وناقصة حتى الآن ؛ حيث إنها لم تعتمد بأى شكل على الأسلوب العلمى الدقيق (٣).

ويمكن الرجوع إلى الكتب التى قام بجمعها الرحالة الأوروبيون وإلى الرسائل والدراسات العديدة التى كتبها المستشرقون، وتعد لأهميتها مرشداً عظيماً فى دراسة الفولكلور الإيراني.

ويعد كل من " كنت دوجوبينو " و" الكساندر خودسكو " من أوائل الأشخاص الذين قاموا بجمع التعازى الإيرانية، ثم ترجموها وطبعوها، وقدموها لأوروبا تحت اسم " أدب الدراما الإيراني".

كما قدم " شارل فيرولود " العالم الفرنسى المعاصر، مؤلفات عديدة وقام بذكر مجموعة من المحققين الأوروبيين الذين اهتموا بجمع وتدوين التعازى الإيرانية، والذين كان لهم باع كبير فى هذا المجال، وقد ذكر خصائص عن آثارهم، وتحدث فى كتابه هذا عن ثلاث مجموعات من التعازى الإيرانية، وهى عبارة عن:

١- مجموعة " ويلهلم ليتن " (w.litten .) قنصل ألمانيا الأسبق فى بغداد، وتضم هذه المجموعة خمسة عشر مجلساً .

٢- مجموعة القائد " لويس بلى " الذى أقام عدة سنوات فى بندر " بوشهر "، وتشتمل هذه المجموعة على سبعة وثلاثين مجلساً، وترجمت جميعها إلى اللغة الإنجليزية، وتم نشرها فى مجلدين عام ١٨٧٩م .

٣- مجموعة " موسوعة الشهادة " الخاصة " بفتحعلى شاه القاجاري "، وتحتوى هذه المجموعة على ثلاثة وثلاثين مجلساً، وقد ترجمت المجالس رقم (١، ٢، ٣، ٥، ٣٢)، وطبعت بواسطة " خودسكو". كما ترجم " ويرولو" المجلس الرابع والعشرين فى عام " ١٩٤٧م". أما المجلس الثامن عشر، والخاص باستشهاد حضرة على، فقد ترجمه القس الفرنسى " ربرت هانرى " فى عام (١٩٤٩م).

٤- كما قام علماء آخرون كالعالم الأوكرانى (كريمسكى)، والمستشرق الروسى " برتلس " والعلم الأمريكى " وليام بنجامين " بتأليف عدة كتب بخصوص التعازى الإيرانية .

أما بخصوص القصص الشعبية، فقد قام العالم الفرنسى " ادوارد مونتاين " بتأليف كتاب يسمى " القصص الإيرانية " وتم نشره فى باريس عام (١٨٩٠م) ويعد هذا الكتاب مصدراً مفيداً فى هذا الشأن .

كما قام العالم الدانماركى " كريستنسن " بطبع مجموعة من القصص الشعبية الإيرانية فى "كوبنهاون " عام (١٩١٨م) . وقام " لوريمر" بترجمة القصص الشعبية (لكرمان وبختيارى) إلى اللغة الإنجليزية ,ونشرت فى " لندن " عام (١٩١٩م)، إلا أن متنها الفارسى قد فقد .

أما المستشرق والمؤرخ الفرنسى المشهور (هنرى ماسه) فله باع طويل فى هذا الشأن ؛ حيث قام بتأليف عدة كتب بشأن إيران والإيرانيين، وقام بطبع كتاب " القصص الشعبى الإيرانى " فى باريس عام (١٩٢٥م)، بعد أن قام بترجمة القصص والأساطير الشعبية من اللغة الفارسية إلى اللغة الفرنسية وضم إليها المتن الخراسانى لعدد من القصص، ثم قام هذا العالم الكبير بعد ذلك بتأليف كتاب يسمى " الآداب والمعتقدات الإيرانية "، ويشتمل هذا الكتاب على عدة موضوعات فى مجالات الفولكلور الإيرانى المختلفة، مضافاً إليها بعض الأدلة والشواهد الأخرى، وقد قام بطبع هذا الكتاب فى مجلدين عام (١٩٣٨م) ،ويعد من أشمل الكتب الأجنبية التى كتبت فى هذا المجال، وأكثرها نفعاً وأهمية.

كما قام مستشرق آخر من المستشرقين الروس، ويدعى" كالنوف " بنشر ثلاث رسائل فى "لينجراد" بخصوص القصص الشعبية وهي: (زورخانه، پهلوان كچل، خيمه شب بازى). وفى عام (١٩٣٤م) ألف " آ . آ . رماسكويچ" كتاباً تحت عنوان "القصص الشعبية الفارسية "، وفى عام (١٩٥٦م) نشرت مجموعة من القصص الفارسية ,قامت بترجمتها السيدة " آ. ز. روزنفلد " .

أما بخصوص الأساطير الإيرانية، فقد قام مجموعة من المستشرقين بأكاديمية العلوم الروسية بنشر خمس وسبعين أسطورة من الأساطير الإيرانية فى " موسكو " .

وأخيراً وفى عام (١٩٦٧م) قام " ا . جاليا شريلى ون " بتأليف كتاب يسمى (قصص أصفهان)، وقد جمعت هذه القصص من مصادر مختلفة، ونشرت فى "موسكو" مع مقدمة "لبورشجوسكى" (٤).

مما سبق يتضح لنا مدى اهتمام المستشرقين وعلماء الغرب بالتراث الشعبى الإيرانى، حيث اجتهدوا فى هذا المجال، لدرجة أنهم سبقوا الإيرانيين وقدموا لنا مؤلفات كثيرة وآثاراً عديدة، قبل توافر الكتب الإيرانية نفسها .

هوامش:

(١) غلام رضا ستوده: مرجع شناسى وروش تحقيق در ادبيات فارسى، چاپ هفتم، تهران، ١٣٧٨ش، ص ٢٥٤ ؛ يحيى آرين پور: از نيما تا روزكار ما، ص ٤٤٥.

(٢) صادق همايونى: فرهنگ مردم سروستان، چاپ دوم – تهران ١٣٧١ش ؛ احمد آذر افشار: افسانه هاى آذربايجان، انتشارات ابجد، چاپ هفتم، ١٣٧٤ش، ص ١٦.

(٣) صادق هدايت: فرهنگ عاميانه مردم ايران، كرد آورنده: جهانكير هدايت، چاپ دوم، ١٣٧٨ش، ص ٢٣٩.

(٤) يحيى آرين پور: از نيما تا روزكار ما، ص ٤٤٦ وما بعدها.

شخصية العدد

الشهيد بهشتى: أمة فى رجل

كان الشهيد الدكتور محمد بهشتي، رجلاً استثنائياً فى نشاطه وتحركاته. واستطاع أن يلعب دوراً رائداً فى توعية أبناء الشعب الإيرانى وتفجير ثورته: ومن ثم ترسيخ أركان نظامه الإسلامى.. وكثيراً ما كان يوصف الدكتور بهشتى بأنه "أمة فى رجل".

اسمه محمد حسينى بهشتى، وأحيانا يكتب خطأ محمد حسين بهشتي، ولد فى الثانى من شهر آبان عام ١٣٠٧ هـ. ش (١٩٢٨ م) فى مدينة أصفهان فى محلة تسمى لومبان، وهى من المحلات القديمة جداً فى المدينة، فى بيت روحاني، إذ كان والده عالم دين.

بدأ تعليمه فى سن الرابعة لدى الكتاتيب، وتعلم القراءة والكتابة وقراءة القرآن بسرعة فائقة، حتى أصبح يعرف بين أفراد عائلته بالفتى الفطن والذكي. ربما سرعة تقدمه فى التعليم هو الذى أوجد فى العائلة مثل هذا التصور.. بعدها قرر الدراسة فى المدارس الحكومية، فدخل مدرسة "ثروت" التى تبدل اسمها فيما بعد إلى "١٥ بهمن". وكانوا قد وضعوا له اختباراً قبل الموافقة على قبوله.. وعلى ضوء نتيجة الاختبار أخبروه أنه يستحق أن يذهب إلى الفصل السادس، إلا أن سنه لا تسمح بذلك، فوضعوه فى الفصل الرابع.. أكمل دراسته الابتدائية فى هذه المدرسة، وحصل فى الامتحانات النهائية العامة على المرتبة الثانية.. بعدها دخل ثانوية "سعدى" لمواصلة دراسته المتوسطة والإعدادية.

وبينما كان يواصل الدراسة فى السنة الثالثة بدأت أحداث شهريور عام ١٣٢٠ (١٩٤١ م).

وفى عام ١٩٤٢، ترك بهشتى الثانوية والتحق بدراسة العلوم الدينية فى مدرسة الصدر بأصفهان، لأنه خلال هذه الفترة كان قد قرأ شيئاً من العلوم الإسلامية.

وخلال الأعوام ٤٢-١٩٤٦، درس فى أصفهان الآداب العربية والمنطق والكلام ومرحلة سطوح الفقه والأصول بسرعة ملفتة للنظر، أضحت سبباً فى أن يحيطه أساتذة الحوزة العلمية باهتمامهم.

أمضى بهشتى عامى ١٩٤٥ و١٩٤٦ فى المدرسة الدينية، وكان آنذاك يدرس أواخر مرحلة السطوح عندما قرر الانتقال إلى قم لمواصلة الدراسة فيها.

وبالفعل انتقل بهشتى إلى قم سنة ١٩٤٦، وأكمل فيها دراسة بقية السطوح والمكاسب والكفاية خلال ستة أشهر. ثم بدأ بدراسة "مرحلة الخارج" أوائل سنة ١٩٤٧، فدرس خارج الفقه والأصول لدى المرحوم آية الله محقق داماد. كذلك حضر دروس الإمام الخميني. ثم بدأ يحضر درس آية الله بروجردي، ودرس آيه الله سيد محمد تقى خوانساري، ولفترة قليلة دروس المرحوم آية الله حجة كوه كمري. وكان يدرس فى أصفهان المنظومة فى المنطق والكلام، إلا أنه لم يستطع مواصلة ذلك فى قم نظراً لقلة أساتذة الفلسفة آنذاك. فتفرغ غالباً لدراسة الفقه

والأصول والقراءات المتنوعة، وكذلك مارس التدريس.
فى سنة ١٩٤٨ فكر بهشتى فى مواصلة دراسته الجامعية الأكاديمية. فعاد وأكمل دراسة الإعدادية فى قسمها الأدبي، والتحق بكلية المعقول والمنقول التى تسمى اليوم بكلية الإلهيات والمعارف الإسلامية. وفى سنة ١٩٥١، انتقل للإقامة فى طهران للتفرغ لدراسته الجامعية وكذلك لمتابعة دراسته للغة الإنجليزية على يد أستاذ أجنبى متمكن من اللغة. وآنذاك كان يحصل على مصروفه من ممارسة التدريس. واستمر هذا الوضع حتى حصل على البكالوريوس فى عام ١٩٥٢، وبعدها عاد إلى قم لمواصلة دراسة العلوم الإسلامية وفى الوقت ذاته التدريس فى ثانوياتها كمدرس للغة اليوم كافية للتدريس، وأمضى بقية الوقت فى الدراسة.

خلال الأعوام من ١٩٥١ إلى ١٩٥٦ تفرغ بهشتى لدراسة الفلسفة، وكان يتردد على دروس الأستاذ العلامة الطباطبائى الذى كان يدرس كتاب الأسفار لملاصدرا، وكتاب الشفاء لابن سينا. وفى هذا المجال كان يقيم فى ليالى الخميس مع عدد من الزملاء منهم الشهيد مطهري، اجتماعات خاصة يتداولون فيها البحوث والنقاش فى الفلسفة، استمرت ما يقارب الخمس سنوات، وفيما بعد جمعت ورتبت بحوث هذه الجلسات وطبعت فى كتاب "روش رئاليسم" (مذهب الواقعية). وخلال هذه الفترة كان لا ينقطع عن ممارسة نشاطات تبليغية واجتماعية، وقد نظم مع الشهيد مطهرى وآخرين يقارب عددهم ١٧ شخصاً، برنامج عمل يذهبون على ضوئه إلى القرى النائية للتبليغ للإسلام.

تزامن وجود بهشتى فى طهران عام ١٩٥١، مع تصاعد النضال السياسى والاجتماعى لحركة النفط الوطنية بقيادة آية الله كاشانى والدكتور محمد مصدق، وآنذاك كان بهشتى شاباً معمماً شارك بشوق ولهفة فى التظاهرات والتجمعات والإضرابات. وصادف أن كان فى أصفهان خلال أحداث ٣٠ تير ١٣٣١ هـ.ش (١٩٥٢ م) وشارك بفاعلية فى إضرابات ٢٦-٣٠ تير ١٣٣١ هـ.ش(١٩٥٢ م) ، وربما كان أول أو ثانى الخطباء فى المضربين الذين تجمعوا فى مبنى البريد. وقد عقد فى خطابه مقارنة بين موقف الشعب الإيرانى تجاه النهب البريطانى للنفط الإيراني، وموقف الشعب المصرى والرئيس جمال عبد الناصر تجاه بريطانيا وفرنسا وتأميم قناة السويس. وقد صرخ محذراً قوام السلطنة- رئيس الوزراء آنذاك- والشاه بأن الشعب الإيرانى لا يسمح بأن يصادر المستعمرون ثروات بلاده.

بعد انقلاب ٢٨ مرداد(١٩٥٣م)، وفى محاولة لتقويم الموقف وصل بهشتى وزملاؤه إلى هذه القناعة وهى أن غياب الكوادر الفاعلة كان محسوساً وأنهم يفتقرون إلى مثل هذه الكوادر. فكان قرارهم إيجاد حركة ثقافية نشيطة يستطيعون فى ظلها أن يعدوا الكوادر المطلوبة، فقاموا بتأسيس ثانوية "الدين والمعرفة"، وكانت مسئولية إدارتها تقع على عاتقه مباشرة. كان ذلك عام ١٩٥٤، وبقى بهشتى فى مدينة قم حتى عام ١٩٦٣، وخلال هذه الفترة تمكن بهشتى ورفاقه من إيجاد حركة ثقافية نشطة حديثة فى المجتمع وفى الحوزة أيضا. واستطاعوا إقامة علاقات طيبة مع الشباب الجامعي، حيث تحقق لقاء وتعاضد بين طلبة العلوم الدينية وطلبة الجامعة بعث على الدهشة والإعجاب، إذ كانوا يؤمنون بضرورة أن تسير هاتان الشريحتان الواعيتان والملتزمتان جنباً إلى جنب دائماً، وتتحركا انطلاقاً من قاعدة الإسلام الأصيل الخالص.

وخلال هذه الفترة بدأ فى الحوزة النشاط التأليفى الموجه للجيل الجديد بلغة حديثة. فكان هناك "مدرسة الإسلام"، و"مدرسة التشيع"، وكانت بمثابة بداية حركة لنشر الفكر الإسلامى الأصيل والعميق بلغة عصرية حديثة. وكان بهشتى ورفاقه يساهمون فى الإجابة عن الأسئلة المطروحة بين أوساط الشباب.

بعد ذلك التحق بهشتى فى الأعوام من ١٩٥٦ إلى ١٩٥٩، بكلية الإلهيات لدراسة الدكتوراه فى الفلسفة والمعقول. وفى عام ١٩٥٩ بدأ هو ورفاقه يقيمون الاجتماعات الشهرية التى من برامجها حديث الشهر. وقد كرس الجهود لإيصال نداء الإسلام إلى الجيل الواعى بلغة جديدة وأسلوب حديث. ففى كل شهر كانت تلقى محاضرة فى الاجتماع الشهرى وكان يحدد موضوعها من قبل بالاتفاق لكى يتمكن الحاضرون من التحضير لها. وكان العلماء والمفكرون يتناوبون على أدائها، وكانت تسجل على أشرطة كاسيت ومن ثم تكتب وتطبع فى كراسات وتوزع، ومن ثم تجمع فى كتاب. وقد طبع منها ثلاثة كتب تحت عنوان "حديث الشهر"، وكتاب آخر بعنوان "حديث عاشوراء". ومن ضمن المحاضرين فى هذه الاجتماعات آية الله مطهرى وآيه الله طالقانى وعلماء آخرون. فى الحقيقة كانت هذه النشاطات بمثابة انطلاقة لنشاطات أخرى تبلورت فيما بعد من قبيل ما كان يقام فى "حسينية إرشاد" والتى وجدت لها شهرة واسعة جداً.

فى عام ١٩٦٠، وحيث كان بهشتى ورفاقه يفكرون فى إعادة تنظيم الدراسة فى الحوزة العلمية فى مدينة قم، كان المسلمون فى ألمانيا خاصة بعد إنشاء مسجد هامبورج، الذى شيد بتوجيه من المؤسسة الدينية وبأمر من آيه الله بروجردي، وتأسيس المركز الثقافى هناك، كانوا يصرون على المرجعية الدينية بإرسال أحد علماء الدين لإمامة مسجد هامبورج، والإشراف على عمل المركز. وقد تقدم إلى بهشتى كل من آية الله ميلانى وآية

الله خوانسارى وآية الله حائرى بطلب الذهاب إلى هناك وأصروا على ذلك. وقد تزامن ذلك مع قرار الجناح العسكرى فى "جمعية المؤتلفة" باغتيال منصور- رئيس الوزراء آنذاك- الذى اغتيل بالفعل، وبدأت الحكومة التحقيق فى ملف القضية وكان اسم بهشتى قد ورد فى الملف. ففكر رفاقه أن يخرجوه من إيران بأية صورة، وأن يواصل نشاطه فى الخارج.

ذهب بهشتى إلى هامبورج، وكان قراره أن يبقى هناك بعض الوقت حتى ينتظم العمل. ثم يعود إلى إيران. إلا انه شعر هناك بأن الجامعيين كانوا بحاجة ماسة إلى تشكيلات إسلامية تحتويهم وتبلور نشاطهم وتوجهه. فقاموا بتشكيل نواة الاتحادات الإسلامية لطلبة الجامعات -قسم اللغة الفارسية- وبعدها أصبح المركز الإسلامى كياناً كبيراً فاعلاً.

فيما يخص إعادة تنظيم مناهج الدراسة فى الحوزة العلمية، كانت هناك نشاطات واجتماعات متعددة للتعريف بمدرسى الحوزة العلمية، ومناهجها، وقد اشترك بهشتى فى جلستين منها، وقد استطاع هو ورفاقه أن يخططوا على المدى البعيد وأن يعدوا مناهج دراسة العلوم الدينية فى الحوزة تدرس على مدى سبعة عشر عاماً، وكان ذلك منطلقاً لتشكيل مدارس نموذجية، حيث قاموا بتأسيس المدرسة الحقانية أو المدرسة المنتظرية تيمناً باسم المهدى المنتظر، حيث أخذت تدرس المناهج الجديدة، وكان بهشتى يخصص لها جزءاً من نشاطه ووقته.

وفى عام ١٩٦٢ حيث انطلق التحرك الإسلامى بقيادة الإمام الخمينى والمشاركة الفاعلة لعلماء الدين، كان بهشتى حاضراً فى صلب الأحداث، التى كانت انعطافة كبيرة فى الوعى الثورى لأبناء الشعب الإيراني. وخلال هذه الفترة قام هو ورفاقه بتشكيل مركز الطلبة الذى تولى الدكتور محمد مفتح مسئولية الإشراف المباشر على نشاطاته. كان المركز يقيم اجتماعات أسبوعية، وفى كل اجتماع كان يلقى أحد المحاضرين كلمة فيه، فكان الحضور يبعث على الإعجاب. وكانت هذه الجهود نموذجاً للمساعى على طريق إيجاد الوحدة بين طلبة الجامعة وطلبة العلوم الدينية. وقد ضاق نظام الشاه ذرعاً بنشاط هذا المركز، فأخذ يمارس ضغوطاً ضد رفاق بهشتى فاضطروا إلى ترك مدينة قم فى شتاء عام ١٩٦٣ والمجيء إلى طهران.

واصل بهشتى فى طهران نشاطه الفكرى والسياسي، واستطاع أن يكون علاقات حميمة مع الكثير من الكوادر الثورية. فكانت علاقته قوية بأعضاء "جمعية المؤتلفة"، وقد تم تعيينه من قبل الإمام الخمينى باقتراح من مجلس الشورى المركزى، واحدا من أربعة أشخاص شكلوا المجلس الفقهى والسياسى لهذه الجمعية.

بقى بهشتى فى هامبورج أكثر من خمس سنوات، كانت له خلالها نشاطات متعددة سواء فى مجال التبليغ الإسلامى بين أوساط الأوروبيين، أو فى مجال النشاط الفكرى والسياسى والتنظيمى للطاقات الإسلامية المتامية.. وخلال الخمس سنوات هذه ذهب بهشتى إلى حج بيت الله الحرام، وسافر إلى سوريا ولبنان وذهب إلى تركيا للاطلاع على النشاطات الإسلامية هناك. كما سافر إلى العراق والتقى الإمام الخمينى عام ١٩٦٩، وفى عام ١٩٧٠ وبعد أن انتظم العمل فى هامبورج جاء بهشتى إلى إيران لضرورة شخصية وكان واثقاً من أن النظام لن يسمح له بالعودة، وهو ما حدث بالفعل، إذ منعوه من الخروج. فقرر إثر ذلك أن يعود ثانية إلى نشاطاته الثقافية السابقة، خاصة فى مجال التأليف. فبدأ نشاطات فكرية وبحوثاً علمية واسعة بالتعاون مع الشيخ مهدوى كنى والسيد موسوى اردبيلى والدكتور محمد مفتح وآخرين.

ومنذ عام ١٩٧١ بدأ بهشتى ورفاقه يقيمون دروس تفسير القرآن، حيث كانوا يجتمعون كل يوم سبت تحت مسمى "مدرسة القرآن"، مع مجموعة من الشباب النشيط الفعال. وقد ازداد عدد المشاركين فى هذه الدروس حتى بلغ فى الأيام الأخيرة ما بين ٤٠٠ إلى ٥٠٠ شخص. وعلى إثر الأصداء الطيبة التى حققتها هذه الدروس تنبه السافاك إلى تأثيرها، فأقدم على اعتقالهم عام ١٩٧٥.

واصل بهشتى نشاطه السياسى والاجتماعى بعد إطلاق سراحه، إلى أن انتقل الإمام الخمينى إلى باريس. عندها ذهب بشهتى للقاء الإمام وبقى فى باريس عدة أيام. بعدها تم تشكيل نواة مجلس قيادة الثورة بتوجيهات من الإمام الخمينى. وكانت النواة الأولى تتألف من الشيخ مطهرى والشيخ هاشمى رفسنجانى والسيد موسوى اردبيلى والشيخ باهنر وبهشتى. وبعد ذلك التحق بمجلس قيادة الثورة الشيخ مهدوى كنى ثم السيد على خامنئى وآية الله محمود الطالقاني، والمهندس مهدى بازركان والدكتور سحابى وآخرين.

وفى عام ١٩٧٧ شارك بهشتى فى تشكيل نواة جميعة روحانيت مبارز(علماء الدين المناضلين)، كما سعى هو ورفاقه إلى إيجاد تنظيم سياسى يعمل فى الخفاء وآخر شبه معلن. وفى عام ١٩٧٧ حيث وصل النضال إلى أوجه، كرسوا كل الطاقات للعمل فى هذا المجال، وقد أسهمت هذه الجهود فى نجاح الثورة الإسلامية عام ١٩٧٩.

وكان بهشتى قد قام بتأليف العديد من الكتب أهمها: الله فى القرآن، ما هى الصلاة؟، النظام المالى والقوانين المالية الإسلامية (مجموعة متسلسلة)، وشريحة جديدة فى مجتمعنا، وعلماء الدين فى الإسلام وبين أوساط المسلمين(مجموعه متسلسلة)، والمناضل المنتصر، ومعرفة الدين، ودور الدين فى حياة الإنسان، وأى مسلك، والمعرفة، والملكية.

المرأة الحائرة بين الدين والسياسة فى إيران

■ حسين صوفى محمد
باحث فى الشئون الإيرانية

ولا تتمنوا ما فضل الله به بعضكم على بعض للرجال نصيب مما اكتسبوا وللنساء نصيب مما اكتسبن واسألوا الله من فضله إن الله كان بكل شئ عليما" (النساء/٣٢).

دوما كانت قضية المرأة ومشاركتها السياسية مسارا للنقاش والجدال وحتى الصراع الذى لا ينقطع داخل الساحة الإيرانية، وكلما تغلغلنا فى صفحات تاريخها حتى العهد القاجارى أو تقدمنا به إلى العهد البهلوى ووصولا إلى عهد الثورة لسوف نجد أن هذا الجدال لا يتناقص إنما يتزايد يوما بعد الآخر. ولعلنا لا ننسى ما أثاره قرار الرئيس الإيرانى الأصولى "محمود أحمدى نجاد" أخيراً حينما قرر حضور المرأة مع الرجل فى الأندية الرياضية لمشاهدة مباريات كرة القدم ، وبعيداً عن دواعى القرار وتداعياته أو كونه تكتيكا سياسيا المراد به تخفيف الضغوط على إيران، فإنه أى القرار قد فتح قضية المرأة ذاتها وعلى مصراعيها من جديد داخل أروقة الساحة الإيرانية. ودون إسهاب يبدو أن المسألة برمتها تتلخص فى تساؤل مفاده: "هل يوجد فى إيران - سواء من الناحية الدينية، التشريعية، الاجتماعية أو السياسية- ما يحول دون منح المرأة حقوقها، ومشاركتها فى صناعة القرار السياسى الإيرانى؟ الواقع أن الآراء المجيبة على هذا التساؤل قد انقسمت الى فريقين، منهم من أقر ومنهم من نفى، وقد ظل كل فريق يتصارع مع الآخر، لإثبات وجهة نظره عبر مراحل مختلفة، بقيت خلالها المرأة قيد انتظار ترجيج وجهة نظر على الأخرى، ولسوف نستعرض تلك المراحل عبر السطور التالية ثم نعلق عليها.

- المرأة فى العهد القاجارى:

"حُرمت المرأة الإيرانية من القيام بأى دور إيجابى إبان الحكم الملكى القاجارى الذى قام من منطلق نظام التوريث، توريث الابن الذكر خلفا لأبيه فى الحكم ، وقطعا لم يكن هذا يسمح لأى مشاركة شعبية فى الأمور السياسية سواء من قبل الرجل أو المرأة ، إنما كان دور المرأة ينسحب فحسب على بعض الأمور الاقتصادية خاصة فى المناطق الريفية التى تشتغل فيها النساء بالزراعة والرعى .. وأشياء من هذا القبيل. وحتى حينما كان يذكر دور المرأة آنذاك فى شئون الحكم إنما يذكر فقط الدور السلبى الذى لعبته نساء الأسرة القاجارية لاسيما دور "مهد عليا" أم "ناصر الدين شاه" فى تدبير مؤامرة اغتيال "أمير كبير" الوزير صاحب

نهضة إيران الحديثة، من أجل التخلص من نفوذه. وكذا مع قيام الثورة الدستورية (المشروطية) فى إيران ١٩٠٦م، والتحول تدريجيا صوب الديمقراطية ، ظلت المرأة محرومة من حقوقها أيضا، "فالمادة ٣٧" والمعدلة وفقا لدستور المشروطية تنص على "أن ولاية العهد تئول فى حالة تعدد الأبناء الذكور من أم إيرانية الأصل الى الأكبر سنا ، أما فى غير ذلك ، أى إن لم يكن الذكور، فتئول آنذاك إلى بقية أبناء الأسرة الحاكمة مع رعاية مبدأ الأقرب فالأقرب". فالمرأة آنذاك لم يكن لديها القدرة الكافية من العلم – لم يكن التعليم إجبارياً فى ذلك الوقت – لمواكبة نهضة الثورة الدستورية، إضافة إلى ذلك وجود البنية الثقافية التقليدية السائدة التى كانت تنظر إلى خروج المرأة للتعليم وحتى لو كان هذا الخروج بالحجاب أنه عورة ، وانتقاصه فى حقها ، والمتصور أنه وسط تلك الأجواء، لا يوجد ثمة إمكانية للحديث عن حقوق المرأة أو مشاركتها السياسية. هذا برغم أن الفصل الثانى المتمم لدستور المشروطية ينص على أن الجميع متساوون فى الحقوق والواجبات ، لكن حينما تعلق الأمر بمشاركة المرأة فى القرارات التشريعية – التصويت فى الانتخابات البرلمانية – راح المشرع يستفتى الهيئة الدينية والمراجع الشيعية فى ذلك ، وهى الهيئة التى لم تكن بمنأى عن الفكر التقليدى المناهض للمرأة، وقطعاً أقرت حينذاك بأنه وفقا للمذهب الشيعى الاثنى عشرى لايجوز للمرأة المشاركة فى التشريع، وتباعا مشاركتها فى الانتخابات البرلمانية بالمجلس (بالتصويت فحسب). فلو نظرنا إلى قانون المشروطية المتعلق بالانتخابات التشريعية سنجد أن المادة "١٠" من القانون ذاته قد تنص على حرمان الأشخاص التالى ذكرهم من الانتخاب:

١- النساء .

٢- فاقدو الأهلية.

٣- المرتدون عن الدين الإسلامى.

٤- الخارجون عن القانون

هذا بالإضافة إلى البند المكمل للمادة "١٣" والمتعلق بالقانون ذاته، تنص أيضا على أنه من بين الأشخاص المحظور انتخابهم أمراء الأسرة الحاكمة، كوادر القوات المسلحة والشرطة والأمراء ورؤساء الدولة والحكومة وكذلك النساء. وهكذا وضعت المرأة فى قائمة واحدة مع المجانين والصغار وفاقدى الأهلية لتحرم من حقوقها، الأمر الذى أدى إلى خلاء الساحة الإيرانية آنذاك من تمثيل المرأة.

العهد البهلوى:

ففى العهد الأول، عهد رضا شاه بدا الجدل واضحا حول دور المرأة ومشاركتها السياسية، نظراً لاتساع فجوة الصراع بين الفريقين، فريق السياسة برؤيته التحديثية، وفريق الدين برؤيته التقليدية، وخاصة فى عام ١٩٣٦ ، حينما حرم الأول ارتداء الحجاب، ومنع المرأة من ارتداء التشادور الإيرانى رسميا فى الأماكن العامة فى إطار ما اسماه تحديث إيران على الطريقة الغربية، وبالرغم من اتخاذ هذا الفريق من إجراءات تشجع المرأة على التعليم والخروج للعمل، وتفعل دورها فى المجتمع الإيرانى، فإن اتهام الفريق الثانى للأول بالتغريب والإلحاد، قد حال دون إقبال الأسر على تلك الإجراءات، والنتيجة تأرجح المجتمع الإيرانى بين ازدواجية ثقافية، وتناقضات الصراع بين الحداثة والتقليد ، وظلت المرأة حائرة تبحث عن هويتها كبقية أفراد المجتمع.

أما فى العهد البهلوى الثانى، وبعد تتابع أحداث كثيرة مرت بها إيران، شرع محمد رضا شاه فى إجراء إصلاحات فورية خاصة بعد إدراكه من الضغوط والممارسات الأمريكية عليه أن بقاء حكمه مقترن بتلك الإصلاحات، فقام فى ٢٦ يناير من عام ١٩٦٣، بحركة تغيير أطلق عليها فيما بعد الثورة البيضاء أو "ثورة الشاه والشعب" وحينما هبت حكومة الشاه بعرض الإصلاحات على المجلس من أجل تصويته عليها، رفضها النواب، وناهضها رجال الدين، بينما اضطر الشاه إلى طرحها فى استفتاء عام، وقطعا أراد تعبئة الشعب بعناصره كافة وراء تلك الإصلاحات ، مما جعله يلتفت إلى أهمية مشاركة المرأة التى تمثل نصف المجتمع والاعتراف بحقوقها ومشاركتها السياسية، فحاول تعديل مادة قانون الانتخابات التى تحرم المرأة من التصويت فى الانتخابات البرلمانية وكذا دعاها إلى التصويت على الاستفتاء الأمر الذى واجه معارضة شديدة من رجال الدين، حتى أفتوا بعدم جواز إبداء رأى المرأة فى التصويت.

المشاركة السياسية للمرأة بعد الثورة:

قامت الثورة فى إيران عام ١٩٧٩، وتغيرت الأوضاع، وبعد الاستفتاء على الجمهورية الإسلامية ودعوة المرأة رسمياً للمشاركة فى التصويت عليه، شكل مجلس الخبراء الذى تصدى لمسئولية تشريع مواد وقوانين الدستور الإيرانى الجديد وكان من أهم مواده "إسهام عامة الناس فى تقرير مصيرهم السياسى، الاقتصادى، الاجتماعى والثقافى. ورفع التمييز غير العادل، وإتاحة تكافؤ الفرص بين الجميع فى المجالات المادية والمعنوية كافة وضمان الحقوق الشاملة للجميع – نساء ورجال – وإيجاد الضمانات القضائية العادلة لهم، ومساواتهم أمام القانون.

والأهم المادة الحادية والعشرون التى تنص على أن الحكومة مسئولة – فى إطار الإسلام – عن تأمين حقوق المرأة فى كل المجالات. إذ إن الإسلام لم يفرق بين الرجل والمرأة فى التمتع بالحريات والحقوق التى كفلها لكل فرد بغض النظر عن نوعه – حيث أنه ساوى بين الجميع فى

التكليفات وأداء الفرائض والواجبات، ولاشك فى أن الإسلام صان كرامة المرأة، وأخذ بيدها وصعد بها إلى حيث مستواها الرفيع الموازى لمستوى الرجل فى كل المجالات "ولهن مثل الذى عليهن بالمعرف" البقرة (٢٨٨).

والآن عود إلى بدء، للتساؤل المطروح فى البداية، هل فى إيران ما يمنع من المشاركة السياسية للمرأة؟ أو بعبارة أخرى، هل قوانين الدستور الإيرانى النابعة من الشريعة الإسلامية تحول دون الاعتراف بارتقاء المرأة عبر مؤسسات السلطة فى إيران؟ وهذا بدوره ما يقتضى التوقف عند مواد الدستور الإيرانى فيما يتعلق بكل مؤسسة من مؤسسات السلطة الهرمية فى إيران.

أولاً: منصب القيادة

إنه وفقاً للمادة المخصصة للقيادة ومقام الزعامة فى الدستور الإيرانى، فإنه يتحتم على مقام الزعامة (المرشد الإيرانى أو الولى الفقية) تحقيق الشروط التالية:

١- الكفاءة العلمية اللازمة للإفتاء فى مختلف أبواب الفقه.

٢- العدالة والتقوى اللازمتان لقيادة الأمة الإسلامية.

٣- الرؤية السياسية الصحيحة، والكفاءة الاجتماعية، الإدارية، التدبير، الشجاعة والقدرة الكافية للقيادة.

وبالنظر إلى الشروط السابقة، يتضح بجلاء عدم وجود أى أثر للذكورة فى صفات القائد والزعيم باستثناء كلمتى الشجاعة والكفاءة التى حاول الفريق الثانى تفسيرها بمعنى الرجولة أى الذكورة، مع أن الكفاءة والشجاعة تجوز للمرأة كما تجوز للرجل، لتظل المرأة بعيدة عن شغل أرفع المناصب السيادية فى إيران.

ثانياً: أ- رئاسة الجمهورية:

تنص مادة القانون بالدستور الخاصة برئيس الجمهورية أن رئيس البلاد ينتخب من بين الرجال المتدينين السياسيين الذين تتوافر فيهم الشروط التالية:

١- أن يكون إيرانى الأصل ويحمل الجنسية الإيرانية.

٢- قديراً فى مجالات الإدارة والتدبير.

٣- ذا ماض مشرف.

٤- تتوافر فيه الأمانة والتقوى.

٥- مؤمناً ومعتقداً بمبادئ جمهورية إيران الإسلامية وبمذهبها الرسمى.

وهكذا وكما يبدو من ظاهر نص هذه المادة أن منصب رئيس الجمهورية يتم اختياره من بين الرجال دون النساء وفقاً لكلمة "الرجال" المنصوص عليها، ولكن التشريع المنوط به تحديد ظروف انتخابه لم ينص على الذكورة، وقد شرح هذه النقطة كثير من المفسرين حينما قالوا إن المشرع هنا لم يقصد أو يعنى الرجال بمعنى الرجال، وإنما استخدمها من باب إطلاق الجزء على الكل وكما وردت هذه الكلمة فى كثير من الآيات القرآنية والأحاديث "رجال لا تلهيهم تجارة ولا بيع عن ذكر الله" النور (٢٧)

"العلماء ورثة الأنبياء"، إنما المقصود هنا سواء الرجال أو النساء.

- ولربما أكون على خطأ-

نجد أنه بموجب المادة الثالثة والثلاثين بعد المائة يتعين على رئيس الجمهورية تعيين الوزراء ويطلب من مجلس الشورى الإسلامى منحهم الثقة، ويعين القانون عدد الوزراء وحدود صلاحيات كل واحد منهم.

إذن فلا يشترط القانون أيضاً منع المرأة من تقلد الحقائب الوزارية. وهنا تجدر بنا الإشارة إلى ذلك الحدث المهم الذى وقع عام ١٩٩٧، حينما فتحت حكومة الإصلاحيين بزعامة محمد خاتمى الباب أمام شغل أول امرأة لحقيبة وزارية بعد الثورة الإيرانية.

ثالثاً: مجلس الشورى الإسلامى:

تنص المادة الثانية والستون على أن يتألف مجلس الشورى الإسلامى من نواب الشعب الذين ينتخبون مباشرة وبالاقتراع السرى المباشر، ويعين القانون شروط الناخبين والمنتخبين وكيفية الانتخابات" وكذا فلم يشترط الدستور الإيرانى نوعية نواب المجلس ولم يفرق بين الرجل والمرأة.

وبرغم ذلك، كانت مشاركة المرأة فى المجلس التشريعى الإيرانى منذ دورته الأولى وحتى السابعة على النحو التالى:-

- شغلت فى الدورة الأولى عام ١٩٨٠، ٢ من أصل ٢٧٠ مقعداً.

- شغلت فى الدورة الثانية عام ٨٤، ٤ من أصل ٢٧٠ مقعداً.

- شغلت فى الدورة الثالثة عام ٨٨، ٤ من أصل ٢٧٠ مقعداً.

- شغلت فى الدورة الرابعة عام ٩٢، ٩ من أصل ٢٧٠ مقعداً.

- شغلت فى الدورة الخامسة عام ٩٦، ١٣ من أصل ٢٧٠ مقعداً.

- شغلت فى الدورة السادسة عام ٢٠٠٠، ١١ من أصل ٢٩٠ مقعداً

- بينما شغلت فى الدورة السابعة عام ٢٠٠٤، ١٢ من أصل ٢٩٠ مقعداً

أى أن نسبة مشاركتها بين الدورة الأولى وحتى السابعة لم تتجاوز نسبة ٣,٥٪ .

رابعاً: فى رئاسة السلطة القضائية والقضاء

نجد أن مواد الدستور فى هذا الجانب تنص على إن واجبات رئيس السلطة القضائية تكمن فيما يلى:-

١- إيجاد الدوائر اللازمة فى وزارة العدل مع المسئوليات المذكورة فى المادة السادسة والخمسين بعد المائة (التحقيق وإصدار الحكم بخصوص التظلمات والشكاوى، صيانة

الحقوق العامة وإلى غير ذلك ....).

٢- إعداد اللوائح القضائية المتناسبة مع نظام الجمهورية الإسلامية.

٣- توظيف القضاء العدول واللائقين، والبت فى عزلهم، وتحديد وظائفهم وما شابهها من الأمور الإدارية وفقاً للقانون.

وكذا تنص المادة السابعة والخمسون بعد المائة من الدستور على أن القائد هو المنوط به تعيين شخص مجتهد عادل لمدة خمس سنوات فى منصب رئاسة السلطة القضائية.

ونلاحظ أيضاً أنه لا يوجد ما يشير إلى حرمان المرأة من رئاستها للسلطة القضائية، نظراً لاعتبار هذا المنصب منصباً إدارياً، وكذا لعدم وجود دلائل فقهية تحول دون ذلك، فضلاً عن أن المادة "١٥٧" من الدستور تنص على المساواة بين الجميع فى الحقوق والواجبات.

أما عن القضاء، نقول إن أهمية دور القضاء فى إيجاد المناخ العادل للمجتمع أمر غير قابل للنقاش، وكذا تحقيق العدالة دون قضاة عدول وذوى خبرات وعلوم.

وبموجب المادة الثالثة والستين بعد المائة من الدستور فإنه يحدد القانون صفات القاضى والشروط اللازم توافرها فيه طبقاً لقواعد الفقيه. ونجد أنه حينما استند القائمون بالتشريع على فتاوى المراجع الدينية فى أمر القضاء رأوا ضرورة اختيار القضاة من الرجال الواجدين للشروط التالية:

١- الإيمان والعدالة والالتزام والعمل بالموازين الإسلامية والوفاء للجمهورية الإسلامية.

٢- نقاء الأصل.

٣- صحة المزاج، والقدرة على العمل، وعدم إدمان المخدرات.

٤- الاجتهاد والحصول على الإجازة كشهادة الليسانس وما بعدها من دراسات.

وتباعاً حرمت المرأة من القضاء، وفى هذا السياق، يرى بعض الفقهاء أن الذين أسسوا رؤيتهم على حرمان المرأة من مسند القضاء إنما رجعوا فى ذلك إلى تفسيرهم لكلمة الرجل الواردة فى الأحاديث ذات الصلة، فمثلاً نقلوا عن الإمام الصادق (الإمام السادس فى أئمة الشيعة) قوله "احرصوا على ألا تراجعوا حكاماً ظالمين، وانظروا إلى الرجل الشيعى الذى يقيم الأحكام ويقضى بها بينكم وقد ارتضيته قاضياً بينكم، فأنا أرضى به لكم قاضياً" حيث يبدو أنهم قد فهموا من كلمة "رجل شيعى" أن المرأة تمتنع عن القضاء، ولم يأخذوها بمعنى الغلبة والمشاع، فبالإضافة إلى أنه لا يوجد إجماع تام على عدم جواز المرأة فى القضاء، فإن آية الله العظمى يوسف صانعى - وهو من أبرز المراجع الدينيين المعروفين بشجاعتهم فى الاعتراف بحقوق المرأة الإيرانية - يؤكد مساواة الإسلام بين الرجل والمرأة إذ يقول "فى اعتقادى أن إقرار المرأة فى قضائها ومرجعيتها وكذا فى قيادتها أمر مسلم به ولا اعتراض عليه!.

ولكن أخيراً تم تعديل الفقرة الخاصة بقانون القضاة، لتصبح هناك إمكانية شغل المرأة للقضاء وبالفعل بات هذا واضحا الآن ولكن مازال تعداد القاضيات محدوداً.

خامساً: مجلس خبراء القيادة:

التفقد فى بنود الدستور فيما يتعلق بشروط مجلس خبراء القيادة وإشرافه على أداء الزعيم (القائد)، نجد أنه لا يشترط لعضويته الذكورة، وإنما قد فهم خطأ حينما تم تفسير المادة التاسعة بعد المائة أن الشجاعة والقدرة الكامنة للقيادة تعنى منح عضويته للرجال دون النساء.

سادساً: مجلس صيانة الدستور:

كذلك تفيد المادة الحادية والتسعون أنه يتم تشكيل مجلس باسم مجلس صيانة الدستور، بهدف ضمان مطابقة ما يصادق عليه مجلس الشورى الإسلامى مع الأحكام الإسلامية والدستور ويتكون على النحو التالى:

١- ستة أعضاء من الفقهاء العدول العارفين لمقتضيات العصر وقضايا الساعة ويحددهم القائد

٢- ستة أعضاء من المسلمين ذوى الاختصاص فى مختلف فروع القانون ويحددهم رئيس السلطة القضائية.

وهذا بدوره يعنى عدم الممانعة فى مشاركة المرأة هذا المجلس.

وكذا بنود قوانين مجمع تشخيص مصلحة النظام، أو قيادات الحرس الثورى والأمن ورئاسة الإذاعة والتليفزيون نجد أنها لا تفرق بين الرجل والمرأة فى شغل مناصبها.

إذن يتضح مما سبق تناوله عبر المراحل الزمنية المتعاقبة على إيران، ومن خلال دراستنا للقوانين والتشريعات النابعة من الشريعة الإسلامية نفسها والمتعلقة بأهم مراكز صناعة القرار السياسى فى إيران أنه لا يوجد ثمة ما يحول دون وجود المرأة الإيرانية على قمة تلك المؤسسات، خاصة أن الأصل فى القانون هو المساواة، وإنما يكمن تراجع تمثيل المرأة إلى التفرقة فى التنفيذ أو العمل، والأجواء الثقافية الجامدة التى مازالت مسيطرة على توجهات بعض رجال الدين التقليديين، وعدم الوعى الحقيقى بمقتضيات العصر المعاصر، وبأهمية دور المرأة حيال مجتمعاتها، وأخيراً يبقى أن غياب المرأة عن المستويات العليا لصناعة القرار السياسى فى إيران قد أصبح قضية لا يمكن تجاوزها لكونها تمثل وجهة نظر النصف الآخر من المجتمع.

رؤى عربية

الملف النووي الإيراني متغير جديد في معادلة أمن الخليج

■ سامح همام
باحث في العلوم السياسية

تحظى قضية أمن الخليج باهتمام خاص بالنسبة للباحثين فى حقل العلوم السياسية وبالنسبة للحكومات سواء على المستوى الإقليمى أو العالمى حيث الاعتماد بدرجة أو بأخرى على مصالح مرتبطة بالخليج العربى، خاصة فى ظل التطورات المتسارعة التى تشهدها المنطقة والتى جعلت مصالح القوى الإقليمية والعالمية تتشابك وتتعقد فى هذه المنطقة بالذات لما لها من أهمية خاصة، وقد اكتسبت قضية أمن الخليج زخما جديدا بعد الإعلان الإيرانى عن تخصيب اليورانيوم ودخول النادى النووي، وبرغم إن نسبة التخصيب التى تم الإعلان عنها وهى (٣,٥٪) نسبه متدنية إذا أرادت إيران الانتقال إلى مرحلة إنتاج أسلحة نووية والتى تتطلب الوصول بالنسبة ما بين (٨٠-٩٠٪)، فإن هذا الإعلان يعنى أن إيران قد خطت الخطوة الأولى فى طريق من اتجاه واحد لا رجعة فيه وليس هناك إمكانية للسير فى عكس اتجاهه، وبالنظر إلى أهمية إيران كدولة داخل الإقليم الخليجى من ناحية والتشابكات الحضارية والثقافية والجغرافية والدينية بل والسكانية أيضا التى تتميز بها العلاقات الإيرانية - الخليجية والتى أدت على عكس التصور بإمكانية التقارب والتفاهم، إلى مخاوف من قبل دول الخليج الصغيرة من هيمنة الجار الأكبر والأقوى، هذا بالإضافة إلى المتغير الأمريكى والعلاقة الخاصة مع دول الخليج، وهذا المتغير بالذات يوجد معادلة من الصعب الوصول إلى حل لها، فالوجود الأمريكى الكثيف داخل دول الخليج يعنى أن مواجهة بين الولايات المتحدة وإيران ستجعل الخليج ساحة للمعركة فى الوقت نفسه الذى قد يؤدى فيه تناقص الدور الأمريكى فى الخليج إلى تزايد المخاوف الخليجية من الهيمنة الإيرانية خصوصا مع رفض إيران لأى دور إقليمى للدول العربية الفاعلة والتى من الممكن أن توازن القوة الإيرانية فى المنطقة، وفى سبيل تحليل تأثير الطموح النووى لإيران على مستقبل أمن الخليج يمكن تناول عدد من النقاط:

أولا: قضية أمن الخليج قضية متجددة ومستمرة

قبل الاحتلال الأمريكى للعراق كانت الأزمات فى الخليج موجودة ومتجددة ولكن الصراع فى الإقليم كان

يتخذ فصولا من الصعود والهبوط بحيث تنعم دول الخليج بفترة يقل فيها الهاجس الأمنى والتهديدات الخارجية والإقليمية، ولكن العامين السابقين شهدا نوعا من التصعيد غير المسبوق، حيث تتجه المخاوف نحو الاعتقاد باقتراب جولة جديدة من الصراع، فقد فشلت الولايات المتحدة فى تأسيس عراق هادئ حتى بعد اكتمال العملية السياسية وإقرار الدستور فى الوقت نفسه الذى تصاعدت فيه أزمة الملف النووى الإيرانى وتصاعدت معها نبرة وحدة الخطاب السياسى الإيرانى حيث أعيد إحياء أفكار كان قد تم إهمالها أو على الأقل تم السكوت عنها فى الفترة المعتدلة التى سبقت تولى أحمدى نجاد رئاسة الجمهورية مما أعاد إلى الأذهان إمكانية اتجاه إيران إلى العمل على تصدير مبادئ الثورة الإسلامية بما يعنيه هذا من هواجس أمنية خليجية لا تقل فى حدتها عن الهواجس التى يثيرها الطموح النووى الإيراني.

وفى كل الأحوال، فإن المناخ الأمنى الراهن فى دول الخليج يتميز بعدد من الخصائص هى:

الأولى: أن الأهمية الاستراتيجية لهذه المنطقة مستمرة ومتزايدة، فقد احتفظت منطقة الخليج بأهميتها الاستراتيجية وارتباطها الوثيق بالقضايا الأساسية التى تهم الكثير من القوى العالمية بدءا من الحرب على العراق واحتلاله ومرورا بالأزمة النووية الإيرانية وانتهاء بالتأثيرات الأوسع للإرهاب وحالة عدم الاستقرار السياسي، وهذا ما يجعل أمن الخليج قضية ليست إقليمية فقط ولكنها قضية لها صيغتها الدولية والعالمية.

الثانية: أن قضايا الخليج قد اكتسبت مع مرور الوقت الصفة الدولية، وقد أصبحت قضايا الأمن الإقليمى تمثل جزءا من حسابات الأمن الوطنى لكثير من الدول التى تعتمد على الخليج سواء لإمدادها بالبترول أو حتى لاكتساب شرعية وتأييد من خلال تحقيق مصالح داخلية معينة مرتبطة بأمن الخليج.

الثالثة: أن ثمة رؤية مفادها أن مسار التفاعلات داخل النظام الإقليمى الخليجى والذى يشمل الولايات المتحدة وإيران والعراق ودول الخليج ينقسم إلى عدة مسارات فرعية وهى فى أغلبها مسارات صراعية ماعدا مسار تفاعلات الولايات المتحدة - دول الخليج.

وبرغم أن إيران قد استفادت من اختلال ميزان القوى بعد تدمير قدرات العراق العسكرية، فإن الوجود الأمريكى المكثف قد دفعها لاتخاذ مزيد من الإجراءات والسياسات التى أوجدت توترات وصنعت مسارا جديدا من الصراع بين إيران ودول الخليج ينبع أولا من إمكانية استهداف إيران لعدد من القواعد الأمريكية فى الخليج فى حالة نشوب حرب جديدة.

الخصائص السابقة ترسى مبادئ جديدة للأمن فى الخليج سوف يحاول جميع الأطراف التعامل معها لتحقيق استراتيجية خاصة للأمن لا يمكن التنبؤ بنتائجها. وتاريخيا فإن العلاقة بين دول الخليج وإيران تتسم بنوع من التوجس والرغبة فى التوسع، ولا يخفى على أحد أن من أهم أسباب لجوء دول الخليج لعقد تحالفات مع الدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة هو التهديدات الإيرانية خلال الحرب الإيرانية - العراقية، هذا مع الفارق اللافت فى القدرات العسكرية والبشرية بين دول الخليج وإيران، والملاحظ أنه وبالرغم من الضغوط الأمريكية على إيران فإن الأحداث الراهنة فى الخليج بعواملها ومعطياتها قد أعطت دورا أكبر لإيران لم يكن لها سابقا من خلال استغلال الوضع فى العراق الذى جاءت نتائجه لتصب فى مصلحة إيران، لكن ما استتبع ذلك من لغة جديدة متشددة وصدامية قد يجر المنطقة إلى مزيد من التوترات وعدم الاستقرار وهذا عين ما يقلق الدول الخليجية لأن أى تصاعد للأزمة يوجد مزيدا من التوتر لمنطقة هى متوترة بالفعل.

إن قضية أمن الخليج هى قضية مطروحة ومتداولة من سبعينيات القرن المنصرم وهى ذات المنطقة التى شهدت ثلاثة حروب فى أقل من عقدين وتطل بوادر حرب رابعة قد تختلف فى تداعياتها عن سابقاتها وتكون تهديدا مباشرا ليس لأمن دول الخليج وإنما تهديد لاستقلالها، ولهذا من الطبيعى أن يقلق الخليجيون، فموازين القوى فى المنطقة قد اختلفت وتشدد السياسة الإيرانية فى خطاباتها وتوجهاتها يثير حفيظة الكثير من الدول وليس الخليجيون وحدهم ولعل تجاهل قضية الجزر الإماراتية سواء بالمفاوضات المباشرة أو التحكيم يضيف عاملا جديدا من عوامل التوتر وعدم الثقة لدى دول الخليج.

ثانيا: الموقف الخليجى من تطورات الملف النووى الإيرانى

عند الحديث عن موقف دول الخليج من الملف النووى الإيرانى، يمكن القول أن ثمة اتفاقا خليجيا عاما حول وجود مصلحة عليا لدول الخليج فى دعم سياسة الدول الغربية الهادفة إلى ضمان عدم امتلاك إيران قدرات نووية عسكرية، وإيجاد الضمانات الكافية لمنع وإجهاض أى محاولة إيرانية لصنع أسلحة نووية، لكن الاتفاق حول المبدأ لم يمنع وجود اتجاهين للتعاطى مع أزمة الملف النووى:

الاتجاه الأول: تمثله دولة الإمارات العربية المتحدة، حيث عبرت بشكل واضح عن القلق من القدرات

النووية الإيرانية، واعتبرت وجود قدرات نووية فى منطقة الشرق الأوسط أمراً ضاراً وخصماً من أمن واستقرار الخليج.

الاتجاه الثاني: تمثله المملكة العربية السعودية، ويقوم موقفها على أن إيران لابد أن تسير مع دول الشرق الأوسط لإزالة أسلحة الدمار الشامل من المنطقة وليس الزيادة عليها، وثمة تقارير عدة تتحدث عن وساطة سعودية بين إيران والولايات المتحدة الأمريكية لتسوية أزمة الملف النووى الإيرانى، خصوصا عقب الزيارة التى قام بها وزير الخارجية السعودية الأمير سعود الفيصل إلى طهران، وحمل خلالها مبادرة سعودية لتسوية أزمة الملف النووى الإيرانى، والتى قامت على ثلاثة محددات هى: حق إيران فى امتلاك تكنولوجيا نووية سلمية، وجعل الشرق الأوسط منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل، والامتناع المؤكد عن أى لجوء للخيار العسكرى. وقد ردت القيادة الإيرانية على المبادرة السعودية بمشروع لـ "التعاون الاستراتيجى" بين ما سماه السيد على خامنئى المرشد الأعلى للجمهورية الإسلامية بـ "جناحى" العالم الإسلامى: أى إيران والسعودية حول الملفات الثلاث الرئيسية الكبرى: العراق وفلسطين ولبنان.

وعلى المستوى الجماعى، فضلت دول الخليج، خلال قمم مجلس التعاون، عدم طرح هذا الملف للنقاش الجماعى وتغليب الحديث عن الجزر الإماراتية ربما رغبة منها فى كسب مزيد من الأوراق بصدد قضية الجزر أو تبعا لاختلاف الرؤى ومستوى القلق من البرنامج النووى الإيرانى من دولة خليجية إلى أخرى.

الموقف الخليجى من أزمة الملف النووى الإيرانى دفع البعض إلى الاعتقاد بأن دعم فكرة وجوب منع إيران من امتلاك القنبلة النووية هو إقرار ضمنى بأحقية إسرائيل فى احتكار امتلاك التقنية النووية وبالتالى السلاح النووى فى المنطقة، وهو ما يعد موقفا سلبيا تجاه إيران، وقد دعا هذا الفريق إلى ضرورة الاتفاق حول مفهوم القنبلة النووية الإسلامية وأهميتها ووجوب عدم معارضتها رغم أن التجارب السابقة قد أثبتت عدم صحة هذا الطرح فباكستان مثلا قدراتها النووية تتجه نحو حماية نفسها من جارتها الهندية ولم تكن قنبلة إسلامية بل إن علاقاتها المتميزة مع الولايات المتحدة تفوق كثيرا علاقاتها بالدول الإسلامية كذلك فإنه لايمكن القول أن القنبلة النووية الفرنسية أو البريطانية هى قنبلة نووية مسيحية لذلك فإن السلاح النووى لأى دولة هو سلاح مصلحى واستراتيجى فى المقام الأول وليس سلاحا دينيا ومن هنا يجب الفصل بين الديانة الرسمية لإيران وبين الدول التى سوف تهددها لو امتلكت سلاحا نوويا، فليس من الضرورى أن يهدد السلاح النووى، مع فرض امتلاكه، الشعوب غير الإسلامية فقط، كما أن استمرار الطموح النووى الإيرانى، شئنا أو أبينا، سيعتبر تطوراً جديداً سوف يؤثر سلبيا على الاستقرار الإقليمى لمنطقة الخليج وعلى طبيعة العلاقات الإيرانية الخليجية.

ثالثا: المتغير الأمريكى وجدلية العلاقة بين إيران والخليج

فرض الوجود الأمريكى المباشر ودون وسيط فى منطقة الخليج، فضلا عن العلاقات المتميزة والتعاهدية التى تربط الولايات المتحدة بدول الخليج الآن، معادلة جديدة لأمن الخليج، ربما تزيد من توتر العلاقات بين إيران ودول الخليج، خصوصا أن الوجود العسكرى الأمريكى على الحدود الإيرانية لا شك أنه يمثل تهديدا للأمن القومى الإيرانى ومما يزيد الأمر تعقيدا إن الولايات المتحدة فضلا عن وجودها بالقرب من إيران تعمل على توسيع هوة الخلاف بين الدول الخليجية وإيران وتبنى استراتيجية خاصة لاحتواء إيران بمساعدة الدول الخليجية، فالولايات المتحدة تدرك أن هناك خلافات حقيقية بين الطرفين ابتداء من الجزر الإماراتية المحتلة مرورا بالأزمات والصراعات التى توالت منذ سقوط نظام الشاه وإيمان إيران فى بداية عهد الثورة الإسلامية بإمكانية تصدير ثورتها إلى الدول المجاورة، وبالرغم من تطور علاقات اقتصادية بين إيران ومعظم دول الخليج فإن الولايات المتحدة عملت على إحداث تحولات فى المواقف الخليجية ولعبت على أوتار الهواجس الخليجية من الهيمنة الإيرانية خصوصا فيما يتعلق بالملف النووى الإيرانى وقدرات إيران النووية، وتزايد دور إيران فى العراق ومخاطر المد الشيعى فى منطقة الخليج والتى كشفت فى مجملها عن أن ميزان القوة يتجه إيجابيا نحو إيران ومن ثم كان لدول الخليج أن تتعامل مع كل هذه المتغيرات تفاديا لحدوث صراع قد تدفع فيه أكثر من مجرد تكلفة الحرب المادية.

ولعل أهم ما يلفت الانتباه أن الولايات المتحدة قد اختارت أن تحتوى إيران من خلال تعاون وثيق مع الشركاء الإقليميين، هذا الاحتواء سوف تلعب فيه دول الخليج الدور الأكبر من خلال الموافقة على إقامة منظومة دفاعية تمنع وصول أى مواد يحتمل استخدامها فى صنع سلاح نووي، هذا علاوة على تقديم الدول الخليجية لعدد من التسهيلات اللوجستية للقوات الأمريكية فى حال قيام صراع فى المنطقة طرفاه إيران والولايات المتحدة، ومن هنا فإن جدلية العلاقات الخليجية الإيرانية والعلاقات الخليجية

الأمريكية تتمثل فى أن المسارين يتخذان طريقا عكسيا، فالعلاقات المتميزة الموجودة بين الولايات المتحدة ودول الخليج لابد أن تكون خصما من العلاقات الإيرانية الخليجية وهو ما يزكى الصراع ويعلى من الهاجس الأمنى عند دول الخليج خصوصا أن الولايات المتحدة قد قررت منذ سنوات نقل مسرح معاركها خارج الحدود الأمريكية، ومن هنا فإن المسرح البديل هو الخليج وهو مسرح يمكن أن يصاب بالأذى من مجرد تساقط حطام أسلحة المتحاربين المدمرة فوق أراضيه.

رابعا: الاستراتيجيات الخليجية للتعامل مع الأزمة

فى إطار تعامل دول الخليج مع الأزمة النووية الإيرانية تبرز رؤية تكاد تكون رؤية "طوباوية" قائمة على تبنى موقف يؤمن بمبدأ وجوب تدشين اتفاق إقليمى يشمل دول منطقة الخليج وربما منطقة الشرق الأوسط ويشمل إسرائيل النووية ويهدف إلى ترسيخ الأسس القانونية لإعلان المنطقة خالية من السلاح النووي، وأن تلتزم جميع دول المنطقة بتطبيق هذا المبدأ مع استحداث آلية دائمة وفعالة لتنفيذ الاتفاق ومراقبة الدول التى تملك برامج نووية للأغراض السلمية.

أما واقعيا فإن دول الخليج للمحافظة على أمنها ومحاولة تحقيق التوازن وإعادة الاستقرار قد تلجأ الى إحدى الاستراتيجيات الآتية:

الاستراتيجية الأولى:

محاولة تطوير منظومة دفاعاتها وإنشاء آلية تعاون عسكرى فيما بينها خصوصا مع توافر القدرات المادية اللازمة للتسلح وتطوير المنظومة الدفاعية ومما يساعد على ذلك وجود دولة محورية مثل المملكة العربية السعودية تستطيع قيادة النظام الخليجى بعمقها الاستراتيجى وقدراتها البشرية والمادية والجغرافية، إلا أن هذه الاستراتيجية من الصعوبة بمكان تحقيقها نظرا للبطء فى التعاون الأمنى بين دول الخليج، كما أن بعض القوى خصوصا الولايات المتحدة لن تسمح للدول الخليجية بلعب دور متنام فى مجال الدفاع بعيدا عن الشرطى العالمى الذى بيده كل مقومات القوة التى تحمى مصالحه وتوهم الآخرين بأنه الوحيد القادر على حمايتهم.

الاستراتيجية الثانية:

هى استمرار الاعتماد على الوجود الأمريكى الكثيف فى المنطقة والموافقة على الطريقة التى تريد بها الولايات المتحدة معالجة قضية الملف الإيرانى وهو ما يستتبع توتر العلاقات الإيرانية - الخليجية وربما هذا ما يجعل دول الخليج الصغيرة المواجهة لإيران هى المسرح القادم لمواجهة مختلفة عن سابقاتها فى الخليج بين إيران و الولايات المتحدة وسوف تجد تلك الدول نفسها مجبرة على تقديم كل المساعدات اللازمة لحرب قد تشترك فيها إسرائيل ضد إيران والتى ظل يربطها بدول الخليج - رغم الهواجس المتبادلة - نوع خاص من العلاقات الاقتصادية والثقافية والدينية.

الاستراتيجية الثالثة:

وتتمثل فى الرجوع إلى ذاكرة ما بعد حرب الخليج الثانية ومحاولة إيجاد دور عربى فاعل فى إرساء الأمن فى منطقة الخليج من خلال عودة مصر وسوريا للعب دور فاعل فى قضية أمن الخليج ولكن بطريقة مختلفة وجديدة عن طريق دمج قوى أخرى إقليمية لتصبح الصيغة "٦+٤" بدلا من الصيغة القديمة "٦+٢"، بإضافة إيران وتركيا بدلا من الاكتفاء بمصر وسوريا وذلك لإقامة حوار فعال وبناء مع إيران لتبديد الهواجس وبناء جسور الثقة وإقامة ترتيبات أمنية مشتركة لا تعتمد على التهديد بل إعطاء ضمانات بعدم الاعتداء والاتفاق حول القضايا الخلافية ولكن هذا السيناريو يعد أيضا من الاستراتيجيات المستبعد العمل بها نظرا للمعارضة الإيرانية لأى دور عربى فى بناء الترتيبات الأمنية فى الخليج، ولعله من الجدير بالذكر قوله أن السياسة الأمريكية قد اختلفت مع إيران على طول الخط وفى مختلف القضايا إلا قضية واحدة كان هناك رأى متطابق لكلا البلدين وهو إبعاد القوى الإقليمية العربية عن ممارسة أى دور أمنى فى الخليج هذا فضلا عن الاستراتيجية الأمريكية التى تستبعد تأسيس ترتيبات أمنية قائمة على الدول الإقليمية.

التوجه الإيرانى شرقا .. الدوافع وحدود الفعالية

■ **محمد عباس ناجى**
باحث متخصص فى الشئون الإيرانية

عقدت منظمة شنغهاى للتعاون قمتها السادسة فى ١٥ يونيو الفائت، وشاركت فيها إيران بصفتها عضوا مراقبا. وبرغم عدم خروج القمة بقرارات سياسية واقتصادية مؤثرة على صعيد التفاعلات الإقليمية والدولية خصوصا إزاء السياسات الأمريكية فى منطقة آسيا الوسطى التى ترفضها بعض دول المجموعة، وتعتبرها مهددة لمصالحها وأمنها القومى، برغم أن ذلك كان متوقعا لاعتبارات عدة، فإن القمة، فى كل الأحوال، استقطبت اهتماما إيرانيا ودوليا لافتا.

الاهتمام الدولى بالقمة كان سابقا على عقدها، ومبعثه الانتقادات الأمريكية بشأن مشاركة إيران فى القمة، والتى جاءت على لسان وزير الدفاع الأمريكى دونالد رامسفيلد الذى قال: "إنه من الغريب السعى لضم دولة مثل إيران التى تعتبر من أكبر الدول الداعمة للإرهاب إلى منظمة تدعى أنها ضد الإرهاب".

تصريحات وزير الدفاع الأمريكى قوبلت برفض من جانب الصين التى استضافت القمة، وأصرت على توجيه الدعوة لإيران للمشاركة فى القمة. كما رفض

الأمين العام للمنظمة الدبلوماسي الصيني جانج ديانج الانتقادات الأمريكية قائلا: "لا نوافق على إطلاق وصف "دولة تدعم الإرهاب" على دولة لها صفة مراقب في منظمة التعاون في شنغهاي"، وأضاف: "لو كانت لدينا أدلة قاطعة لا تحتمل المناقشة في أن دولة تدعم الإرهاب لما كنا سمحنا لها أن تتمتع بصفة مراقب".

أما الاهتمام الإيراني بالمشاركة في القمة فمبعثه كون منظمة شنغهاي، التي طلبت إيران العضوية الكاملة فيها، تمثل نقطة انطلاق للتوجه نحو الشرق وتفعيل العلاقات مع القوى الإقليمية مثل الصين وروسيا والدول الإسلامية. ولذا فإن الأبعاد والنتائج الاستراتيجية المهمة التي حققتها عضوية إيران بصفة مراقب في منظمة تعاون شنغهاي تفوق بكثير الحسابات الخاصة بالتجارة والصفقات الاقتصادية، برغم أهميتها. ومن ثم، فإن فهماً موضوعياً شاملاً لعضوية إيران في منظمة شنغهاي للتعاون يقتضي الوقوف على تلك الأبعاد والنتائج.

ما سبق لا يعني أن سياسة التوجه شرقا التي تنتهجها إيران هي سياسة حديثة العهد، أو أنها طرأت مع وصول الرئيس محمود أحمدي نجاد وطاقم حكمه الجديد إلى رئاسة الجمهورية، بل يمكن القول أنها سياسة بدأت في التبلور خلال السنوات الأخيرة من حكم الرئيس السابق محمد خاتمي، ثم أخذت بعدا مؤسسيا ومنهجيا مع وصول الرئيس أحمدي نجاد إلى الرئاسة، وكانت مشاركة الأخير في القمة السادسة للمنظمة مؤشرا مهما لهذا التوجه.

أولا: المحددات الاستراتيجية لسياسة التوجه شرقاً

يعود تطور هذا التوجه إلى عدد من المحددات الاستراتيجية المهمة، يتعلق بعضها بالتحولات الاستراتيجية المهمة في بعض الأقاليم الآسيوية على المستويين السياسي- الأمني، والاقتصادي، ويتعلق بعضها الآخر بالواقع الراهن في الدوائر التقليدية للسياسة الخارجية الإيرانية وآفاقها المستقبلية، بحيث جاءت سياسة التوجه شرقاً كنوع من التأقلم الإيجابي والواعي مع تلك التحولات.

١- التحولات في الأقاليم الآسيوية على المستويين السياسي - الأمني

ثمة عوامل أساسية كان لها تأثير مباشر على تفعيل التوجه الإيراني ناحية الشرق: أولها، تزايد تطلع القوى الإقليمية الكبرى في منطقة جنوب وجنوب شرق آسيا إلى لعب دور مهم على الساحة الدولية، والحيلولة دون ترك الساحة للهيمنة الأمريكية. وقد كان تطوير منظمة شنغهاي للتعاون عام ٢٠٠١ من منظمة هدفها تسوية الخلافات الحدودية إلى منظمة تمتلك أهدافا سياسية واقتصادية أثارت قلق الدوائر الغربية عموما والأمريكية على سبيل الخصوص، أحد انعكاسات هذه التطورات، فقد رفضت الدول الأعضاء الطلب الذي تقدمت به الولايات المتحدة للمشاركة في المنظمة بصفة مراقب، بدعوى أن الولايات المتحدة ليست دولة آسيوية.

وكان الباحث ريتشارد جيراجوسيان قد كتب في دورية "الصين وأوراسيا" أن المنظمة " لا تزال تحت سيطرة التكتيكات الصينية والروسية الخاصة باستخدامها كأداة للضغط على الولايات المتحدة، وللحصول على نفوذ أكبر، وهذا واضح على وجه الخصوص في التحرك لضم الإيرانيين".

إلى جانب ذلك فإن ثمة تململا يبدو ملحوظا إزاء الوجود العسكري الأمريكي في منطقة وسط آسيا، الذي تعتبره العديد من الدول تهديدا لمصالحها الحيوية ولعمقها الاستراتيجي، ولذا اتخذت منظمة شنغهاي للتعاون موقفاً معارضاً للوجود الأمريكي في المنطقة، واعتبرت أن مهمة القوات الأمريكية في أفغانستان انتهت بتسليم مقاليد إدارة الأمور إلى الأفغان ودعت إلى سحب القواعد الأمريكية من آسيا الوسطى، وقد قوبلت هذه الدعوة بغضب من جانب واشنطن التي أرسلت وزيرة خارجيتها كوندوليزا رايس ووزير دفاعها دونالد رامسفيلد لتطبيع العلاقات مع جمهوريات آسيا الوسطى.

وقد تحدث قادة المجموعة عن نيات لزيادة فعالية المنظمة عبر توقيع اتفاقات إضافية حول التعاون العسكري - الأمني، ما يعتبره المراقبون تهديداً للوجود الأمريكي في منطقة آسيا الوسطى.

كما وجه رئيس أوزبكستان إسلام كريموف انتقادات للإدارة الأمريكية قال فيها أن "أحداث السنوات الأخيرة كشفت عن أوجه أصدقاء المنطقة، الحقيقيين منهم وغير الحقيقيين"، في إشارة إلى الولايات المتحدة التي انتقدت كريموف وأدانت ممارسات الأجهزة الأمنية لدى مواجهة أحداث الشغب في انديجان عقب ثورة السوسن في

قيرغيزستان المجاورة عام ٢٠٠٥، ودعا كريموف إلى مواجهة المحاولات الخارجية الرامية لفرض المعايير الغربية للديمقراطية والتطور الاجتماعى على بلدان المجموعة. ولم يكتف رئيس أوزبكستان بذلك بل عاد وانتقد عدم فعالية قوات التحالف الدولى فى أفغانستان لدى تناوله أخطار انتشار تهريب المخدرات من هذا البلد. كما أدان ما وصفه بمحاولات بعض الدول تقسيم المنطقة بما يخدم مصالحها انطلاقا من تصنيفها إلى بلدان ديمقراطية وغير ديمقراطية.

٢- تطورات فى السياسة الخارجية الإيرانية

دفعت الضغوط الدولية المفروضة على إيران - من جانب الولايات المتحدة والدول الأوروبية على خلفية أزمة الملف النووى، - إيران إلى التوجه نحو تفعيل علاقاتها مع الدول الآسيوية على المستويات السياسية والاقتصادية والأمنية، خصوصا دول منظمة شنغهاى، التى تحظى بأهمية خاصة لدى إيران لاعتبارات عدة هى:

أ- أن المنظمة تضم دولتين من الدول دائمة العضوية فى مجلس الأمن، وهما الصين وروسيا اللتان تحولان حتى الآن دون تنفيذ التوجهات الأمريكية لفرض عقوبات وعزلة دولية على إيران، وتسعى إيران من خلال تفعيل عضويتها فى منظمة شنغهاى إلى إيجاد شبكة من المصالح والعلاقات مع كل من الصين وروسيا تكون دافعا لديهما للاستمرار فى مواجهة التوجه العدائى الأمريكى ضد إيران على الساحة الدولية.

لقد انتبهت إيران إلى النتائج الإيجابية التى يمكن أن تعود عليها من خلال تفعيل علاقاتها مع هذه الدول خصوصا الصين، واستثمرت الغزو الأمريكى للعراق فى هذا السياق، فقد كان العراق، قبل الغزو، أحد مصادر النفط الأساسية للصين، التى تأتى فى المرتبة الثانية عالميا بعد الولايات المتحدة من حيث استهلاك النفط، وقد قامت الصين قبل غزو العراق، بتدشين مشاريع نفطية مع العراق، لكن الغزو الأمريكى للعراق أسقط الأخير من الحسابات الصينية، ومن ثم بدأت الصين فى الاتجاه نحو إيران لتأمين احتياجاتها من النفط. وقد تمكنت الصين من إبرام صفقات لاستيراد النفط والغاز من إيران، كان أهمها صفقة توريد الغاز الإيرانى للصين لمدة ٢٥ عاما بتكلفة ٧٥ مليار دولار.

العلاقات الإيرانية - الصينية لم تقتصر على مجال النفط، وإنما امتدت إلى العديد من المجالات الاقتصادية، من بينها عدة مشاريع للطرق والمواصلات، أهمها قيام الصين بإنشاء المرحلة الأولى من نفق طهران بقيمة ٨٣٦ مليون دولار، فضلاً عن التعاون فى مجال تصنيع السيارات، وقد توطدت العلاقات السياسية بين البلدين خلال ٢٠٠٥، لاسيما بعد دعوة الصين لمشاركة إيران فى منظمة شنغهاى للتعاون بصفة مراقب.

وعلى جانب آخر، قامت الصين بمساعدة إيران فى مجال التكنولوجيا النووية، والصواريخ بعيدة المدى، والتى تتيح لها استهداف السفن البحرية للولايات المتحدة، ونقاط تمركز قواتها فى الشرق الأوسط، فضلاً عن إمكانية حصار مضيق هرمز، الذى تمر من خلاله نحو ثلث تجارة النفط العالمية.

أما بالنسبة لروسيا، فإنها تحظى باهتمام خاص من جانب إيران كونها أحد المصادر الأساسية للأسلحة والتكنولوجيا النووية لإيران، إلى جانب رفضها فرض عزلة دولية أو عقوبات على إيران من جانب مجلس الأمن، ولذا تحاول إيران إيجاد شبكة من المصالح وتقديم إغراءات اقتصادية إلى روسيا تعول عليها فى مواجهة الضغوط الغربية، ومن ثم اتجهت إلى زيادة حجم التبادل التجارى مع روسيا الذى يبلغ حوالى ٢,٥ مليار دولار سنويا من خلال إبرام اتفاقات تتعلق باستيراد التكنولوجيا النووية واستكمال بناء مفاعل بوشهر، وهى صفقات لن تتنازل عنها روسيا بسهولة بل إنها رفضت الضغوط والمطالب الغربية بوقف بناء مفاعل بوشهر الإيرانى، خشية خسارة المستهلك الإيرانى. وبمساعدة بكين وموسكو، فإن طهران لن تكون هدفاً سهلاً للقوات الأمريكية.

إضافة إلى كل من الصين وروسيا، تعتبر إيران أن تعميق علاقاتها الاقتصادية والثقافية مع جمهوريات آسيا الوسطى مصلحة حيوية، وتأتى طاجيكستان على رأس هذه الدول خصوصا على ضوء العلاقات الوطيدة التى تربط بين الشعبين الإيرانى والطاجيكي، اللذين تجمع بينهما اللغة الفارسية. وقد لعبت إيران دورا مهما فى إنهاء الحرب الأهلية فى طاجيكستان التى اشتعلت بعد استقلالها فى بداية التسعينيات، وإجراء المصالحة بين الحكومة والمعارضة.

ثانيا: حدود فعالية التوجه الإيرانى نحو الشرق

التوجه الإيرانى نحو الشرق برغم وجاهته

والتداعيات الإيجابية التى يمكن أن تتمخض عنه، يواجه فى المقابل تحديات عدة يمكن أن تتسبب فى إجهاض التحركات الإقليمية الإيرانية، أو على الأقل تقلص فعاليتها، هذه التحديات هى:

أ - احتمالية التنافس بين الصين وروسيا

من الناحية الموضوعية لا توجد عوامل تعاونية فحسب بل يوجد عناصر للمنافسة بين روسيا والصين فى منطقة آسيا الوسطى وذلك لأسباب جيوسياسية وجيواقتصادية وعوامل تقليدية. فمع تعافى القوة الروسية الوطنية، فإن تأثيرها التقليدى فى آسيا الوسطى سوف يتعاظم. ومع تطوير العلاقات الصينية مع دول آسيا الوسطى فإنها سوف تركز بعمق أكثر على منطقة آسيا الوسطى. وفى ظل تلك الظروف، فإن هناك احتمالين بالنسبة للعلاقات الروسية - الصينية وهما إما زيادة التعاون أو زيادة التنافس بينهما. ويبدو أن الاحتمال الأخير هو الأكثر رجحانية على ضوء تشابك المصالح والعلاقات بين الصين وروسيا، برغم بقاء مواجهة التهديد الأمريكى فى المنطقة مصلحة مشتركة. هذا التنافس امتد إلى قيادة منظمة شنغهاى للتعاون، وتسبب فى حالة البطء الملحوظة فى توسيع عضوية المنظمة رغم الطلبات المتعددة التى قدمت فى شأن ذلك، خصوصا من جانب إيران والهند وباكستان. وفى هذا السياق، تبدى الصين تجاوبا ملحوظا فيما يتعلق بضم باكستان إلى المجموعة تدعيما لتحالفهما الاستراتيجى المشترك، بينما ترفض روسيا ذلك ما دام لم يستتبعه ضم الهند. وبخصوص إيران، تبدو روسيا أكثر تجاوبا فى شأن قبول عضوية إيران فى المنظمة، بينما تبدى الصين ترددا ملحوظا فى هذا السياق خشية استفزاز الولايات المتحدة لدرجة تعرض المصالح الصينية معها لمخاطر.

ب- التحرك الأمريكى والغربى المضاد

فى ظل التنافس الدولى بين القوى الكبرى حول منطقة آسيا الوسطى فإن معظم دول المنطقة اتجهت لاتباع سياسة خارجية متوازنة قوامها تطوير العلاقات مع كل القوى الكبرى بطريقة متوازنة. فدول آسيا الوسطى تحتفظ بعلاقات تعاونية مع حلف الناتو والولايات المتحدة فى المجالات الأمنية والسياسية، فمثلا كل من تركمانستان وكازاخستان وقيرغيزستان وأوزبكستان أعضاء فى برنامج الناتو للمشاركة من أجل السلام. وفى أبريل ٢٠٠١ انضمت طاجيكستان هى الأخرى لهذا البرنامج. ومنذ عام ١٩٩٦ بدأت دول آسيا الوسطى فى الدخول فى تدريبات عسكرية مشتركة مع الولايات المتحدة وحلف الناتو. ومن أكثر التدريبات تأثيراً عملية حفظ السلام لعام ١٩٩٧ حيث أرسلت الولايات المتحدة ٥٠٠ جندى أمريكى بالمظلات إلى آسيا الوسطى. وتم إجراء مناورة حفظ السلام فى عام ٢٠٠٠ بمشاركة ١٠ دول. وارتكزت التدريبات العسكرية المشتركة والتعاون بين دول آسيا الوسطى وحلف الناتو والولايات المتحدة بصورة أساسية على مكافحة الإرهاب وحفظ السلام وهو ما لا يتعارض مع التعاون الأمنى فى إطار منظمة شنغهاى للتعاون. لكن وفى إطار أعمق، فإن الوجود العسكرى الأجنبى فى منطقة آسيا الوسطى ربما يثير النزاع بين القوى الإقليمية الكبرى فى المنطقة. وفى غضون ذلك فإن برنامج المشاركة من أجل السلام فى الحقيقة هو شكل من أشكال توسيع الناتو. لذا فإن التعاون العسكرى بين دول آسيا الوسطى وحلف الناتو ربما يؤثر سلباً على التعاون الأمنى فى إطار منظمة شنغهاى للتعاون.

جـ- التناقض فى علاقات دول آسيا الوسطى مع بعضها البعض

العلاقة بين دول آسيا الوسطى تتسم بأنها معقدة جداً حيث توجد تلك الدول فى المنطقة نفسها وترتبط بعلاقات ثقافية وسياسية واقتصادية ودينية قوية. لكن لهذا السبب نفسه فإنه يوجد تناقضات حادة بينها والتى تشمل مجالات عدة كالسياسة والأمن والطاقة ومصادر المياه. لذا وعلى الرغم من احتفاظها بعلاقات ثنائية قوية بالإضافة إلى توقيع كل من قيرغيزستان وأوزبكستان وكازاخستان لمعاهدة صداقة فإنه مازالت توجد قضايا محتملة والتى من الممكن أن تؤدى لظهور تناقضات واسعة. ومن ثم وفى حال أصبحت التناقضات الثنائية بين دول آسيا الوسطى حادة فإنها من المحتمل أن تقوم بدور مدمر فى إطار منظمة شنغهاى للتعاون.

هذه التحديات فى مجملها كانت سببا فى عدم خروج القمة السادسة لمنظمة شنغهاى للتعاون التى عقدت فى ١٥ يونيو الفائت بقرارات سياسية مهمة خصوصا فيما يتعلق بقبول عضوية كل من إيران والهند وباكستان ومنغوليا بشكل كامل فى المجموعة. وهنا يجدر السؤال: هل تعى إيران مجمل هذه التحديات؟

الإجابة على هذا السؤال سوف تحدد بدرجة كبيرة قدرة إيران على تفعيل تحركها نحو الشرق.

رقم الإيداع : ٢٠٠٠/١١٨١٧
الترقيم الدولى : I.S.B.N 977 - 227 - 130 - 3

مطابع الأهرام التجارية - قليوب - مصر

النشاط والأهداف

مركز علمي مستقل يعمل في إطار مؤسسة الأهرام، يسعي إلي نشر الوعي العلمي بالقضايا الاستراتيجية العالمية والإقليمية والمحلية، بهدف تنوير الرأي العام بتلك القضايا، وترشيد الخطاب السياسي وعملية صنع القرار.

١- الدوريات

(أ) كراسات استراتيجية

دورية شهرية تصدر منذ يناير ١٩٩١ تتوجه أساساً إلي صانعي القرار والدوائر المتخصصة والنخبة ذات الاهتمام بالتحديات الاستراتيجية التي تواجه مصر والعالم العربي. وتصدر"كراسات استراتيجية" منذ يناير ١٩٩٥ باللغتين العربية والإنجليزية. ويرأس تحريرها د. طه عبد العليم

(ب) ملف الأهرام الاستراتيجي

دورية شهرية تصدر منذ يناير ١٩٩٥ تعني بتقديم تحليلات متخصصة حول الشئون الإقليمية، والتطورات الدولية والمحلية ذات الانعكاسات والأبعاد الاستراتيجية بالنسبة للمنطقة العربية والشرق الأوسط. ويحرره أ. محمد عبد السلام.

(ج) مختارات إسرائيلية

دورية شهرية تصدر منذ يناير ١٩٩٥ تعني بالرؤي والتصورات والمواقف الإسرائيلية علي صعيدي الحكومة والمعارضة، وبالذات حول مجريات تسوية الصراع العربي الإسرائيلي ومشكلاته ويرأس تحريرها د. عماد جاد.

(د) مختارات إيرانية

دورية شهرية تصدر منذ أغسطس ٢٠٠٠ تهدف إلي دراسة وتحليل التفاعلات الداخلية الإيرانية والعلاقات الإقليمية والدولية لإيران. ويرأس تحريرها د. محمد السعيد ادريس.

(هـ) قراءات استراتيجية

دورية شهرية تصدر منذ يناير ١٩٩٦ تهتم بعرض القضايا الاستراتيجية الدولية والإقليمية من خلال اختيار أهم ما نشر عن تلك القضايا بمختلف اللغات وعرضه عرضاً دقيقاً وافياً باللغة العربية. وترأس تحريرها د. ألفت حسن أغا.

(و) أحوال مصرية

دورية ربع سنوية تصدر منذ صيف ١٩٩٨ تهدف إلي دراسة الواقع المصري بكل أبعاده السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ويرأس تحريرها د. محمد السيد سعيد.

٢- التقارير

(أ) التقرير الاستراتيجي العربي

تقرير سنوي يصدره المركز منذ عام ١٩٨٦ يسعي إلي تقديم رؤية استراتيجية عربية ومصرية لتطورات النظام الدولي والنظام الإقليمي العربي والمجتمع المصري. ويصدر التقرير أيضاً باللغة الإنجليزية بدءاً من عام ١٩٩٥ ويرأس تحريره د. حسن أبو طالب.

(ب) تقرير الحالة الدينية

يرمي إلي الكشف عن خريطة المؤسسات، والأشخاص والحركات والتفاعلات داخل شبكات الانتماءات الدينية والإسلامية والمسيحية بالأساس، بهدف استخلاص اتجاهات عامة حول أنماط التدين المصري بكافة أشكالها وتفاعلاتها ومؤسساتها. ويرأس تحريره أ. نبيل عبد الفتاح.

(ج) تقرير الاتجاهات الاقتصادية الاستراتيجية

تقرير صدر منذ عام ٢٠٠١ يعنى بتقديم دراسات تحليلية للقضايا الأكثر أهمية والتى من شأنها التأثير على مستقبل الاقتصاد العالمى والاقتصادات العربية والاقتصاد المصرى. ويحرره أ. احمد السيد النجار.

٣- الكتب

يصدر المركز سلسلة كتب تغطى موضوعات معرفية متعددة تعالج مختلف القضايا. ويرأس تحريرها أ. نبيل عبد الفتاح. كما يصدر المركز كتيبات عن المفاهيم والمؤسسات ضمن سلسلة "موسوعة الشباب السياسية". ويرأس تحريرها د. وحيد عبد المجيد.

٤- المركز علي شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت)

قام المركز بتأسيس صفحة خاصة به على شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت) باللغتين العربية والإنجليزية. وتتضمن الصفحة عرضاً لكافة إصدارات وأنشطة المركز. ويمكن الوصول إلى صفحة المركز عن طريق موقع الأهرام: http://www.ahram.org.eg. بريد إليكترونى

acpss@ahram.org.eg

أسلوب الاشتراك أو شراء مطبوعات المركز

تطلب اصدرارت المركز من مكتبات الأهرام ومراكز توزيع الأهرام، فضلاً عن إمكانية الاشتراك في الإصدارات الدورية للمركز عن طريق: إدارة اشتراكات الأهرام - شارع الجلاء - القاهرة - جمهورية مصر العربية.

تليفون: ٧٧٠٤٥٦٥- ٥٧٨٦٢٢٤ - ٥٧٨٦٠٣٧ - ٥٧٨٦١٠٠ فاكس: ٥٧٨٦٠٣٧ ٥٧٨٦٨٣٣ - ٥٧٨٦٠٢٣

Email: acpss@ahram.org.eg

مطابع الأهرام التجارية - قليوب - مصر